صندوق النقد الدولي

التقرير القُطري رقم 17/251
الصادر عن صندوق النقد الدولي

العراق

تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧، والمراجعة الثانية في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات، وطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء والإعفاء من شرط انطباقها، وطلب تعديل معايير الأداء – البيان الصحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ والبيان الصادر عن المدير التنفيذي الممثل للعراق

أغسطس/آب ٢٠١٧

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧ مع العراق، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصا لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ١ أغسطس/آب ٢٠١٧ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع العراق.
- **بيان صحفي** يتضمن بيانا أدلى به رئيس المجلس التنفيذي.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق للعرض على المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في ١ أغسطس/آب ٢٠١٧، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في العراق في ٤ يونيو/حزيران ٢٠١٧ حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
- يتضمن تقرير الخبراء **تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين** الذي أعده خبراء الصندوق.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.
- **بيان صادر عن المدير التنفيذي** الممثل للعراق.

وقد صدرت الوثائق التالية أو سيتم إصدارها لاحقا بشكل منفصل:
خطاب النوايا الموجه من سلطات العراق إلى صندوق النقد الدولي*
مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية التي أعدتها السلطات العراقية*
مذكرة التفاهم الفنية*
* الوثيقة مدرجة في تقرير الخبراء أيضا

تقرير القضايا المختارة

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:
International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: 623-7430 (202) • فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: http://www.imf.org
السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي– ٢٠١٧

إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 17/311
للنشر الفوري
١ أغسطس ٢٠١٧

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الثانية لأداء الاقتصاد العراقي في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني ومشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧

- تواصل السلطات ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي، وهو نظام الصرف الملائم الذي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد.
- ينبغي تنفيذ إجراءات لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز القانون المعني بمكافحة الفساد.
- تقوم السلطات بعملية كبيرة للضبط المالي، وذلك في الغالب عن طريق خفض الإنفاق الرأسمالي غير الكفء مع حماية الإنفاق الاجتماعي.

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الثانية لأداء الاقتصاد العراقي في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني الذي يغطي ثلاثة أعوام ويستهدف دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق واستعادة توازن المالية العامة على المدى المتوسط. ويسمح استكمال المراجعة الثانية للسلطات العراقية بسحب ما يعادل ٥٨٢,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٨٢٤,٨ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ١٤٩٤,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢١٠٩,٧ مليون دولار أمريكي). وكانت الموافقة قد صدرت في يوليو ٢٠١٦ (راجع البيان الصحفي رقم 16/321) على الاتفاق البالغة قيمته ٣,٨٣١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥,٣٤ مليار دولار أمريكي وقت الموافقة عليه)، وتم استكمال المراجعة الأولى في ٥ ديسمبر ٢٠١٦ (راجع البيان الصحفي رقم 16/540).

وفي إطار استكمال المراجعة الثانية، وافق المجلس التنفيذي أيضا على طلب العراق إعفاءه من إعلان عدم الالتزام بمعايير الأداء ومن شرط انطباق هذه المعايير، كما وافق على تعديلها. وقد أجرت السلطات مزيدا من الضبط المالي في عام ٢٠١٦، ولكن وتيرته كانت أبطأ من المحدد في البرنامج بسبب ضعف مراقبة الإنفاق الاستثماري ووجود احتياجات إنسانية. ولتحقيق تقدم في تنفيذ البرنامج، تقوم السلطات باتخاذ خطوات تصحيحية قوية على سبيل الإجراءات المسبقة وهي ملتزمة باتخاذ مزيد من الخطوات على صعيد المالية العامة في عام ٢٠١٨ لضمان الحفاظ على الدين في حدود يمكن تحملها.

وقد اختتم المجلس التنفيذي اليوم مشاورات المادة الرابعة مع العراق لعام ٢٠١٧، وسيتم إصدار بيان صحفي مستقل في هذا الصدد.

وعقب قرار المجلس التنفيذي، أصدر السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام الصندوق، البيان التالي:

تطبق السلطات العراقية سياسات اقتصادية ملائمة للتعامل مع الصدمات التي تواجه العراق – الصراع المسلح مع تنظيم "داعش" وما أسفر عنه من أزمة إنسانية بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط. وفي مجال المالية العامة، تقوم السلطات بعملية كبيرة للضبط المالي، وذلك في الغالب عن طريق خفض الإنفاق الرأسمالي غير الكفء مع حماية الإنفاق الاجتماعي. وتواصل السلطات ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي، وهو نظام الصرف الملائم الذي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد. وفي ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، كان الأداء ضعيفا في بعض المجالات الأساسية، غير أن هناك تفاهمات تم التوصل إليها حول الإجراءات التصحيحية الكافية لإبقاء البرنامج في مساره المقرر. وسيكون من الضروري في هذا السياق التزام السلطات التام بتنفيذ برنامجها، إلى جانب الدعم المالي القوي من المجتمع الدولي.

وثمة حاجة لمزيد من إجراءات الضبط المالي في ٢٠١٧–٢٠١٨ لإبقاء البرنامج على مساره المقرر. وينبغي تحسين العناصر التي تتألف منها هذه العملية مع الوقت، عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض المصروفات الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي إصلاح قطاع الكهرباء والمؤسسات المملوكة للدولة إلى إفساح المجال أمام زيادة حجم وفعالية الإنفاق الاستثماري الداعم للنمو وخلق فرص العمل.

ومن المهم إدخال تحسينات كبيرة على إدارة المالية العامة. فينبغي تقييم المتأخرات وسدادها عقب التحقق منها، كما ينبغي تعزيز الالتزام بالإنفاق وإدارة النقدية للحيلولة دون تراكم متأخرات جديدة.

وتتضمن إجراءات دعم الاستقرار في القطاع المالي تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي، وإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة، وإلغاء القيد الحالي على الصرف والممارسة التي تعتمد أسعار صرف متعددة. كذلك ينبغي تنفيذ إجراءات لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز القانون المعني بمكافحة الفساد.

ومن شأن تنفيذ اتفاقية اقتسام الميزانية مع حكومة إقليم كردستان أن يضع كلا من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في مركز يسمح لهما بالتصدي للصدمات التي تواجه الاقتصاد العراقي.

الجدول ١- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٣-٢٠٢٢

(الحصة: ١٦٦٣,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣٧,٥ مليون نسمة، تقدير عام ٢٠١٦)

(معدل الفقر: ٢٣%؛ ٢٠١٤)

(أهم الصادرات: النفط الخام)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ تقديرات	٢٠١٧ البرنامج	٢٠١٨ البرنامج	٢٠١٩ توقعات	٢٠٢٠ توقعات	٢٠٢١ توقعات	٢٠٢٢ توقعات
النمو الاقتصادي والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	٧,٦	٠,٧	٤,٨	١١,٠	٠,٤-	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)	١٢,٤	٣,٩-	٩,٦-	٨,١-	١,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٩	٤,٠	٤,١
مخفِّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	صفر	٠,٧-	٢٦,٩-	١٢,٩-	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	٧,٠٢١	٦,٥١٧	٤,٨٦٩	٤,٥٣٣	٤,٩٥٨	٥,٠٩١	٥,١٩٤	٥,٣٦٢	٥,٥٦٩	٥,٨٠٦
إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	٢٣٤,٦	٢٣٤,٧	١٧٩,٨	١٧١,٧	١٩٢,٧	٢٠٢,٩	٢١٢,٣	٢٢٤,٨	٢٣٩,٥	٢٥٦,٢
إنتاج النفط (مليون برميل/يوم)[١]	٣,٠	٣,١	٣,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٩	٤,٩
صادرات النفط (مليون برميل/يوم)[١]	٢,٤	٢,٦	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,١
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل)	١٠٢,٩	٩٦,٥	٤٥,٩	٣٥,٦	٤٥,٣	٤٥,٤	٤٤,٩	٤٥,٢	٤٥,٩	٤٧,١
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ متوسط)	١,٩	٢,٢	١,٤	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
	(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الحسابات القومية										
إجمالي الاستثمار المحلي	٢٦,٩	٢٥,٧	٢٤,٤	٢٠,٦	١٩,٧	١٩,١	١٨,٦	١٨,٢	١٨,٢	١٨,٠
منه: العام	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	١١,٤	١١,١	١٠,٥	٩,٨	٩,٣	٩,١	٨,٨
إجمالي الاستهلاك المحلي	٦٩,٥	٦٩,٩	٨١,٦	٨٧,٨	٨٦,٤	٨٥,١	٨٥,٣	٨٤,٣	٨٣,٤	٨٢,٢
منه: العام	٢١,٠	١٨,٣	٢٢,٣	٢٢,٩	٢٣,٧	٢٢,٢	٢١,١	١٩,٧	١٨,٣	١٦,٩
إجمالي المدخرات القومية	٢٨,١	٢٨,٣	١٨,٠	١١,٩	١٣,٤	١٢,٤	١٤,٥	١٥,٠	١٦,١	١٧,٤

منه: العام	١١,٦	١٣,٠	٣,٠	−٢,٣	٦,٦	٦,٣	٨,٧	٨,٩	٩,٩	١١,١
رصيد الادخار – الاستثمار	١,١	٢,٦	−٦,٥	−٨,٧	−٦,٣	−٦,٧	−٤,١	−٣,٢	−٢,١	−٠,٦
				(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكَر خلاف ذلك)						
المالية العامة										
الإيرادات الحكومية والمنح	٤٢,٢	٣٨,٢	٣٠,٣	٢٧,٤	٣٥,٩	٣٦,٤	٣٥,٦	٣٤,٥	٣٣,٧	٣٣,٠
الإيرادات الحكومية النفطية	٣٨,٦	٣٦,٠	٢٧,٥	٢٣,٢	٣١,٨	٣١,٧	٣٠,٦	٢٩,٤	٢٨,٣	٢٧,٥
الإيرادات الحكومية غير النفطية	٣,٥	٢,١	٢,٨	٤,١	٣,٩	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٥,٢	٥,٤
المنح	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المصروفات، منها:	٤٨,٠	٤٣,٥	٤٢,٦	٤١,٥	٤١,٠	٤١,١	٣٧,٢	٣٥,٠	٣٣,١	٣١,١
المصروفات الجارية	٣٠,٦	٢٥,٥	٢٧,٥	٣٠,١	٣٠,٠	٣٠,٧	٢٧,٤	٢٥,٨	٢٤,٠	٢٢,٣
المصروفات الرأسمالية	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	١١,٤	١١,١	١٠,٥	٩,٨	٩,٣	٩,١	٨,٨
رصيد المالية العامة الأولي	−٥,٤	−٥,١	−١١,٧	−١٣,٤	−٣,٨	−٣,٧	−٠,٥	٠,٧	١,٨	٣,١
رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)	−٥,٨	−٥,٤	−١٢,٣	−١٤,١	−٥,١	−٤,٧	−١,٧	−٠,٥	٠,٦	٢,٠
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (%من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	−٦٧,٦	−٥٦,١	−٤٥,١	−٤٤,٦	−٤٧,٨	−٤٣,٤	−٣٩,٦	−٣٥,٤	−٣٢,٠	−٢٨,٧
بنود للتذكرة:										
الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)	١,٩	١,٧	١,٠	٣,٩	٤,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٩
مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣١,٢	٣٢,٠	٥٤,٥	٦٦,٧	٦٣,٨	٦٥,٣	٦٤,٣	٦١,٦	٥٧,٥	٥٢,١
مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٧٣,١	٧٥,٢	٩٨,٠	١١٤,٦	١٢٢,٩	١٣٢,٦	١٣٦,٥	١٣٨,٤	١٣٧,٧	١٣٣,٤
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٥,٣	٢٤,٨	٣٦,٨	٣٩,٣	٣٨,٣	٤٠,٩	٤٠,٤	٣٦,٩	٣٢,٨	٢٧,٩
الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٥٩,٣	٥٨,١	٦٦,١	٦٧,٥	٧٣,٧	٨٣,٠	٨٥,٧	٨٢,٩	٧٨,٥	٧١,٤
				(% ما لم يذكر خلاف ذلك)						
المؤشرات النقدية										
نمو الاحتياطي النقدي	١٢,٦	−٩,٦	−١٢,٦	٧,١	١,٣	٣,٦	٤,٠	٥,٨	٥,٨	٥,٩
نمو النقود بمعناها الواسع	١٥,٩	٣,٦	−٩,٠	٧,٢	٤,١	٤,٩	٤,٠	٦,٥	٧,١	٨,٣

سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠	...	...	...	...	...	...
	(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكَر خلاف ذلك)									
القطاع الخارجي										
الحساب الجاري	١,١	٢,٦	٦,٥-	٨,٧-	٦,٣-	٦,٧-	٤,١-	٣,٢-	٢,١-	٠,٦-
الميزان التجاري	٩,٩	١٠,٩	٠,١-	١,٨-	٠,٨	١,٨	١,٧	٢,١	٢,٥	٣,٣
صادرات السلع	٣٨,٣	٣٩,٦	٣١,٤	٢٩,١	٣٢,٤	٣٢,٠	٣٠,٧	٢٩,٦	٢٨,٥	٢٧,٨
واردات السلع	٢٨,٤-	٢٨,٧-	٣١,٥-	٣٠,٩-	٣١,٧-	٣٠,٢-	٢٩,٠-	٢٧,٤-	٢٦,٠-	٢٤,٤-
الرصيد الخارجي الكلي	١,٣-	١٠,٠-	٧,١-	٣,٦-	٠,٩-	٢,٧-	١,١-	٠,٦-	٠,٢	٠,٨
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)[٢/]	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٧	٤٥,٢	٤١,٤	٤٠,٨	٣٩,٧	٣٧,١	٣٦,٠	٣٦,٥
بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات	١٠,٨	١٠,٩	٩,٢	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٥,٨	٥,٤	٥,٢	٥,٣
سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار الأمريكي؛ متوسط الفترة)	١,١٦٦	١,١٦٦	١,١٦٦	١,١٨٠ ...	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %، نهاية الفترة)[٣/]	٦,٦	٤,٧	٦,٨	٥,٩ ...	...	...	...	...	...	...

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي.

١/ يشمل حكومة إقليم كردستان (٠,٥٥ مليون برميل/يوم) في التوقعات فقط.

٢/ اعتبارا من عام ٢٠١٤ يتضمن أرصدة الحسابات بالدولار الأمريكي المستمدة من إيرادات النفط.

٣/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع سعر الصرف.

إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 17/323
للنشر الفوري
9 أغسطس ٢٠١٧

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧ مع العراق

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في الأول من أغسطس/آب ٢٠١٧ مشاورات المادة الرابعة مع العراق.[١]

ويواجه العراق صدمة مزدوجة نتيجة الصراع مع تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط. وفي عام ٢٠١٦، زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١١% نظرا لحدوث زيادة بنسبة ٢٥% في الإنتاج النفطي الذي لم يتأثر كثيرا بالصراع مع داعش. ومن المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي ضعيفا هذا العام مع تراجع إنتاج النفط بنسبة ١,٥% إعمالاً لاتفاقية أوبك الممددة التي تقضي بتخفيض الإنتاج ونظرا للتعافي المتواضع في القطاع غير النفطي.

وقد تسبب هبوط أسعار النفط في انخفاض الاحتياطيات الدولية لدى العراق من ٥٤ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليارا في نهاية ٢٠١٦. ولا تزال هناك ضغوط على المالية العامة، حيث زاد عجز الحكومة من ١٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤% في عام ٢٠١٦ رغم إجراءات التقشف الجارية، مما يرجع إلى انخفاض أسعار النفط وتزايد الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية.

وفي توجه ملائم، حافظت السلطات على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي. ومع قيام البنك المركزي بتبسيط متطلبات التوثيق، ضاقت فروق سعر الصرف مقارنة بالسوق الموازية إلى ٦% في يونيو/حزيران ٢٠١٧.

وتتسم آفاق النمو بالإيجابية على المدى المتوسط. وسيكون النمو مدفوعا بالزيادة المتوسطة التي يُتوقع أن يشهدها الإنتاج النفطي، وتعافي النمو غير النفطي بدعم من التحسن المتوقع في الأوضاع الأمنية، وتنفيذ إجراءات الإصلاح الهيكلي. غير أن المخاطر لا تزال بالغة الارتفاع، وهو ما يرجع في الأساس إلى تقلب الأوضاع الأمنية والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات.

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويدعم الصندوق العراق من خلال اتفاق الاستعداد الائتماني الذي يغطي ثلاث سنوات وتبلغ قيمته ٣,٨٣١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٥,٣٨٠ مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل ٢٣٠% من حصة عضويته.[٢]

تقييم المجلس التنفيذي[٣]

وافق المديرون التنفيذيون على الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. ورحبوا بالسياسات التي وضعتها السلطات للتعامل مع صدمتي الصراع المسلح مع تنظيم "داعش" والأزمة الإنسانية الناجمة عنه وهبوط أسعار النفط. وتبدو احتمالات النمو المتوقعة إيجابية على المدى المتوسط، ولكن الآفاق متوسطة الأجل لا تزال محاطة بمخاطر كبيرة ترجع في الأساس إلى تقلب أسعار النفط وعدم الاستقرار الأمني والتوترات السياسية وضعف القدرات الإدارية. وبالرغم من أن الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني كان ضعيفا في بعض المجالات الأساسية، فقد تم التوصل إلى تفاهمات حول إجراءات تصحيحية كافية لإبقاء البرنامج على المسار المقرر. وعلى هذه الخلفية، حث المديرون على المثابرة في تنفيذ برنامج السلطات، بما في ذلك الجهود المتواصلة لضبط أوضاع المالية العامة، وتقوية القطاع المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتشجيع نشاط القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال.

وأشار المديرون إلى الضبط المالي المحقق في عام ٢٠١٦، وإن كان أبطأ مما ورد في البرنامج بسبب ضعف مراقبة الإنفاق الاستثماري وضغوط الإنفاق التي فرضتها الحملة العسكرية ضد تنظيم داعش والمساعدات المقدمة للنازحين داخليا واللاجئين. ورحبوا بتحقيق معظم هذا الضبط المالي من خلال تخفيض الإنفاق الرأسمالي غير الكفء مع حماية الإنفاق الاجتماعي. كذلك رحب المديرون بإقرار الميزانية التكميلية لعام ٢٠١٧ وبالتزام السلطات بمزيد من الإجراءات التقشفية في ٢٠١٧–٢٠١٨ لإبقاء البرنامج على مساره المقرر وضمان سلامة المركز الخارجي والحفاظ على مستوى الدين في حدود يمكن تحملها. وأكدوا الحاجة إلى إيجاد حيز مالي لتعزيز رأس المال البشري وإعادة بناء رأس المال المادي في البلاد. ومن شأن معالجة المستوى المنخفض للإيرادات غير الضريبية والمستوى بالغ الارتفاع للاستهلاك العام أن يخلق حيزا ماليا لتمويل استثمارات داعمة للنمو.

ولتدعيم الاستقرار في القطاع المالي، حث المديرون السلطات على اتخاذ إجراءات لتعزيز الرقابة، والمضي قدما في تنفيذ خطط إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة التي تسيطر على النظام المصرفي، كما حثوها على تقوية الإطار القانوني للبنك المركزي، وإلغاء القيد المتبقي على الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف، والتعجيل بتنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد. ورأى المديرون أن نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي، الذي يشكل ركيزة للاقتصاد، لا يزال نظاما ملائما.

وأكد المديرون أهمية تنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الاستثمار، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق نمو قابل للاستمرار. وحثوا السلطات على إجراء إصلاح شامل في إدارة المالية العامة، بما في ذلك استكمال عملية جرد منتظمة وسداد أي متأخرات وتحسين

---

[٢] وافق المجلس التنفيذي على اتفاق الاستعداد الائتماني مع العراق في ٧ يوليو/تموز ٢٠١٦ (البيان الصحفي رقم 16/321) واستكمل مراجعة الأداء الأولى في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ (راجع البيان الصحفي رقم 16/540)

[٣] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

الالتزام بالإنفاق وإدارة النقدية منعاً لتراكم متأخرات جديدة. وأكد المديرون أيضا أهمية معالجة أوجه الضعف في القدرات الإدارية وإتاحة البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ اتفاقية اقتسام الموازنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من شأنه أن يضع الحكومتين في مركز أفضل لمعالجة الصدمات.

ومن المتوقع أن تعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة مع العراق طبقا لقرار المجلس التنفيذي بشأن دورة المشاورات مع البلدان الأعضاء المرتبطة باتفاقات مع الصندوق.

العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٣–٢٠٢٢

(الحصة :١٦٦٣,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣٧,٥ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠١٦)

(معدل الفقر: ٢٣%، ٢٠١٤)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
				تقديرات	البرنامج	البرنامج	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
النمو الاقتصادي والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)	٧,٦	٠,٧	٤,٨	١١,٠	٠,٤–	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)	١٢,٤	٣,٩–	٩,٦–	٨,١–	١,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٩	٤,٠	٤,١
مُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	صفر	٠,٧–	٢٦,٩–	١٢,٩–	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	٧٠٢١	٦٥١٧	٤٨٦٩	٤٥٣٣	٤٩٥٨	٥٠٩١	٥١٩٤	٥٣٦٢	٥٥٦٩	٥٨٠٦
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢٣٤,٦	٢٣٤,٧	١٧٩,٨	١٧١,٧	١٩٢,٧	٢٠٢,٩	٢١٢,٣	٢٢٤,٨	٢٣٩,٥	٢٥٦,٢
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	٣,٠	٣,١	٣,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٩	٤,٩
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	٢,٤	٢,٦	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤	٤,١
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل)	١٠٢,٩	٩٦,٥	٤٥,٩	٣٥,٦	٤٥,٣	٤٥,٤	٤٤,٩	٤٥,٢	٤٥,٩	٤٧,١
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)	١,٩	٢,٢	١,٤	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
					(% من إجمالي الناتج المحلي)					
الحسابات القومية										
إجمالي الاستثمار المحلي	٢٦,٩	٢٥,٧	٢٤,٤	٢٠,٦	١٩,١	١٨,٨	١٨,٣	١٧,٩	١٧,٩	١٧,٨
منه: العام	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	١١,٤	١٠,٥	١٠,١	٩,٥	٨,٩	٨,٨	٨,٦
إجمالي الاستهلاك المحلي	٦٩,٥	٦٩,٩	٨١,٦	٨٧,٨	٨٧,٠	٨٥,٤	٨٥,٦	٨٤,٦	٨٣,٦	٨٢,٤
منه: العام	٢١,٠	١٨,٣	٢٢,٣	٢٢,٩	٢٣,٧	٢٢,٢	٢١,١	١٩,٧	١٨,٣	١٦,٩
إجمالي المدخرات القومية	٢٨,١	٢٨,٣	١٨,٠	١١,٩	١٢,٨	١٢,١	١٤,٢	١٤,٧	١٥,٨	١٧,٢
منه: العام	١١,٦	١٣,٠	٣,٠	٢,٣–	٦,٠	٥,٩	٨,٥	٨,٧	٩,٧	١٠,٩
رصيد الادخار – الاستثمار	١,١	٢,٦	٦,٥–	٨,٧–	٦,٤–	٦,٧–	٤,١–	٣,٢–	٢,١–	٠,٦–
					(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك الناتج المحلي)					
الموارد العامة										
الإيرادات الحكومية والمنح	٤٢,٢	٣٨,٢	٣٠,٣	٢٧,٤	٣٦,٠	٣٦,٥	٣٥,٦	٣٤,٦	٣٣,٨	٣٣,١
الإيرادات الحكومية النفطية	٣٨,٦	٣٦,٠	٢٧,٥	٢٣,٢	٣١,٨	٣١,٧	٣٠,٦	٢٩,٤	٢٨,٣	٢٧,٥
الإيرادات الحكومية غير النفطية	٣,٥	٢,١	٢,٨	٤,١	٣,٩	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٥,٢	٥,٥
المنح	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
النفقات، *منها*:	٤٨,٠	٤٣,٥	٤٢,٦	٤١,٥	٤١,٠	٤١,٢	٣٧,٣	٣٥,٠	٣٣,١	٣١,١
النفقات الجارية	٣٠,٦	٢٥,٥	٢٧,٥	٣٠,١	٣٠,٥	٣١,١	٢٧,٨	٢٦,١	٢٤,٣	٢٢,٦
النفقات الرأسمالية	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	١١,٤	١٠,٥	١٠,١	٩,٥	٨,٩	٨,٨	٨,٦
رصيد المالية العامة الأولي	٥,٤–	٥,١–	١١,٧–	١٣,٤–	٣,٨–	٣,٦–	٠,٤–	٠,٨	١,٨	٣,١
رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)	٥,٨–	٥,٤–	١٢,٣–	١٤,١–	٥,٠–	٤,٧–	١,٦–	٠,٥–	٠,٧	٢,٠
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٦٧,٦–	٥٦,١–	٤٥,١–	٤٤,٦–	٤٧,٨–	٤٣,٤–	٣٩,٦–	٣٥,٤–	٣٢,٠–	٢٨,٩–

العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٣-٢٠٢٢

(الحصة :١٦٦٣,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣٧,٥ مليون نسمة، حسب تقديرات ٢٠١٦)

(معدل الفقر: ٢٣%، ٢٠١٤)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ تقديرات	٢٠١٧ البرنامج	٢٠١٨ البرنامج	٢٠١٩ توقعات	٢٠٢٠ توقعات	٢٠٢١ توقعات	٢٠٢٢ توقعات
بنود للتذكرة:										
الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)	١,٩	١,٧	١,٠	٣,٩	٤,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٨
مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣١,٢	٣٢,٠	٥٥,١	٦٦,٩	٦٣,٨	٦٥,٣	٦٤,٢	٦١,٤	٥٧,٣	٥١,٩
مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٧٣,١	٧٥,٢	٩٨,٠	١١٤,٦	١٢٢,٩	١٣٢,٤	١٣٦,٢	١٣٨,٠	١٣٧,١	١٣٢,٩
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٥,٣	٢٤,٨	٣٦,٨	٣٩,٣	٣٨,١	٤٠,٧	٤٠,٢	٣٦,٧	٣٢,٦	٢٧,٧
الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٥٩,٣	٥٨,١	٦٦,١	٦٧,٥	٧٣,٤	٨٢,٦	٨٥,٣	٨٢,٥	٧٨,١	٧١,٠
				(%، ما لم يذكر خلاف ذلك الناتج المحلي)						
المؤشرات النقدية										
نمو الاحتياطي النقدي	١٢,٦	-٩,٦	-١٢,٦	٧,١	٢,١	٣,٥	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٥,٨
نمو النقود بمعناها الواسع	١٥,٩	٣,٦	-٩,٠	٧,٢	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦,٣	٧,٠	٨,٢
سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠	...	...	...	...	...	...
				(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك الناتج المحلي)						
القطاع الخارجي										
الحساب الجاري	١,١	٢,٦	-٦,٥	-٨,٧	-٦,٤	-٦,٧	-٤,١	-٣,٢	-٢,١	-٠,٦
الميزان التجاري	٩,٩	١٠,٩	-٠,١	-١,٨	٠,٧	١,٨	١,٧	٢,١	٢,٦	٣,٣
صادرات السلع	٣٨,٣	٣٩,٦	٣١,٤	٢٩,١	٣٢,٤	٣٢,٠	٣٠,٧	٢٩,٦	٢٨,٥	٢٧,٨
واردات السلع	-٢٨,٤	-٢٨,٧	-٣١,٥	-٣٠,٩	-٣١,٧	-٣٠,٢	-٢٩,٠	-٢٧,٤	-٢٦,٠	-٢٤,٥
الرصيد الخارجي الكلي	-١,٣	-١٠,٠	-٧,١	-٣,٦	-٠,٩	-٢,٧	-١,١	-٠,٦	٠,٢	٠,٨
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٧	٤٥,٢	٤١,٤	٤٠,٨	٣٩,٧	٣٧,١	٣٦,٠	٣٦,٥
بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات	١٠,٨	١٠,٩	٩,٢	٦,٧	٦,٢	٦	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٥,٣
سعر الصرف (دينار لكل دولار أمريكي؛ متوسط الفترة)	١١٦٦	١١٦٦	١١٦٧	١١٨٠	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %؛ نهاية الفترة)[1/]	٦,٦	٤,٧	٦,٨	٥,٩	...	...	...	...	...	...

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع سعر الصرف.

العراق

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧، المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات، وطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء وطلب الإعفاء من شرط انطباقها، وتعديل معايير الأداء

٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧

القضايا الرئيسية

السياق: العراق اقتصاد هش يعتمد على النفط وتهيمن عليه الدولة، وقد تضرر بشدة جراء الصراع مع تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط. وتسبب الصراع في إلحاق الضرر بالاقتصاد من خلال نزوح ملايين السكان ووقوعهم تحت وطأة الفقر وتدمير البنية التحتية والموجودات. وقد أدى تراجع أسعار النفط إلى حدوث انخفاض كبير في إيرادات الموازنة، مما دفع عجز المالية العامة إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال اتباع إجراءات طموحة وإن كانت ضرورية لتصحيح أوضاع المالية العامة، مع مواصلة التزامها بنظام ربط سعر الصرف الذي يوفر ركيزة اسمية رئيسية في بيئة تكتنفها درجة كبيرة من عدم اليقين.

المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني: كان أداء البرنامج ضعيفا في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. فقد تم تحقيق المزيد من الضبط المالي في عام ٢٠١٦، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا وهو ما يرجع أساسا إلى ضعف الرقابة على الإنفاق الاستثماري وإن كان يرجع أيضا إلى ضغط الإنفاق الناجم عن الحملة العسكرية ضد تنظيم "داعش" والاحتياجات الإنسانية. وللمضي قدما في تنفيذ البرنامج، تتخذ السلطات تدابير تصحيحية قوية كإجراءات مسبقة، كما تلتزم باتخاذ مزيد من التدابير على مستوى المالية العامة في عام ٢٠١٨ لضمان الحفاظ على المركز الخارجي واستمرارية القدرة على تحمل الدين.

الآفاق والمخاطر: في ظل الآفاق الحالية لأسعار النفط، وعلى افتراض تنفيذ السلطات لعملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج، يمكن بحلول عام ٢٠٢١ القضاء على عجز الموازنة الذي بلغ ١٤% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، وتثبيت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٨، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات مجددا بحلول عام ٢٠٢١. ولكن لا تزال المخاطر مرتفعة للغاية، وتنشأ أساسا نتيجة استمرار هبوط أسعار النفط، وانتكاس الأوضاع الأمنية، والتوترات السياسية قبل الانتخابات في عام ٢٠١٨، وضعف القدرات الإدارية.

التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات:

- تنفيذ موازنة تكميلية في عام ٢٠١٧ لوضع برنامج المالية العامة مرة أخرى على المسار الصحيح.
- حماية الإنفاق الاجتماعي.
- خلق حيز مالي للنهوض برأس المال البشري وإعادة بناء رأس المال المادي في العراق عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية المنخفضة للغاية وتخفيض الاستهلاك العام المرتفع للغاية.

اعتمد التقرير
عاصم حسين
وفيتالي كرامارينكو

عُقدت المناقشات فى العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة ٥–١٧مارس/آذار، وفى واشنطن العاصمة خلال الفترة ٢١–٢٣ إبريل/نيسان، وفي العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة ٣١ مايو/أيار–٤ يونيو/حزيران ٢٠١٧. وتألف ممثلو خبراء الصندوق من كريستيان جوز (رئيسا)، وريتو بازو، وأمجد حجازي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، بالإضافة إلى سابا فيهر (إدارة شؤون المالية العامة)، ونيري نومون (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، ومروة النسعة (ممثل الصندوق المقيم للعراق، ومقرها عمّان). وانضمت إلى البعثات مايا الشويري (مستشار أول للمدير التنفيذي). وساهم فى إعداد التقرير كل من بيانكا بيريز ومصطفى فرزاد وغريغوري باسيلي.

المحتويات	الصفحة

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات ٤
ألف – خلفية ٤
باء– آخر التطورات الاقتصادية ٨
جيم–الآفاق المستقبلية والمخاطر ١٤
دال– الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني ١٨

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة ٢١
ألف– إدارة الضغوط الخارجية ٢١
باء –تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة لتحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين ٢٢
جيم– مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي ٢٥

إصلاحات هيكلية لتحقيق نمو متنوع وشامل ٢٧
ألف– خلق حيز مالي لتحقيق نمو أشمل ٢٧
باء–تعزيز بيئة الأعمال ٣٠

طرائق تنفيذ البرنامج والمخاطر ٣١

تقييم خبراء الصندوق ٣٢

الأطر
١– تنفيذ التوصيات الرئيسية لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ ١٣
٢– الرصيد الأولي غير النفطي المحقق لمستوى فرضية الدخل الدائم ١٥
٣– التدابير ذات الأولوية لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية ٢٩

الأشكال البيانية

١- اقتصاد يعتمد على النفط دون تحقيق تقدم يُذكر نحو تنويع النشاط الاقتصادي ٥
٢- اقتصاد يعتمد على الدولة مع تقديم خدمات عامة دون المستوى ٦
٣- العنف وضعف الحوكمة يَحُولان دون تنمية القطاع الخاص ٧
٤- آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠٢٢ ١١

الجداول

١- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٢-٢٠٢٢ ٣٧
٢- الحسابات القومية، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٣٩
٣- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٤٠
٤- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٤٢
٥- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٤٤
٦- ميزان المدفوعات، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٤٦
٧- المسح النقدي، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٤٨
٨- الميزانية العمومية للبنك المركزي، ٢٠١٣-٢٠٢٢ ٤٩
٩- الجدول الزمني المقترح لعمليات المراجعة وعمليات الشراء بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠١٦-٢٠١٩ ٥٠
١٠- مؤشرات الائتمان من صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥-٢٠٢٢ ٥١
١١- مجموع الاحتياجات والمصادر التمويلية، ٢٠١٦-٢٠١٩ ٥٢
١٢- مؤشرات كفاية الاحتياطيات، ٢٠١٤-٢٠٢٢ ٥٣
١٣- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٥-٢٠١٦ ٥٤

المرافق

١- مصفوفة تقييم المخاطر ٥٥
٢- تقييم القطاع الخارجي ٥٦
٣- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والدين الخارجي ٥٨

الملاحق

١- خطاب من رئيس الوزراء ٧٢
٢- خطاب نوايا ٧٣
الملحق ١: مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ٧٦
الملحق ٢: مذكرة التفاهم الفنية ١١٧
٣- مشروع البيان الصحفي ١٢٦

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات

ألف – خلفية

١- **العراق اقتصاد هش يعتمد على النفط وتهيمن عليه الدولة.** فالعراق بلد غني بالموارد النفطية: فهو يمتلك رابع أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها من بين الأقل عالميا (الشكل البياني ١). وعلى الرغم من تقلب الأوضاع الأمنية، فقد زاد إنتاج النفط بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٣، لكن دون إحراز تقدم يُذكر في مجال تنويع الاقتصاد حيث تأثر القطاع غير النفطي سلبا بغياب الأمن وصعوبة بيئة الأعمال. وقد موَّل النمو في إنتاج النفط زيادة كبيرة في الإنفاق العام ووظائف الخدمة المدنية بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٤ (الشكل البياني ٢). وقد مال تكوين الإنفاق العام بشدة تجاه الأجور ومعاشات التقاعد والتحويلات. ورغم ضخامة حجم القطاع العام، حتى بالنسبة للبلدان الأخرى المصدرة للنفط، لا تزال جودة الخدمات العامة دون المستوى، وخاصة خدمات الصحة والتعليم والكهرباء حيث يتكرر انقطاع التيار الكهربائي. وقد أدى العنف وبيئة الأعمال بالغة الصعوبة إلى عرقلة تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي (الشكل البياني ٣). وقد ذكر أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي حول "تقييم مناخ الاستثمار" أن أهم المعوقات تمثلت في نقص الكهرباء وعدم الاستقرار السياسي والفساد وعدم الحصول على التمويل.

٢- **ومنذ عام ٢٠١٤، تعرض العراق لضرر بالغ جراء الصراع مع تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط.** فقد أدى الصراع مع تنظيم "داعش" إلى تدمير البنية التحتية والموجودات، وارتفاع عدد النازحين داخليا إلى ٣ مليون نسمة وعدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية إلى ١١ مليون نسمة (٢٩ % من السكان)، بما في ذلك أكثر من ٢٤١ ألف لاجئ سوري. وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبير في إيرادات المالية العامة والصادرات، وبالتالي إلى دفع عجز المالية العامة وعجز ميزان المدفوعات إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها (الشكل البياني ٤). وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال تنفيذ عملية تصحيح كبيرة وإن كانت ضرورية لأوضاع المالية العامة، يدعمهاتمويل رسمي كبير، بما في ذلك اتفاق الاستعداد الائتماني مع الصندوق،[١] والذي استكمل المجلس التنفيذي مراجعته الأولى في ديسمبر ٢٠١٦.[٢]

١- **وقد أحرزت قوات الأمن العراقية، بمساعدة الشركاء الدوليين، تقدما ملحوظا في الحرب ضد تنظيم "داعش"**. فقد قامت

٢- مؤخرا بتحرير الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية والمعقل الأخير لتنظيم "داعش" في العراق.

[١] راجع التقرير القطري رقم ٢٢٥/١٦ عن العراق: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات.

[٢] راجع التقرير القُطْري رقم ٣٧٩/١٦ عن العراق: المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني.

الشكل البياني ١ – العراق: اقتصاد يعتمد على النفط دون تحقيق تقدم يُذكر نحو تنويع النشاط الاقتصادي

العراق بلد غني بالموارد النفطية ...

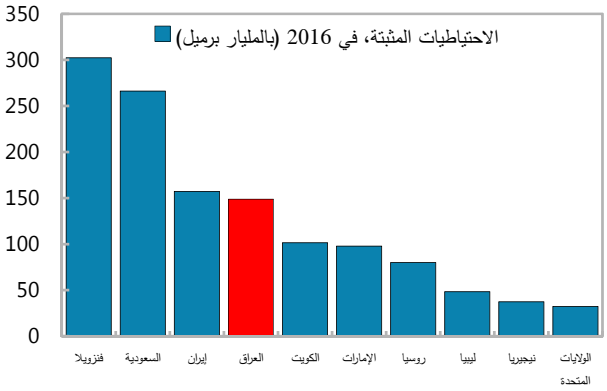

المصدر: أوبك.

.... التي يتم استخراجها بأسعار زهيدة نسبيا

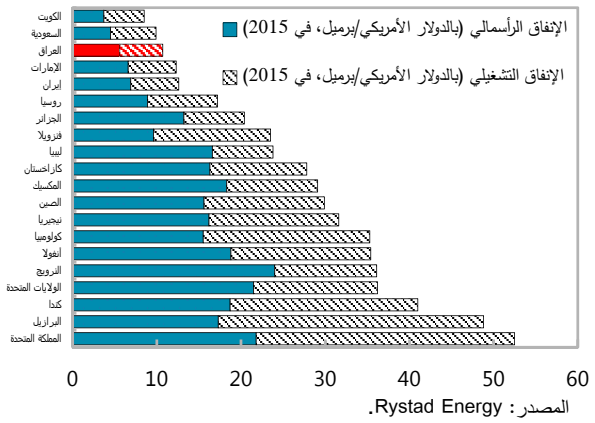

المصدر: Rystad Energy.

...لذلك زاد العراق من إنتاجه النفطي...

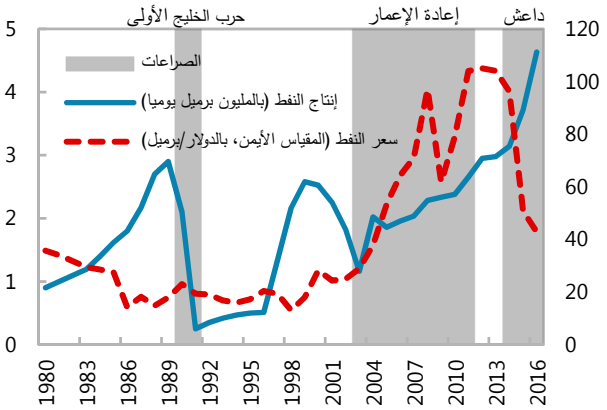

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي وخبراء الصندوق.

.... وأصبح واحدا من منتجي النفط الرئيسيين

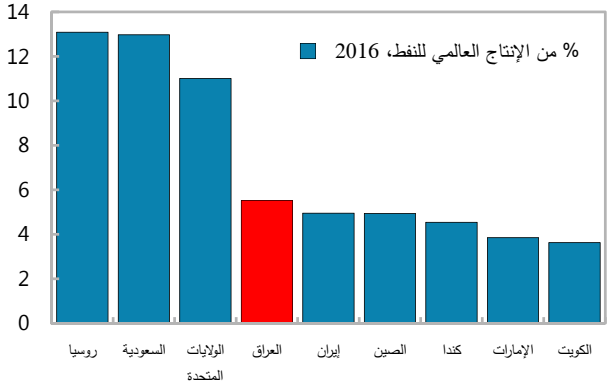

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية.

بسبب ما لديه من ميزة نسبية في النفط، وما يشهده من صراعات مستمرة، لم يحقق تقدم يُذكر نحو تنويع الاقتصاد أو الصادرات...

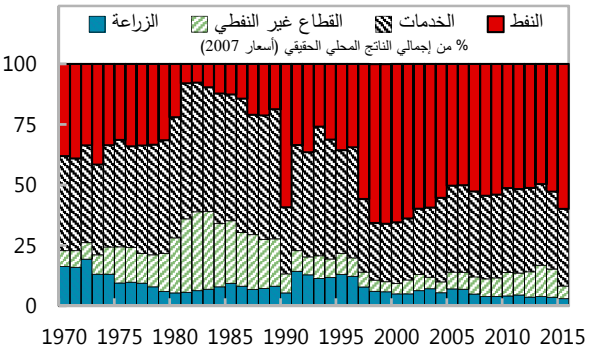

المصدر: التشخيص القُطْري المنهجي للعراق، البنك الدولي (2017).

... أو نحو زيادة حصة إيرادات المالية العامة غير النفطية.

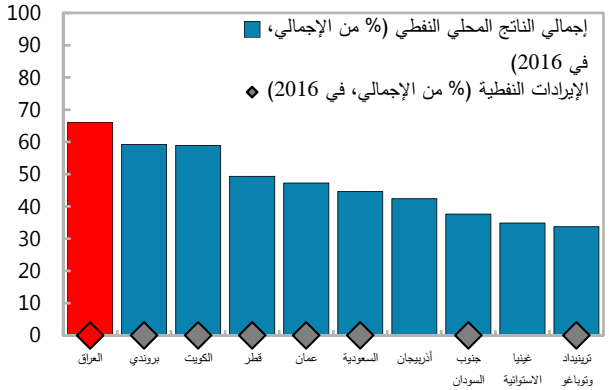

المصدر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢ – العراق: اقتصاد يعتمد على الدولة مع تقديم خدمات عامة دون المستوى

حجم القطاع العام كبير جدا، حتى بالمقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط

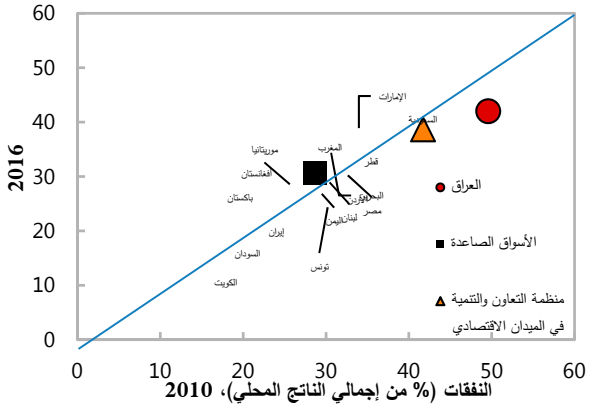

المصدر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق.

الإنفاق العام متحيز للأجور والمعاشات التقاعدية

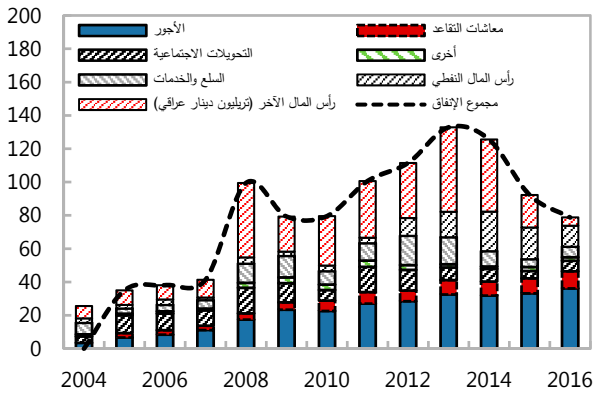

المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

زاد عدد وظائف القطاع العام بمقدار ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي...

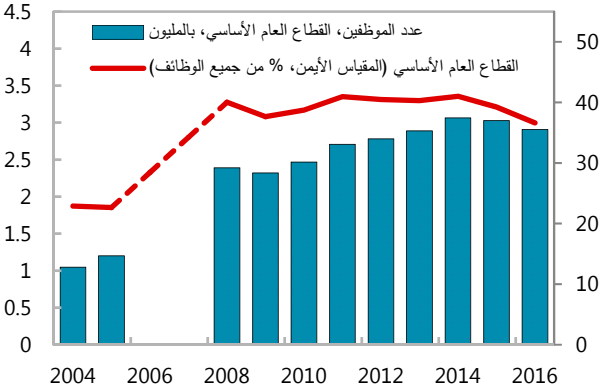

المصدر: التشخيص القُطْري المنهجي، البنك الدولي (2017).

... مع تحقيق نتائج تعليمية دون المستوى...

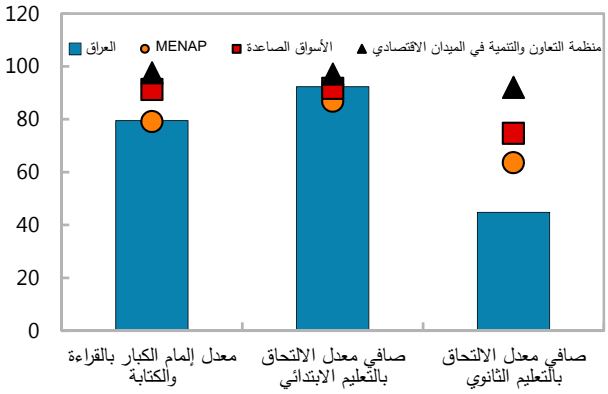

المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2015

...وتقديم خدمات صحية دون المستوى...

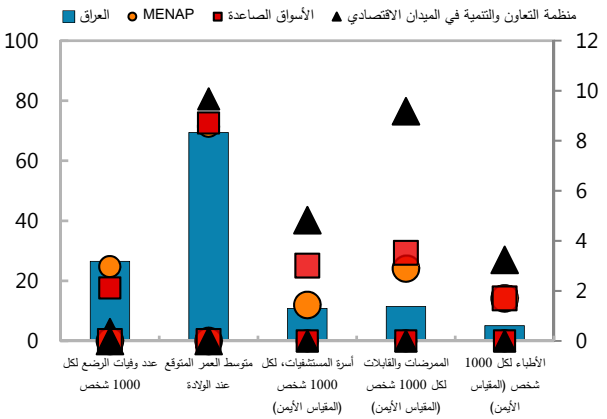

المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2015

... مما يسهم في ارتفاع مستوى الفقر.

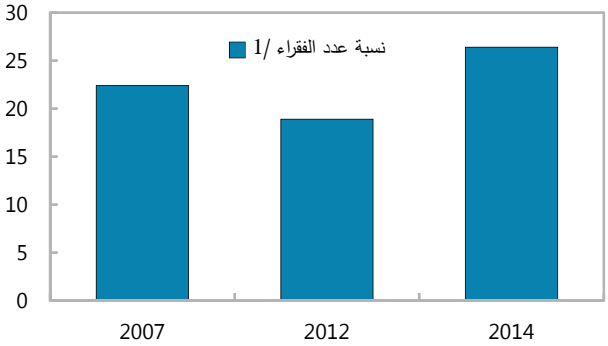

المصدر: التشخيص القُطْري المنهجي، البنك الدولي (2017).

/1 يُعرف الفقر بأنه دخل أقل من الإنفاق المطلوب لإبقاء استهلاك الغذاء عند مستوى الكفاف.

الشكل البياني ٣- العراق: العنف وضعف الحوكمة يَحُولان دون تنمية القطاع الخاص

العراق: عدد وفيات المدنيين شهريا نتيجة العنف، حسب النوع

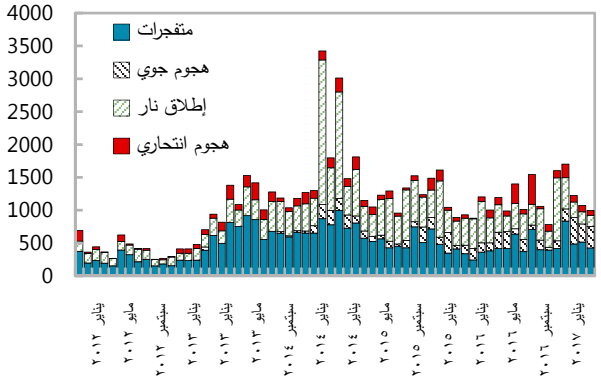

المصدر: منظمة Iraq Body Count (ضحايا حرب العراق)

القيود الكبيرة التي تعيق تنمية القطاع الخاص حسبما وردت في تقرير تقييم مناخ الاستثمار:

- نقص الكهرباء
- عدم الاستقرار السياسي
- الفساد
- عدم الحصول على التمويل
- ضعف القطاع المصرفي
- الدور الكبير للدولة
- ضعف أداء المؤسسات المملوكة للدولة

المصدر: التشخيص القُطْري المنهجي، البنك الدولي (٢٠١٧).

الترتيب العام في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي

الترتيب الأعلى يشير إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

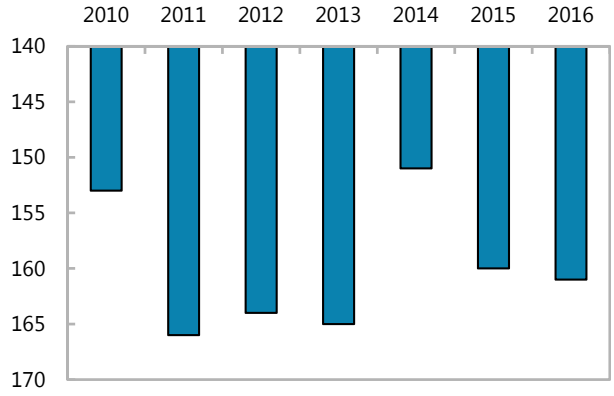

المصدر: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي (2010–2016).

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي

(الترتيب في أقسام محددة)

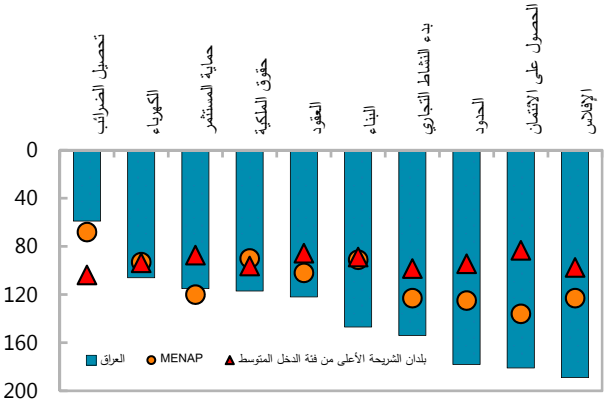

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (2016).

درجة مؤشر الفساد

(الدرجة الأقل تعني مستوى أكبر من الفساد)

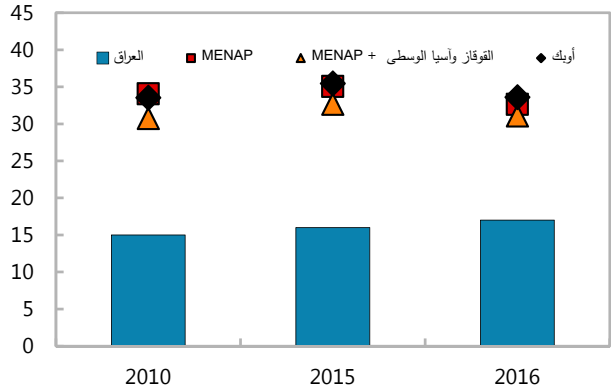

المصدر: منظمة الشفافية الدولية.

أدى العنف وهيمنة الدولة وصعوبة بيئة الأعمال إلى ضحالة القطاع المصرفي

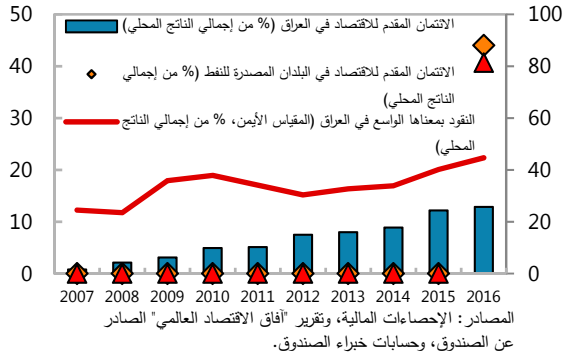

المصادر: الإحصاءات المالية، وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق، وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: بلدان منطقة MENAP هي الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، وإيران، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالطا، والمغرب، وعمان، والسعودية، وسوريا، وتونس، والإمارات، والضفة الغربية وغزة، واليمن.

بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط هي ألبانيا، والجزائر، وأنغولا، وبيلاروس، وبليز، والبوسنة، وبوتسوانا، والبرازيل، وبلغاريا، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغينيا الاستوائية، وفيجي، والغابون، وجورجيا، وغرينادا، وغيانا، وإيران، والعراق، وجامايكا، والأردن، وكازاخستان، ولبنان، وليبيا، ومقدونيا، وماليزيا، وجزر مالديف، وجزر مارشال، وموريشيوس، وألمكسيك، والجبل الأسود، وناميبيا، وبالاو، وبنما، وباراغواي، وبيرو، ورومانيا، وروسيا، وصربيا، وجنوب إفريقيا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت، وجزرغرينادين، وسورينام، وتايلند، وتركيا، وفنزويلا.

٤- **ولا تزال الأوضاع السياسية صعبة.** فمنذ الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، استقال وزير الداخلية في أعقاب هجمة إرهابية أودت بحياة أكثر من ٣٠٠ شخص وسحب مجلس النواب ثقته من وزير الدفاع ووزير المالية. ويتولى رئيس الوزراء الآن منصب وزير المالية بالوكالة. وفي ٢٠١٦، لم تنفذ الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان اتفاقية اقتسام الموازنة المفترض أن تُحَوِّل بموجبها حكومة إقليم كردستان إيرادات النفط المستخرج من الإقليم وأن تُحَوِّل الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان ما يعادل ١٧% من بند الإنفاق غير السيادي في الموازنة الاتحادية،[٣] والتي نُفذت لمدة شهرين في عام ٢٠١٤ وخمسة أشهر في عام ٢٠١٥. وتعتزم حكومة إقليم كردستان إجراء استفتاء حول الاستقلال في سبتمبر/أيلول. ومن المقرر إجراء انتخابات مجلس النواب في إبريل/نيسان ٢٠١٨.

باء- آخر التطورات الاقتصادية

٥- **ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١١% في عام ٢٠١٦ بسبب زيادة نسبتها ٢٥% في إنتاج النفط الذي لم يتأثر بصورة تُذكر بالصراع مع تنظيم "داعش"** (جدول النص ١ والجدولان ١ و٢). وقد انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٨% بسبب العملية الجارية لضبط أوضاع المالية العامة والقتال الدائر في الأراضي التي يحتلها تنظيم "داعش". وبلغ متوسط تضخم أسعار المستهلكين ٠,٤% فقط في عام ٢٠١٦ في المناطق التي لم يحتلها تنظيم "داعش" (حيث كان يسكنها ٨٠% من السكان قبل احتلال تنظيم "داعش") و١% في إبريل/نيسان ٢٠١٧، على أساس سنوي مقارن.

٦- **وقد تم اتخاذ المزيد من إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٦، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان مقررا في البرنامج، وهو ما يرجع أساسا إلى عدم قدرة وزارة المالية على خفض الإنفاق الاستثماري بالقدر المتوقع وإن كان يرجع أيضا إلى ضغط الإنفاق الناجم عن الحملة العسكرية ضد تنظيم "داعش"** (الجداول ٣-٥). وقد سجل الرصيد الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق،[٤] باستثناء حكومة إقليم كردستان،[٥] انكماشا بنسبة ١% بالقيمة الاسمية[٦] في ٢٠١٦، مما يعكس نمو الإنفاق الحقيقي بنسبة ٢% (بعد انكماشه بنسبة ٢٥% في العام السابق) وارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار ثلاثة أضعاف (وإن كانت بدأت من مستوى شديد الانخفاض). غير أن هذا الانكماش كان أقل من المقرر في البرنامج (٨,٧ تريليون دينار عراقي، باستثناء حكومة إقليم كردستان) نتيجة تجاوزات الإنفاق غالبا على الاستثمارات غير النفطية (٦,١ تريليون دينار عراقي)،

[٣] يُقصد بالإنفاق غير السيادي مجموع الإنفاق ناقصا مصروفات مجلس النواب والرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع والمحكمة الاتحادية والعديد من هيئات الحكومة الاتحادية وخدمة الدين.

[٤] الرصيد الأولي غير النفطي على أساس الاستحقاق هو أدق مقياس لأداء المالية العامة في أي سنة لأنه لا يشمل سوى الإيرادات والنفقات المتعلقة بتلك السنة.

[٥] نظرا لأن السلطات لم تنفذ اتفاق تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان في عام ٢٠١٦، يجب مقارنة نتائج المالية العامة مع المستويات المقررة في البرنامج باستثناء حكومة إقليم كردستان لتقييم أداء البرنامج.

[٦] ارتفع العجز الأولي غير النفطي على أساس الاستحقاق باستثناء حكومة إقليم كردستان كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ٤٣,٣ % في عام ٢٠١٥ إلى ٤٤,٦ % في عام ٢٠١٦ (الجدول ٥). غير أنه بالنظر إلى الانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في تلك السنوات بسبب الصدمات المزدوجة، فإن القيم المقيسة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي تعد مقياسا مضللا لحجم التصحيح المالي.

والتحويلات (٢,٦ تريليون دينار عراقي) والأجور (٠,٧ تريليون دينار عراقي)، مما يرجع من ناحية إلى الحملة العسكرية على تنظيم "داعش" ومن ناحية أخرى إلى ضعف سيطرة وزارة المالية على الإنفاق الاستثماري من جانب الوزارات التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، سددت السلطات متأخرات خارجية إلى شركات النفط الدولية وغيرها من الدائنين الخارجيين بأقل من المقرر في البرنامج بنحو ٢,٥ مليار دولار نتيجة نقص النقدية. وارتفع عجز الموازنة الكلي إلى ١٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ وهو ما يرجع أساسا إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة ٢٢%. وقد تم تمويل عجز الموازنة غالبا عن طريق تمويل نقدي غير مباشر من البنك المركزي العراقي ودعم المانحين بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، ولكن تم تمويله أيضا عن طريق تراكم المتأخرات التي بلغ رصيدها الإجمالي ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٦، منها ٦٨% متأخرات محلية (الفقرة ١٥). ولم يكن في الإمكان تجنب التمويل النقدي غير المباشر من البنك المركزي العراقي حيث إن وضع السيولة في القطاع المصرفي الذي تهيمن عليه الدولة غير مستقر في ظلعدم وجود كشوف مالية مدققة للبنوك الرئيسية المملوكة للدولة (الفقرة ١١).

٧- **وقد ارتفع إجمالي الدين العام ليصل إلى ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦** (الجدول ١). فقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ ٢٠١٣، عندما قام العراق بتصدير النفط بسعر ١٠٣ دولار للبرميل، إلى ارتفاع حاد في الدين العام من ٣١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ إلى ٦٧% في ٢٠١٦. وبلغت نسبة ضمانات الدين المصْدَرة، ومعظمها لمشروعات قطاع الكهرباء، ٢,٣% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٦ (الفقرة ١٥). وانخفض العائد على السندات العراقية المقومة بالدولار التي تستحق في عام ٢٠٢٨ من حوالي ١٤% في فبراير/شباط ٢٠١٦ إلى ٨,٥% في أوائل يوليو/تموز ٢٠١٧، مدعوما بتنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني والتعافي المعتدل في أسعار النفط. (الشكل البياني ٤).

٨-**وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات** (الجدول٦). فعلى الرغم من العملية الجارية لضبط أوضاع المالية العامة، اتسع عجز الحساب الجاري ليصل إلى ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار النفط بنسبة ٢٢%. وقد تم تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق قروض رسمية خارجية واستخدام احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية، التي انخفضت من ٥٣,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥,٢ مليار دولار (٦,٧ شهور من واردات السلع والخدمات) في نهاية ٢٠١٦. ولا يزال دعم المانحين الذي تعهدت به مجموعة السبعة في اليابان في مايو/أيار ٢٠١٦ يسيروفق المسار المحدد له.ففي ديسمبر/كانون أول، وافق البنك الدولي على قرض لدعم الموازنة قيمته ١,٤٤ مليار دولار، منها ٠,٣٧ مليار دولار مضمونة من المملكة المتحدة و٠,٠٧ مليار دولار مضمونة من كندا. وفي يناير/كانون الثاني، أصدرت السلطات سندات قيمتها مليار دولار مضمونة من الحكومة الأمريكية وبعائد نسبته ٢,١٥%. وفي مارس/آذار قامت اليابان بصرف قرض لدعم الموازنة قيمته ٠,٢٧ مليار دولار. وتُجري السلطات مفاوضات مع فرنسا بشأن قرض لدعم الموازنة بمبلغ ٠,٤٥ مليار دولار، ومع ألمانيا وإيطاليا بشأن صرف قروض للمشروعات، ومع الاتحاد الأوروبي بشأن منحة للمساعدات الإنسانية.

٩- **كان المركز الخارجي للعراق في ٢٠١٦ أضعف بكثير مما كانت تشير إليه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المنشودة على المدى المتوسط** (المرفق ٢). فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي في العراق بنحو ٨% في ٢٠١٦. ويعد هذا استمرارا لاتجاه الارتفاع الحقيقي الذي شهده الدينار العراقي منذ عام ٢٠١٣، كما يعكس ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي المربوط به الدينار العراقي. وبلغ عجز الحساب الجاري حوالي ٨% من إجمالي الناتج المحلي وهو أضعف من المستوى الذي تبرره

الأساسيات الاقتصادية والسياسات المنشودة؛ ومن المتوقع سد الفجوة على المدى المتوسط مع تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج (المرفق ٢). وقد انخفض الفرق بين سعر صرف الدولار الرسمي وسعر صرفه الموازي من ١١% في ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى حوالي ٦% في يونيو/حزيران ٢٠١٧ مع قيام البنك المركزي العراقي بتبسيط متطلبات التوثيق اللازمة للوصول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية (الشكل البياني ٤).

١٠- **وزادت النقود بمعناها الواسع بنسبة ٧,٢% خلال ٢٠١٦**، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي بوجه عام نتيجة زيادة إنتاج النفط واستمرار اقتراض الحكومة، من البنك المركزي غالبا، في حين زاد الائتمان الممنوح للاقتصاد بنسبة ١,٩% (الجدولان ٧ و٨).

١١- **هناك حاجة إلى إصلاح القطاع المصرفي**. فكما هو الحال بالنسبة لبقية قطاعات النشاط الاقتصادي، من الواضح أن القطاع المصرفي تهيمن عليه الدولة وأنه يعاني من عدم الكفاءة نظرا لأن هناك نقص شديد على الأرجح في رأس مال أكبر مصرفين، وهما الرافدين والرشيد، اللذان يستحوذان معا على حوالي ٧١% من ودائع البنوك (تستحوذ البنوك السبعة المملوكة للدولة على ٨٦%) ويمنحان ٥٤% من الائتمان (تمنح البنوك السبعة المملوكة للدولة ٨٠%) ولمتخضع حساباتهما في الفترة الأخيرة لأي عمليات تدقيق وفقا للمعايير الدولية.وتعاني المصارف المملوكة للدولة، التي تهيمن على القطاع المصرفي، من نقص رأس المال ولا تزال هناك مواطن ضعف في محفظة قروضها.كذلك فإن القروض المتعثرة مرتفعة بين مصارف القطاعين العام والخاص ولا تزال ترتفع (الجدول ١٣). وتؤدي الأزمة الحالية المؤثرة على المالية العامة وميزان المدفوعات إلى زيادة تعرض مصرفي الرافدين والرشيد للمخاطر السيادية. ولا يزال مستوى العمق المالي أقل بكثير مما هو عليه في الاقتصادات الأخرى (الشكل البياني ٣). ولا يزال العراق خاضعا لمراقبة فرقة العمل للإجراءات المالية بسبب أوجه القصور الخطيرة في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما لا يزال معرضا لخطر الإدراج في القائمة السوداء إذا لم يتم إحراز تقدم كاف في هذا الصدد، مما سيؤثر على العلاقات المصرفية المراسلة.

الشكل البياني ٤ – العراق: آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، ٢٠١٢–٢٠٢٢

كان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قويا في 2015–2016 بسبب الزيادة في إنتاج النفط الناجمة عن الاستثمارات النفطية في الفترة السابقة. ومن المتوقع انكماش إنتاج النفط في عام 2017 بسبب اتفاق أوبك بشأن تخفيض إنتاج النفط.

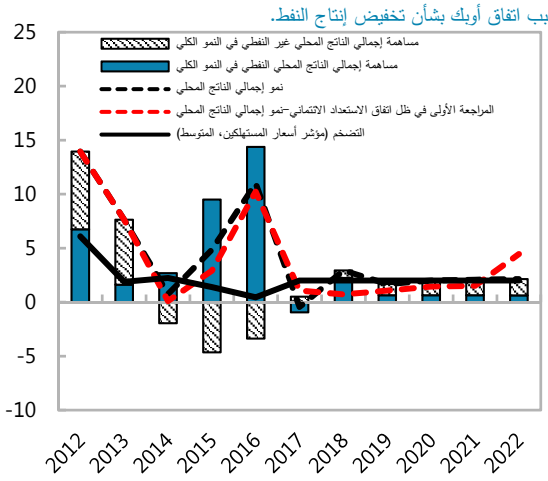

انكمش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة 2014–2016 بسبب ضبط أوضاع المالية العامة والصراع مع تنظيم "داعش". ومن المتوقع أن يتعافى تدريجيا مع انحسار الصراع.

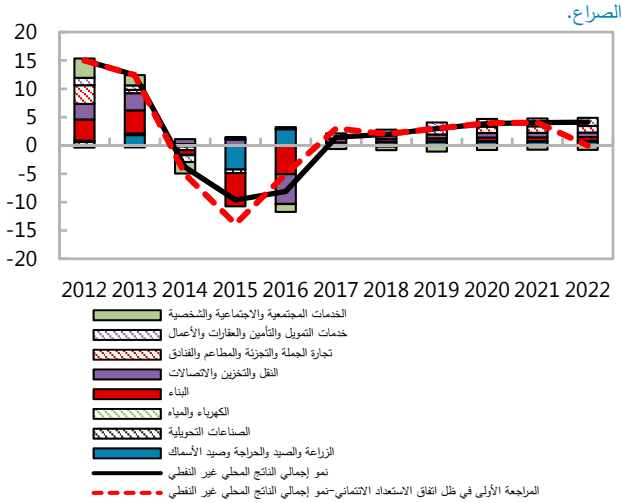

انخفضت أسعار النفط وصادراته انخفاضا حادا، ولكن من المتوقع أن تتعافى الصادرات تدريجيا بالتزامن مع تعافي أسعار النفط.

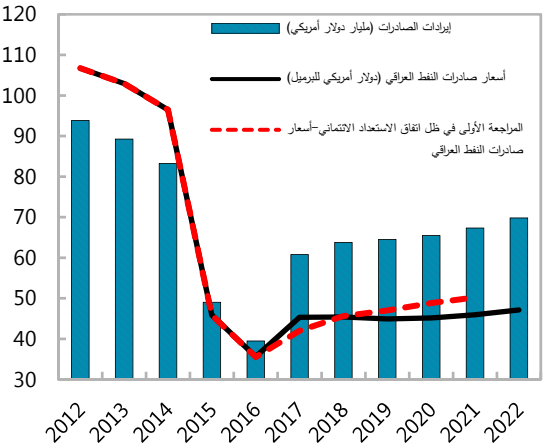

وبالتالي ضعف ميزان المدفوعات مما أدى إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي، ولكنه من المتوقع أن ينتعش بالتزامن مع أسعار النفط وتصحيح أوضاع المالية العامة.

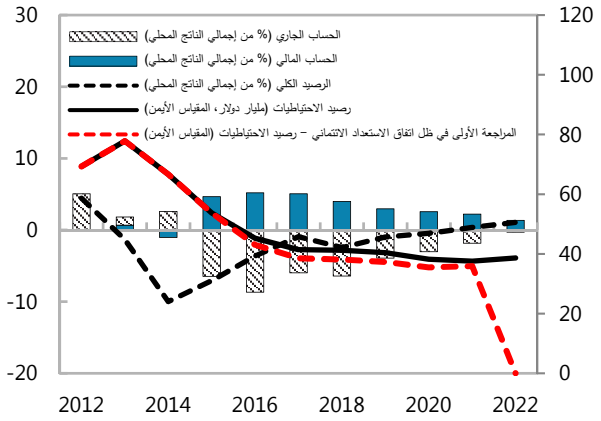

المصادر: السلطات العراقية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤- العراق: آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، ٢٠١٢-٢٠٢٢ (تتمة)

بدأت السلطات في تنفيذ عملية كبيرة لضبط أوضاع المالية العامة كرد فعل لانخفاض الإيرادات النفطية.

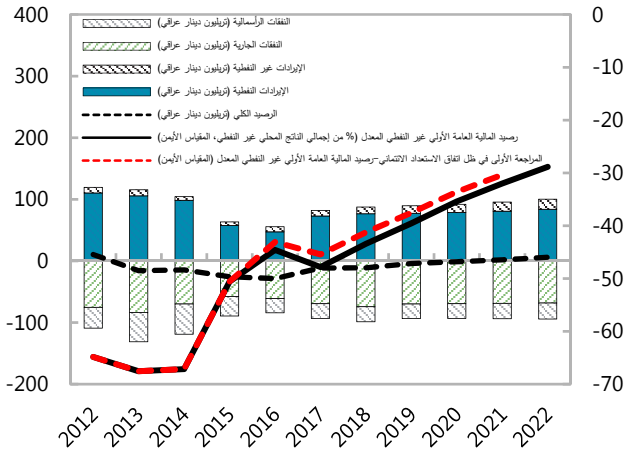

تهدف عملية ضبط أوضاع المالية العامة إلى تحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين.

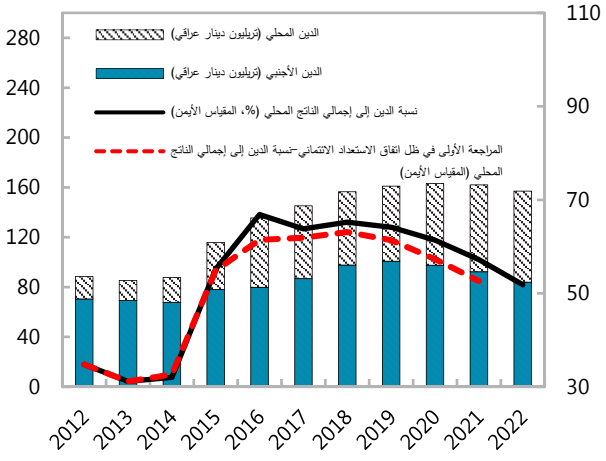

ساهمت الإجراءات المبسطة للوصول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي في تخفيض الفرق بين سعري الصرف الرسمي والموازي منذ خريف عام 2016.

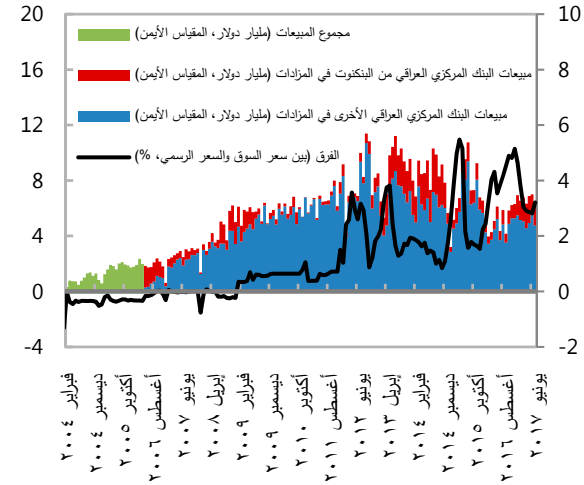

انخفض عائد السندات التي تستحق عام 2028 منذ أوائل عام 2016 كرد فعل للزيادة في أسعار النفط والتقدم المحرز في عملية ضبط أوضاع المالية العامة.

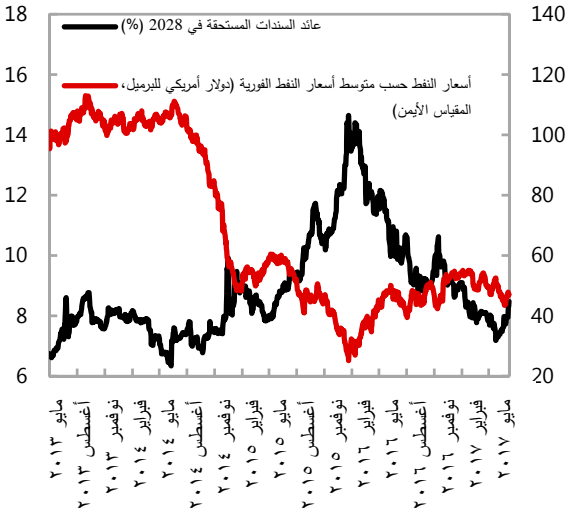

ملحوظة: السعر الرسمي = ١١٨٢ دينار عراقي لكل دولار منذ يناير ٢٠١٦.

المصادر: السلطات العراقية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ١: تنفيذ التوصيات الرئيسية لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥	
التوصية	**الحالة**
الإبقاء على نظام ربط سعر الصرف بالدولار وزيادة تحرير سوق الصرف الأجنبي	*تم تنفيذها تقريبا*. قامت السلطات بإلغاء معظم القيود المفروضة على سعر الصرف وفقا للمادة ٨، القسم ٢ (أ).
ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة، وإعادة بناء الهوامش الوقائية المالية لمواجهة التقلبات في الإيرادات النفطية، وتعديل تكوين الإنفاق عن طريق تخفيض الإنفاق الجاري مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي.	*جاري تنفيذها*. شرعت السلطات في مسار لضبط أوضاع المالية العامة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات بهدف تحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين واستقرار المركز الخارجي. غير أن وطأة التصحيح قد تحققت حتى الآن من خلال تخفيض الاستثمارات غير النفطية دون المساس بمستويات الأجور والمعاشات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.
تسريع وتيرة تنويع الإيرادات الحكومية من خلال الأدوات الضريبية غير النفطية	*تم إحراز تقدم محدود في تنفيذها*. قامت الحكومة بزيادة معدل الضريبة الثابت على الأجور والرواتب. وأجرت بعثة المساعدة الفنية الموفدة من إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق تشخيصا لتصميم وتنفيذ استراتيجية لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية في فبراير/شباط ٢٠١٧.
تعزيز الإدارة المالية العامة	*جاري تنفيذها*. التزمت السلطات باتخاذ العديد من التدابير لتعزيز الإدارة المالية العامة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني. وقد أحرزت تقدما في مجال إبلاغ بيانات المالية العامة وفقا للمعايير الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، وأجرت مسوحا للمتأخرات، واتخذت خطوات لتعزيز مراقبة الالتزام لمنع تراكم متأخرات جديدة.
المضي قدما في إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين	*جاري تنفيذها*. من المتوقع إجراء عملية تدقيق خارجي للكشوف المالية لهذين البنكين بنهاية أغسطس ٢٠١٧.
العمل على توافق إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإطار مكافحة الفساد مع المعايير الدولية	*جاري تنفيذها*. تتخذ السلطات في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني تدابير لتعزيز قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية.
تسريع وتيرة الإصلاح الهيكلي لتعزيز نمو القطاع الخاص	*تم إحراز تقدم محدود في تنفيذها*. يعيق الوضع الأمني آفاق نمو القطاع الخاص أيضا.
المصادر: خبراء صندوق النقد الدولي؛ والسلطات العراقية.	

جيم – الآفاق المستقبلية والمخاطر

١٢– سوف يظل مركز المالية العامة والمركز الخارجي في وضع قابل للاستمرار إذا ما نفذت السلطات عملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (جدول النص ١ والجداول ١–٨).

جدول النص ١– العراق: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٣–٢٠٢٢

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				توقعات/١	تقديرات	توقعات/١	توقعات معدلة	توقعات/١	توقعات معدلة	توقعات/١	توقعات معدلة	توقعات/١	توقعات معدلة	توقعات/١	توقعات معدلة	توقعات
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٧,٦	٠,٧	٤,٨	١٠,٢	١١,٠	١,١	٠,٤–	٠,٧	٢,٩	١,١	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	٢,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)	١٢,٤	٣,٩–	٩,٦–	٥,٠–	٨,١–	٣,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,١
التضخم (نهاية الفترة، على أساس سنوي مقارن)	٣,١	١,٦	٢,٣	٢,٠	١,٠–	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	٢,٩٨	٣,١٤	٣,٧٢	٤,٥٠	٤,٦٣	٤,٥٠	٤,٥٧	٤,٥٠	٤,٧٢	٤,٥٠	٤,٧٧	٤,٥٠	٤,٨٢	٤,٥٠	٤,٨٧	٤,٩١
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	٢,٣٩	٢,٦٢	٣,٣٥	٣,٨٠	٣,٧٩	٣,٨٠	٣,٧٥	٣,٨٠	٣,٨٩	٣,٨٠	٣,٩٣	٣,٨٠	٣,٩٨	٣,٨٠	٤,٠٣	٤,٠٨
أسعار تصدير النفط العراقي (بالدولار الأمريكي للبرميل)	١٠٢,٩	٩٦,٥	٤٥,٩	٣٥,٥	٣٥,٦	٤٢,٠	٤٥,٣	٤٥,٧	٤٥,٤	٤٧,٠	٤٤,٩	٤٨,٨	٤٥,٢	٥٠,٢	٤٥,٩	٤٧,١
رصيد المالية العامة الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٥,٨–	٥,٤–	١٢,٣–	٨,٢–	١٤,١–	٧,٠–	٥,٠–	٥,٣–	٤,٧–	١,٧–	١,٦–	٠,١	٠,٥–	١,١	٠,٧	٢,٠
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٦٧,٦–	٥٦,١–	٤٥,١–	٤٣,١–	٤٤,٦–	٤٥,٤–	٤٧,٨–	٤١,٢–	٤٣,٤–	٣٧,٦–	٣٩,٦–	٣٣,٦–	٣٥,٤–	٣٠,٤–	٣٢,٠–	٢٨,٩–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، أساس الاستحقاق (تريليون دينار عراقي)/٢	١٠٠,٠–	٨٣,٨–	٦٣,١–	٥٩,٩–	٥٩,٨–	٦٧,٨–	٦٧,٨–	٦٥,٥–	٦٥,٥–	٦٤,١–	٦٤,١–	٦٢,١–	٦٢,١–	٦٠,٩–	٦٠,٩–	٥٩,٦–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل، أساس الاستحقاق (ماعدا حكومة إقليم كردستان، تريليون دينار عراقي)/٢	٨٤,١–	٨١,٣–	٦٠,٦–	٥١,٩–	٥٩,٨–	٥٧,٠–	٥٦,٦–	٥٤,٧–	٥٤,٥–	٥٣,٣–	٥٣,٣–	٥١,٤–	٥١,٦–	٥٠,٢–	٥٠,٢–	٤٨,٧–
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (ماعدا حكومة إقليم كردستان، تريليون دينار عراقي)/٣	٩٣,٨	٨٧,١	٦٦,٤	٥٩,٤	٦٨,٠	٦٦,٨	٦٤,٩	٦٥,٠	٦٤,٦	٦٤,٢	٦٤,٤	٦٣,١	٦٣,٨	٦٣,٠	٦٣,٨	٦٣,٩
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (ما عدا حكومة إقليم كردستان، النمو السنوي الحقيقي، %)/٢	٠,٢	٩,٢–	٢٤,٩–	١٢,٢–	٢,٠	١٠,٢	٦,٤–	٤,٧–	٢,٥–	٣,٠–	٢,٢–	٣,٦–	٢,٩–	٢,٢–	٢,٠–	١,٨–
مجموع دين الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)/٣	٣١,٢	٣٢,٠	٥٥,١	٦١,٣	٦٦,٩	٦١,٩	٦٣,٨	٦٣,١	٦٥,٣	٦١,٣	٦٤,٢	٥٧,٣	٦١,٤	٥٢,٦	٥٧,٣	٥١,٩
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	١,١	٢,٦	٦,٥–	٦,٨–	٨,٧–	٦,٨–	٦,٤–	٦,٢–	٦,٧–	٢,٩–	٤,١–	١,٩–	٣,٢–	١,٢–	٢,١–	٠,٦–
إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار أمريكي)	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٧	٤٣,٠	٤٥,٢	٣٨,٥	٤١,٤	٣٨,١	٤٠,٨	٣٧,٣	٣٩,٧	٣٥,٥	٣٧,١	٣٥,٩	٣٦,٠	٣٦,٥
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بأشهر الواردات من السلع والخدمات)	١٠,٨	١٠,٩	٩,٢	٦,٧	٦,٧	٥,٩	٦,٢	٥,٨	٦,٠	٥,٦	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٥,٢	٥,٢	٥,٣
الفجوة التمويلية (مليار دولار أمريكي) /٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٥,٠	٠,٦	٢,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تأثير التغير في سعر النفط بمقدار دولار أمريكي واحد على الإيرادات النفطية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٥	١,٤	١,٥	١,٥

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

/١ التقرير القطري رقم ١٦/٣٧٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي. العراق: تقرير خبراء الصندوق حول المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

/٢ معدلة لاستبعاد تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان. في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، اقتصرت التحويلات الفعلية على شهرين و٥ شهور على الترتيب.

/٣ تشمل متأخرات. يشمل رصيد الدين متأخرات موروثة مستحقة لدائنين غير أعضاء في نادي باريس طلبت السلطات تخفيف أعبائها بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس (ولم تحصل على الموافقة حتى الآن). ومن شأن تطبيق هذه الشروط تخفيض الدين بشكل كبير (أي بنسبة ١٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧)

/٤ تقتصر على التمويل غير المحدد.

- من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط بنسبة ١,٥% في عام ٢٠١٧ بسبب اتفاق أوبك+ بشأن تخفيض إنتاج النفط حتى الربع الأول من عام ٢٠١٨، وزيادته مرة أخرى بنسبة ٣,٤% في ٢٠١٨، ثم زيادته بنسبة ١% سنويا بعد ذلك. ويتطلب وضع

إنتاج النفط وتصديره على مسار تصاعدي أكثر حدة زيادة الاستثمارات النفطية زيادة كبيرة لا تستطيع السلطات تمويلها في ظل التوقعات الحالية لأسعار النفط.

- من المتوقع أن تتعافى أسعار صادرات النفط العراقي[٧] إلى حوالي ٤٥ دولار للبرميل في ٢٠١٧ ثم ترتفع ارتفاعا طفيفا إلى حوالي ٤٧ دولار للبرميل بحلول عام ٢٠٢٢، بالتزامن مع أسعار النفط المرجعية الدولية.
- من المتوقع أن ينخفض الرصيد الأولي غير النفطي تدريجيا إلى المستوى الذي يتوافق مع الإنفاق العام المستمر في ظل فرضية الدخل الدائم (فرضية الدخل الدائم؛ −٣٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛ الإطار ٢) من خلال الإنفاق العام الثابت تقريبا بالقيمة الاسمية خلال السنوات الخمس المقبلة وبعض الزيادة في الإيرادات غير النفطية. وسوف يبلغ الدين العام ذروته عند ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨.
- من المتوقع أن يعود النمو غير النفطي تدريجيا إلى نصف مستوى اتجاهه الذي كان سائدا قبل عام ٢٠١٤ على المدى المتوسط، مع إحراز تقدم في الحرب ضد تنظيم "داعش". ومن المتوقع أن يظل التضخم عند مستوى ٢% تقريبا.

الإطار ٢: الرصيد الأولي غير النفطي المحقِّق لمستوى فرضية الدخل الدائم[١]

أدى اعتماد العراق على النفط إلى حدوث تقلب كبير في الإنفاق العام والاقتصاد غير النفطي. وتهيمن الصادرات النفطية في العراق على التطورات الاقتصادية الكلية، حيث تشكل أكثر من ٩٠% من مجموع الإيرادات الحكومية وتسهم في معظم احتياطيات العملة الأجنبية. وتعتمد نفقات الحكومة بشكل كامل على النفط، وتتحرك بما يتماشى مع الإيرادات النفطية. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، زادت النفقات العامة بمقدار ثلاث أضعاف تقريبا بالقيمة الاسمية مع ارتفاع الإيرادات النفطية. ومنذ نهاية ٢٠١٣، انخفضت أسعار النفط بنسبة ٥٠%، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بنسبة ٤٢% وانحفاض النفقات بنسبة ٤٧%.

ومن شأن وضع إطار احترازي متوسط الأجل للمالية العامة يرتكز على فرضية الدخل الدائم، مع التركيز على الرصيد الأولي غير النفطي، أن يحد من تقلبات الإنفاق، ويضمن استمرارية أوضاع المالية العامة، ويحقق العدالة بين الأجيال. ففي ظل فرضية الدخل الدائم، تدير الحكومة سياسة المالية العامة بهدف محدد وهو تحقيق العدالة في استهلاك الإيرادات النفطية بين الجيل الحالي والأجيال القادمة وحماية الإنفاق العام من تقلبات أسعار النفط. وبشكل أكثر تحديدا، ترتكز سياسة المالية العامة على الحفاظ على الرصيد الأولي غير النفطي (الرصيد الأولي غير النفطي: الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات غير النفطية باستثناء مدفوعات الفائدة) عند مستوى يسمح بتراكم وفورات كافية أثناء استغلال الموارد النفطية بحيث يمكن أن يؤدي العائد المالي من الوفورات إلى تمويل مستوى ثابت من النفقات بعد استنفاد الموارد النفطية.[٢]

وتؤدي معايرة فرضية الدخل الدائم للعراق على مدى الخمسة وثلاثين عاما المقبلة إلى تحقيق رصيد أولي غير نفطي نسبته −٣٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وهو مستوى يمكن تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠ إذا ما تم تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وفي ظل السيناريو الأساسي، ومع افتراض استمرار ضبط أوضاع المالية العامة على المسار الصحيح، تشير التقديرات إلى ارتفاع الرصيد الأولي غير النفطي (−٤٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٦)

[٧] منذ يناير ٢٠١٥، كان متوسط أسعار النفط العراقي أقل بنحو ٦ دولارات من متوسط أسعار النفط الفورية (متوسط أسعار خام برنت وغرب تكساس ودبي)، وهو الفرق المتوقع أن يظل عند نفس المستوى على المدى المتوسط.

في البداية في عام ٢٠١٧ قبل أن يبدأ في الانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى المستوى المتوقع وهو −٣٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٠ (راجع الشكل البياني). ونظرا لأنه من غير المتوقع استنفاد موارد النفطية العراقية قبل ١٠٠ سنة أخرى أو أكثر،[٣] يمكن القول إن الرصيد الأولي غير النفطي المحقّق لمستوى فرضية الدخل الدائم أقل بكثير من الرصيد المحسوب على مدى ٣٥ عاما. وبالنظر إلى العديد من أجواء عدم اليقين بشأن مستقبل قطاع النفط، فإن الأخير يشكل رغم ذلك ركيزة متحفظة ومفيدة.

العراق: الافتراضات التي تقوم عليها تقديرات الرصيد الأولي غير النفطي القابل للاستمرار وفقا لفرضية الدخل الدائم

(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	٥,٠
نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي	٧,١
التضخم	٢,٠
سعر الفائدة الحقيقي	٣,٠
سعر الفائدة الاسمي	٥,١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٠
الإيرادات غير النفطية، ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج	
المحلي غير النفطي)	٦,٣
مدة الدخل السنوي (سنوات)	٣٥
أسعار النفط: زيادة على المدى الطويل (%، الفترة ٢٠٢٤−	
٢٠٥٠)	٢,٠
حجم صادرات النفط (مليون برميل يوميا، مستوى	
مستقر)	٦,٥

العراق: فرضية الدخل الدائم – الرصيد الأولي غير النفطي القابل للاستمرار والرصيد الأولي غير النفطي المتوقع

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

المصدر: السلطات العراقية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] إعداد أمجد حجازي.

[٢] يتم الإبقاء على مستوى استهلاك الثروة النفطية ثابتا بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتُستخدم الصادرات النفطية في حساب الدخل السنوي.

[٣] وفقا للنشرة الإحصائية السنوية (٢٠١٦) الصادرة عن أوبك، تشير التقديرات إلى أن احتياطيات النفط الخام المثبتة تبلغ ١٤٢٥٠٣ مليون برميل، ومع بلوغ متوسط مستويات إنتاج النفط الخام ٣,٧ مليون برميل يوميا، يُقدرالأفق الزمني لاحتياطيات النفط بنحو ١٠٥ سنة.

- من المتوقع أن يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة وارتفاع الإيرادات النفطية إلى القضاء تقريبا على عجز الحساب الجاري بحلول عام ٢٠٢٢. وسوف يتم تمويل عجز الحساب الجاري غالبا عن طريق دعم القروض الرسمية بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني واستخدام إجمالي الاحتياطيات الدولية الذي سيصل إلى أدنى مستوياته عند ٣٦ مليار دولار (٥,٢ شهور من واردات السلع والخدمات) في ٢٠٢١ (الجدول ١٢).

- هناك فجوة تمويلية قدرها ٧,١ مليار دولار (وهو نفس مستواها وقت إجراء المراجعة الأولى)، منها ٥ مليار دولار في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ و ٢,١ مليار دولار في ٢٠١٩. ويتعين تحديد ضمانات تمويل الفجوة التمويلية في عام ٢٠١٨ قبل استكمال المراجعة الثالثة لاتفاق الاستعداد الائتماني والمقرر إجراؤها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ (الجدول ٩). وقد اتصلت السلطات بالسلطات الكويتية لطلب تأجيل (ثالث) لدفعة تعويضات الحرب البالغة ٤,٦ مليار دولار والمستحقة في

عام ٢٠١٨. وسوف تقوم السلطات بالاتصال بالجهات المانحة الأخرى (بما في ذلك الصين، والولايات المتحدة، والبلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة السبعة، وإيران) خلال الشهور المقبلة.

- من المتوقع أن تنمو النقود بمعناها الواسع بنفس معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي تقريبا، حيث إن الأثر التوسعي لتمويل الموازنة سيقابله الأثر الانكماشي للسحب من إجمالي الاحتياطيات الدولية. ومن المتوقع أن تؤدي عملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج إلى إفساح المجال أمام زيادة معدل نمو الائتمان الممنوح للاقتصاد إلى ١٤% سنويا على المدى المتوسط.

١٣- من المتوقع أن تستمر القدرة على تحمل الدين العام على المدى المتوسط شريطة تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة الموصى بها (المرفق ٣). وفي ضوء الآفاق المتوقعة لأسعار النفط، سيصل الدين العام إلى ذروته عند ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ ثم ينخفض إلى ٥٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢. ولا يزال تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة، وإجمالي الاحتياجات التمويلية يتسمان بالحساسية تجاه الصدمات الكلية وآفاق أسعار النفط. وتتراجع المخاطر إلى حد ما لأن ثلث إجمالي الاحتياجات التمويلية يتمثل في تمديد الدين قصير الأجل من جانب المصارف المملوكة للدولة التي ستحصل على الائتمان من البنك المركزي، مما يحد من مخاطر عدم تمديد الدين. ومما يحد أيضا من المخاطر أن ما يزيد قليلا عن ثلث مجموع الدين (ثلثا الدين الخارجي) يتكون من متأخرات موروثة لا يزال يتعين إعادة هيكلتها على أساس شروط نادي باريس.[٨]

١٤- وتتعرض هذه الآفاق أساسا لمخاطر التطورات السلبية (المرفق ١). فقد تؤدي انتكاسات الأوضاع الأمنية، أو مواطن الضعف التي تشوب ضبط الإنفاق قبل الانتخابات إلى إضعاف النمو و/أو الموارد العامة و/أو ميزان المدفوعات. كذلك فإن تراجع الإيرادات النفطية أو حدوث نقص في التمويل عن المستوى المتوقع سيؤدي إلى اتساع الفجوة التمويلية في ٢٠١٨-٢٠١٩. وإلى جانب ذلك فإن التوقعات لا تشمل النفقات على إعادة الإعمار في المناطق المحررة من تنظيم "داعش"، والتي لم يتم تقديرها بعد وستتطلب دعما إضافيا من الجهات المانحة.[٩] ومن ناحية أخرى، فإن كل ارتفاع مستمر في أسعار النفط بمقدار واحد دولار للبرميل سيؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية السنوية بمقدار ١,٤-١,٥ مليار دولار (جدول النص ١).

[٨] بالفعل فإن رصيد الدين الخارجي على العراق الذي بلغ ٦٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ يتضمن٤١ مليار دولار حسب التقديرات في صورة متأخرات خارجية مستحقة لدائنين غير أعضاء في نادي باريس كانت قد تراكمت في ظل نظام ما قبل عام ٢٠٠٣. ويمكن اعتبار هذا القدر من المتأخرات مقبولا من منظور سياسة صندوق النقد الدولي بشأن المتأخرات المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين نظرا لأن اتفاقية نادي باريس المشار إليها تمثل الدائنين تمثيلا كافيا (أي أن الدائنين الأعضاء في نادي باريس قدموا الجزء الأكبر من مساهمات التمويل اللازمة من الدائنين الثنائيين الرسميين في إطار تلك الاتفاقية)، وتبذل السلطات منذ ذلك الحين أقصى جهود ممكنة للتوصل إلى اتفاقيات مع الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس وفق شروط مماثلة لشروط اتفاقية نادي باريس. وتُجري بالفعل مفاوضات في الوقت الحالي بشأن تخفيف أعباء الديون بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته ٨٩,٧٥% من صافي القيمة الحالية للدين.

[٩] يقوم خبراء البنك الدولي حاليا بتقدير تكاليف عملية إعادة الإعمار، التي من المحتمل أن تتطلب دعما إضافيا من الجهات المانحة، في إطار الاستراتيجية القُطْرية للبنك خلال ٢٠١٨-٢٠٢٣. وبمجرد أن تصبح هذه الترتيبات جاهزة (في نهاية ٢٠١٧ تقريبا)، ستقوم السلطات والخبراء بإدراجها ضمن توقعات المالية العامة.

دال– الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

١٥– **كان أداء البرنامج ضعيفا ولكن تم التوصل إلى تفاهم بشأن الإجراءات التصحيحية الكافية لإبقاء البرنامج على المسار الصحيح** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدولان ١ و٢ والفقرات ١٦–١٩). ونظرا لإجراء المراجعة بعد تاريخ الاختبار المقرر في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧، فقد أصبحت معايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ هي معايير الأداء المرجعية للمراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. غير أنه نظرا لأن المعلومات المتعلقة بمعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ محدودة في هذه المرحلة، يستند تقييم الخبراء إلى بيانات نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦:

- استنادا إلى المعلومات الأولية، يبدو أن معايير الأداء المعنية بالالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية منذ مدة تزيد على ثلاثة شهور في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ لن يتم استيفاؤها لأن السلطات تواجه عقبات فنية (موضحة أدناه) تمنعها من تخفيض هذه الالتزامات إلى الصفر.[١٠] وبالتالي فإن السلطات تطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء المذكور (الفقرة ٣٥، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ١٦ و٤٦).

- لا يوجد دليل واضح على أنه لن يتم استيفاء معايير الأداء الكمية الأخرى في نهاية يونيو/حزيران. ونظرا لعدم توافر المعلومات اللازمة لتقييم هذه المعايير بشكل كامل، تطلب السلطات الإعفاء من شرط انطباقها.

- لم يتم استيفاء معيار الحد الأقصى المستمر للمتأخرات الخارجية الجديدة لأن السلطات راكمت بصورة مؤقتة متأخرات دين خارجيبقيمة ٢,٥ مليون دولار لبضعة أسابيع في أوائل ٢٠١٧ وبقيمة ١٥٧ مليون دولار لعدة أيام في بداية يوليو/تموز بسبب مشكلات تنظيمية متكررة في وزارة المالية. وستعمل الحكومة على التعجيل بتنفيذ "وحدة إدارة التدفقات النقدية" و"لجنة إدارة التدفقات النقدية" في وزارة المالية لحل المشكلات التنظيمية التي أدت إلى هذا التأخير في السداد (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ١٦ و٣٨). ونظرا لأن هذا الانحراف كان مؤقتا وتم تسوية المتأخرات في غضون أسابيع وأيام، على الترتيب، وبالنظر إلى التدابير المتخذة لتحسين إدارة النقد، تطلب الحكومة الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء المذكور.

- إن تطبيق معامِلات التعديل ذات الصلة (لعدم تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان والعجز عن سداد المتأخرات) يعني عدم استيفاء معايير الأداء ذات الصلة في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦:

  - ارتفع العجز الأولي غير النفطي المقيس على أساس نقدي،[١١] ما عدا التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان، بمقدار ٤,١ تريليون دينار عراقي (٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) عن مستواه المحدد في البرنامج.

---

[١٠] ليس من الواضح للخبراء في هذا الوقت ما إذا كانت جميع الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية منذ أكثر من ثلاثة شهور تشكل متأخرات للدائنين الخارجيين من القطاع الخاص لأغراض البرنامج وسياسات الصندوق (مثل سياسة الإقراض في وجود متأخرات)، حيث يواصل الخبراء مناقشاتهم مع السلطات بشأن إقامة هؤلاء الدائنين. وإلى جانب ذلك، وبالنظر إلى عدم اليقين بشأن التفاهم بين العراق وشركات النفط الدولية فيما يتعلق بهذه الالتزامات المتأخرة، يقترح الخبراء إخضاع هذه الالتزامات لهدف إرشادي وليس لمعيار أداء (الفقرة ٣٥) في المستقبل.

[١١] تم تحديد معيار أداء الرصيد الأولي غير النفطي على أساس نقدي بسبب الصعوبة التي تواجهها السلطات في مراقبة الإنفاق الممول من تراكم المتأخرات.

- بعد تطبيق معامِلات تعديل سداد المتأخرات الخارجية المستحقة لشركات النفط الدولية وغيرها من الدائنين الخارجيين، لم يتم استيفاء معيار الحد الأدنى لإجمالي الاحتياطيات الدولية، ومعيار الحد الأقصى لصافي الموجودات المحليةبمقدار ١,٤ مليار دولار و ٢,١ تريليون دينار عراقي على الترتيب. ويعكس ذلك أساسا تجاوز الواردات لمستواها المحدد في البرنامج، بما في ذلك واردات المعدات المتعلقة بالأمن.

- لم يتم استيفاء معيار الحد الأقصى لإجمالي الدين العام بمقدار ٥ تريليون دينار عراقي بسبب تجاوز عجز الموازنة لمستواه المحدد في البرنامج، وأصدرت السلطات ضمانات دين بمبلغ ٤,٨ تريليون دينار عراقي (٤ مليار دولار؛ راجع أدناه) للاستثمار في قطاع الكهرباء، والمشتريات العسكرية، والإقراض المباشر المقدم من البنوك المملوكة للدولة لتمويل مشروعات القطاع الخاص في مجالي البنية التحتية والزراعة، وإصلاح سد الموصل.

- استمر تخفيض الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية منذ أكثر من ثلاثة شهور إلى حد كبير، ولكن ليس بالسرعة المتوقعة بسبب نقص النقدية. ولم يتم استيفاء معيار الحد الأقصى الصفري الوارد في البرنامج بنهاية ٢٠١٦، وإن استمر تخفيض هذه الالتزامات من ٢,١ مليار دولار في سبتمبر/أيلول إلى ١,٢ مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ ثم إلى ٠,٥ مليار دولار في مارس/آذار ٢٠١٧. ونظرا لأن الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية تُسدد عينا، أي في شكل نفط، والحد الأدنى لحجم شحنات النفط يبلغ مليون برميل، وحجم الفواتير ربع السنوية للعديد من شركات النفط الدولية أقل من قيمة مليون برميل بالأسعار المتوقعة للنفط، سيكون من الصعب تخفيض الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية منذ أكثر من ثلاثة شهور إلى أقل من ٥٠٠ مليون دولار. ولذلك، تطلب السلطات زيادة مستوى معيار الحد الأقصى إلى ٥٠٠ مليون دولار بدءا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٦).

- تحقق واحد من الهدفين الإرشاديين في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦. فقد تجاوز الإنفاق الاجتماعي حده الأدنى بهامش كبير (١٠ %). غير أن رصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية تجاوز حده الأقصى (بنسبة ٥%) لأن مسح المتأخرات (راجع أدناه) حدد فواتير إضافية غير مدفوعة.
- تم استيفاء ثلاثة معايير إرشادية في نهاية مارس/آذار ٢٠١٧ تتوافر معلومات بشأنها.
- تم استيفاء معظم المعايير الهيكلية المقررة للمراجعة الثانية وجاري العمل على استيفاء معايير أخرى:

- استكملت السلطات عملية حصر رصيد المتأخرات التي طال انتظارها: ففي نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، حددت وزارة المالية المتأخرات بمبلغ ١١,١ تريليون دينار عراقي (٩,٤ مليار دولار، أو ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي)، منها ٧,٥ تريليون دينار عراقي تستحق لدائنين محليين و٣,٦ تريليون دينار عراقي (٣ مليار دولار) تستحق لدائنين أجانب.[١٢]وقد تراكمت هذه المتأخرات خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦ عندما انهارت أسعار النفط، وكانت الإيرادات النفطية أقل بكثير من مستواها المدرج في الموازنة، ولم يكن لدى وزارة المالية الأدوات اللازمة لمراقبة التزامات الإنفاق من

[١٢] تعد هذه المتأخرات التزامات مستحقة منذ أكثر من ٩٠ يوما تراكمت على الوزارات التنفيذية، بما في ذلك الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدولان ٢ و٦).

جانب الوزارات التنفيذية. ويتم تحديد هذه الالتزامات من خلال إجراء مسبق ومعيارين هيكليين يلزمان وحدات الإنفاق بإبلاغ التزامات الإنفاق مما يمكّن وزارة المالية من مراقبتها (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢).

- قام المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بمراجعة جميع المتأخرات المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية التي حددتها حتى الآن وزارة التخطيط وكذلك جميع المتأخرات المتعلقة بمشتريات القمح والأرز التي حددتها وزارة التجارة.وقد تحقق المجلس من صحة مطالبات قيمتها ١,٤ تريليون دينار عراقي من أصل ٤,٧ تريليون دينار من المتأخرات المحلية المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية، كما تحقق من صحة مطالبات قيمتها ٢ تريليون دينار من أصل ٢,٥ تريليون دينار من المتأخرات المتعلقة بمشتريات القمح والأرز.

- أكملت مديرية الدين العام بوزارة المالية مسحا لجميع الضمانات الصادرة عن الحكومة المركزية. وفي نهاية إبريل/نيسان ٢٠١٧، بلغت قيمة الأحد عشر ضمانا حكوميا لمدفوعات خدمة الدين أو للديون المقومة بالعملة الأجنبية ٣٦ مليار دولار (٤٢,٦ تريليون دينار عراقي، أو ٢١% من إجمالي الناتج المحلي)، منها ٣٢,٤ مليار دولار تمثل قيمة ضمانات مدفوعات خدمة الدين المستحقة لمنتجي الطاقة المستقلين في قطاع الكهرباء عن كامل مدة العقود (حوالي ١٤ سنة) و٣,٦ مليار دولار تمثل قيمة ضمانات الدين. وإلى جانب ذلك، بلغت قيمة ضمانات أحد الديون المقومة بالعملة المحلية ٠,٥ تريليون دينار. وبعد إقرار مجلس الوزراء لإجراءات الموافقة على الضمانات الحكومية بمثابة إجراء مسبق (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢ والفقرة ٣٨).

- قامت السلطات بتكليف مدقق خارجي بتدقيق بيانات إجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية والدين العام لدى البنك المركزي العراقي في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦.

- أرسل وزير المالية تعميما تم إعداده بالاشتراك مع وزارة التخطيط والمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات لمطالبة جميع وحدات الإنفاق بتسجيل جميع الالتزامات القائمة المتعلقة بالنفقات الجارية والرأسمالية.

- نشرت وزارة المالية على موقعها الإلكتروني الخارجي الكشوف المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ والمدققة وفقا للمعايير الدولية.

- من المتوقع قريبا استيفاء ثلاثة معايير هيكلية تتعلق بالبنك المركزي العراقي: اعتماد لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك المركزي العراقي في اللجنة؛ وإدخال تعديلات في قانون البنك المركزي وعرضها على مجلس النواب لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية؛ وإلغاء القيود المفروضة على تحويل عائدات الاستثمار التي تؤدي إلى فرض قيود على الصرف.

- هناك معياران هيكليان يستغرقان وقتا أطول مما كان متصورا لتنفيذهما وتقترح السلطات تأجيلهما إلى المراجعات المستقبلية، وهما: موافقة مجلس الوزراء على مسودة تعديلات قانون عام ٢٠١١ المنشئ لهيئة النزاهة من أجل تعزيز حوكمتها، ومساءلتها، وإشرافها، واستقلاليتها (تم تأجيله إلى المراجعة الثالثة)؛ وإصدار تقرير عن جميع الالتزامات الجارية والاستثمارية (تم تأجيله إلى المراجعة الرابعة)، حيث تحتاج وحدات الإنفاق في هذا الشأن إلى التدريب الذي يقدمه مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط.

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة

ألف– إدارة الضغوط الخارجية

١٦– **وفر نظام ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي ركيزة اسمية أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعفالقدرات في مجال السياسات نتيجة الصراع مع تنظيم "داعش"**. ووفقا لأحدث تقرير حول تقييم القطاع الخارجي، بلغ عجز الحساب الجاري حوالي ٨% من إجمالي الناتج المحلي وهو أضعف من المستوى الذي تبرره الأساسيات الاقتصادية والسياسات المنشودة؛ لكن من المتوقع سد الفجوة على المدى المتوسط مع تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج (الفقرة ٩). ومع ذلك فإن الفرق، الذي يضيق رغم استمراره، بين سعر صرف الدولار الرسمي وسعر صرفه الموازي يخلق فرصا مربحة للبنوك التي تتزاحم على الائتمان الممنوح للاقتصاد.

مشورة خبراء الصندوق

١٧– **مواصلة تطبيق نظام ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي**. ولا يُحبذ استيعاب الصدمات الخارجية عن طريق زيادة مرونة سعر الصرف. فرغم أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يساعد على تصحيح أوضاع المالية العامة – شريطة أن تتمكن الحكومة من مقاومة الضغوط اللاحقة لرفع الأجور ومخصصات الموازنة الأخرى بالدينار العراقي – فإنه يسبب مخاطر تفاقم التوترات الاجتماعية حيث يدفع نحو ارتفاع حاد في التضخم نظرا لاستيراد معظم البنود الغذائية والاستهلاكية. وإلى جانب ذلك، لن يكون لتخفيض قيمة العملة تأثير يُذكر على الصادرات التي تكاد تقتصر على النفط والمنتجات المرتبطة بالنفط. ولذلك فإن ضبط أوضاع المالية العامة هو الأداة الأنسب لإدارة الضغوط الخارجية.

١٨– **تبسيط إجراءات تخصيص النقد الأجنبي**. رغم أن السلطات قد أدخلت على مدى السنوات الماضية المزيد من متطلبات التوثيق اللازمة للوصول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي مما يشير إلى المخاوف المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أدت هذه التدابير إلى زيادة كبيرة في سعر صرف السوق الموازية مما أدى زيادة نشاط المضاربةبين المصارف وشركات الصرافة (الفقرة ٩). ومن شأن تبسيط هذه الإجراءات، مع التطبيق السليم لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإلغاء التدريجي لقيود الصرف المتبقية من أجل التحرك نحو قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أن يسهم في تقليص الفرق بين سعر صرف الدولار الرسمي وسعر صرفه الموازي.

آراء السلطات

١٩– **وافقت السلطات على مشورة الخبراء**. فقد وافقت على أن ضبط أوضاع المالية العامة هو الطريقة المفضلة لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات. وأشارت أيضا إلى التدابير العديدة التي اتخذها البنك المركزي العراقي لتبسيط الوصول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية خلال العام الماضي وأثرها الإيجابي على الفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٢٥؛ والمعيار الهيكلي، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢). وطلبت السلطات مساعدة فنية إضافية من إدارة الشؤون القانونية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بالصندوق من أجل زيادة تقليص الفرق.

باء- تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة لتحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين

مشورة خبراء الصندوق

٢٠- **يتعين على الحكومة أن تواصل تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة للوصول بالإنفاق إلى مستوى قابل للاستمرار في ظل الانخفاض الكبير في مستوى الإيرادات النفطية (عن مستواها في ٢٠١٣-٢٠١٤)**. ومن شأن ذلك أيضا أن يجعل الرصيد الأولي غير النفطي أقرب إلى المستوى الذي يتسق مع الإنفاق العام القابل للاستمرار وفق فرضية الدخل الدائم (الإطار ٢).

٢١- **وفي عام ٢٠١٧، ينبغي على مجلس النواب الموافقة على موازنة تكميلية من شأنها الإبقاء على الرصيد الأولي غير النفطي المقيس على أساس الاستحقاق عند مستواه وقت إجراء المراجعة الأولى** (إجراء مسبق، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢)، **وبالتالي إبقاء عملية ضبط أوضاع المالية العامة على المسار الصحيح**. ومن شأن وضع البرنامج المنقح لعام ٢٠١٧ في موازنة تكميلية أن يزيد من نفوذ وزارة المالية على الوزارات التنفيذية لإبقاء الرصيد الأولي غير النفطي في حدود الهدف الذي وضعه البرنامج. ومن شأن ذلك أن يساعد على منع تكرار الانحراف عن المسار الذي حدث في عام ٢٠١٦، عندما تم استخدام مخصصات أقل من المدرج في الموازنة استنادا إلى تقرير تنفيذ الموازنة وليس إلى موازنة تكميلية. وللحد من المخاطر هذه المرة، فإن موافقة مجلس النواب على الموازنة التكميلية تمثل إجراء مسبقا. ومن المتوقع أن تقوم الموازنة التكميلية بما يلي:

- تطبيق ضريبة جديدة على خدمات الإنترنت، وهو ما يُتوقع أن يوفر حصيلة قدرها ٠,٢ تريليون دينار عراقي في عام ٢٠١٧.
- تعديل مكونات الإنفاق، مع ضرورة تخفيض التحويلات (٠,٦ تريليون دينار عراقي)، والاستثمارات غير النفطية (١,٥ تريليون دينار عراقي)، والسلع والخدمات (٠,٩ تريليون دينار عراقي) لتعويض رفع توقعات معاشات التقاعد (٠,٩ تريليون دينار عراقي) والأجور (٠,٥ تريليون دينار عراقي) وتخفيض توقعات الإيرادات النفطية (١,٦ تريليون دينار عراقي) بالنظر إلى النتائج في عام ٢٠١٦ (الفقرة ٦) والموافقة على تخفيض معدل الضريبة على الأجور ومعاشات التقاعد (٣,٨ %) في موازنة عام ٢٠١٧ التي اعتمدها مجلس النواب عن معدلها الذي اقترحته الحكومة (٤,٨ %). وستتضمن المبادئ التوجيهية لتنفيذ الموازنة التكميلية قائمة بجميع المشروعات التي تقوم بها الوزارة والتي ستتضمن مجموع الاستثمارات غير النفطية في ٢٠١٧. وإلى جانب ذلك، سيتم تكليف وزارة التخطيط بمهمة المراقبة الشهرية لتنفيذ الاستثمارات غير النفطية.
- زيادة الائتمان الممنوح لسداد المتأخرات إلى ٧,٤ تريليون دينار عراقي، منها ٣,٢ تريليون دينار لسداد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية وغيرها من الموردين الأجانب، و٤,٢ تريليون دينار لسداد المتأخرات المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية والإمدادات الزراعية المستحقة للموردين المحليين والتي تحقق من صحتها المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات (الفقرة ١٥).
- تحديث مستوى أسعار النفط (٤٥,٣ دولارا بدلا من ٤٢ دولارا للبرميل) وتخفيض حجم التمويل النقدي غير المباشر لعجز الموازنة عن طريق البنك المركزي العراقي من ٥,٥ تريليون دينار عراقي إلى ٤,٥ تريليون.

- زيادة الحد الأقصى للضمانات الحكومية من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٦٨٨ مليون دولار، استنادا إلى وجود المشروعات الأساسية في قطاع الكهرباء؛ مع الالتزام، في الوقت نفسه، بإبقاء قيمة الضمانات المتعاقَد عليها في عام ٢٠١٧ دون مستوى ٥٠٠ مليون دولار إلى أن يوافق مجلس النواب على حد أقصى جديد في الموازنة التكميلية. وستقوم الحكومة أيضا بإبلاغ مجلس النواب بقيمة مدفوعات خدمة الدين وضمانات الدين التي تعاقدت عليها الحكومة (الفقرة ١٥).

جدول النص ٢: القائمة المقترحة لتدابير سياسة المالية العامة في ٢٠١٧-٢٠١٨

	٢٠١٧		٢٠١٨	
	تريليون دينار عراقي	% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	تريليون دينار عراقي	% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
تدابير الإيرادات:	٠,٢	٠,١	١,٠	٠,٦
زيادة الضرائب غير المباشرة على (استخدام) خدمات الإنترنت؛ تأثير مدته خمسة شهور	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٣
زيادة الضرائب غير المباشرة على عدد قليل من السلع والخدمات، مثل خدمات الاتصالات والفنادق، والمركبات الخاصة، والمشروبات المحلاة بالسكر، والسجائر والتبغ، والمشروبات الكحولية، وغيرها			٠,٥	٠,٣
تدابير النفقات (+ = الوفورات):	١,٥	١,١	٢,١	١,٤
زيادة مخصصات الأجور والرواتب	٠,٥-	٠,٤-		
زيادة مخصصات معاشات التقاعد	٠,٩-	٠,٧-		
تخفيض مخصصات التحويلات	٠,٦	٠,٤		
تخفيض مخصصات السلع والخدمات	٠,٩	٠,٦		
تخفيض مخصصات الاستثمارات غير النفطية	١,٥	١,١		
تخفيض التحويلات المقررة في الموازنة لقطاع الكهرباء (عن طريق تحسين تحصيل إيرادات التعريفة، أو زيادة معدلات التعريفة، أو غير ذلك من الوسائل)			١,٠	٠,٧
وضع حد أقصى للتعويضات بخلاف الأجور (البدلات والمبالغ الإضافية وغيرها) عند ٣٥٠٠٠٠ دينار عراقي شهريا لجميع موظفي الخدمة المدنية			٠,٥	٠,٤
الاستعاضة عن كل خمسة موظفين متقاعدين من الخدمة المدنية بموظف واحد (التناقص الطبيعي للعمالة)			٠,٦	٠,٤
صافي تأثير مجموعة التدابير المقترحة	١,٧	١,٢	٣,١	٢,١

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٢- يرى الخبراء أن عدم تغيير الركيزة الاسمية للرصيد الأولي غير النفطي التي يستند إليها برنامج موازنة عام ٢٠١٧ سيكون ملائما لتحقيق التوازن بين متطلبات الضبط المالي والتراجع الذي شهده النشاط الاقتصادي مؤخرا (الجداول ٣-٥). ويعني الانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي أن الركيزة الاسمية لبرنامج عام ٢٠١٧ يترتب عليها زيادة العجز المستهدف بنسبة ٢% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وهو ما يعد ملائما في ظل ضعف النشاط الاقتصادي وعدم اليقين المحيط بالحسابات القومية (إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وبسبب هذا التغيير فإن مجموع تأثير عملية تصحيح أوضاع المالية العامة المقررة في ظل البرنامج لا يزال طموحا عند المئين العاشر الأعلى، وإن كان دون المستوى المتوقع (استنادا إلى توقعات سابقة لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي). ويؤدي اقتران انخفاض الإيرادات غير المتوقعة من النفط في عام ٢٠١٦ بارتفاع العجز الأولي غير النفطي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) إلى بلوغ الدين العام ذروته عند ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦.

٢٣- **وبالنسبة لعام ٢٠١٨، ينبغي على السلطات إعداد تدابير لتخفيض العجز الأولي غير النفطي المقيس على أساس الاستحقاق بمقدار ٢,٣ تريليون دينار عراقي وجعل عملية ضبط أوضاع المالية العامة مائلة نحو الإيرادات غير النفطية والنفقات الجارية.** ومن شأن تعبئة الإيرادات غير النفطية واحتواء النفقات الجارية أن يخلق حيز مالي للنفقات الاستثمارية المعززة للنمو. وينبغي أن تبدأ السلطات في إعداد التدابير التالية، من أجل وضع الصيغة النهائية لها خلال المراجعة الثالثة، في الوقت المناسب لإدراجها في موازنة عام ٢٠١٨:

- فرض ضرائب نسبية أو نوعية منخفضة على عدد قليل من المنتجات أو الخدمات الإضافية (المعيار الهيكلي المقترح، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢)، على النحو الذي أوصت به بعثة المساعدة الفنية الموفدة من إدارة شؤون المالية العامة في فبراير ٢٠١٧ (الفقرة ٢٩)، بهدف زيادة الضرائب غير المباشرة بمقدار تريليون دينار عراقي في ٢٠١٨ (بما في ذلك تأثير التدابير المتخذة في منتصف عام ٢٠١٧ على امتداد السنة).
- إصلاح ضريبة دخل الشركات عن طريق إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية وفرض حد أدنى من الضريبة على رقم المبيعات.
- تخفيض التحويلات المدرجة في الموازنة لقطاع الكهرباء بمقدار تريليون دينار عراقي في ٢٠١٨؛ ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اتخاذ تدابير محددة لتحسين معدل التحصيل أو رفع تعريفة الكهرباء.
- وضع حد أقصى للتعويضات بخلاف الأجور (البدلات والمبالغ الإضافية وغيرها) عند ٣٥٠٠٠٠ دينار عراقي (حوالي ٣٠٠ دولار) شهريا بالنسبة لجميع موظفي الخدمة المدنية، وهو ما يمكن أن يحقق وفورات تبلغ حوالي ٠,٥ تريليون دينار عراقي، أو ٣% تقريبا من فاتورة أجور جهاز الخدمة المدنية، يتحملها ربع موظفي الخدمة المدنية الذي يحصل على أفضل الأجور.
- الاستعاضة عن كل خمسة موظفين متقاعدين من الخدمة المدنية بموظف واحد، مما سيؤدي إلى تحقيق وفورات قيمتها ٠,٦ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٨.
- التوقف عن وضع مخصصات للمعاشات التقاعدية غير القائمة على مساهمات، أو تمويلها ضمن مخصصات الموازنة للمعاشات التقاعدية المدفوعة عن طريق الموازنة في عام ٢٠١٧.

آراء السلطات

٢٤-أكدت السلطات التزامها بضبط أوضاع المالية العامة، ولكنها أقرت بأن التنفيذ سيشكل تحديا بالنظر إلى الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية الراهنة. واتفقت على أن آفاق أسعار النفط لم تترك خيارا آخر سوى احتواء الإنفاق للحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي. ويتعين تصميم عملية التصحيح وتنفيذها على نحو يراعي ضغوط الإنفاق الناتجة عن الحرب ضد تنظيم "داعش"، والسكان النازحين داخليا، والاحتياجات الاستثمارية الضخمة في العراق، وانتخابات مجلس النواب في عام ٢٠١٨.

جيم – مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي

٢٥- يتسم القطاع المصرفي في العراق بالضحالة، وهو ما يعيق النمو ويحتاج إلى إصلاح. فالبنوك المملوكة للدولة، التي تهيمن على القطاع المصرفي، تعاني من نقص رؤوس الأموال ولا تزال هناك مواطن ضعف في محافظ قروضها (الفقرة ١١). ولا يزال الائتمان المقدم من بنوك القطاع الخاص ضعيفا نظرا لأن المكاسب التي يتم تحقيقها من الفرق بين سعري الصرف الرسمي والموازي أكبر بكثير (الفقرة ١٦). لذلك يتسم القطاع المصرفي بالضحالة. فوفقا لفرقة العمل للإجراءات المالية، يتعين تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد حاول البنك المركزي العراقي تحفيز الائتمان الممنوح للاقتصاد من خلال توفير خطوط ائتمان للبنوك التجارية المملوكة للدولة بغرض إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الزراعية ومشروعات البنية التحتية، بضمانات حكومية، غير أنه لم يتح استخدام هذه التسهيلات إلا في أضيق الحدود حتى الآن (٠,٦ تريليون دينار عراقي من أصل ٦ تريليون، أو ٣% من إجمالي الناتج المحلي). ويعتزم البنك المركزي العراقي وضع حد أقصى للمبالغ التي يقوم بصرفها عند ١,٣ تريليون دينار في ٢٠١٧ وتقدير مدى الحاجة إلى استمرار صرفها بنهاية العام، مع مراعاة المخاطر المالية التي تواجه الحكومة.

٢٦- ويجري حاليا بذل الجهود لتعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي بما يتماشى مع تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ٢٠١٦. فقريبا سيتم سن تعديلات في قانون البنك المركزي العراقي لتعزيز حوكمته، كما سيعتمد البنك المركزي لائحة داخلية منقحة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة. والتوصيتان تمثلان معيارين هيكليين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢). وإلى جانب ذلك، يواصل المدققون الخارجيون للبنك المركزي العراقي تدقيق البيانات النقدية للبرنامج في تواريخ المراجعة. وقد كان التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الأخرى بطيئا، غير أن خبراء الصندوق سيواصلون مراقبة التطورات والمتابعة مع السلطات.

مشورة خبراء الصندوق

٢٧- وينبغي على السلطات أن تعطي الأولوية لإعادة هيكلة أكبر مصرفين مملوكين للدولة، وتعزيز الإطار الاحترازي وإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديهما، إلى جانب تعزيز حوكمة البنك المركزي العراقي. وينبغي على السلطات استكمال عمليات تدقيق أحدث الكشوف المالية الخاصة بمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وفقا للمعايير الدولية، وتصميم وتنفيذ استراتيجية لإعادة هيكلتهما استنادا إلى نتائج عمليات التدقيق هذه. وتعزيزا للاستقرار المالي، ينبغي على السلطات إعداد مؤشرات الاستقرار المالي، بما يتماشى مع المعايير الدولية، والتيتقدمإدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي المساعدة الفنية بشأنها. وينبغي على السلطات كذلك أن تواصل تحديث القوانين واللوائح التنظيمية الاحترازية لديها بما يتماشى مع المعايير الدولية وهو المجال الذي تُقدَّم فيه المساعدة الفنية من جانب مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط (METAC) والبنك الدولي. وينبغي على السلطات كذلك تشديد الرقابة المصرفية، وتنفيذ توصيات الصندوق بشأن تقييم الضمانات الوقائية (الفقرة ٢٦

والمعايير الهيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢). وينبغي أن تواصل السلطات تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال المساعدة الفنية المقدمة من إدارة الشؤون القانونية بصندوق النقد الدولي (LEG) والبنك الدولي. وعلى السلطات ضمان بقاء حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنك المركزي عند مستوى يمكن إدارته وأن توجه في حدود ضيقة إلى قروض الإسكان المضمونة.

آراء السلطات

٢٨- **وافقت السلطات على مشورة الخبراء.** فقد أعلنت أن عملية التدقيق الخارجي على مصرفي الرشيد والرافدين ستنتهي بحلول نهاية أغسطس/آب وأشارت إلى أن الالتزامات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني من شأنها إحراز تقدم في الإصلاحات في جميع هذه المجالات (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية؛ الفقرات ٤٠-٤٥).

إصلاحات هيكلية لتحقيق نمو متنوع وشامل

مشورة الخبراء

اقترح خبراء الصندوق الاستراتيجية التالية لتعزيز النمو: أولا، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (الفقرتين ١٧ و١٨ والفقرات ٢٠-٢٢). ثانيا، خلق حيز مالي إضافي لاستخدامه في النهوض برأس المال البشري وإعادة بناء رأس المال المادي في العراق. ثالثا، تعزيز بيئة الأعمال إلى جانب تقليص دور الدولة في الاقتصاد فيما يتعلق بعملية ضبط أوضاع المالية العامة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، مما يؤدي إلى تحسين الحوافز التي تشجع على تنمية القطاع الخاص، وخاصة مع بدء عملية إعادة الإعمار. وأخيرا، إصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلته (الفقرة ٢٥) لتعزيز قدرته على دعم القطاع الخاص على المدى المتوسط خلال عملية إعادة الإعمار.

ألف- خلق حيز مالي لتحقيق نمو أشمل

زيادة الإيرادات غير النفطية

٢٩- استغلال المجال الواسع لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحديث الإدارات الضريبية والجمركية (الإطار ٣). وقد حددت بعثة المساعدة الفنية التي أوفدتها مؤخرا إدارة شؤون المالية العامة العوامل الرئيسية وراء ضعف عملية تحصيل الضرائب وهي الاعتماد على الإيرادات النفطية، والاعتماد المفرط على الضرائب المباشرة، والإعفاءات الضريبية واسعة النطاق، والقوانين الضريبية والجمركية المعقدة، والقدرات الإدارية دون المستوى. وأوصت البعثة كذلك باتخاذ تدابير ذات أولوية يمكن تنفيذها على الفور مع تعزيز القدرات الإدارية للإدارات الضريبية والجمركية.

ضبط الإنفاق

٣٠- اغتنام فرصة الأزمة الحالية لتخفيض حجم الإنفاق العام وتحسين جودته. ويتطلب ذلك اتخاذ التدابير التالية:[١٣]

- *تحديد المبالغ المدفوعة للعاملين الوهميين والمتقاعدين الوهميين وإلغاؤها*، مع الأخذ في الاعتبار نتائج عملية التدقيق التي أجراها المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات لكشوف المستفيدين من الأجور ومعاشات التقاعد (المعيار الهيكلي، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢).
- *تنفيذ خطة تخفيض عدد الموظفين من خلال التناقص الطبيعي للعمالة وإلغاء الوظائف التي تم إخلاؤها*. فمن غير المحتمل أن يؤدي برنامج الإجازات الإدارية الطوعية مدفوعة الأجر الذي استحدثته الحكومة مؤخرا إلى تخفيض الرواتب بشكل دائم. وسيحقق البرنامج، في أحسن الأحوال، تخفيضا مؤقتا في فاتورة الأجور بل قد يؤدي إلى زيادة في كشف الرواتب في حالة شغل الوظائف التي تم إخلاؤها مؤقتا.
- *تصميم نظام مركزي قوي لإدارة الموارد البشرية قائم على الجدارة وتقييم الاحتياجات.*

[١٣] راجع أيضا تقرير القضايا المختارة الذي يصدر قريبا: Iraq—Reining in Current Expenditure to Create Fiscal Space for Inclusive Growth.

- *ضمان الاستمرارية المالية لنظم المعاشات التقاعدية القائمة على مساهمات وغير القائمة على مساهمات، ودمجها مع النظام الأكثر تحوطا لمعاشات القطاع الخاص*، على النحو الذي أوصى به البنك الدولي.

- *تحسين توجيه التحويلات الاجتماعية*. فنقص التوجيه هو العيب الرئيسي الذي يشوب النظام العام لتوزيع الغذاء، والذي يشمل جميع السكان وتبلغ تكلفته ١,٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، مما يؤدي إلى نفقات كبيرة لا داعي لها.

- *الإلغاء التدريجي لدعم الوقود عن طريق جعل مستويات الأسعار تتجاوز التكلفة وتطبيق صيغة تتيح تمهيد التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط بالتجزئة لتتسق مع الأسعار الدولية، مع اتخاذ تدابير تعويضية لحماية الأسر منخفضة الدخل*. ووفقا لتقديرات الخبراء، بلغت التكلفة الصريحة (في الموازنة) والتكلفة الضمنية (الفرصة البديلة) لأسعار الطاقة المخفضة ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦.

- *الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء من خلال زيادة معدل التحصيل وتخفيض التكلفة وتطبيق صيغة تتيح تمهيد التغيرات التي تطرأ على الأسعار لتتسق مع مستويات استرداد التكلفة*. ومن المتوقع أن يصل العجز في قطاع الكهرباء، مع تقييم جميع المدخلات بأسعار السوق، إلى ٥,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧. ولن يغطي تحصيل التعريفة إلا حوالي ١١% من التكلفة. ومن شأن إحلال الغاز المستخرج المصاحب لإنتاج النفط محل الغاز والوقود المستورد أن يتيح إمكانية تخفيض تكلفة إنتاج الطاقة إلى حد كبير.

- *مواصلة احتواء الإنفاق الاستثماري غير النفطي الممول محليا عند مستويات أدنى بكثير مما كان عليه الحال في الماضي، إلى أن يتم وضع إطار مناسب لإدارة الاستثمارات العامة* من خلال إعطاء الأولوية للمشروعات التي بدأت بالفعل والتركيز على أهم المشروعات الجديدة، وتأجيل المشروعات الأخرى إلى السنوات اللاحقة لسنة الموازنة. ورغم أن مستوى الإنفاق الرأسمالي غير النفطي سيكون منخفضا مقارنة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، فإن ممارسة قدر أكبر من الانتقائية للمشروعات قد يكون مفيدا لأن جودة هذه الإنفاق ضعيفة بسبب أوجه القصور الشديدة في الإدارة المالية العامة – حسب آخر تقرير صادر عن البنك الدولي حول "مراجعة للإنفاق"[١٤]– والتي ستستغرق وقتا طويلا لمعالجتها.

[١٤] راجع تقرير مجموعة البنك الدولي بعنوان: World Bank Group, Republic of Iraq: Public Expenditure Review, Toward More Efficient Spending for Better Service Delivery, 2014.

الإطار ٣: التدابير ذات الأولوية لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية

تعد الإيرادات الضريبية غير النفطية منخفضة جدا في العراق. ونظرا لأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي تبلغ ١% في ٢٠١٥، فإن تعبئة الإيرادات في العراق متأخرة كثيرا عن المتوسط الإقليمي (١١%) ومجموعة الاقتصادات المتخذة أساسا للمقارنة (١٦%).[١]

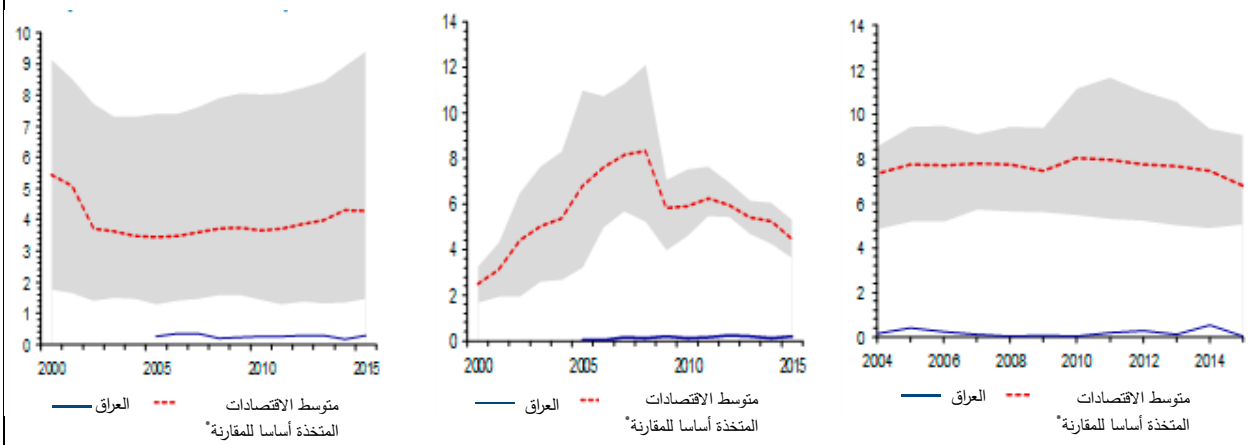

التدابير ذات الأولوية لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية:

- *فرض ضرائب نسبية أو نوعية منخفضة على عدد قليل من المنتجات أو الخدمات التي يسهل نسبيا فرض الضرائب عليها* مثل خدمات الاتصالات والفنادق، والمَرْكبات الخاصة، والمشروبات المحلاة بالسكر، والسجائر وغيرها من منتجات التبغ، والمشروبات الكحولية، وتخصيص هذه الضرائب في قانون جديد للضرائب الانتقائية (المعيار الهيكلي، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢) بدلا من التدابير المخصصة في قوانين الموازنة السنوية.
- *تخفيض عدد التعريفات في قانون الجمارك* من أكثر من ١٠ حاليا (تتراوح بين صفر و٨٠%) إلى ٣ معدلات موجبة كحد أقصى لا تتجاوز ٣٠% (المعيار الهيكلي، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢).
- *التوقف عن تقديم إعفاءات من ضريبة دخل الشركات.*
- *النظر في تطبيق حد أدنى من الضريبة يتراوح بين ١% و٢% على رقم مبيعات الشركات*، يمكن خصمه من ضريبة دخل الشركات.
- *إخضاع دخل التقاعد لضريبة الدخل الشخصي.*
- *الحد من سلطة الوزراء في تغيير التعريفات الجمركية أو تقديم إعفاءات* من خلال المراسيم أو غيرها من الأوامر.
- *تنفيذ مكتب كبار المكلفين*، لكبار دافعي الضرائب (بما في ذلك "الأفراد أصحاب الثروات الضخمة") يتولى إدارة جميع الضرائب المحلية على المستوى القومي.
- *تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات* (أو تنفيذ نظم جديدة) لدعم عمليات الإيرادات.

المصدر: الجمهورية العراقية: السياسة والإدارة الضريبية والجمركية – أولويات الإصلاح، تقرير القضايا المختارة (يصدر قريبا).

[١] تم اختيار كازاخستان، وماليزيا، وبيرو، وفييت نام على أساس عدد السكان وحجم الاقتصاد (الحقيقي والاسمي).

تعزيز الإدارة المالية العامة

٣١- **مواصلة تحسين الرقابة على الإنفاق العام، وإدارة النقد والاستثمار العام.** فقد أدت ضغوط المالية العامة إلى تضخيم مواطن الضعف الأساسية في نظام إدارة الموارد العامة في العراق، في ظل عدم وجود ضوابط فعالة للالتزامات، وهو ما أدى إلى تراكم متأخرات كبيرة (الفقرة ١٥)، والكشف عن مواطن ضعف في إدارة النقد. وتتمثل التدابير ذات الأولوية لتحسين الإدارة المالية العامة فيما يلي:

- *إجراء عمليات حصر منتظمة للمتأخرات* ودفعها بعد قيام المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بالتحقق من صحتها، وذلك تمشيا مع القدرات التمويلية للحكومة.
- *تصميم وتنفيذ نظام للرقابة على التزامات الإنفاق* لدى تنفيذ الموازنة لمنع تراكم متأخرات جديدة، وذلك تمشيا مع توصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي (الإجراء المسبق والمعايير الهيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢).[١٥]
- *اتخاذ خطوات للانتقال إلى حساب الخزانة الموحد وتحسين إدارة النقد.*
- *تصميم وتنفيذ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية* (IFMIS) بمساعدة البنك الدولي.
- *تنفيذ إصلاحات إدارة الاستثمار العام* بمساعدة البنك الدولي لتحسين جودة الاستثمار في المستقبل.

باء – تعزيز بيئة الأعمال

٣٢- **هناك أهمية بالغة لتحسين الاستقرار الأمني والسياسي، وإصلاح قطاعي الكهرباء والمصارف، ومعالجة الفساد** (الشكل البياني ٣). فمن شأن استعادة السيطرة على الأراضي المحررة من تنظيم "داعش" أن يؤدي إلى تحسين الأوضاع الأمنية. ووفقا لتوصيات البنك الدولي في مشروع الاستراتيجية القُطْرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ فإن تصميم وتنفيذ اللامركزية المالية بشكل تدريجي، مع تعزيز الإدارة المالية العامة على المستوى اللامركزي ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي. وينبغي إصلاح قطاع الكهرباء لجعله قادرا على الاستمرار ذاتيا من الناحية المالية (الفقرة ٣٠). وينبغي أيضا الاستفادة من إصلاح مصرف الرشيد ومصرف الرافدين لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وأخيرا يتعين تطبيق تشريعات قوية لمكافحة الفساد، بما في ذلك تعديل القانون المنشئ لهيئة النزاهة (القاعدة المعيارية الهيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢) لمعالجة ارتفاع مستوى الفساد المتصور.

آراء السلطات

٣٣- **رغم موافقة السلطات على مشورة الخبراء، فقد أكدت صعوبة التنفيذ نظرا لهشاشة الأوضاع في العراق حاليا.** وقد شددت السلطات على ضرورة مواصلة التنفيذ على نحو تدريجي وإن كان مستمر، مشيرة إلى صعوبة تخفيض حجم رواتب العاملين في القطاع العام بسبب عدم وجود بدائل للتوظيف في القطاع العام أمام السكان الشباب والذين تتزايد أعدادهم بسرعة.

[١٥] راجع — Racheeda Boukezia, Jacques Charaoui, Csaba Feher, Janis Platais, and Mike Williams; Republic of Iraq— Strengthening Commitment Controls and Cash Management; IMF FAD Technical Assistance Report; April 2017

طرائق تنفيذ البرنامج والمخاطر

٣٤- **رغم أن البرنامج ممول بالكامل خلال الاثني عشر شهرا القادمة، هناك فجوة في التمويل قدرها ٧,١ مليار دولار في أواخر ٢٠١٨ و٢٠١٩.**وقد اتصلت السلطات بجهة مانحة لسد فجوة التمويل في ٢٠١٨-٢٠١٩، وهناك فرصة جيدة للحصول على هذا التمويل (الفقرة ١٢).

٣٥- **وتعزيزا للأداء في إطار البرنامج، التزمت السلطات بثلاثة إجراءات مسبقة والعديد من المعايير الهيكلية الإضافية، وتطلب إدخال تعديلات على بعض طرائق البرنامج** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢ والفقرة ٤٦). وتتمثل الإجراءات المسبقة لاستكمال المراجعة الثانية في موافقة مجلس النواب على موازنة تكميلية في عام ٢٠١٧ تمشيا مع الفقرات ٢٩-٣٤ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، وتحديث الدليل المالي والمحاسبي لإلزام جميع وحدات الإنفاق بإبلاغ بيانات التزامات الإنفاق، واعتماد مجلس الوزراء لإجراءات الموافقة على الضمانات الحكومية على النحو الموضح في الفقرة ٣٨ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية. وتقترح السلطات ستة معايير هيكلية إضافية في المجالات الضرورية لنجاح البرنامج، أي مراقبة المتأخرات، وتعبئة الإيرادات الضريبية غير النفطية، والرقابة على النفقات الجارية، وإبلاغ البيانات النقدية وبيانات الدين. ونظرا لصعوبة تخفيض الالتزامات المستحقة منذ أكثر من ثلاثة شهور لشركات النفط الدولية لتصل إلى الصفر بسبب الحد الأدنى لحجم شحنات النفط، من المقترح رفع الحد الأقصى لهذه الالتزامات إلى ٥٠٠ مليون دولار، اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (الفقرة ١٥). ونظرا لعدم اليقين بشأن ما إذا كانت هذه الالتزامات تشكل متأخرات أم لا (الفقرة ١٥)، فمن المقترح أيضا جعل هذا الحد الأقصى هدفا إرشاديا وليس معيارا للأداء.[١٦] وبالنظر إلى الإطار الاقتصادي الكلي المنقح، تدعم السلطات اقتراح الخبراء بتنقيح جميع الأهداف الإرشادية المقررة لنهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ ووضع معايير الأداء والأهداف الإرشادية في ٢٠١٨. ونظرا لأن تنفيذ المعايير الهيكلية يستلزم وقتا أطول مما كان متوقعا، تطلب السلطات تأجيل معيارين هيكليين من المراجعة الثانية (تعديلات القانون المنشئ لهيئة النزاهة، وتقرير عن التزامات الإنفاق) إلى المراجعة الثالثة والمراجعة الرابعة على الترتيب (الفقرة ١٤) وتأجيل معيار هيكلي (تدقيق كشوف المستفيدين من معاشات التقاعد) من المراجعة الثالثة إلى المراجعة الرابعة.

٣٦- **ولا تزال المخاطر مرتفعة للغاية.** فقد تؤدي الانتكاسات الأمنية أو التوترات الطائفية عقب القضاء على تنظيم "داعش" إلى إضعاف النمو والموارد العامة وميزان المدفوعات. كذلك فإن تراجع إيرادات النفط أو حدوث نقص في التمويل عن المستوى المتوقع سوف يؤدي إلى اتساع الفجوة التمويلية في ٢٠١٨-٢٠١٩. وإذا لم يتم الحصول على التمويل الإضافي من الجهات المانحة وظلت توقعات أسعار النفط عند مستوياتها الحالية أو انخفضت، قد يتعين إعادة النظر بصورة جذرية في إطار البرنامج. ولا تزال مخاطر التنفيذ وإبلاغ البيانات مرتفعة أيضا. وإلى جانب ذلك، فإن عدم وجود وزير مالية متفرغ منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ يعيق قدرة السلطات على تنفيذ البرنامج. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع أسعار النفط من شأنه تحسين الآفاق الاقتصادية الكلية (الفقرة ١٤ وجدول النص ١). ويخفف البرنامج من المخاطر المرتبطة بالتزام السلطات وقدرتها من خلال اقتراح إجراءات مسبقة

[١٦] كما ورد آنفا (الفقرة ١٥)، بالنظر إلى عدم اليقين هذا، وكذلك عدم اليقين بشأن إقامة الأطراف المقابلة، لا يقترح الخبراء إجراء مراجعة لضمانات التمويل بموجب سياسة الإقراض في وجود متأخرات الصادرة عن الصندوق. ومع ذلك، تتعاون السلطات مع شركات النفط الدولية لضمان السداد العاجل وفقا لبنود العقود. وسيقوم الخبراء والسلطات بمراجعة طبيعة الالتزامات تجاه شركات النفط الدولية بغرض مراقبة البرنامج والاتفاق على طرائق الإبلاغ المعززة بحلول وقت المراجعة الثالثة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٤٦)

في مجالات سياسة المالية العامة والإدارة المالية العامة (الفقرة ٣١). وسوف يستمر تخفيف مخاطر التنفيذ وإبلاغ البيانات عن طريق المساعدة الفنية واستخدام البيانات التي يدققها المدققون الخارجيون في تقييم معايير الأداء المتعلقة بإجمالي الاحتياطيات الدولية، وصافي الموجودات المحلية والدين العام (المعايير الهيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول ٢).

٣٧- **ومن المتوقع أن يظل العراق قادرا على سداد المدفوعات المستحقة للصندوق.** وسوف يصل مجموع الائتمان المستحقللصندوق إلى مستوى ذروة يبلغ ١٦% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية، و٩% من صادرات السلع والخدمات، و٧% من الدين العام الخارجي (الجدول ١٠).

تقييم خبراء الصندوق

٣٨- من المتوقع أن يسهم البرنامج في عودة النمو في عام ٢٠١٨ وزيادته تدريجيا، غير أن المخاطر مرتفعة للغاية. فمن المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي هذا العام ضعيفا بسبب تنفيذ العراق لاتفاق أوبك+ لخفض إنتاج النفط والتعافي المتواضع في القطاع غير النفطي. وتعد توقعات النمو على المدى المتوسط إيجابية، نتيجة حدوث زيادة معتدلة في إنتاج النفط وانتعاش النمو غير النفطي مدعوما بالتحسن المتوقع في الأوضاع الأمنية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن تكون الزيادة المعتدلة في إيرادات النفط والخطط الطموحة والضرورية الجارية لتصحيح أوضاع المالية العامة كافية لاستعادة التوازن المالي والخارجي بحلول عام ٢٠٢١. ولا تزال المخاطر مرتفعة للغاية، غير أنها تنشأ أساسا نتيجة تقلبات أسعار النفط، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية، والتوترات السياسية، وضعف القدرات الإدارية.

٣٩- وتتسم السياسات التي وضعتها السلطات العراقية للتعامل مع الصدمات الشديدة – هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط – بأنها ملائمة. ففي مجال المالية العامة، تعالج السلطات مشكلة الهبوط الحاد في الإيرادات من خلال تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة، التي يتمثل معظمها في تخفيض النفقات الرأسمالية التي تفتقر إلى الكفاءة مع حماية الإنفاق الاجتماعي، مدعومة بتمويل ثنائي ومتعدد الأطراف لجعل عملية التصحيح أكثر تدرجا مما كان سيتعذر اجتنابه لولا ذلك. وفي المجال الخارجي، تواصل السلطات تطبيق نظام الربط بالدولار الأمريكي بصورة ملائمة، مما يمثل ركيزة مهمة للاقتصاد.

٤٠- وقد كان أداء البرنامج في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني ضعيفا ولكن تم التوصل إلى تفاهم بشأن اتخاذ إجراءات تصحيحية كافية، بما في ذلك ثلاثة إجراءات مسبقة،لإبقاء البرنامج على المسار الصحيح. فقد تم تحقيق المزيد من الضبط المالي في عام ٢٠١٦، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان مقررا في البرنامج وهو ما يرجع إلى ضعف الرقابة على الإنفاق الاستثماري وإلى ضغط الإنفاق الناجم عن الحملة العسكرية ضد تنظيم "داعش" والمساعدات الإنسانية للنازحين داخليا، مما أدى إلى عدم استيفاء معايير الأداء ذات الصلة في نهاية ديسمبر/كانون الأول. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة، من المحتمل ألا تستوفي السلطات معيار الأداء المتعلق بالمتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧. ولم تستوف السلطات كذلك معيار الأداء المستمر بشأن المتأخرات الخارجية الجديدة، والتي دفعتها منذ ذلك الحين. لذلك، تطلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء الذي لم يتم استيفاؤه في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ وبمعيار الأداء المستمر. وتطلب السلطات كذلك الإعفاء من شرط انطباق أربعة معايير في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ حيث إن المعلومات اللازمة لتقييمها غير متوفرة حتى الآن. وتتمثل الإجراءات المسبقة في موافقة مجلس النواب على موازنة تكميلية في عام ٢٠١٧، واعتماد مجلس الوزراء لإجراءات الموافقة على الضمانات الحكومية، وتحديث وزارة المالية للدليل المالي والمحاسبي لإلزام جميع وحدات الإنفاق بإبلاغ

بيانات التزامات الإنفاق. ونظرا لأن الخبراء مطمئنون إلى اتخاذ تدابير تصحيحية كافية ووضع التزامات إضافية للإشارة إلى أن البرنامج سينفذ بنجاح، وبناءعلى ما أفادت به السلطات بأن البيانات اللازمة لتقييم معايير الأداء في نهاية يونيو/حزيران غير متوافرة ونظرا لعدم وجود دليل واضح على أنه لن يتم استيفاؤها، يؤيد الخبراء هذه الطلبات. وإلى جانب ذلك، يقترح الخبراء إجراء تغييرات في مستوى معايير الأداء المتعلقة بإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي، وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي، والرصيد الأولي غير النفطي، وإجمالي الدين العام في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ لمراعاة الإطار الاقتصادي الكلي المنقح.

٤١- **وهناك حاجة إلى موازنة تكميلية في عام ٢٠١٧ وإلى اتخاذ المزيد من تدابير الضبط المالي في موازنة عام ٢٠١٨ لإبقاء البرنامج على المسار الصحيح.** فبالنظر إلى التخفيضات الضريبية التي أدخلها مجلس النواب في موازنة ٢٠١٧ وانحرافات الإنفاق في ٢٠١٦، فإن الموازنة التكميلية تحتاج إلى تخفيض مجموع الإنفاق بنسبة ٢% وتعديل مكونات الإنفاق لمراعاة التزامات الإنفاق على الأجور ومعاشات التقاعد بالكامل. وتحتاج الموازنة التكميلية أيضا إلى زيادة المخصصات اللازمة لسداد المتأخرات المتراكمة في السنوات السابقة وضمانات الدين المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية في قطاع الكهرباء. وأخيرا، تحتاج الموازنة التكميلية إلى إبلاغ مجلس النواب بالحجم الكبير للضمانات التي أصدرتها الحكومة على مدى العامين الماضيين لمدفوعات خدمة الدين المستحقة لمنتجي الطاقة المستقلين في قطاع الكهرباء. وستحتاج موازنة عام ٢٠١٨ إلى إدراج تدابير لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية وتخفيض فاتورة الأجور والتحويلات إلى قطاع الكهرباء لخلق حيز مالي للنفقات الاستثمارية المعزِّزة للنمو.

٤٢- **ومن الضروري في هذه المرحلة إتاحة قدر من التمويل غير المباشر من البنك المركزي نظرا لمحدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية.** ورغم أن تمويل الموازنة على هذا النحو ليس هو الحل المثالي، فإن الاحتياجات التمويلية الضخمة تجعله أمرا حتميا نظرا لعدم وجود بديل للتمويل وصعوبة تنفيذ عملية تصحيح أكبر لأوضاع المالية العامة.

٤٣- **وينبغي تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.** ومن شأن الاتفاق على طرائق ملائمة لتنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة أن يزيد قدرة الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على مواجهة هجمات تنظيم "داعش" وصدمة أسعار النفط.

٤٤- **ويتعين إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة التي تهيمن على الجهاز المصرفي.** ويتعين تصميم وتنفيذ خطط لإعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة عقب تدقيق كشوفهما المالية وفق المعايير الدولية.

٤٥- **ويتعين التعجيل باتخاذ خطوات لتعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي، وإلغاء القيود الباقية على الصرف، واتخاذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** فالعراق يحتفظ حاليا بقيدين على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف (راجع مرفق المعلومات) لا يوصي الخبراء بالموافقة عليها. ومن شأن إلغاء هذه القيود واتخاذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يساعد على تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي.

٤٦- **ويتعين إيجاد حيز مالي للنهوض برأس المال البشري وإعادة بناء رأس المال المادي في العراق.** فالإيرادات الضريبية غير النفطية المنخفضة للغاية والاستهلاك العام المرتفع للغاية يشكلان حيزا ماليا كبيرا يتعين استغلاله. وبالتالي يتعين استخدام هذا الحيز المالي في تمويل النفقات عالية الجودة والمطلوبة بشدة على رأس المال البشري والمادي.

٤٧- وينبغي تعزيز إصلاحات الكهرباء والمشروعات المملوكة للدولة ومكافحة الفساد من أجل تحسين بيئة الأعمال. فتحصيل تعريفات تتجاوز مستويات استرداد التكلفة يعد أمرا لا غنى عنه لتهيئة الظروف اللازمة لازدهار قطاع الكهرباء. وهناك تأخير في تعديل القانون المنشئ لهيئة النزاهة من أجل تعزيز استقلاليتها.

٤٨- ويوصي الخبراء باستكمال المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني وتعديل معايير الأداء. ويرى خبراء الصندوق أن الأداء في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني والسياسات الموضحة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية كفيلة بتلبية الاحتياجات الملحة في ميزان المدفوعات والموازنة والناجمة عن الصراع مع تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، وبالحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.

٤٩- ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع العراق خلال ٢٤ شهرا، وفقا للقرار رقم ١٤٧٤٧-(٩٦/١٠)، بصيغته المعدلة، بشأن دورات المشاورات.

الجدول ١- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٢-٢٠٢٢

(الحصة: ١٦٦٣,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
(عدد السكان: ٣٧,٥ مليون نسمة، ٢٠١٦ تقديرات)
(معدل الفقر: ٢٣%، ٢٠١٤)
(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج [1]	تقديرات	البرنامج/[1]	المعدل	توقعات/[1]	البرنامج	توقعات/[1]	معدلة	توقعات [1]	معدلة	توقعات/[1]	معدلة	توقعات
النمو الاقتصادي والأسعار																
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)	٧,٦	٠,٧	٤,٨	١٠,٢	١١,٠	١,١	-٠,٤	٠,٧	٢,٩	١,١	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	٢,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)	١٢,٤	-٣,٩	-٩,٦	-٥,٠	-٨,١	٣,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,١
مُخفض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	٠,٠	-٠,٧	-٢٦,٩	-١١,٥	-١٢,٩	٩,٧	١٢,٩	٦,٤	٢,٣	٤,٧	٢,٩	٥,٤	٣,٨	٥,٠	٤,٤	٤,٧
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)	٧٠٠٢١	٦٠٥١٧	٤٠٨٦٩	٤٠٨١٨	٤٠٥٣٣	٥٠٢٠٠	٤٠٩٥٨	٥٠٤٣٤	٥٠٠٩١	٥٠٦٠٨	٥٠١٩٤	٥٠٨٤٣	٥٠٣٦٢	٦٠٠٧٣	٥٠٥٦٩	٥٠٨٠٦
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)	٢٧٣,٦	٢٧٣,٦	٢٠٩,٧	٢٠٥,١	٢٠٢,٧	٢٢٧,٤	٢٢٧,٧	٢٤٣,٨	٢٣٩,٩	٢٥٨,٠	٢٥١,٠	٢٧٥,٨	٢٦٥,٨	٢٩٤,٠	٢٨٣,١	٣٠٢,٨
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	١٤٨,٠	١٤٩,٥	١٣٩,٨	١٣٩,٠	١٣٤,١	١٤٩,٣	١٤١,٨	١٥٨,٨	١٥٠,٨	١٧٠,٦	١٦٢,٠	١٨٤,٩	١٧٥,٥	٢٠٠,٦	١٩٠,٣	٢٠٦,٦
إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	٢٣٤,٦	٢٣٤,٧	١٧٩,٨	١٧٣,٨	١٧١,٧	١٩٢,٤	١٩٢,٧	٢٠٦,٢	٢٠٢,٩	٢١٨,٣	٢١٢,٣	٢٣٣,٣	٢٢٤,٨	٢٤٨,٧	٢٣٩,٥	٢٥٦,٢
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	٣,٠	٣,١	٣,٧	٤,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٩	٤,٩
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	٢,٤	٢,٦	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٣,٨	٤,٠	٣,٨	٤,٠	٤,١
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل) [2]	١٠٢,٩	٩٦,٥	٤٥,٩	٣٥,٥	٣٥,٦	٤٢,٠	٤٥,٣	٤٥,٧	٤٥,٤	٤٧,٠	٤٤,٩	٤٨,٨	٤٥,٢	٥٠,٢	٤٥,٩	٤٧,١
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)	٣,١	١,٦	٢,٣	٢,٠	١,٠-	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)	١,٩	٢,٢	١,٤	٢,٠	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)																
الحسابات القومية																
إجمالي الاستثمار المحلي	٢٦,٩	٢٥,٧	٢٤,٤	١٧,٤	٢٠,٦	٢٠,٢	١٩,١	١٨,٧	١٨,٨	١٨,٢	١٨,٣	١٧,٤	١٧,٩	١٧,١	١٧,٩	١٧,٨
منه: العام	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	٨,١	١١,٤	١١,٢	١٠,٥	٩,٩	١٠,١	٩,٢	٩,٥	٨,٤	٨,٩	٨,٠	٨,٨	٨,٦
إجمالي الاستهلاك المحلي	٦٩,٥	٦٩,٩	٨١,٦	٨٩,٣	٨٧,٨	٨٦,٦	٨٧,٠	٨٥,٠	٨٥,٤	٨٤,٥	٨٥,٦	٨٤,٠	٨٤,٦	٨٣,٧	٨٣,٦	٨٢,٤
منه: العام	٢١,٠	١٨,٣	٢٢,٣	٢٥,٧	٢٢,٩	٢٣,٥	٢٣,٧	٢١,٧	٢٢,٢	٢٠,٣	٢١,١	١٨,٨	١٩,٧	١٧,٥	١٨,٣	١٦,٩
إجمالي المدخرات القومية	٢٨,١	٢٨,٣	١٨,٠	١٠,٦	١١,٩	١٣,٤	١٢,٨	١٢,٥	١٢,١	١٥,٣	١٤,٢	١٥,٥	١٤,٧	١٥,٩	١٥,٨	١٧,٢
منه: العام	١١,٦	١٣,٠	٣,٠	٠,١-	٢,٣-	٤,٤	٦,٠	٤,٥	٥,٩	٧,٧	٨,٥	٨,٤	٨,٧	٩,١	٩,٧	١٠,٩
الادخار – ميزان الاستثمار	١,١	٢,٦	٦,٥-	٦,٨-	٨,٧-	٦,٨-	٦,٤-	٦,٢-	٦,٧-	٢,٩-	٤,١-	١,٩-	٣,٢-	١,٢-	٢,١-	٠,٦-
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)																
المالية العامة																
الإيرادات الحكومية والمنح	٤٢,٢	٣٨,٢	٣٠,٣	٣٢,٢	٢٧,٤	٣٤,٨	٣٦,٠	٣٥,١	٣٦,٥	٣٤,٣	٣٥,٦	٣٣,٥	٣٤,٦	٣٢,٥	٣٣,٨	٣٣,١
الإيرادات النفطية الحكومية	٣٨,٦	٣٦,٠	٢٧,٥	٢٨,٣	٢٣,٢	٣٠,١	٣١,٨	٣٠,٦	٣١,٧	٢٩,٧	٣٠,٦	٢٨,٩	٢٩,٤	٢٧,٩	٢٨,٣	٢٧,٥
الإيرادات غير النفطية الحكومية	٣,٥	٢,١	٢,٨	٣,٩	٤,١	٤,٦	٣,٩	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٥,٠	٤,٦	٥,٢	٥,٥
الإنفاق، ومنه:	٤٨,٠	٤٣,٥	٤٢,٦	٤٠,٤	٤١,٥	٤١,٨	٤١,٠	٤٠,٤	٤١,٢	٣٦,٠	٣٧,٣	٣٣,٤	٣٥,٠	٣١,٤	٣٣,١	٣١,١
الإنفاق الجاري	٣٠,٦	٢٥,٥	٢٧,٥	٣٢,٣	٣٠,١	٣٠,٦	٣٠,٥	٣٠,٦	٣١,١	٢٦,٨	٢٧,٨	٢٥,٠	٢٦,١	٢٣,٤	٢٤,٣	٢٢,٦
الإنفاق الرأسمالي	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	٨,١	١١,٤	١١,٢	١٠,٥	٩,٩	١٠,١	٩,٢	٩,٥	٨,٤	٨,٩	٨,٠	٨,٨	٨,٦
رصيد المالية العامة الكلي (بما في ذلك المنح)	٥,٨-	٥,٤-	١٢,٣-	٨,٢-	١٤,١-	٧,٠-	٥,٠-	٥,٣-	٤,٧-	١,٧-	١,٦-	٠,١	٠,٥-	١,١	٠,٧	٢,٠
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المحتسب على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٦٧,٦-	٥٦,١-	٤٥,١-	٤٣,١-	٤٤,٦-	٤٥,٤-	٤٧,٨-	٤١,٢-	٤٣,٤-	٣٧,٦-	٣٩,٦-	٣٣,٦-	٣٥,٤-	٣٠,٤-	٣٢,٠-	٢٨,٩-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل، على أساس الاستحقاق (باستثناء حكومة إقليم كردستان، % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)[3]	٥٦,٨-	٥٤,٤-	٤٣,٣-	٣٧,٤-	٤٤,٦-	٣٨,٢-	٣٩,٩-	٣٤,٤-	٣٦,١-	٣١,٢-	٣٢,٩-	٢٧,٨-	٢٩,٤-	٢٥,٠-	٢٦,٤-	٢٣,٦-

النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (باستثناء حكومة إقليم كردستان، % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)/٤	٦٣,٤	٥٨,٣	٤٧,٥	٤٢,٨	٥٠,٧	٤٤,٨	٤٥,٨	٤٠,٩	٤٢,٨	٣٧,٧	٣٩,٨	٣٤,١	٣٦,٤	٣١,٤	٣٣,٥	٣٠,٩
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (باستثناء حكومة إقليم كردستان، % من المو الحقيقي السنوي)/٤	٠,٢	٩,٢-	٢٤,٩-	١٢,٢-	٢,٠	١٠,٢	٦,٤-	٤,٧-	٢,٥-	٣,٠-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٩-	٢,٢-	٢,٠-	١,٨-
بنود التذكرة:																
مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي) /٥	٣١,٢	٣٢,٠	٥٥,١	٦١,٣	٦٦,٩	٦١,٩	٦٣,٨	٦٣,١	٦٥,٣	٦١,٣	٦٤,٢	٥٧,٣	٦١,٤	٥٢,٦	٥٧,٣	٥١,٩
مجموع الدين الحكومي (مليار دولار أمريكي) /٥	٧٣,١	٧٥,٢	٩٨,٠	١٠٦,٦	١١٤,٦	١١٩,١	١٢٢,٩	١٣٠,١	١٣٢,٤	١٣٣,٩	١٣٦,٢	١٣٣,٧	١٣٨,٠	١٣٠,٩	١٣٧,١	١٣٢,٩
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٥,٣	٢٤,٨	٣٦,٨	٣٧,٨	٣٩,٣	٣٨,٢	٣٨,١	٤٠,٣	٤٠,٧	٣٨,٧	٤٠,٢	٣٤,٧	٣٦,٧	٣٠,٧	٣٢,٦	٢٧,٧
الدين الحكومي الخارجي (مليار دولار أمريكي)	٥٩,٣	٥٨,١	٦٦,١	٦٥,٧	٦٧,٥	٧٣,٥	٧٣,٤	٨٣,٢	٨٢,٦	٨٤,٥	٨٥,٣	٨٠,٩	٨٢,٥	٧٦,٤	٧٨,١	٧١,٠
(%، ما لم يذكر خلاف ذلك)																
مؤشرات نقدية																
نمو الاحتياطي النقدي	١٢,٦	٩,٦-	١٢,٦-	٢,٢	٧,١	٠,٢-	٢,١	٧,٢	٣,٥	٦,٨	٤,٩	٥,٥	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٨
نمو النقود بمفهومها الواسع	١٥,٩	٣,٦	٩,٠-	٥,١	٧,٢	٤,٩	٤,٩	٧,٢	٤,٩	٧,٥	٤,٩	٦,٣	٦,٣	٨,٢	٧,٠	٨,٢
سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)	٦,٠	٦,٠	٦,٠	…	٤,٠	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)																
القطاع الخارجي																
الحساب الجاري	١,١	٢,٦	٦,٥-	٦,٨-	٨,٧-	٦,٨-	٦,٤-	٦,٢-	٦,٧-	٢,٩-	٤,١-	١,٩-	٣,٢-	١,٢-	٢,١-	٠,٦-
ميزان التجارة	٩,٩	١٠,٩	٠,١-	٠,٨-	١,٨-	٠,٤-	٠,٧	١,٨	١,٨	٢,٤	١,٧	٣,٠	٢,١	٣,٢	٢,٦	٣,٣
صادرات السلع	٣٨,٣	٣٩,٦	٣١,٤	٢٨,٣	٢٩,١	٣٠,١	٣٢,٤	٣٠,٥	٣٢,٠	٢٩,٧	٣٠,٧	٢٨,٩	٢٩,٦	٢٨,٠	٢٨,٥	٢٧,٨
واردات السلع	٢٨,٤-	٢٨,٧-	٣١,٥-	٢٩,٠-	٣٠,٩-	٣٠,٥-	٣١,٧-	٢٨,٨-	٣٠,٢-	٢٧,٣-	٢٩,٠-	٢٥,٩-	٢٧,٤-	٢٤,٨-	٢٦,٠-	٢٤,٥-
الميزان الخارجي الكلي	١,٣-	١٠,٠-	٧,١-	٣,٥-	٣,٦-	٢,٣-	٠,٩-	٣,٣-	٢,٧-	٠,٣-	١,١-	٠,١-	٠,٦-	٠,٩	٠,٢	٠,٨
إجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)/٦	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٧	٤٣,٠	٤٥,٢	٣٨,٥	٤١,٤	٣٨,١	٤٠,٨	٣٧,٣	٣٩,٧	٣٥,٥	٣٧,١	٣٥,٩	٣٦,٠	٣٦,٥
بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات	١٠,٨	١٠,٩	٩,٢	٦,٧	٦,٧	٥,٩	٦,٢	٥,٨	٦,٠	٥,٦	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٥,٢	٥,٢	٥,٣
سعر الصرف (دينار لكل دولار؛ متوسط الفترة)	١٤١٦٦	١٤١٦٦	١٤١٦٧	…	١٤١٨٠	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة التغير، نهاية الفترة)/٧	٦,٦	٤,٧	٦,٨	…	٥,٩	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
الفجوة التمويلية (مليار دولار أمريكي) /٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٥,٠	٠,٦	٢,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ فرق سعري سالب مقداره ٦ دولارات أمريكية في البرميل الواحد تقريبا مقارنة بمتوسط أسعار النفط الفورية (متوسط أسعار خام برنت وغرب تكساس ودبي) خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢.

٣/ معدل لاستبعاد (١) تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل، و(٢) الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان إلى الحكومة الاتحادية. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لم تنفذ تحويلات فعلية إلا لشهرين وخمسة أشهر فقط على الترتيب.

٤/ معدل لاستبعاد تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لم تنفذ تحويلات فعلية إلا لشهرين وخمسة أشهر فقط على الترتيب.

٦/ راجع الجدول رقم ٨ والحاشية رقم ٣ للاطلاع على نطاق التغطية.

٧/ العلامة الموجبة تشير إلى الارتفاع.

٨/ موارد تمويلية غير محددة فقط.

الجدول ٢- العراق: الحسابات القومية، ٢٠١٣-٢٠٢٢

(%)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج [1]	تقديرات	البرنامج المعدل	البرنامج [1]	توقعات [1]	البرنامج	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات
	% من إجمالي الناتج المحلي							معدلات النمو السنوي، بالأسعار الثابتة								
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	٤,٣	-٢,٠	-٤٩,٣	-٢٠,٥	٥٩,٦	٠,٠	٠,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
التعدين والنفط الخام والمحاجر	٤٩,٧	٦,٣	١٧,١	٢٠,٤	٢٤,٤	٠,٠	-١,٤	٣,٤	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
النفط الخام	٤٩,٤	٥,٤	١٨,٤	٢٠,٤	٢٤,٦	٠,٠	-١,٥	٣,٤	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
أنشطة تعدينية أخرى	٠,٣	-٣٤,٦	٠,٧	-١٥,٠	-٥٤,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الصناعة التحويلية	١,٥	-٢٢,٢	-٢٥,٧	-١٠,٠	٥,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الكهرباء والمياه	١,١	١١,٨	١,٨	٠,٠	-٢,٢	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
البناء	٨,٧	-٤,٦	-٣٤,٤	-٢٥,٠	-٤٠,٣	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
النقل والتخزين والاتصالات	٧,٢	٦,١	٦,٥	١,٠	-٢٨,٣	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٨,٥	-٠,٥	٠,٣	-٣,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	-١,٠	٤,٠	٤,٨	٥,٠	٥,٥	٥,٠	٥,٥	٥,٥
خدمات التمويل والتأمين والعقارات والأعمال	٧,٢	-٨,٤	٠,٣	٢,٦	١,٦	٥,٥	٥,٤	٥,٠	٥,٩	٥,٤	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٧,٢	٧,٣	٧,٣
خدمات التمويل والتأمين	١,٧	-٤١,٢	-٣٠,٥	-٢٥,٠	١,٨	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
العقارات	٥,٥	١,٩	٥,٩	٦,٠	١,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١٢,٢	-٨,٥	١,٤	٠,٠	-٥,٤	٢,٤٨	-٢,٤٠	-٢,٤	-٢,٠	-٢,٤	-٤,٤	-٢,٠	-٣,٦	-٢,٠	-٣,٦	-٤,٠
منتجو الخدمات الحكومية	٩,٩	-١١,٠	١,١	١,١	-٤,٠	٣,٠٠	-٣,٠٠	-٢,٥	-٢,٠	-٢,٥	-٥,٠	-٢,٠	-٤,٠	-٢,٠	-٤,٠	-٤,٥
الخدمات الشخصية	٢,٣	٢,٦	٢,٦	-٥,٠	-١٠,٨	٠,٠٠	٠,٠٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٠
إجمالي الناتج المحلي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج	١٠٠,٠	٠,٧	٤,٨	١٠,٢	١١,٠	١,١	-٠,٤	٢,٩	٠,٧	١,١	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	٢,١
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠,٠	٠,٧	٤,٨	١٠,٢	١١,٠	١,١	-٠,٤	٢,٩	٠,٧	١,١	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	٢,١
إجمالي الناتج المحلي النفطي	٤٩,٤	٥,٤	١٨,٤	٢٠,٤	٢٤,٦	٠,٠	-١,٥	٣,٤	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٥٠,٦	-٣,٩	-٩,٦	-٥,٠	-٨,١	٣,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,١
بنود للتذكرة:																
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)	٢٧٣,٦	٢٧٣,٦	٢٠٩,٧	٢٠٥,١	٢٠٢,٧	٢٢٧,٤	٢٢٧,٧	٢٣٩,٩	٢٤٣,٨	٢٥٨,٠	٢٥١,٠	٢٧٥,٨	٢٦٥,٨	٢٩٤,٠	٢٨٣,١	٣٠٢,٨
إجمالي الناتج المحلي النفطي	١٢٥,٦	١٢٤,١٢	٦٩,٩	٦٦,١	٦٨,٦	٧٨,١	٨٥,٩	٨٩,٠	٨٤,٩	٨٧,٤	٨٩,٠	٩٠,٩	٩٠,٣	٩٣,٤	٩٢,٨	٩٦,١
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	١٤٨,٠	١٤٩,٤٨	١٣٩,٨	١٣٩,٠	١٣٤,١	١٤٩,٣	١٤١,٨	١٥٠,٨	١٥٨,٨	١٧٠,٦	١٦٢,٠	١٨٤,٩	١٧٥,٥	٢٠٠,٦	١٩٠,٣	٢٠٦,٦

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

الجدول ٣- العراق: حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢٢

(دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك تريليون)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨			٢٠١٩	٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج [1]	البرنامج [1]	البرنامج المعدل	توقعات [1]	البرنامج	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات
الإيرادات والمنح	١١٥,٤	١٠٤,٤	٦٣,٥	٥٥,٥	٧٩,١	٨٢,٠	٨٥,٦	٨٧,٥	٨٨,٥	٨٩,٥	٩٢,٤	٩١,٩	٩٥,٦	٩٥,٦	١٠٠,٣
الإيرادات	١١٥,٤	١٠٤,٤	٦٣,٥	٥٥,٥	٧٩,٠	٨١,٩	٨٥,٦	٨٧,٥	٨٨,٥	٨٩,٥	٩٢,٤	٩١,٩	٩٥,٦	٩٥,٦	١٠٠,٣
النفطية	١٠٥,٧	٩٨,٥	٥٧,٧	٤٧,٢	٦٨,٦	٧٢,٩	٧٤,٥	٧٦,٥	٧٦,٧	٧٧,٤	٧٩,٧	٧٨,٥	٨١,٩	٨٠,٧	٨٣,٢
إيرادات تصدير النفط الخام	١٠٤,١	٩٧,١	٥٧,٢	٤٦,٦	٦٨,٠	٧١,٨	٧٣,٩	٧٥,٤	٧٦,٠	٧٦,٣	٧٩,٠	٧٧,٤	٨١,٢	٧٩,٦	٨٢,٥
منها حكومة إقليم كردستان	١١,٦	٢,٥	٣,١	٠,٠	١٠,٢	١٠,١	١٠,٦	١٠,١	١٠,٩	١٠,٠	١١,٣	١٠,١	١١,٦	١٠,٣	١٠,٨
غير شاملة حكومة إقليم كردستان	٩٢,٥	٩٤,٥	٥٤,١	٤٦,٦	٥٧,٨	٦١,٧	٦٣,٢	٦٥,٢	٦٥,١	٦٦,٢	٦٧,٧	٦٧,٣	٦٩,٧	٦٩,٣	٧١,٧
تحويلات من الشركات العامة المرتبطة بالنفط	١,٦	١,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧
الضرائب على أرباح شركات النفط				٠,٣		٠,٥		٠,٥		٠,٥		٠,٥		٠,٥	٠,٥
غير النفطية	٩,٧	٥,٩	٥,٨	٨,٣	١٠,٥	٨,٩	١١,١	١١,٠	١١,٨	١٢,١	١٢,٧	١٣,٣	١٣,٧	١٤,٨	١٦,٥
الإيرادات الضريبية	٢,٩	٢,٥	١,٤	٥,٢	٦,٩	٦,٥	٧,٢	٨,٣	٧,٥	٩,٠	٧,٩	٩,٩	٨,٣	١٠,٩	١٢,٠
الضرائب المباشرة	١,٣	٠,٧	١,١	٣,٩	٤,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٤,٦	٥,٣	٤,٦	٥,٦	٦,١
الضرائب غير المباشرة	١,٦	١,٨	٠,٤	١,٣	٢,٤	١,٩	٢,٧	٣,٦	٣,٠	٤,٠	٣,٣	٤,٦	٣,٧	٥,٢	٦,٠
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٠	٠,٩	١,١	٠,٩	١,٢	١,٣
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			١,٤	٥,٢	٦,٢	٥,٨	٦,٤	٧,٤	٦,٧	٨,٠	٧,٠	٨,٨	٧,٤	٩,٧	١٠,٧
الإيرادات غير الضريبية	٦,٨	٣,٣	٤,٤	٣,٠	٣,٥	٢,٤	٣,٩	٢,٧	٤,٣	٣,٠	٤,٨	٣,٥	٥,٤	٣,٩	٤,٥
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات	١٣١,٢	١١٩,٠	٨٩,٣	٨٤,١	٩٥,٠	٩٣,٤	٩٨,٦	٩٨,٨	٩٢,٩	٩٣,٥	٩٢,٢	٩٣,١	٩٢,٣	٩٣,٧	٩٤,٣
منها حكومة إقليم كردستان			٢,٥	٠,٠	١١,٦	١٢,٠	١١,٦	١١,٩	١١,٦	١١,٧	١١,٦	١١,٦	١١,٦	١١,٩	١٢,٢
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٨٦,٧	٨٤,١	٨٣,٤	٨١,٤	٨٧,٠	٨٦,٩	٨١,٣	٨١,٨	٨٠,٥	٨١,٥	٨٠,٧	٨١,٧	٨٢,١
النفقات الجارية	٨٣,٧	٦٩,٩	٥٧,٦	٦١,١	٦٩,٦	٦٩,٥	٧٤,٦	٧٤,٥	٦٩,٢	٦٩,٨	٦٩,٠	٦٩,٤	٦٨,٨	٦٨,٧	٦٨,٣
الرواتب ومعاشات التقاعد	٤١,١	٤٠,٣	٤٢,٢	٤١,٦	٤٦,١	٤٧,٦	٤٥,٤	٤٦,٤	٤٤,٨	٤٥,٨	٤٤,٢	٤٥,١	٤٣,٦	٤٤,٥	٤٣,٩
الرواتب	٣٢,٥	٣١,٨	٣٣,١	٣٢,٣	٣٥,٨	٣٦,٣	٣٥,١	٣٥,١	٣٤,٥	٣٤,٥	٣٣,٩	٣٣,٩	٣٣,٣	٣٣,٢	٣٢,٦
رواتب (الدفاع/الداخلية)	٨,١	١٤,٢	١٥,٩	١٥,٢	١٦,٤	١٧,١	١٦,٢	١٦,٦	١٥,٩	١٦,٣	١٥,٦	١٦,٠	١٥,٣	١٥,٧	١٥,٤
رواتب (أخرى)	٢٤,٥	١٧,٦	١٨,٧	١٧,٢	١٩,٣	١٩,٢	١٩,٠	١٨,٦	١٨,٧	١٨,٢	١٨,٣	١٧,٩	١٨,٠	١٧,٦	١٧,٣
منها حكومة إقليم كردستان			٢,٠	٠,٠	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٣١,١	٣٢,٣	٣٢,٠	٣٢,٥	٣١,٤	٣١,٥	٣٠,٩	٣٠,٩	٣٠,٣	٣٠,٣	٢٩,٧	٢٩,٨	٢٩,٢
معاشات التقاعد	٨,٦	٨,٤	٩,٠	٩,٣	١٠,٣	١١,٣	١٠,٣	١١,٣	١٠,٣	١١,٣	١٠,٣	١١,٣	١٠,٣	١١,٣	١١,٣
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٤	٠,٠	٢,٢	١,٦	٢,٢	١,٦	٢,٢	١,٦	٢,٢	١,٦	٢,٢	١,٦	١,٦
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٨,٦	٩,٣	٨,١	٩,٦	٨,١	٩,٦	٨,١	٩,٦	٨,١	٩,٦	٨,١	٩,٦	٩,٦
السلع والخدمات	١٦,٣	٩,٧	٤,٧	٤,٨	٧,٣	٦,٤	٧,٥	٦,٧	٧,٦	٧,٣	٧,٨	٧,٣	٧,٩	٧,٢	٧,٣
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٨	١,٠	١,١
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٤,٧	٤,٨	٦,٦	٥,٥	٦,٧	٥,٨	٦,٨	٦,٢	٧,٠	٦,٣	٧,١	٦,٢	٦,٣
التحويلات	٢٠,٠	١٤,٣	٩,٥	١٣,٢	١٣,٣	١٢,٨	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٧	١٣,٣	١٣,٧	١٣,٣	١٣,٧	١٣,٧
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٠,٨	١,٧	٠,٨	١,٧	٠,٨	١,٧	٠,٨	١,٧	٠,٨	١,٧	١,٧
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٩,٤	١٣,٢	١٢,٥	١١,١	١٢,٥	١١,٦	١٢,٥	١١,٩	١٢,٥	١١,٩	١٢,٥	١١,٩	١١,٩
شبكة الأمان الاجتماعية (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	٧,٦	٧,٦	٤,٥	٦,١	٦,٨	٦,٣	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٨	٧,٢	٦,٨	٧,٢	٧,٢
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٤,٤	٦,١	٦,٢	٥,٨	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٦	٦,٢	٦,٦	٦,٢	٦,٦	٦,٦
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة [2]	١,٩	١,٥	٢,٤	٢,٧	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٢
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٢,٤	٢,٧	١,٨	٢,١	١,٨	٢,١	١,٨	٢,١	١,٨	٢,١	١,٨	٢,١	٢,١
تحويلات أخرى	١٠,٥	٥,٢	٢,٦	٤,٤	٤,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٣	٤,٣
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٠,٢	١,٠	٠,٢	١,٠	٠,٢	١,٠	٠,٢	١,٠	٠,٢	١,٠	١,٠
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٢,٦	٤,٤	٤,٥	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٣,٣
مدفوعات الفائدة	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٤	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٣,٤	٣,١	٣,٧	٣,٣	٤,٠	٣,٣	٣,٤
تعويضات الحرب [3]	٥,٢	٥,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٤	٥,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات الاستثمارية	٤٧,٦	٤٩,٢	٣١,٦	٢٣,١	٢٥,٤	٢٣,٩	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٥,٠	٢٦,٠
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	٣٢,٣	٢٤,٤	١٢,٦	٨,٤	١١,٧	١٠,٢	١٠,٣	١٠,١	١٠,١	٩,٤	٩,٥	٩,٣	٩,٨	١٠,٤	١١,٣
منها حكومة إقليم كردستان			٠,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٠	٤,١	٣,٧	٤,٢	٣,٦	٤,٢	٤,٠	٤,٤
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			١٢,٥	٨,٤	٧,٧	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٥,٩	٥,٧	٥,٣	٥,٧	٥,٥	٦,٣	٦,٩
الممولة بقروض موجهة لمشروعات	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٢,٣	٤,٣	٤,٥	٢,٨	٤,٨	٢,٥	٢,٧	١,٣	١,٢	١,١	١,١	١,٠
أخرى	٣٢,٣	٢٤,٤	١٢,٣	٦,٠	٧,٤	٥,٧	٧,٥	٥,٣	٧,٦	٦,٨	٨,٢	٨,١	٨,٦	٩,٣	١٠,٣

الجدول ٣- العراق: حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢٢ (تتمة)

(تريليون دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

منها حكومة إقليم كردستان	٤,٠	٤,٠	٤,٠							٤,٤
غير شاملة حكومة إقليم كردستان	٣,٤	١,٧	١,٤							٥,٩
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	١٣,٧	١٣,٧	١٤,٢	١٣,٧	١٣,٧	١٤,٣	١٤,٥	١٣,٧	١٤,٦	١٤,٧
شركات النفط الدولية	١١,٥	١١,٦	١٢,٠	١١,٦	١١,٦	١٢,١	١٢,٢	١١,٦	١٢,٤	١٢,٥
رصيد المالية العامة	-١٥,٩	-١١,٤	-١١,٣	-١٣,٠	-٤,٥	-٤,١	-١,٣	٠,٢	١,٩	٦,٠
التفاوت الإحصائي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل	١٥,٩	١١,٤	١١,٣	١٣,٠	٤,٥	٤,١	١,٣	-٠,٢	-١,٩	-٦,٠
التمويل الخارجي	٩,١	٧,٢	٤,٩	٣,٤	٠,٨	٠,٥	-٣,٢	-٤,٢	-٥,٢	-٨,٣
قروض دعم الموازنة	٦,٣	٦,٣	٢,٢	٢,٣	١,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية الدولية	٣,١	٣,١	١,٩	٢,٠	١,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ثنائي	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سندات يوروبوند	٢,٤	٢,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض لتمويل المشروعات	٤,٣	٤,٥	٤,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٧	١,٢	١,٣	١,١	١,٠
استهلاك الديون	-١,٤	-١,٢	-١,٩	-١,٦	-٢,٧	-٢,٩	-٤,٥	-٥,٥	-٦,٣	-٩,٣
الأصول في الخارج	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٠,٢	٠,٣	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	٠,٠	٢,٤	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل المحلي	٦,٨	٤,٢	٠,٥	٢,٠	٢,٩	١,١	٤,٥	٤,٠	٤,٤	٢,٤
التمويل المصرفي	٦,٨	٥,٨	٠,٥	٢,٠	٢,٩	١,١	٤,٥	٤,٠	٤,٤	٢,٤
البنك المركزي العراقي	٥,٥	٤,٥	٠,٤	١,٩	١,٩	١,١	٢,٤	١,٩	١,٩	٠,٢
القروض	٥,٥	٤,٥	٠,٤	١,٩	١,٩	١,١	٢,٤	١,٩	٠,٨	٠,٢
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصارف التجارية	١,٣	١,٣	٠,١	٠,١	١,١	٠,٠	٢,١	٢,٥	٢,٥	٢,٢
القروض	٠,٩	٠,٩	٠,١	٠,١	١,١	٠,٠	٢,١	٢,٥	٢,٥	٢,٢
الودائع	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	١,٣	٤,٤	١,٤	١,٦	١,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	١,٨-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	١,٣-	٤,٢-	١,٤-	١,٦-	١,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل[٤]/	٠,٠	٠,٠	٥,٩	٧,٧	٠,٧	٢,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنود للتذكرة:										
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	١٧,٣	١٧,٦	١٧,١	١٧,٠	١٦,٧	١٦,٨	١٦,٥	١٦,٤	١٦,٢	١٥,٩
الإيرادات من حكومة إقليم كردستان	١٠,٩	١٠,٩	١١,١	١١,٤	١١,٧	١١,٠	١١,٢	١٢,١	١١,٥	١٢,١
إيرادات تصدير النفط من حكومة إقليم كردستان	١٠,٢	١٠,١	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	١٠,٠	١٠,١	١١,٣	١٠,٣	١٠,٨
الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٠	١,١	٠,٩	٠,٩	١,٣
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	١١,٦	١٢,٠	١١,٩	١١,٦	١١,٦	١١,٧	١١,٦	١١,٦	١١,٦	١٢,٢
النفقات الأولية غير النفطية، على أساس الاستحقاق	٧٨,٤	٧٦,٩	٧٦,٥	٧٦,٦	٧٥,٨	٧٦,١	٧٥,٤	٧٤,٨	٧٤,٦	٧٦,٢
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة، على أساس الاستحقاق (غير شاملة حكومة إقليم كردستان) /٥	٦٦,٨	٦٤,٩	٦٤,٦	٦٥,٠	٦٤,٢	٦٤,٤	٦٣,٨	٦٣,١	٦٣,٨	٦٣,٩
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة، على أساس الاستحقاق (النمو الحقيقي السنوي، %) /٥	١٠,٢	٦,٤-	٢,٥-	٤,٧-	٣,٠-	٢,٢-	٢,٩-	٣,٦-	٢,٠-	١,٨-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق	٦٧,٨-	٦٧,٨-	٦٥,٥-	٦٥,٥-	٦٤,١-	٦٤,١-	٦٢,١-	٦٢,١-	٦٠,٩-	٥٩,٦-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل، على أساس الاستحقاق (غير شامل حكومة إقليم كردستان) /٦	٥٧,٠-	٥٦,٦-	٥٤,٥-	٥٤,٧-	٥٣,٣-	٥٣,٣-	٥١,٦-	٥١,٤-	٥٠,٢-	٤٨,٧-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على الأساس النقدي /٧	٦٩,١-	٧٣,٨-	٦٧,٢-	٦٧,١-	٦٥,٧-	٦٤,٣-	٦٢,١-	٦٢,١-	٦٠,٩-	٥٩,٦-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل، على الأساس النقدي (غير شامل حكومة إقليم كردستان) /٦ - ٧	٥٨,٣-	٦٢,٥-	٥٦,١-	٥٦,٣-	٥٤,٩-	٥٣,٥-	٥١,٦-	٥١,٤-	٥٠,٢-	٤٨,٧-
إجمالي الدين العام	١٤٠,٨	١٤٥,٢	١٣٥,٥	١٥٣,٨	١٥٨,٣	١٦١,٠	١٦٣,١	١٥٨,٠	١٦٢,١	١٥٧,١
متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل)	٤٢,٠	٤٥,٣	٤٥,٤	٤٥,٧	٤٧,٠	٤٤,٩	٤٥,٢	٤٨,٨	٤٥,٩	٤٧,١
حجم الصادرات النفطية	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٠	٣,٨	٤,٠	٤,١
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة	٥,٥	٤,٥	٠,٤	١,٩	١,٩	١,١	٢,٤	١,٩	٠,٨	٠,٢

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ بالنسبة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة المموّلة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

٣/ محسوبة على أساس ٥% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

٤/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

٥/ معدل لاستبعاد تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لم تنفذ تحويلات فعلية إلا لشهرين وخمسة أشهر فقط على الترتيب.

٦/ معدل لاستبعاد (١) تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل، و(٢) الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان إلى الحكومة الاتحادية.

٧/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي على الأساس النقدي يعدل الرصيد الأولي غير النفطي المقيس على أساس الاستحقاق عن طريق طرح الإنفاق الممول بمتأخرات متراكمة خلال تلك الفترة واضافة سداد المتأخرات المستحقة عن أعوام سابقة.

الجدول ٤- العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج [1]	تقديرات	البرنامج [1]	البرنامج المعدل	توقعات [1]	توقعات [1]	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات
الإيرادات والمنح	٤٢,٢	٣٨,٢	٣٠,٣	٣٢,٢	٢٧,٤	٣٤,٨	٣٦,٠	٣٥,١	٣٤,٣	٣٣,٥	٣٥,٦	٣٢,٥	٣٣,٨	٣٣,١
الإيرادات	٤٢,٢	٣٨,٢	٣٠,٣	٣٢,٢	٢٧,٤	٣٤,٧	٣٦,٠	٣٥,١	٣٤,٣	٣٣,٥	٣٥,٦	٣٢,٥	٣٣,٨	٣٣,١
النفطية	٣٨,٦	٣٦,٠	٢٧,٥	٢٨,٣	٢٣,٣	٣٠,١	٣٢,٠	٣٠,٦	٢٩,٧	٢٨,٩	٣٠,٨	٢٧,٩	٢٨,٥	٢٧,٧
إيرادات تصدير النفط الخام	٣٨,٠	٣٥,٥	٢٧,٣	٢٨,١	٢٣,٠	٢٩,٩	٣١,٥	٣٠,٣	٢٩,٥	٢٨,٧	٣٠,٤	٢٧,٦	٢٨,١	٢٧,٣
تحويلات من الشركات العامة المرتبطة بالنفط	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
الضرائب على أرباح شركات النفط					٠,١		٠,٢		٠,٢		٠,٢		٠,٢	٠,٢
غير النفطية	٣,٥	٢,١	٢,٨	٣,٩	٤,١	٤,٦	٣,٩	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٥,٢	٥,٥
الإيرادات الضريبية	١,١	٠,٩	٠,٧	٢,٣	٢,٦	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٦	٢,٨	٣,٨	٤,٠
الإيرادات غير الضريبية	٢,٥	١,٢	٢,١	١,٦	١,٥	١,٦	١,١	١,٦	١,٧	١,٧	١,٢	١,٨	١,٤	١,٥
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات	٤٨,٠	٤٣,٥	٤٢,٦	٤٠,٤	٤١,٥	٤١,٨	٤١,٠	٤٠,٤	٤١,٢	٣٣,٤	٣٧,٣	٣٦,٠	٣٥,٠	٣١,١
منها حكومة إقليم كردستان			١,٢	٤,١	٠,٠	٥,١	٥,٣	٤,٨	٥,٠	٤,٢	٤,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٠
غير شاملة حكومة إقليم كردستان			٤١,٤	٣٦,٢	٤١,٥	٣٦,٧	٣٥,٧	٣٥,٧	٣٦,٢	٢٩,٢	٣٢,٦	٣١,٥	٣٠,٧	٢٧,١
النفقات الجارية	٣٠,٦	٢٥,٥	٢٧,٥	٣٢,٣	٣٠,١	٣٠,٦	٣٠,٥	٣٠,٦	٣١,١	٢٥,٠	٢٧,٨	٢٦,٨	٢٦,١	٢٢,٦
الرواتب ومعاشات التقاعد	١٥,٠	١٤,٧	٢٠,١	٢٢,٦	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠,٩	١٨,٦	١٩,٣	١٦,٠	١٨,٢	١٧,٤	١٧,٠	١٤,٥
الرواتب	١١,٩	١١,٦	١٥,٨	١٧,٦	١٦,٠	١٥,٧	١٥,٩	١٤,٤	١٤,٦	١٢,٣	١٣,٧	١٣,٤	١٢,٧	١٠,٨
معاشات التقاعد	٣,١	٣,١	٤,٣	٥,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٩	٤,٢	٤,٧	٣,٧	٤,٥	٤,٠	٤,٢	٣,٧
السلع والخدمات	٦,٠	٣,٦	٢,٢	٣,١	٢,٤	٣,٢	٢,٨	٣,١	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٤
التحويلات	٧,٣	٥,٢	٤,٥	٥,٥	٦,٥	٥,٩	٥,٦	٥,٥	٥,٥	٤,٨	٥,٤	٥,٢	٥,١	٤,٥
شبكة الأمان الاجتماعية	٢,٨	٢,٨	٢,١	٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٢,٤
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة [2]	٠,٧	٠,٦	١,١	١,١	١,٣	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٧
تحويلات أخرى	٣,٨	١,٩	١,٢	١,٣	٢,٢	٢,١	١,٩	١,٩	١,٨	١,٧	١,٧	١,٨	١,٦	١,٤
مدفوعات الفائدة	٠,٤	٠,٣	٠,٦	١,١	٠,٧	١,٣	١,٢	١,٢	١,١	١,٣	١,٢	١,٣	١,٢	١,١
تعويضات الحرب [3]	١,٩	١,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات الاستثمارية	١٧,٤	١٨,٠	١٥,١	٨,١	١١,٤	١١,٢	١٠,٥	٩,٩	١٠,١	٨,٤	٩,٥	٩,٢	٨,٩	٨,٦
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	١١,٨	٩,٣	٦,٠	١,٩	٤,١	٥,١	٤,٥	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٣,٨	٣,٩	٣,٥	٣,٧
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	٥,٦	٨,٧	٩,١	٦,١	٧,٣	٦,٠	٦,٠	٥,٦	٥,٩	٥,٠	٥,٧	٥,٣	٥,٤	٥,٢
شركات النفط الدولية				٥,٦	٥,٥	٥,١	٥,١	٤,٨	٥,٠	٤,٢	٤,٨	٤,٥	٤,٦	٤,١
شركات النفط الوطنية				٠,٥	١,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٧
			–		–									
رصيد المالية العامة	-٥,٨	-٥,٤	١٢,٣	-٨,٢	١٤,١	-٧,٠	-٥,٠	-٥,٣	-٤,٧	-٠,١	-١,٦	-١,٧	١,١	٢,٠
التفاوت الإحصائي	-٠,٥	-١,٦	٠,٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	٦,٣	٧,٠	١٢,٣	٨,٢	١٤,١	٧,٠	٥,٠	٥,٣	٤,٧	-٠,١	١,٦	١,٧	-١,١	-٢,٠
التمويل الخارجي	٤,٦	٢,٤	٢,٠	-٠,٨	١,٠	٤,٠	٣,٢	١,٤	٢,١	-١,٥	٠,٢	٠,٣	-٢,٦	-٢,٧
قروض دعم الموازنة	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٧	١,٧	٢,٨	٢,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٦	١,٦	١,٤	١,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠
ثنائي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سندات يوروبوند	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض لتمويل المشروعات	٠,٠	٠,٠	٠,١	١,٢	١,٢	١,٩	٢,٠	١,٢	٢,٠	٠,٥	١,١	١,٠	٠,٤	٠,٣
استهلاك الديون	-٠,٤	-٠,٧	-٠,٨	-١,٠	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٨	-١,٧	-١,٢	-١,٠	-٣,٠	-٣,١

الأصول في الخارج	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٢,٩	−٢,٣	−٠,١	−٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	٠,٠	٠,٢	٢,٥	−٢,٦	−١,١	٠,٠	−١,١	٠,٠	−٠,١	٠,٠	٠,٠	−٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل المحلي	١,٧	٤,٦	١٠,٣	٩,٠	١٣,١	٣,٠	١,٨	٠,٨	٠,٢	١,١	٠,٤	١,٧	١,٤	١,٥	٠,٨
التمويل المصرفي	١,٧	١,٧	٨,٦	٩,٣	١٠,٥	٣,٠	٢,٥	٠,٨	٠,٢	١,١	٠,٤	١,٧	١,٤	١,٥	٠,٨
البنك المركزي العراقي	١,٥	١,٣	٤,٨	٦,١	٨,٢	٢,٤	٢,٠	٠,٨	٠,١	٠,٧	٠,٤	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,١
القروض	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٦,٢	٧,٠	٢,٤	٢,٠	٠,٨	٠,١	٠,٧	٠,٤	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,١
الودائع	١,٥	١,٣	١,٨	٠,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصارف التجارية	٠,١	٠,٤	٣,٨	٣,١	٢,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٧
القروض	٠,١	٠,٤	٣,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٧
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,١	٢,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	١,٠	٠,٦	١,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٠,٠	−٠,١	٠,٠	٠,٩	٠,٠	−٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	٠,٠	٠,٧	١,٨	−٠,٦	٠,٧	−٠,٦	−١,٩	−٠,٧	−٠,٦	٠,٣	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل[٤/]	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,١	٢,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنود للتذكرة:															
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	٦,٠	٦,١	٧,٢	٨,١	٧,٨	٧,٦	٧,٧	٧,٠	٧,١	٦,٥	٦,٧	٦,٠	٦,٢	٥,٥	٥,٣
الإيرادات من حكومة إقليم كردستان				٤,١	٠,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٢	٤,٠	٤,٠
إيرادات تصدير النفط من حكومة إقليم كردستان	٤,٢	٠,٩	١,٥	٣,٨	٠,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٤,١	٣,٨	٣,٩	٣,٦
الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان				٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	٥,٨	٠,٩	١,٢	٤,١	٠,٠	٥,١	٥,٣	٤,٨	٥,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٢	٤,٤	٣,٩	٤,٠
النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣٠,٦	٢٥,٥	٢٧,٥	٣٢,٣	٣٠,١	٣٠,٦	٣٠,٥	٣٠,٦	٣١,١	٢٦,٨	٢٧,٨	٢٥,٠	٢٦,١	٢٣,٤	٢٢,٦
النفقات الأولية غير النفطية، على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)	٤٠,١	٣٢,٨	٣٢,٩	٣٣,١	٣٣,٦	٣٤,٥	٣٣,٨	٣١,٤	٣١,٩	٢٩,٤	٣٠,٣	٢٧,١	٢٨,٤	٢٥,٤	٢٥,٢
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة، على أساس الاستحقاق (غير شاملة حكومة إقليم كردستان، % من إجمالي الناتج المحلي) [٥/]	٣٤,٣	٣١,٨	٣١,٧	٢٩,٠	٣٣,٦	٢٩,٤	٢٨,٥	٢٦,٦	٢٦,٩	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٢,٩	٢٤,٠	٢١,٤	٢١,١
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)	−٣٦,٥	−٣٠,٦	٣٠,١−	−٢٩,٢	٢٩,٥	−٢٩,٨	٢٩,٨	٢٦,٩	−٢٧,٣	−٢٤,٨	−٢٥,٥	٢٢,٥	−٢٣,٤	٢٠,٧	١٩,٧
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل، على أساس الاستحقاق (غير شامل حكومة إقليم كردستان، % من إجمالي الناتج المحلي) [٦/]	−٣٠,٧	−٢٩,٧	٢٨,٩	−٢٥,٣	٢٩,٥	−٢٥,١	٢٤,٨	٢٢,٤	−٢٢,٧	−٢٠,٧	−٢١,٣	١٨,٦	−١٩,٤	١٧,١	١٦,١
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على الأساس النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي) [٧/]	−٣٦,٥	−٣٠,٠	٢٧,٩	−٣٠,٢	٢٨,٧	−٣٠,٤	٣٢,٤	٢٧,٥	−٢٨,٠	−٢٥,٥	−٢٥,٦	٢٢,٥	−٢٣,٤	٢٠,٧	١٩,٧
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل، على الأساس النقدي (غير شامل حكومة إقليم كردستان، % من إجمالي الناتج المحلي) [٦/ - ٧/]	−٣٠,٧	−٢٩,٠	−	−٢٦,٣	−	−٢٥,٦	−	−	−٢٣,٤	−٢١,٣	−٢١,٣	−	−١٩,٤	−	−١٧,٧
إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣١,٢	٣٢,٠	٢٦,٧	٥٥,١	٢٨,٧	٢٧,٤	٢٣,١	١٨,٦	١٧,١	١٦,١					
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)	١,٥	١,٣	٤,٨	٦,١	٨,٢	٢,٤	٢,٠	٦٣,٨	٦٥,٣	٦١,٣	٦٤,٢	٥٧,٣	٦١,٤	٥٢,٦	٥١,٩
						٦١,٩		٦٣,١				٥٧,٣		٥٧,٣	
								٠,٨	٠,١	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٩	٠,٦	٠,١
						٢,٤	٢,٠							٠,٣	٠,١
						٨,٢									
						٦,١									
						٤,٨									
						١,٣									
						١,٥									

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ بالنسبة للفترة ٢٠١٣–٢٠١٤، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة الممولة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

٣/ محسوبة على أساس ٥% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

٤/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

٥/ معدل لاستبعاد تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لم تنفذ تحويلات فعلية إلا لشهرين وخمسة أشهر فقط على الترتيب.

٦/ معدل لاستبعاد (١) تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل، و(٢) الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان إلى الحكومة الاتحادية.

٧/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي على الأساس النقدي يعدل الرصيد الأولي غير النفطي المقيس على أساس الاستحقاق عن طريق طرح الإنفاق الممول بمتأخرات متراكمة خلال تلك الفترة وإضافة سداد المتأخرات المستحقة عن أعوام سابقة.

الجدول ٥– العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٣–٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج /١	تقديرات	البرنامج /١	البرنامج المعدل	توقعات /١	البرنامج	توقعات /١	توقعات معدلة	توقعات /١	توقعات معدلة	توقعات
الإيرادات والمنح	٧٨,٠	٦٩,٨	٤٥,٤	٤٧,٥	٤١,٤	٥٣,٠	٥٧,٨	٥٣,٩	٥٨,٠	٥١,٩	٥٥,٢	٥٠,٠	٥٢,٤	٤٧,٧	٥٠,٢	٤٨,٥
الإيرادات	٧٧,٩	٦٩,٨	٤٥,٤	٤٧,٥	٤١,٤	٥٢,٩	٥٧,٧	٥٣,٩	٥٨,٠	٥١,٩	٥٥,٢	٥٠,٠	٥٢,٤	٤٧,٧	٥٠,٢	٤٨,٥
النفطية	٧١,٤	٦٥,٩	٤١,٢	٤١,٨	٣٥,٢	٤٥,٩	٥١,٤	٤٦,٩	٥٠,٧	٤٥,٠	٤٧,٨	٤٣,١	٤٤,٨	٤٠,٨	٤٢,٤	٤٠,٥
إيرادات تصدير النفط الخام	٧٠,٣	٦٤,٩	٤٠,٩	٤١,٤	٣٤,٨	٤٥,٥	٥٠,٦	٤٦,٥	٥٠,٠	٤٤,٦	٤٧,١	٤٢,٧	٤٤,١	٤٠,٥	٤١,٨	٣٩,٩
تحويلات من الشركات العامة المرتبطة بالنفط	١,١	١,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣
الضرائب على أرباح شركات النفط	٠,٠	٠,٠	٠,٠		٠,٢		٠,٣		٠,٣		٠,٣		٠,٣		٠,٣	٠,٣
غير النفطية	٦,٥	٣,٩	٤,١	٥,٨	٦,٢	٧,٠	٦,٣	٧,٠	٧,٣	٦,٩	٧,٤	٦,٨	٧,٦	٦,٨	٧,٨	٨,٠
الإيرادات الضريبية	١,٩	١,٧	١,٠	٣,٤	٣,٩	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٥,٥	٤,٤	٥,٦	٤,٣	٥,٦	٤,١	٥,٧	٥,٨
الإيرادات غير الضريبية	٤,٦	٢,٢	٣,١	٢,٤	٢,٣	٢,٤	١,٧	٢,٤	١,٨	٢,٥	١,٩	٢,٦	٢,٠	٢,٧	٢,١	٢,٢
النفقات	٨٨,٧	٧٩,٦	٦٣,٨	٥٩,٦	٦٢,٨	٦٣,٧	٦٥,٨	٦٢,١	٦٥,٥	٥٤,٥	٥٧,٧	٤٩,٨	٥٣,١	٤٦,٠	٤٩,٢	٤٥,٦
النفقات الجارية	٥٦,٥	٤٦,٧	٤١,٢	٤٧,٦	٤٥,٦	٤٦,٦	٤٩,٠	٤٧,٠	٤٩,٤	٤٠,٥	٤٣,١	٣٧,٣	٣٩,٥	٣٤,٣	٣٦,١	٣٣,٠
الرواتب ومعاشات التقاعد	٢٧,٨	٢٦,٩	٣٠,٢	٣٣,٤	٣١,١	٣٠,٩	٣٣,٥	٢٨,٦	٣٠,٨	٢٦,٣	٢٨,٢	٢٣,٩	٢٥,٧	٢١,٧	٢٣,٤	٢١,٢
الرواتب	٢٢,٠	٢١,٣	٢٣,٧	٢٦,٠	٢٤,١	٢٤,٠	٢٥,٦	٢٢,١	٢٣,٣	٢٠,٢	٢١,٣	١٨,٣	١٩,٣	١٦,٦	١٧,٥	١٥,٨
معاشات التقاعد	٥,٨	٥,٦	٦,٥	٧,٤	٦,٩	٦,٩	٧,٩	٦,٥	٧,٥	٦,٠	٦,٩	٥,٦	٦,٤	٥,١	٥,٩	٥,٤
السلع والخدمات	١١,٠	٦,٥	٣,٣	٤,٥	٣,٦	٤,٩	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٢	٤,٢	٣,٩	٣,٨	٣,٦
التحويلات	١٣,٥	٩,٦	٦,٨	٨,١	٩,٩	٨,٩	٩,٠	٨,٤	٨,٨	٧,٨	٨,٤	٧,٢	٧,٨	٦,٦	٧,٢	٦,٦
شبكة الأمان الاجتماعية	٥,١	٥,١	٣,٢	٤,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٤,٠	٤,٤	٣,٧	٤,١	٣,٤	٣,٨	٣,٥
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة /٢	١,٣	١,٠	١,٧	١,٦	٢,٠	١,٣	١,٦	١,٢	١,٥	١,١	١,٤	١,٠	١,٣	٠,٩	١,٢	١,١
تحويلات أخرى	٧,١	٣,٥	١,٩	٢,٠	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,١
مدفوعات الفائدة	٠,٧	٠,٥	٠,٩	١,٦	١,٠	١,٩	١,٩	١,٨	١,٨	٢,٠	١,٩	٢,٠	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٦
تعويضات الحرب /٣	٣,٥	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٣,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات الاستثمارية	٣٢,١	٣٢,٩	٢٢,٦	١١,٩	١٧,٢	١٧,٠	١٦,٨	١٥,١	١٦,١	١٣,٩	١٤,٧	١٢,٥	١٣,٥	١١,٧	١٣,١	١٢,٦
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	٢١,٨	١٧,٠	٩,٠	٢,٩	٦,٢	٧,٨	٧,٢	٦,٥	٦,٧	٥,٩	٥,٨	٥,١	٥,٣	٤,٩	٥,٤	٥,٥
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	١٠,٣	١٥,٩	١٣,٦	٩,١	١١,٠	٩,٢	٩,٧	٨,٦	٩,٤	٨,٠	٨,٨	٧,٤	٨,٢	٦,٨	٧,٧	٧,١
شركات النفط الدولية				٨,٣	٨,٣	٧,٨	٨,٢	٧,٣	٨,٠	٦,٨	٧,٥	٦,٣	٧,٠	٥,٨	٦,٥	٦,٠
شركات النفط الوطنية				٠,٨	٢,٦	١,٤	١,٥	١,٣	١,٤	١,٢	١,٤	١,١	١,٣	١,٠	١,٢	١,١
رصيد المالية العامة	١٠,٧–	٩,٨–	١٨,٥–	١٢,٠–	٢١,٤–	١٠,٦–	٨,٠–	٨,٢–	٧,٥–	٢,٦–	٢,٥–	٠,١–	٠,٧–	١,٧–	١,٠	٢,٩
التفاوت الإحصائي	٠,٩–	٢,٩–	٠,٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	١١,٦	١٢,٧	١٨,٤	١٢,٠	٢١,٤	١٠,٦	٨,٠	٨,٢	٧,٥	٢,٦	٢,٥	٠,١–	٠,٧	١,٧–	١,٠–	٢,٩–
التمويل الخارجي	٨,٥	٤,٣	٣,٠	١,٢–	١,٦	٦,١	٥,١	٢,١	٣,٣	٠,٥	٠,٣	٢,٣–	١,٨–	٣,٩–	٢,٧–	٤,٠–
قروض دعم الموازنة	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٤,٢	٤,٤	١,٥	١,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,١	٢,٢	١,٢	١,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ثنائي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سندات يوروبوند	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٦	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض لتمويل المشروعات	٠,٠	٠,٠	٠,٢	١,٧	١,٧	٢,٨	٣,٢	١,٨	٣,٢	١,٥	١,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٥
استهلاك الديون	٠,٨–	١,٢–	١,١–	١,٥–	٠,٨–	٠,٩–	٠,٨–	١,٠–	١,٣–	١,٦–	١,٨–	٣,٠–	٢,٥–	٤,٤–	٣,٣–	٤,٥–
الأصول في الخارج	٩,٣	٠,١–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٥,٣	−٣,٤	−٠,١	−٠,٢	٠,٠	٠,١	−٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	٠,٠	٠,٤	٣,٨	−٣,٨	−١,٧	٠,٠	−١,٨	٠,٠	−٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل المحلي	٣,١	٨,٤	١٥,٤	١٣,٢	١٩,٨	٤,٥	٣,٠	١,٣	٠,٣	١,٧	٠,٧	٢,٦	١,٧
التمويل المصرفي	٣,١	٣,١	١٢,٩	١٣,٧	١٥,٩	٤,٥	٤,١	١,٣	٠,٣	١,٧	٠,٧	٢,٦	١,٧
البنك المركزي العراقي	٢,٩	٢,٣	٧,٢	٩,١	١٢,٤	٣,٧	٣,٢	١,٢	٠,٢	١,١	٠,٧	١,٤	٠,٩
القروض	٠,٠	٠,٠	٤,٦	٩,١	١٠,٦	٣,٧	٣,٢	١,٢	٠,٢	١,١	٠,٧	١,٤	٠,٩
الودائع	٢,٩	٢,٣	٢,٧	٠,٠	١,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصارف التجارية	٠,٢	٠,٨	٥,٦	٤,٦	٣,٤	٠,٩	٠,٩	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٠	١,٢	١,٣
القروض	٠,٢	٠,٨	٥,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٦	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٠	١,٢	١,٣
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٦	٣,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٥	٠,٩	٣,١	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٠,٠	−٠,١	٠,٠	١,٣	٠,٠	−١,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	٠,٠	١,٢	٢,٦	−٠,٩	١,١	−٠,٩	−٣,٠	−١,٠	−١,٠	−٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل[٤/]	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٨	٣,٩	٠,٤	١,٥	٠,٠	٠,٠
بنود للتذكرة:													
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	١١,٠	١١,١	١٠,٧	١١,٩	١١,٧	١١,٦	١٢,٤	١٠,٧	١١,٣	٩,٨	١٠,٤	٩,٤	٨,٥
الإيرادات من حكومة إقليم كردستان				٦,٠	٠,٠	٧,٣	٧,٧	٧,٢	٧,٣	٦,٩	٦,٨	٦,٤	٦,٠
إيرادات تصدير النفط من حكومة إقليم كردستان	٧,٨	١,٧	٢,٢	٥,٦	٠,٠	٦,٨	٧,٢	٦,٧	٦,٧	٦,٤	٦,٢	٥,٧	٥,٤
الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان				٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	١٠,٧	١,٧	١,٨	٦,١	٠,٠	٧,٨	٨,٥	٧,٣	٧,٩	٦,٨	٧,٢	٦,٦	٦,٣
النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٥٦,٥	٤٦,٧	٤١,٢	٤٧,٦	٤٥,٦	٤٦,٦	٤٩,٠	٤٧,٠	٤٩,٤	٤٠,٥	٤٣,١	٣٩,٥	٣٦,١
النفقات الأولية غير النفطية، على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٧٤,١	٦٠,٠	٤٩,٣	٤٨,٩	٥٠,٧	٥٢,٥	٥٤,٢	٤٨,٢	٥٠,٧	٤٤,٥	٤٧,٠	٤٣,٠	٣٩,٨
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	−٦٧,٦	−٥٦,١	−٤٥,١	−٤٣,١	−٤٤,٦	−٤٥,٤	−٤٧,٨	−٤١,٢	−٤٣,٤	−٣٧,٦	−٣٩,٦	−٣٥,٤	−٣٢,٠
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على الأساس النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) [٧/]	−٦٧,٦	−٥٤,٨	−٤١,٩	−٤٤,٦	−٤٣,٣	−٤٦,٣	−٥٢,٠	−٤٢,٢	−٤٤,٥	−٣٨,٥	−٣٩,٧	−٣٥,٤	−٣٢,٠
إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٥٧,٦	٥٨,٦	٨٢,٧	٩٠,٦	١٠١,١	٩٤,٣	١٠٢,٤	٩٦,٨	١٠٣,٨	٩٢,٨	٩٩,٤	٩٣,٠	٨٥,٢
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٢,٩	٢,٣	٧,٢	٩,١	١٢,٤	٣,٧	٣,٢	١,٢	٠,٢	١,١	٠,٧	١,٤	١,٠
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	١٤٨,٠	١٤٩,٥	١٣٩,٨	١٣٩,٠	١٣٤,١	١٤٩,٣	١٤١,٨	١٥٨,٨	١٥٠,٨	١٧٠,٦	١٦٢,٠	١٧٥,٥	١٩٠,٣

المصادر : السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ بالنسبة للفترة ٢٠١٣−٢٠١٤، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة الممولة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

٣/ محسوبة على أساس ٥% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

٤/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

٥/ معدل لاستبعاد تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لم تنفذ تحويلات فعلية إلا لشهرين وخمسة أشهر فقط على الترتيب.

٦/ معدل لاستبعاد (١) تقديرات تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان عن عام كامل، و(٢) الإيرادات الضريبية غير النفطية من حكومة إقليم كردستان إلى الحكومة الاتحادية.

٧/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي على الأساس النقدي يعدل الرصيد الأولي غير النفطي المقيس على أساس الاستحقاق عن طريق طرح الإنفاق الممول بمتأخرات متراكمة خلال تلك الفترة وإضافة سداد المتأخرات المستحقة عن أعوام سابقة.

الجدول ٦ – العراق: ميزان المدفوعات، ٢٠١٣–٢٠٢٢

(الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف غير ذلك بمليارات)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج [1]	تقديرات	البرنامج [1]	البرنامج المعدل	توقعات [1]	البرنامج	توقعات [1]	توقعات[1]	توقعات معدلة	توقعات [1]	توقعات معدلة	توقعات
الميزان التجاري	٢٣,٢	٢٥,٦	٠,٢–	١,٣–	٣,١–	٠,٨–	١,٤	٣,٧	٣,٧	٥,٣	٧,٠	٤,٨	٨,٠	٦,١	٨,٥
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٩,٩	١٠,٩	٠,١–	٠,٨–	١,٨–	٠,٤–	٠,٧	١,٨	١,٨	٢,٤	٣,٠	٢,١	٣,٢	٢,٦	٣,٣
الصادرات	٨٩,٨	٩٢,٩	٥٦,٥	٤٩,٢	٥٠,٠	٥٧,٩	٦٢,٤	٦٣,٠	٦٤,٩	٦٤,٩	٦٧,٥	٦٦,٥	٦٩,٧	٦٨,٣	٧١,٢
النفط الخام	٨٩,٤	٩٢,٥	٥٦,١	٤٨,٨	٤٩,٧	٥٧,٥	٦٢,٠	٦٢,٥	٦٤,٤	٦٤,٣	٦٦,٩	٦٥,٦	٦٨,٧	٦٧,٦	٧٠,٢
صادرات أخرى	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	١,٠
الواردات	٦٦,٥–	٦٧,٣–	٥٦,٧–	٥٠,٥–	٥٣,١–	٥٨,٧–	٦١,٠–	٥٩,٣–	٦١,٣–	٥٩,٦–	٦٠,٥–	٦١,٧–	٦١,٧–	٦٢,٢–	٦٢,٧–
واردات القطاع الخاص	٤٥,٢–	٤٧,٢–	٤١,٦–	٣٧,٧–	٣٨,٧–	٤١,٠–	٤٢,٥–	٤١,٢–	٤٢,٦–	٤١,٥–	٤٢,١–	٤٣,٠–	٤٣,٣–	٤٣,٤–	٤٣,٧–
واردات الحكومة	٢١,٣–	٢٠,٠–	١٥,١–	١٢,٨–	١٤,٤–	١٧,٧–	١٨,٥–	١٨,١–	١٨,٧–	١٨,١–	١٨,٣–	١٨,٧–	١٨,٤–	١٨,٨–	١٨,٩–
الخدمات، على أساس صاف	١٤,٧–	١٥,٣–	١٠,٧–	١٠,٤–	١١,٣–	١٢,٣–	١٣,١–	١١,٤–	١٢,٣–	١١,١–	١٠,٣–	١٠,٦–	١٠,٠–	٩,٨–	٩,١–
المقبوضات	٣,٣	٤,١	٦,٣	٦,٣	٥,٩	٦,٥	٦,٥	٧,١	٧,٢	٧,٧	٨,٨	٩,١	٩,٧	١٠,٠	١٠,٧
المدفوعات	١٨,٠–	١٩,٤–	١٦,٩–	١٦,٨–	١٧,٢–	١٨,٨–	١٩,٦–	١٨,٦–	١٩,٥–	١٨,٨–	١٩,١–	١٩,٧–	١٩,٧–	١٩,٨–	١٩,٨–
الدخل، على أساس صاف	١,٠–	١,١–	١,٣–	٠,٩–	١,١–	١,٢–	١,٨–	١,٤–	٢,١–	١,٤–	١,٤–	١,٩–	١,١–	١,٨–	١,٥–
التحويلات، على أساس صاف	٤,٩–	٣,٢–	٠,٥	٠,٨	٠,٦	١,٢	١,٢	٣,٧–	٣,٠–	٠,٩	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٥
خاصة، على أساس صاف	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٥
رسمية، على أساس صاف	٥,٠–	٣,٣–	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٤,٠–	٣,٥–	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب الجاري	٢,٧	٦,١	١١,٦–	١١,٩–	١٤,٩–	١٣,١–	١٢,٣–	١٢,٩–	١٣,٦–	٦,٣–	٤,٤–	٧,٢–	٢,٩–	٥,٠–	١,٥–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	١,١	٢,٦	٦,٥–	٦,٨–	٨,٧–	٦,٨–	٦,٤–	٦,٢–	٦,٧–	٢,٩–	١,٩–	٣,٢–	١,٢–	٢,١–	٠,٦–
الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب المالي	١,٦	٢,٥–	٨,٤	٥,٩	٨,٩	٨,٦	١٠,٥	٦,١	٨,٢	٥,٦	٤,١	٥,٨	٥,١	٥,٣	٣,٧
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)[2]	٥,٧	٤,١	٢,٨	١,٢–	١,٨	٠,٥	١,٨	٢,٠	٢,٢	٣,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٩	٦,٠	٦,٥
أخرى رأسمالية، صاف	٤,١–	٦,٥–	٥,٦	٧,١	٧,١	٨,١	٨,٧	٤,١	٦,٠	٢,٦	٠,٩–	٠,٥	٠,٨–	٠,٧–	٢,٩–
رسمية، صاف	١,٤	٢,١–	٤,٤–	٤,٠	٤,١	٧,٦	٨,١	٢,٦	٤,٤	١,٠	٢,٦–	١,٦–	٣,٢–	٢,٩–	٥,٤–
الموجودات	٢,٨–	٣,٥–	٦,١–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الخصوم	٤,٢	١,٤	١,٧	٤,٠	٤,١	٧,٦	٨,١	٢,٦	٤,٤	١,٠	١,٣	−٢,٦	−١,٦	−٣,٢	−٢,٩	−٥,٤
المبالغ المنصرفة[٢/]	٢,٣	٠,١	٢,٨	٥,٠	٤,٩	٨,٩	٩,١	٤,٢	٥,٩	٣,٠	٣,٠	١,١	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٨
استهلاك الديون	−١,٠	−١,٥	−١,١	−١,٠	−٠,٩	−١,٣	−١,٠	−١,٦	−١,٥	−٢,٠	−١,٨	−٣,٧	−٢,٦	−٤,٢	−٣,٨	−٦,٢
خاصة، صاف	−٥,٦	−٤,٤	١٠,٠	٣,٠	٣,٠	٠,٤	٠,٦	١,٥	١,٦	١,٦	٢,٠	١,٧	٢,١	٢,٤	٢,٢	٢,٥
السهو والخطأ	−٧,٤	−٢٧,١	−٩,٤	٠,٠	−٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الرصيد الكلي	−٣,١	−٢٣,٤	−١٢,٧	−٦,٠	−٦,٢	−٤,٥	−١,٨	−٦,٨	−٥,٤	−٠,٧	−٢,٣	−٠,٣	−١,٤	٢,٢	٠,٤	٢,١
(% من إجمالي الناتج المحلي)	−١,٣	−١٠,٠	−٧,١	−٣,٥	−٣,٦	−٢,٣	−٠,٩	−٣,٣	−٢,٧	−٠,٣	−١,١	−٠,١	−٠,٦	٠,٩	٠,٢	٠,٨
التمويل	٣,١	٢٣,٤	١٢,٧	٦,٠	٦,٢	٤,٥	١,٨	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٣	١,٤	−٢,٢	−٠,٤	−٢,١
صندوق تنمية العراق (زيادة −)[٤/]	١١,٨	٥,٦	−١,٧	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة −)	−٨,٥	١١,٩	١٤,٦	١٠,٧	٧,٩	٤,٥	٣,٨	٠,٤	٠,٦	٠,٨	١,١	١,٨	٢,٦	−٠,٤	١,١	−٠,٥
ائتمان من صندوق النقد الدولي (سداد مدفوعات)	−٠,٢	−٠,٨	−٠,٦	−٠,١	−٠,١	٠,٠	٠,٠	−٠,٢	−٠,٢	−٠,٧	−٠,٧	−١,٥	−١,٢	−١,٨	−١,٥	−١,٧
التغير في المتأخرات (سالب = انخفاض)			٤,٥	−٤,٥	−١,٩	٠,٠	−٢,٢	٠,٠	−٠,٢	٠,٠	−٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التغير في المبالغ مستحقة الدفع (سالب = انخفاض)	...	٦,٧	−٤,١	−٠,٢	−٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل (زيادة −)[٥/]	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٥,٠	٠,٦	٢,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنود للتذكرة:																
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)[٦/]	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٧	٤٣,٠	٤٥,٢	٣٨,٥	٤١,٤	٣٨,١	٤٠,٨	٣٧,٣	٣٩,٧	٣٥,٥	٣٧,١	٣٥,٩	٣٦,٠	٣٦,٥
(بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات)	١٠,٨	١٠,٩	٩,٢	٦,٧	٦,٧	٥,٩	٦,٢	٥,٨	٦,٠	٥,٦	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٥,٢	٥,٢	٥,٣
إجمالي الناتج المحلي	٢٣٤,٦	٢٣٤,٧	١٧٩,٨	١٧٣,٨	١٧١,٧	١٩٢,٤	١٩٢,٧	٢٠٦,٢	٢٠٢,٩	٢١٨,٣	٢١٢,٣	٢٣٣,٣	٢٢٤,٨	٢٤٨,٧	٢٣٩,٥	٢٥٦,٢
منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	١٢٦,٩	١٢٨,٢	١١٩,٩	١١٧,٨	١١٣,٦	١٢٦,٣	١٢٠,٠	١٣٤,٤	١٢٧,٦	١٤٤,٣	١٣٧,٠	١٥٦,٤	١٤٨,٤	١٦٩,٧	١٦١,٠	١٧٤,٨

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ تشمل عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في الفترة ٢٠١٦–٢٠١٨.

٣/ تشمل المبالغ التي يُحتمل صرفها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المانحة الأخرى خلال الفترة ٢٠١٦–٢٠١٩.

٤/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو/أيار ٢٠١٤.

٥/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

٦/ راجع الجدول رقم ٨، الحاشية رقم ٣، للاطلاع على نطاق التغطية.

الجدول ٧- العراق: المسح النقدي، ٢٠١٣-٢٠٢٢
(الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك بمليارات)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		مارس ٢٠١٧	٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
				البرنامج ١/	تقديرات	البرنامج ١/	تقديرات	البرنامج ١/	البرنامج المعدل	توقعات ١/	البرنامج	توقعات ١/	توقعات معدلة	توقعات ١/	توقعات معدلة	توقعات ١/	توقعات
صافي الموجودات الأجنبية	١٠٩،٢٣٩	١٠٠،٥٤١	٧٤،٧٩٠	٥٧،٦٥٠	٦٠،٤٧٣	٥٦،٠٩١	٦١،٧٤١	٥٢،٩٧٣	٥٥،١٥٦	٥٣،١٣٠	٥٤،٤٨٠	٥٢،٨٧٠	٥٣،١٣٢	٥١،٤٥٨	٥٠،١٧٩	٥١،٩٦٨	٤٨،٧٧٣	٤٩،٤٥٣
منها: لدى البنك المركزي العراقي	٨٨،٥٤٤	٧٤،٦٤٧	٦٠،٣٥٠	٤٦،٤١٦	٤٩،٢٣٣	٤٣،٨٦٣	٥١،٢٢٩	٤١،١٠١	٤٤،٦٠٨	٤٠،٥٨٨	٤٣،٩٦٧	٣٩،٦٢٥	٤٢،٦١٠	٣٧،٤٧٤	٣٩،٦٤٩	٣٧،٩٨٤	٣٨،٢٣٤	٣٨،٩٠٥
صافي الموجودات المحلية	-١٩،٨٦٠	-٩،٨٢٠	٩،٤٨٢	٣٠،٨٨٤	٢٩،٨٦١	٣٢،٩٠٩	٢٨،٤٢٩	٣٩،٩١٧	٣٩،٥٩٤	٤٦،٤٢١	٤٤،٨٨١	٥٤،١٨٤	٥١،٠٦٧	٦٢،٢٩٠	٦٠،٥٨٤	٧١،٠٨١	٦٩،٧٧١	٧٨،٨٥٧
المطالبات المحلية	-٥،١٥٠	-٢٥٨	١٧،٢٠٢	٣٨،٨٨٤	٣٦،٤٥٠	٤٢،٦١٧	٣٦،٥١٤	٤٩،١١٧	٤٧،٦٧٩	٥٥،٧٢١	٥٢،٩٦٦	٦٣،٥٨٤	٥٩،١٥٢	٧١،٧٩٠	٦٨،٦٦٩	٨٠،٦٨١	٧٧،٨٥٦	٨٦،٩٤٢
صافي المطالبات على الحكومة العامة	-٢٧،٠٢١	-٢٤،٥٧٦	-٨،٣٤٠	١١،٣٢٢	١٠،٤٢٧	١٤،٣٣٠	١٠،٢٧٣	١٩،٣٨١	٢٠،٤٥٣	٢٢،٩٨٠	٢٢،٢٦٤	٢٧،٥٣٠	٢٣،٣٤٩	٣١،٤٩٤	٢٧،٨٣٧	٣٥،٩٣٧	٣١،١٦٢	٣٣،٥٢٩
المطالبات على الحكومة العامة	١١،٨٥٦	١٥،٨٩٢	٢٨،٤٠٥	٤١،٦٩٨	٤٠،٧٨٨	٤٤،٧٠٦	٤٠،٧٨٢	٤٩،٣٤١	٥٠،٣٩٨	٥٢،٩٤٠	٥٢،٢٠٩	٥٧،٤٩٠	٥٣،٢٩٣	٦١،٤٥٤	٥٧،٧٨٢	٦٥،٨٩٧	٦١،١٠٧	٦٣،٤٧٣
ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	-٣٨،٨٧٦	-٤٠،٤٦٨	٣٦،٧٤٦	٣٠،٣٧٦	٣٠،٣٦١	٣٠،٣٧٦	٣٠،٥٠٩	٢٩،٩٦٠	٢٩،٩٤٥	-٢٩٩٦٠	٢٩،٩٤٥	-٢٩،٩٦٠	-٢٩،٩٤٥	-٢٩،٩٦٠	-٢٩،٩٤٥	-٢٩،٩٦٠	-٢٩،٩٤٥	-٢٩،٩٤٥
المطالبات على القطاعات الأخرى	٢١،٨٧١	٢٤،٣١٨	٢٥،٥٤٣	٢٧،٥٦٣	٢٦،٠٢٣	٢٨،٢٨٧	٢٦،٢٤١	٢٩،٧٣٦	٢٧،٢٢٦	٣٢،٧٤١	٣٠،٧٠٢	٣٦،٠٥٤	٣٥،٨٠٣	٤٠،٢٩٥	٤٠،٨٣٢	٤٤،٧٤٤	٤٦،٦٩٣	٥٣،٤١٣
بنود أخرى على أساس صاف	-١٤،٧١٠	-٩،٥٦٢	-٧،٧٢٠	-٨،٠٠٠	-٦،٥٨٩	-٩،٧٠٨	-٨،٠٨٥	-٩،٢٠٠	-٨،٠٨٥	-٩،٣٠٠	-٨،٠٨٥	-٩،٤٠٠	-٨،٠٨٥	-٩،٥٠٠	-٨،٠٨٥	-٩،٦٠٠	-٨،٠٨٥	-٨،٠٨٥
النقود بمعناها الواسع	٨٩،٣٧٩	٩٢،٦٣٨	٨٤،٢٧٢	٨٨،٥٣٤	٩٠،٣٣٤	٨٩،٠٠٠	٩٠،١٧٠	٩٢،٨٩٠	٩٤،٧٥٠	٩٩،٥٥١	٩٩،٣٦١	١٠٧،٠٥٤	١٠٤،١٩٩	١١٣،٧٤٨	١١٠،٧٦٤	١٢٣،٠٥٠	١١٨،٥٤٤	١٢٨،٣١٠
العملة خارج المصارف	٣٤،٩٩٥	٣٦،٠٧١	٣٤،٨٥٥	٣٥،٦٣٣	٤٢،٠٦٥	٣٤،١٢١	٤٠،٢٢٥	٣٣،٢٠١	٤١،٨٣٥	٣٥،٥٨١	٤٣،٢٩٢	٣٥،٣٨٨	٤٥،٤٠١	٣٧،٣٢٧	٤٧،٩٤٥	٣٩،٣٧٦	٥٠،٦٤٩	٥٣،٦٠٨
الودائع القابلة للتحويل	٤٣،٣٤٢	٤١،٣٤٨	٣٤٦٥٩	٣٧،١٠٣	٣٣،٤٦٩	٣٨،٤٩٠	٣٥،٢٥٣	٤١،٨٦٤	٣٦،٦٩٠	٤٤،٨٦٦	٣٨،٨٧٧	٥٠،٢٦٥	٤٠،٧٧٠	٥٣،٥٩٩	٤٣،٥٥٧	٥٨،٦٨٦	٤٧،٠٧٧	٥١،٧٩٦
ودائع أخرى	١١،٠٤١	١٥،٢١٨	١٤،٧٥٧	١٥،٧٩٨	١٤،٨٠١	١٦،٣٨٩	١٤،٦٩١	١٧،٨٢٥	١٦،٢٢٥	١٩،١٠٣	١٧،١٩٢	٢١،٤٠٢	١٨،٠٢٩	٢٢،٨٢٢	١٩،٢٦٢	٢٤،٩٨٧	٢٠،٨١٨	٢٢،٩٠٥
بنود للتذكرة:																		
النقود بمعناها الواسع (النمو %)	١٥،٩	٣،٦	-٩،٠	٥،١	٧،٢		٢،٧	٤،٩	٤،٩	٧،٢	٤،٩	٧،٥	٤،٩	٦،٣	٦،٣	٨،٢	٧،٠	٨،٢
النقود بمعناها الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣٢،٧	٣٣،٩	٤٠،٢	٤٣،٢	٤٤،٦		٣٩،٦	٤٠،٨	٤١،٦	٤٠،٨	٤١،٤	٤١،٥	٤١،٥	٤١،٢	٤١،٧	٤١،٩	٤١،٩	٤٢،٤
سرعة تداول النقود بمعناها الواسع (بناءً على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	١،٧	١،٦	١،٧	١،٦	١،٥		١،٦	١،٦	١،٥	١،٦	١،٥	١،٦	١،٦	١،٦	١،٦	١،٦	١،٦	١،٦
الائتمان المقدم للاقتصاد (النمو %)	١٤،٧	١١،٢	٥،٠	٧،٩	١،٩		٣،٢	٧،٩	٤،٦	١٠،١	١٢،٨	١٠،١	١٦،٦	١١،٨	١٤،٠	١١،٠	١٤،٤	١٤،٤
الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	١٤،٨	١٦،٣	١٨،٣	١٩،٨	١٩،٤		١٨،٥	١٩،٩	١٩،٢	٢٠،٦	٢٠،٤	٢١،١	٢٢،١	٢١،٨	٢٣،٣	٢٢،٣	٢٤،٥	٢٥،٨

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

الجدول ٨ – العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي، ٢٠١٣–٢٠٢٢
(الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك بمليارات)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		مارس ٢٠١٧	٢٠١٧		٢٠١٨	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢
			تقديرات	البرنامج /١	تقديرات	البرنامج /١	البرنامج المعدل	البرنامج/١	البرنامج المعدل	توقعات/١	البرنامج	توقعات /١	توقعات معدلة	توقعات /١	توقعات معدلة	توقعات /١	توقعات معدلة	توقعات
صافي الموجودات الأجنبية	٨٨،٥٤٤	٧٤،٦٤٧	٦٠،٣٥٠	٤٦،٤١٦	٤٩،٢٣٣	٤٣،٨٦٣	٥١،٢٢٩	٤١،١٠١	٤٤،٦٠٨	٤٠،٥٨٨	٤٣،٩٦٧	٣٩،٦٢٥	٤٢،٦١٠	٣٧،٤٧٤	٣٩،٦٤٩	٣٧،٩٨٤	٣٨،٢٣٤	٣٨،٩٠٥
الموجودات الأجنبية	٩٢،٣١٤	٧٩،٢٧٣	٦٣،٧٣٣	٥١،٢٤٣	٥٣،٨١١	٤٨،٦٨٩	٥٥،٩٦١	٤٥،٩٢٨	٤٩،٢٨٣	٤٥،٤١٤	٤٨،٥٤٥	٤٤،٤٥١	٤٧،٢٨٦	٤٢،٣٠١	٤٤،٢٢٧	٤٢،٨١٠	٤٢،٩٠٩	٤٣،٤٨٣
الموجودات الاحتياطية الرسمية	٩٠،٧٤٢	٧٧،٧٢٠	٦٣،٣٧٤	٥٠،٨٧٦	٥٣،٤٥٧	٤٨،٣٢٣	٥٥،٦٠٠	٤٥،٥٦٢	٤٨،٩٣٠	٤٥،٠٤٨	٤٨،١٩١	٤٤،٠٨٥	٤٦،٩٣٢	٤١،٩٣٤	٤٣،٨٧٣	٤٢،٤٤٤	٤٢،٥٥٥	٤٣،١٢٩
الذهب	١،٩٠٢	٤،٠٣٨	٣،٦٢٦	٣،٩١٦	٣،٩٥٧	٣،٩٩٤	٤،٢٤٢	٤،٢٢٩	٤،٢٧٣	٤،٥٦٨	٤،٦١٥	٤،٩٣٣	٤،٩٨٤	٥،٣٢٨	٥،٣٨٣	٥،٧٥٤	٥،٨١٣	٦،٢٧٨
أخرى	٨٦،٧٢٣	٧٢،٥٤٥	٥٩،٣٥٧	٤٥،٧٠١	٤٨،٨٣٧	٤٣،٠٦٩	٥٠،٨٨٠	٤٠،٠٧٣	٤٤،١٧٤	٣٩،٢٢١	٤٣،٠٩٤	٣٧،٨٩٢	٤١،٤٦٦	٣٥،٣٤٧	٣٨،٠٠٨	٣٥،٤٣١	٣٦،٢٥٩	٣٦،٣٦٨
الحيازات من حقوق السحب الخاصة ومركز																		
الاحتياطي في الصندوق	٢،١١٧	١،١٣٦	٣٩١	١،٢٦٠	٤٨٢	١،٢٦٠	٤٧٩	١،٢٦٠	٤٨٢	١،٢٦٠	٤٨٢	١،٢٦٠	٤٨٢	١،٢٦٠	٤٨٢	١،٢٦٠	٤٨٢	٤٨٢
موجودات أجنبية أخرى	١،٥٧٢	١،٥٥٣	٣٦٠	٣٦٦	٣٥٤	٣٦٦	٣٦١	٣٦٦	٣٥٤	٣٦٦	٣٥٤	٣٦٦	٣٥٤	٣٦٦	٣٥٤	٣٦٦	٣٥٤	٣٥٤
الخصوم الأجنبية	٣،٧٧١–	٤،٦٢٦–	٣،٣٨٤–	٤،٨٢٦–	٤،٥٧٨–	٤،٨٢٦–	٤،٧٣٢–	٤،٨٢٦–	٤،٦٧٥–	٤،٨٢٦–	٤،٥٧٨–	٤،٨٢٦–	٤،٦٧٥–	٤،٨٢٦–	٤،٥٧٨–	٤،٨٢٦–	٤،٦٧٥–	٤،٥٧٨–
صافي الموجودات المحلية	١٥٢٦٥–	١٠،٣١١–	٢،٤٣٨–	١٢،٧٦٣	١٢،٧٨٢	١٤،٧٥٢	٩،٢٩٧	١٧،٩٦٢	١٨،٦٩٩	٢٢،٧١٠	٢١،٥٤٦	٢٨،٠٠٨	٢٦،٠٩٣	٣٣،٨٦٤	٣٢،٩٠٤	٣٧،٢٧١	٣٨،٤١٢	٤٢،٢١٩
الموجودات المحلية	٨٦٤	٦٠٠	٢،٩٢١	١٧،٨١٠	١٥،٦٩١	١٩،٥٣٠	١٣،٣٣٣	٢٣،٣٠٥	٢١،٥٨٨	٢٥،٢٠٣	٢١،٨٥٣	٢٧،١٠٠	٢٢،٩٣٨	٢٨،٩٩٧	٢٥،٣٢٦	٣٠،٨٩٤	٢٦،١٠٦	٢٦،٢٩٨
صافي المطالبات على الحكومة																		
العامة	٧٥١	٥١٣	٢،٨٢٦	١٧،٧١٥	١٥،٥٨٣	١٩،٤٣٥	١٣،٢٢٨	٢٣،٢١٠	٢١،٤٨٠	٢٥،١٠٨	٢١،٧٤٥	٢٧،٠٠٥	٢٢،٨٣٠	٢٨،٩٠٢	٢٥،٢١٨	٣٠،٨٠٠	٢٥،٩٩٨	٢٦،١٩٠
القروض المقدمة للحكومة المركزية	٢،٧٥٦	٢،٤٥٦	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٣٥٦
الحيازات من حوالات الخزينة																		
المخصومة	صفر	٣١	٦،٢٢٥	١٨،٨٤٧	١٧،١٧٩	٢٠،٥٧٢	١٧،١٧٩	٢٤،٣٤٧	٢١،٧١٠	٢٦،٢٤٥	٢١،٩٧٥	٢٨،١٤٢	٢٣،٠٦٠	٣٠،٠٣٩	٢٥،٤٤٨	٣١،٩٣٧	٢٦،٢٢٨	٢٦،٤٢٠
ودائع بالعملة المحلية	١،٨٩٥–	١،١٠٧–	١،٥٢٢–	١،٠٦٦–	٤٥١–	١،٠٦٦–	١،٦٢٩–	١،٠٦٦–	٤٥١–	١،٠٦٦–	٤٥١–	١،٠٦٦–	٤٥١–	١،٠٦٦–	٤٥١–	١،٠٦٦–	٤٥١–	٤٥١–
ودائع بالعملة الأجنبية	١٠٩–	٨٦٧–	٤،٢٣٢–	٢،٧٩٦–	٣،٥٠١–	٢،٨٠٠–	٤،٦٧٦–	٢،٨٠٠–	٢،١٣٥–	٢،٨٠٠–	٢،١٣٥–	٢،٨٠٠–	٢،١٣٥–	٢،٨٠٠–	٢،١٣٥–	٢،٨٠٠–	٢،١٣٥–	٢،١٣٥–
أدوات السياسة النقدية/٢	١٠٧٩٧–	٦،٥٦٧–	٦،٤٥٥–	٦،٧٥٩–	٦،٧٠٤–	٦،٤٩٠–	٧،٢٠٣–	٧،٠٥٥–	٦،٦٨٣–	٤،٢٠٤–	٤،١٠٢–	٨٠٤–	٦٤٠–	٣،١٥٥	٣،٧٨٣	٤،٦٦٤	٨،٥١١	١٢،١٢٦
بنود أخرى صافية	٥،٣٣١–	٤،٣٤٣–	١،٠٩٦	١،٧١٢	٣،٧٩٥	١،٧١٢	٣،١٦٨	١،٧١٢	٣،٧٩٥	١،٧١٢	٣،٧٩٥	١،٧١٢	٣،٧٩٥	١،٧١٢	٣،٧٩٥	١،٧١٢	٣،٧٩٥	٣،٧٩٥
الاحتياطي النقدي	٧٣،٢٥٩	٦٦،٢٣١	٥٧،٨٨٨	٥٩،١٧٩	٦٢،٠١٥	٥٨،٦١٥	٦٠،٤٩٧	٥٩،٠٦٣	٦٣،٣٠٧	٦٣،٢٩٨	٦٥،٥١٣	٦٧،٦٣٣	٦٨،٧٠٣	٧١،٣٣٨	٧٢،٥٥٣	٧٥،٢٥٥	٧٦،٦٤٥	٨١،١٢٤
العملة المتداولة	٤٠،٦٣٠	٣٩،٨٨٤	٣٨،٥٨٥	٤٢،٥٤٨	٤٥،٢٣٢	٤١،٦٨٧	٤٤،١١٨	٤١،٤١٤	٤٦،٢٩٧	٤٥،٠٠٧	٤٨،٠٢٩	٤٨،١٨٧	٥٠،٨١٠	٥١،١٧٩	٥٤،٠٥٧	٥٤،٠٠٨	٥٧،٣٨٧	٦٠،٨٤٥
الاحتياطيات المصرفية	٣٢،٦٢٩	٢٦،٣٤٧	١٩،٣٠٢	١٦،٦٣١	١٦،٧٨٣	١٦،٩٢٨	١٦،٣٧٩	١٧،٦٤٩	١٧،٠١١	١٨،٢٩١	١٧،٤٨٤	١٩،٤٤٦	١٧،٨٩٣	٢٠،١٥٩	١٨،٤٩٦	٢١،٢٤٧	١٩،٢٥٨	٢٠،٢٧٩
خصوم سائلة أخرى	٢٠	٢٢	٢٤	...	صفر	صفر	٣٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
بنود للتذكرة																		
الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، %)	١٢،٦	٩،٦–	١٢،٦–	٢،٢	٧،١		٢،٦	٠،٢–	٢،١	٧،٢	٣،٥	٦،٨	٤،٩	٥،٥	٥،٦	٥،٥	٥،٦	٥،٨
العملة المتداولة (النمو السنوي، %)	١٤،٤	٣،١	٣،٣–	١٠،٣	١٧،٢		٨،٥	٢،٧–	٢،٤	٨،٧	٣،٧	٧،١	٥،٨	٦،٢	٦،٤	٥،٥	٦،٢	٦،٠
إجمالي موجودات النقد الأجنبي (مليون دولار																		
أمريكي)/٣	٧٧،٨٢٣	٦٦،٦٥٥	٥٣،٧٠٧	٤٣،٠٤٣	٤٥،٢٢٦	٤٠،٨٨٢	٤٧،٠٣٩	٣٨،٥٤٦	٤١،٣٩٦	٣٨،١١٢	٤٠،٧٧١	٣٧،٢٩٧	٣٩،٧٠٥	٣٥،٤٧٨	٣٧،١١٧	٣٥،٩٠٩	٣٦،٠٠٣	٣٦،٤٨٨

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار الأمريكي، والودائع بالعملة المحلية، وحوالات البنك المركزي العراقي.

٣/ بدءا من ٢٠١٤ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب بالدولار لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة بالدولار متأتية من إيرادات النفط) في مايو/أيار ٢٠١٤. وابتداء من الربع الثالث من عام ٢٠١٥، سُتبعد حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي في الصندوق من التعريف حسب تعليمات البنك المركزي العراقي. وأُبلغت بيانات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي وجميع المعاملات مع الصندوق في الميزانية العمومية في يونيو/حزيران ٢٠١٦ مؤقتا وهذه المسألة قيد المراجعة.

الجدول ٩- العراق: الجدول الزمني المقترح لعمليات المراجعة وعمليات الشراء بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠١٦-٢٠١٩

قيمة عملية الشراء			تاريخ إتاحة الائتمان	الشروط
بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية	بملايين الدولارات الأمريكية		
٤٥٥,٠	٢٧,٣	٦٣٦,٢	في ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٦ أو في تاريخ لاحق	موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق الاستعداد الائتماني.
٤٥٥,٠	٢٧,٣	٦٣٦,٢	في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٦، واستكمال المراجعة الأولى بموجب الاتفاق./١
٥٨٤,٢	٣٥,١	٧٩٠,٥	في ١٥ إبريل/نيسان ٢٠١٧ أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، واستكمال المراجعة الثانية بموجب الاتفاق./٢
٥٨٤,٢	٣٥,١	٧٩٠,٥	في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧، واستكمال المراجعة الثالثة بموجب الاتفاق.
٥٨٤,٢	٣٥,١	٧٨٩,٥	في ١٥ إبريل/نيسان ٢٠١٨ أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، واستكمال المراجعة الرابعة بموجب الاتفاق.
٥٨٤,٢	٣٥,١	٧٨٩,٥	في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٨، واستكمال المراجعة الخامسة بموجب الاتفاق.
٥٨٤,٢	٣٥,١	٧٨٩,٦	في ١٥ إبريل/نيسان ٢٠١٩ أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، واستكمال المراجعة السادسة بموجب الاتفاق.
٣،٨٣١,٠	**٢٣٠,٣**	**٥،٢٢١,٩**	**مجموع المبالغ المتاحة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني**	

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ نظرا للتأخير، تم استكمال المراجعة الأولى وفق معايير الأداء لنهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٦.

٢/ نظرا للتأخير، من المقترح استكمال المراجعة الثانية وفق معايير الأداء لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧.

الجدول ١٠ – العراق: مؤشرات الائتمان من صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥–٢٠٢٢

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المبالغ المنصرفة من الائتمان الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)	٨٩١	٩١٠	١١٦٨	١١٦٨	٥٨٤	صفر	صفر	صفر
اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠٠٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
% من حصة العضوية في الصندوق (القديمة)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أداة التمويل السريع، ٢٠١٥	٨٩١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
% من حصة العضوية في الصندوق (القديمة)	٧٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠١٦	صفر	٩١٠	١١٦٨	١١٦٨	٥٨٤	صفر	صفر	صفر
% من حصة العضوية في الصندوق (الحالية)	صفر	٥٥	٧٠	٧٠	٣٥	صفر	صفر	صفر
الالتزامات (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)	٤٣٢	٤٧	٢٥	١٧٦	٥٩٣	٩٣٦	١١٧٥	١٢٧١
اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠٠٩ (المجموع)	٤٢٧	٣٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المبالغ المسددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني /١	٤٢٣	٣٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع الرسوم والفائدة	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أداة التمويل السريع، ٢٠١٥ (المجموع)	٥	٧	١٠	١٢١	٤٥٣	٣٣٧	١	١
المبالغ المسددة في إطار أداة التمويل السريع /١	صفر	صفر	صفر	١١١	٤٤٦	٣٣٤	صفر	صفر
مجموع الرسوم والفائدة	٥	٧	١٠	١٠	٧	٢	١	١
اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠١٦ (المجموع)	صفر	٢	١٥	٥٥	١٤٠	٥٩٩	١١٧٥	١٢٧٠
المبالغ المسددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني /١	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٧	٥٢٨	١١٢٨	١٢٤١
مجموع الرسوم والفائدة	صفر	٢	١٥	٥٥	٨٣	٧١	٤٦	٢٩
% من حصة العضوية في الصندوق (الحالية)		صفر	١	٣	٨	٣٦	٧١	٧٦
مجموع الالتزامات كنسبة مئوية من:								
الصادرات من السلع والخدمات	١	صفر	صفر	صفر	١	٢	٢	٢
الدين العام الخارجي	١	صفر	صفر	صفر	١	٢	٢	٢
إجمالي الاحتياطيات	١	صفر	صفر	١	٢	٣	٤	٥
إجمالي الناتج المحلي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١	١
حصة العضوية في الصندوق (القديمة)	٣٦	٤	٢	١٥	٥٠	٧٩	٩٩	١٠٧
حصة العضوية في الصندوق (الحالية)		٣	٢	١١	٣٦	٥٦	٧١	٧٦
الائتمان القائم الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)	٩٢٨	١٨٠١	٢٩٧٠	٤٠٢٧	٤١٠٨	٣٢٤٦	٢١١٨	٨٧٦
اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠٠٩	٣٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أداة التمويل السريع، ٢٠١٥	٨٩١	٨٩١	٨٩١	٧٨٠	٣٣٤	صفر	صفر	صفر
اتفاق الاستعداد الائتماني، ٢٠١٦		٩١٠	٢٠٧٨	٣٢٤٧	٣٧٧٤	٣٢٤٦	٢١١٨	٨٧٦
مجموع الائتمان القائم الممنوح من الصندوق كنسبة مئوية من:								
الصادرات من السلع والخدمات	١	٣	٥	٨	٩	٧	٤	٢
الدين العام الخارجي	٢	٤	٥	٧	٧	٥	٤	٢
إجمالي الاحتياطيات	٢	٦	١٠	١٣	١٤	١٢	٨	٣
إجمالي الناتج المحلي	١	١	٢	٣	٣	٢	١	صفر
حصة العضوية في الصندوق (القديمة)	٧٨	١٥٢	٢٥٠	٣٣٩	٣٤٦	٢٧٣	١٧٨	٧٤
حصة العضوية في الصندوق (الحالية)		١٠٨	١٧٨	٢٤٢	٢٤٧	١٩٥	١٢٧	٥٣

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تسدد المدفوعات بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع وفق جدول التزامات خدمة الدين.

الجدول ١١ – العراق: مجموع الاحتياجات والمصادر التمويلية، ٢٠١٦–٢٠١٩
(الدولارات الأمريكية بمليارات)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١– مجموع الاحتياجات التمويلية	–٢٤,٣	–٩,٦	–٩,٦	–٣,٤
٢– مجموع التمويل المتاح	٢٤,٣	٩,٦	٤,٦	١,٤
محلي	٢٢,٥	٣,٥	٠,٤	٠,٩
حوالات وسندات خزينة	١٢,٦	٨,١	١,٦	٠,٩
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	١٢,١	٣,٨	٠,٣	٠,٩
تمويل آخر ١/	٩,٩	–٤,٦	–١,٢	٠,٠
خارجي	١,٨	٦,١	٤,٢	٠,٥
قروض للموازنة	٢,٩	٥,٣	١,٨	٠,٨
المؤسسات المالية الدولية	٢,٧	٢,٦	١,٦	٠,٨
صندوق النقد الدولي (اتفاق الاستعداد الائتماني)	١,٣	١,٦	١,٦	٠,٨
البنك الدولي	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
كندا والمملكة المتحدة	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ثنائي	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٠
اليابان	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٠
فرنسا	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠
سندات يوروبوند (بضمان وبدون ضمان من الحكومة الأمريكية)	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
قروض للمشروعات ٢/	٢,٠	٣,٨	٤,١	٢,٣
الولايات المتحدة	١,٣	٠,٩	٠,٠	٠,٠
أخرى	٠,٦	٢,٩	٤,١	٢,٣
تمويل آخر ٣/	–٣,١	–٣,٠	–١,٧	–٢,٦
٣– فجوة التمويل	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٢,١
بنود للتذكرة:				
إجمالي الاحتياطيات الدولية				
بمليارات الدولارات الأمريكية	٤٥,٢	٤١,٤	٤٠,٨	٣٩,٧
بعدد أشهر الواردات	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٥,٩
سعر الصرف، متوسط	١١٨٠	١١٨٢	١١٨٢	١١٨٢

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ يشمل القروض من المصارف التجارية وسحب الودائع واستهلاك الديون والمتأخرات.
٢/ يشمل القروض للمشروعات من إيطاليا وألمانيا وغيرهما.
٣/ يشمل استهلاك الديون والحسابات مستحقة الدفع والمتأخرات.

الجدول ١٢ – العراق: مؤشرات كفاية الاحتياطيات، ٢٠١٤–٢٠٢٢

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	٢٠٢٢
			البرنامج/١	تقديرات	البرنامج/١	البرنامج المعدل	توقعات/١	البرنامج	توقعات/١	توقعات/١	توقعات معدلة	توقعات	توقعات
الاحتياطيات بمليارات الدولارات الأمريكية /٢	٦٦,٧	٥٣,٧	٤٣,٠	٤٥,٢	٣٨,٥	٤١,٤	٣٨,١	٤٠,٨	٣٧,٣	٣٥,٥	٣٩,٧	٣٦,٠	٣٦,٥
الاحتياطيات بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات	١٠,٩	٩,٢	٦,٧	٦,٧	٥,٩	٦,٢	٥,٨	٦,٠	٥,٦	٥,٢	٥,٩	٥,٢	٥,٣
الاحتياطيات كنسبة مئوية من خدمة الدين الخارجي التي تُستحق	٣،٥٣٣	٣،٦٠٦	٩٣٤	٢،٤٥٤	٦٩٦	١،٤٠٩	٥٨٧	١،٠٤٧	٤١٩	٣٧٦	٧٦٧	٤٠٠	٤٠٥
الاحتياطيات كنسبة مئوية من الاحتياطي النقدي	١١٧,٣	١٠٨,٢	٨٥,٨	٨٦,١	٧٧,١	٧٧,٣	٧١,٢	٧٣,٦	٦٥,٢	٥٨,٨	٦٨,٣	٥٥,٥	٥٣,٢
الاحتياطيات كنسبة مئوية من النقود بمعناها الواسع	٨٣,٩	٧٤,٣	٥٧,٤	٥٩,١	٤٩,٠	٥١,٦	٤٥,٣	٤٨,٥	٤١,٢	٣٦,٩	٤٥,٠	٣٥,٩	٣٣,٦
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات /٣ /٤	٢١٧	٢٠٣	١٦٠	١٧٣	١٣٧	١٤٨	١٢٩	١٤١	١١٩	١٠٩	١٣٣	١١٢	١١٠
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس صندوق النقد الدولي المعزز لكفاية الاحتياطيات /٥	...	...	١٤٢	١٧٣	١١٩	١٢٠	١١٢	١١٠	١٠٤	٩٥	١١٣	٩٧	٩٦

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

٢/ اعتبارا من ٢٠١٤، يشمل أرصدة الحساب بالدولار الأمريكي المتأتية من الإيرادات النفطية.

٣/ الاحتياطيات في حدود ١٠٠–١٥٠% من مقياس كفاية الاحتياطيات تعتبر كافية. ومقياس كفاية الاحتياطيات هو حاصل الجمع المرجح لإيرادات التصدير والنقود بمعناها الواسع والدين قصير الأجل ورصيد الخصوم الأخرى.

٤/ رصيد الخصوم الأخرى ثابت عند مستواه في عام ٢٠١٢ نظرا لعدم توافر بيانات عن وضع الاستثمار الدولي للعراق في السنوات اللاحقة. وقد يؤدي ذلك إلى عدم دقة البيانات، لا سيما في السنوات اللاحقة.

٥/ الاحتياطيات في حدود ١٠٠–١٥٠% من مقياس كفاية الاحتياطيات المعزز تعتبر كافية. ويتضمن هذا المقياس المعزز حدا إضافيا لمراعاة احتمال تراجع أسعار النفط عن المستوى المتوقع.

الجدول ١٣: العراق – مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٥-٢٠١٦ [1]

(%)

	الربع الثالث ٢٠١٥	الربع الرابع ٢٠١٥	الربع الأول ٢٠١٦	الربع الثاني ٢٠١٦	الربع الثالث ٢٠١٦	الربع الرابع ٢٠١٦
المصارف التجارية المملوكة للدولة [2]						
نسبة رأس المال الأساسي الإلزامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر [3]	٦,٣	٦,٢	٧,٩	٨,٠	٦,٤	١٩,٦
نسبة رأس المال الأساسي الإلزامي إلى الموجودات (غير المرجحة بالمخاطر)	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠
نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	١٤,١	١٨,٠	٢٣,٢	٢٦,٥	٢٥,٦	١٧,٣
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع إجمالي القروض	٧,٤	٨,١	١٠,١	١٠,١	٩,٩	١٠,٠
العائد على الموجودات	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤
نسبة الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	٧٦,٧	٧٦,٥	٧٥,٥	٧٦,٥	٧٦,٠	٧٥,٨
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال	-٧٦,٢	-٧٠,٨	-٧٣,٦	-٦٥,٢	-٥٨,٨	-٥١,٥
المصارف التجارية الخاصة [4]						
نسبة رأس المال الأساسي الإلزامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	٦٥,٥	٥٨,٤	٦٦,١	٧٢,١	٧٤,٨	٩٣,٥
نسبة رأس المال الأساسي الإلزامي إلى الموجودات (غير المرجحة بالمخاطر)	٤٢,١	٤٢,٢	٤٣,٧	٤٤,٢	٤٥,٨	٤٨,٥
نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	٠,٧	٢,٨	٧,٩	٨,٤	٩,٩	٩,١
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع إجمالي القروض	٧,٥	١١,٢	١٩,٥	٢٠,٦	٢٤,٤	٢٣,٧
العائد على الموجودات	٣,٦	٢,٤	١,٣	١,٧	١,٣	١,٦
نسبة الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	٧٤,٤	٧٩,٣	٩١,٩	٩٠,٣	٩٣,٠	١٠١,٥
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال	١٠,٢	١٠,٢	٧,٤	٩,٩	٨,٣	١١,٤

المصدر: البنك المركزي العراقي.

١/ تم إعداد مؤشرات السلامة المالية عقب بعثة مساعدة فنية من إدارة الإحصاءات في مارس/آذار ٢٠١٧. وجاري العمل حاليا على التحقق من جودة البيانات وتحسينها.

٢/ تشمل ٦ بنوك مملوكة للدولة.

٣/ الزيادة في النسبة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ناتجة عن تراجع حاد في الأصول المرجح بالمخاطر.

٤/ تشمل ٣٣ مصرفا خاصا.

المرفق الأول: العراق ـ مصفوفة تقييم المخاطر[1]

الانحرافات المحتملة عن السيناريو الأساسي

مصدر المخاطر	الاحتمالية النسبية	التأثير الاقتصادي والنطاق الزمني	السياسات اللازمة للحد من التأثير
• **تراجع نطاق التكامل عبر الحدود:** انحسار توافق الآراء بشأن منافع العولمة قد يؤدي إلى الحمائية والعزلة الاقتصادية، مما يترتب عليه تراجع التعاون بشأن السياسات العالمية والإقليمية وما له من انعكاسات سلبية بالنسبة للتجارة، وتدفقات رأس المال والعمالة، والشعور العام، والنمو.	مرتفعة	متوسطة **الأجل القصير إلى المتوسط** تراجع أسعار النفط	ضبط أوضاع المالية العامة لخلق حيز مالي للإنفاق وزيادة رأس المال البشري والمادي وتعزيز النمو الاتجاهي.
عدم اليقين بشأن السياسات والقضايا الجغرافية–السياسية: • **تفاقم خطر التفتت والاضطرابات الأمنية في جزء من الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا**، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في تدفقات المهاجرين مما يترتب عليه تداعيات عالمية سلبية.	مرتفعة	مرتفعة **الأجل القصير إلى المتوسط** تزايد المخاطر الأمنية	زيادة الإيرادات غير النفطية، والسعي إلى الحصول على مزيد من الدعم المالي من المجتمع الدولي وحماية الإنفاق الاجتماعي.
الأوضاع المالية: **ارتفاع ملحوظ ومستمر في قيمة الدولار الأمريكي و/أو ارتفاع الأسعار**. في حالة قيام المستثمرين بإعادة تقييم أسس السياسات، أو تقلص علاوة الاستثمار طويل الأجل، أو عودة سياسات الاحتياطي الفيدرالي إلى طبيعتها في وقت أسرع من المتوقع، فإن الشركات الممولة بالديون والكيانات السيادية ذات التقييم الائتماني الأقل والكيانات ذات الانكشافات غير المغطاة بالدولار الأمريكي قد تتعرض لضغوط. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى ضغوط على الحساب الرأسمالي في بعض الاقتصادات.	مرتفعة	متوسطة **الأجل القصير** انكشاف محدود تجاه مخاطر الأسواق العالمية	تنفيذ التصحيح المالي والإصلاحات الاقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
تراجع حجم الخدمات المالية المقدمة من البنوك العالمية/الإقليمية (تخفيف المخاطر): استمرار تقلص حجم خدمات البنوك المراسلة يؤدي إلى تراجع حاد في المدفوعات عبر الحدود وتمويل التجارة وتحويلات العاملين في الاقتصادات الصاعدة والنامية.	مرتفعة	متوسطة **الأجل القصير إلى المتوسط** قطاع مصرفي ضحل	تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتجنب الإدراج على القائمة السوداء والتأثير السلبي على علاقات البنوك المراسلة.
تراجع أسعار الطاقة: تعهدات منظمة البلدان المصدرة للنفط وكبار المنتجين الآخرين بخفض الإنتاج قد لا تتحقق، بينما قد يزيد الإنتاج من مصادر العرض الأخرى. وقد تتراجع الأسعار أيضا بسبب عوامل أخرى على جانبي العرض والطلب، مثل انخفاض النمو العالمي عن مستواه المتوقع.	منخفضة/متوسطة	مرتفعة **الأجل القصير إلى المتوسط** اعتماد مفرط على النفط	تنفيذ التصحيح المالي والإصلاحات بغرض تيسير تحقيق نمو أشمل وأكثر تنوعا.
نزاع مطول: يفترض السيناريو الأساسي إيجاد حل للنزاع مع تنظيم داعش في الأجل القريب، ولكن الأزمة قد تستمر أو تتخذ شكلا آخر من أشكال النزاع الطائفي.	مرتفعة	مرتفعة **الأجل القصير إلى المتوسط**	تنفيذ التصحيح المالي لإيجاد حيز في المالية العامة بغرض الإنفاق على الأمن.
التفتت السياسي: الوحدة السياسية النسبية الحالية قد تتأثر بتصاعد الاضطرابات الداخلية، بما في ذلك بما يتصل بالعلاقة مع حكومة إقليم كردستان.	مرتفعة	مرتفعة **الأجل القصير إلى المتوسط**	تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان والحد من المركزية المالية.
ضعف آليات تنفيذ السياسات والفساد.	مرتفعة	مرتفعة **الأجل القصير إلى المتوسط**	تنفيذ إصلاحات الإدارة المالية العامة، بما في ذلك على المستوى اللامركزي تمهيدا للحد من المركزية المالية.

١/ تستند هذه المصفوفة إلى **مصفوفة تقييم المخاطر العالمية (فبراير ٢٠١٧)**. وتوضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تحدث تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠%، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠% و٣٠%، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠% و٥٠%). وتبين هذه المصفوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى العام للمخاوف عند إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر التي لا يتنافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر وتتحقق معاً. ويقصد بالأجل القصير والأجل المتوسط أن المخاطر قد تتحقق خلال عام واحد وثلاثة أعوام على الترتيب.

المرفق الثاني: تقييم القطاع الخارجي[1]

في تقييم الخبراء أن المركز الخارجي في عام ٢٠١٦ كان أضعف كثيرا من المتوقع في ضوء أسس الاقتصاد والسياسات المنشودة في الأجل المتوسط. وسوف يؤدي التصحيح المالي الضخم المقرر بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني في الأجل المتوسط إلى العودة بالحساب الجاري إلى مستوى يتسق مع أسس الاقتصاد، كما سيسهم في دعم ربط سعر الصرف. وما دام تنفيذ برنامج التصحيح المالي يتسم بالمصداقية، يظل ربط سعر الصرف هو الخيار الأفضل للعراق.

الشكل البياني ١ بالنص: العراق – سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي

(المؤشر: ٢٠١٢ = ١٠٠)

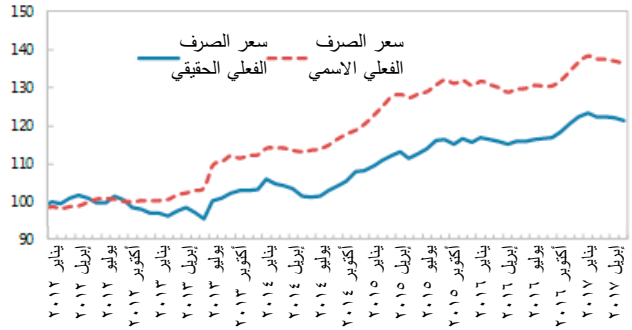

المصدر: نظام نشرات المعلومات لدى صندوق النقد الدولي.

١- **من المتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري للعراق تراجعا تدريجيا بسبب تشديد سياسة المالية العامة في ظل تباطؤ تعافي أسعار النفط.** فنظرا لتراجع أسعار النفط، ازداد عجز الحساب الجاري للعراق إلى ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ مقابل ٦,٥% في عام ٢٠١٥ بالرغم من التقدم الكبير المحرز على صعيد ضبط أوضاع المالية العامة. أما في عام ٢٠١٧، فيتوقع أن يتراجع العجز تراجعا طفيفا إلى ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي، مدعوما بتعافي أسعار النفط وارتفاع الإنتاج النفطي إلى حد ما.[2] وفي الأجل المتوسط، يُتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري ببطء ليصل إلى ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ نتيجة ارتفاع طفيف في حجم الصادرات النفطية وتعاف تدريجي في أسعار النفط وتشديد أوضاع سياسة المالية العامة. وقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي بنسبة ٨% تقريبا في عام ٢٠١٦، في استمرار للاتجاه الصعودي في سعر الصرف الحقيقي الذي شهده الدينار العراقي منذ عام ٢٠١٣ (الشكل البياني ١ في النص) وانعكاس لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي المربوط به الدينار العراقي.

٢- **وسوف تتراجع الاحتياطيات الوقائية الضخمة للعراق في الأجل المتوسط بسبب ضعف آفاق أسعار النفط وزيادة استهلاك الدين الخارجي، ولكنها تظل كافية.** فالانكماش الكبير في رصيد احتياطيات عام ٢٠١٦ (بنسبة ١٥% على أساس سنوي مقارن) نتيجة الهبوط المطول في أسعار النفط سينحسر خلال ٢٠١٧ بنسبة –٨,٥% ليصل إلى ٤١,٤ مليار دولار أمريكي، وهو مستوى لا

[1] من إعداد نيري نومون.

[2] في عام ٢٠١٧، من المتوقع انخفاض الإنتاج النفطي بنسبة ١,٥% إلى ٤,٥٦٦ مليون برميل يوميا مقابل ٤,٦٣٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦، وذلك اتساقا مع اتفاقية أوبك المؤرخة ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن خفض إنتاج النفط.

يزال كافيا. وخلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٢٢، من المتوقع أن تكون مساهمة الصادرات النفطية في مراكمة الاحتياطيات محدودة نظرا لأن الزيادة المتوقعة في أسعار النفط أقل من دولارين أمريكيين. وتشير التنبؤات إلى تراجع الاحتياطيات مجددا خلال الفترة ٢٠١٩–٢٠٢١، ويُتوقع أن يكون هذا التراجع مدفوعا في الأساس بزيادة استهلاك الدين الخارجي من أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ إلى ٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.[٣] ولكن يُتوقع حدوث تعاف طفيف في الاحتياطيات بدءا من عام ٢٠٢٢ بالتوازي مع تحسن أسعار النفط. وفي ضوء توقعات تباطؤ تعافي أسعار النفط عموما، يتوقع أن يتراجع رصيد الاحتياطيات الأجنبية تراجعا حادا، وإن كان سيظل قريبا من الحد الأدنى البالغ ١٠٠% من معيار صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات والمعايير المعدلة لكفاية الاحتياطيات، وذلك في حالة تنفيذ استراتيجية التصحيح المالي المتفق عليها في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (الشكل البياني ٢ والجدول ١ بالنص).

جدول النص ١: العراق – مؤشرات كفاية الاحتياطيات، ٢٠١٦–٢٠٢٢

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
		توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
الاحتياطيات بمليارات الدولارات الأمريكية /١	٤٥,٢	٤١,٤	٤٠,٨	٣٩,٧	٣٧,١	٣٦,٠	٣٦,٥
الاحتياطيات بعدد شهور واردات السلع والخدمات	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٥,٣
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مدفوعات خدمة الدين الخارجي المستحقة قريبا	٢٤٥٤	١٤٠٩	١٠٤٧	٧٦٧	٥٦٦	٤٠٠	٤٠٥
الاحتياطيات كنسبة مئوية من الاحتياطي النقدي	٨٦,١	٧٧,٣	٧٣,٦	٦٨,٣	٦٠,٥	٥٥,٥	٥٣,٢
الاحتياطيات كنسبة مئوية من النقود بمعناها الواسع	٥٩,١	٥١,٦	٤٨,٥	٤٥,٠	٣٩,٦	٣٥,٩	٣٣,٦
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس كفاية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي /٢	١٧٣	١٤٨	١٤١	١٣٣	١١٩	١١٢	١١٠
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس كفاية الاحتياطيات المعزز لدى صندوق النقد الدولي/٣	١٧٣	١٢٠	١١٠	١١٣	١٠٣	٩٧	٩٦

المصادر: السلطات العراقية وتوقعات وتقديرات خبراء صندوق الدولي.
١/ بدءا من عام ٢٠١٤، تشمل أرصدة الحساب الدولاري من عائدات النفط.
٢/ الاحتياطيات في حدود ١٠٠%–١٥٠% من مقياس كفاية الاحتياطيات تعتبر كافية.
٣/ يتضمن مقياس كفاية الاحتياطيات المعزز حدا إضافيا يعكس إمكانية تراجع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة.

٣– **ومع مراعاة المحاذير الخاصة بجودة البيانات، تشير منهجية تقييم الأرصدة الخارجية ـ البسيطة (EBA–lite) إلى أن الحساب الجاري للعراق أضعف من اللازم في ضوء أسس الاقتصاد والسياسات المنشودة.** فوفقا لنهج الحساب الجاري في إطار منهجية تقييم الأرصدة الخارجية – البسيطة، كان الحساب الجاري أضعف كثيرا من اللازم في ضوء أسس الاقتصاد والسياسات المنشودة، حيث تقدر فجوة الحساب الجاري بنسبة –٧,٦% من إجمالي الناتج المحلي (الجدول ٢). وتنطوي تقييمات الرصيد الخارجي تلك على فترة ثقة واسعة بسبب ثلاثة عوامل: (١) ضعف إحصاءات القطاع الخارجي العراقي، مما يعني عدم اليقين بشأن القيم المفترضة للحساب الجاري العراقي، و(٢) حقيقة أن منهجية تقييم الأرصدة الخارجية – البسيطة[٤] لا تراعي جميع خصائص البلدان المصدرة للنفط، و(٣) الصعوبة الكامنة في تقدير المتغير المعدل لاستبعاد العوامل الدورية في البلدان المصدرة للنفط بسبب تقلبات أسعار النفط. وفي ضوء أوجه عدم اليقين تلك، يرى الخبراء

جدول النص ٢: العراق – نتائج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية – البسيطة، ٢٠١٦
(% من إجمالي الناتج المحلي)

		منهج الحساب الجاري
نتائج الحساب الجاري		
رصيد الحساب الجاري	(١)	–٨,٧
رصيد الحساب الجاري المقدر	(٢)	–٢,١
فجوة السياسات	(٣)	–١,١
معيار الحساب الجاري	(٤) = (٢ – ٣)	–١,١
فجوة الحساب الجاري	(٥) = (١ – ٤)	–٧,٦

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[٣] تشمل البنود الضخمة التي اقترب تاريخ استحقاقها اتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع صندوق النقد الدولي وسندات مضمونة من الحكومة الأمريكية وقرض التمويل العسكري الأجنبي المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

[٤] تتكون عينة البلدان المستخدمة في تقدير معيار الحساب الجاري للعراق من بلدان متقدمة وبلدان سوق صاعدة تتسم معظمها بخصائص مختلفة للغاية عن البلدان المصدرة للنفط مثل العراق.

أن فجوة الحساب الجاري تتراوح ما بين −٥,٦% و−٩,٦% من إجمالي الناتج المحلي، وأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقدر بأعلى من قيمته الفعلية بنسبة ١٥% إلى ٢٥%. ومن المتوقع معالجة تلك الفجوة والمبالغة في تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي تدريجيا في الأجل المتوسط من خلال التصحيح المالي المقرر في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني.

٤- **ولا يزال ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي ملائما بوصفه ركيزة اسمية للسياسات الاقتصادية الكلية.** ومن المتوقع تصحيح اختلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي في ظل التصحيح المالي الجاري الذي سيسهم بشكل متواصل في خفض عجز الحساب الجاري في الأجل المتوسط. كذلك فإن الارتفاع النسبي في رصيد الاحتياطيات منذ البداية يمثل عاملا أساسيا تعتمد عليه استمرارية المركز الخارجي. ويتعين خلال الفترة القادمة تنفيذ سياسات هيكلية بغرض تحسين التنافسية وتنويع الصادرات بغرض دعم المركز الخارجي للعراق.

المرفق الثالث: العراق– تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والدين الخارجي[1]

ساءت آفاق الدين قليلا في السيناريو الأساسي منذ المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، وهو ما يعود في الجزء الأكبر منه إلى تراجع أسعار النفط عن المتوقع وضمانات الدين التي تم الاتفاق عليها مؤخرا.[2] ومقارنة بالمراجعة الأولى، يتوقع ازدياد الاحتياجات التمويلية للعراق واعتماده على التمويل النقدي غير المباشر المقدم من البنك المركزي العراقي بسبب انخفاض إيرادات المالية العامة نتيجة تراجع آفاق أسعار النفط وعدم تغير موقف التصحيح المالي عموما خلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٢١. لذلك سيرتفع مسار مجموع الدين العام بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٢١ مدفوعا بالارتفاع المتوقع في مستوى الدين الاسمي ـ نتيجة زيادة عجز المالية العامة وضمانات الدين المصدرة مؤخرا ـ وتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي عن مستواه المتوقع في البرنامج. وفي تقييم الخبراء أن العراق قادر على الاستمرار في تحمل أعباء الدين وسيظل كذلك في الأجل المتوسط في حالة تنفيذ التصحيح المالي الموصى به. ومن المتوقع أن يصل الدين العام إلى ذروته ليبلغ ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ قبل أن يتخذ مسارا هبوطيا ليصل إلى ٥٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.[3] ولا يزال تنفيذ خطط التصحيح المالي والاحتياجات التمويلية الكلية عرضة للتأثر بالصدمات الكلية المحتملة وآفاق أسعار النفط. ولكن تتراجع حدة هذه المخاطر جزئيا نظرا لأن حوالي ثلث الدين المحلي يتكون من حيازات دين قصير الأجل لدى البنك المركزي ويتمثل حوالي ٦٠% من الدين الخارجي في متأخرات سابقة من المقرر إعادة هيكلتها وفق شروط نادي باريس.

ألف – تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

١– **وفقا للتوقعات، يرتفع مسار الدين متوسط الأجل في السيناريو الأساسي بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمراجعة الأولى التي تم إجراؤها في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني[4] نظرا لتراجع الإيرادات النفطية خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ وضمانات الدين التي تم الاتفاق عليها مؤخرا.**[5] ففي عام ٢٠١٦، تمت زيادة تقديرات الدين المحلي الاسمي بمقدار ٧,٣ مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين إلى ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي مقابل تقديرات سابقة بمقدار ٦١%. وخلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٢١، تتخذ عملية التصحيح المالي المقررة في اتفاق الاستعداد الائتماني مسارا ثابتا عموما، حيث يتوقع ألا يرتفع متوسط

---

[1] من إعداد نيري نومون.

[2] الافتراضات الأساسية التي يعتمد عليها تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين ترد في اللوحة السفلية في الشكل البياني ١ وتستند إلى الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل الوارد في اتفاق الاستعداد الائتماني.

[3] يتضمن رصيد الدين العام متأخرات سابقة مستحقة لدائنين من غير أعضاء نادي باريس لا تزال قيد التفاوض (٤١ مليار دولار أمريكي). وسوف يؤدي تخفيض الدين وفق شروط مماثلة لشروط اتفاقية نادي باريس (خفض صافي القيمة الحاضرة بمقدار ٨٩,٧٥) إلى تراجع رصيد الدين بنسبة ١٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧.

[4] راجع التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "العراق: المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات".

[5] وفقا لآخر الافتراضات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تتراجع أسعار النفط العراقي عن مستواها المقرر في البرنامج بمقدار فجوة تزداد من ٠,٣ دولار أمريكي في البرميل في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٣ دولارات في البرميل خلال عام ٢٠٢١.

عجز الموازنة عن مستواه وقت إجراء المراجعة الأولى إلا بمقدار ٠,٥ مليار دولار أمريكي. لذلك من المتوقع أن يؤدي تراجع الإيرادات النفطية الحكومية إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض المحلي إلى حد ما، مما سيؤدي بدوره إلى صعود مسار الدين الاسمي المحلي بحوالي ٣ مليارات دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.[٦] واعتبارا من نهاية عام ٢٠١٦، يرتفع مسار الدين الاسمي مجددا بقيمة ضمانات الدين البالغة ٣,٦ مليار دولار أمريكي. لذلك، وأخذا في الاعتبار التعديلات الأخيرة في رصيد الدين الخارجي،[٧] يتوقع أن يرتفع مسار الدين الاسمي بمقدار ٤,١ مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ عن مستواه في وقت إجراء المراجعة الأولى. وتم تخفيض تقديرات إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وهو ما يعود في الأساس إلى تقليص مخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال فترة التوقعات. وفي ضوء اتجاهات الدين الاسمي وإجمالي الناتج المحلي، يتوقع ارتفاع نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى الذروة لتصل إلى ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ ـ أي أعلى من مستواها وقت إجراء تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين السابق بنسبة ١,٩% من إجمالي الناتج المحلي ـ لتتراجع إلى ٥٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. ويرجع تدهور وضع الديون إلى صعود مسار الدين الاسمي ـ الذي يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين بمقدار ١,٨% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ـ وتراجع مسار إجمالي الناتج المحلي الاسمي ـ الذي قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بحوالي ١,٤% من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ١ بالنص: العراق – مجموع الدين العام، ٢٠١٥-٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي)

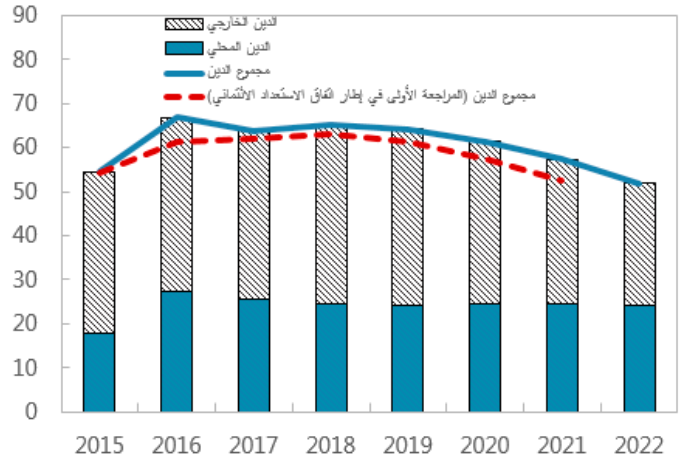

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[٦] تتضمن مسببات تراجع الإيرادات النفطية انخفاض أسعار النفط وعدم تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان وتراجع التحويلات من شركات النفط المملوكة للدولة.

[٧] تعامل المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية العاملة في العراق كجزء من الدين الخارجي. وتعكف السلطات العراقية في الوقت الحالي على تحسين جودة بيانات المعاملات الدولية المرتبطة بشركات النفط الدولية في ميزان المدفوعات بمساعدة فنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وسوف تراجع طريقة التعامل مع تلك المتأخرات حينها.

٢- **وقد ارتفع إجمالي الاحتياجات التمويلية منذ المراجعة الأولى ويظل أعلى من الحد الأقصى للمخاطر المرتفعة في الأجل القريب.** ولا تزال توجد حاجة كبيرة إلى تمويل العجز الحكومي من خلال الاقتراض المحلي في ظل تدهور آفاق النفط. غير أن الدين الحكومي قصير الأجل يتكون في معظمه من حوالات خزينة مشتراة من بنوك مملوكة للدولة ومخصومة لدى البنك المركزي العراقي، مما يحد من مخاطر تمديد الدين. وفي المتوسط، تقدر احتياجات التمويل الإجمالية المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بنسبة ١٩% من إجمالي الناتج المحلي، أي أعلى من التوقعات السابقة (١٦% من إجمالي الناتج المحلي) وأعلى كثيرا من الحد الأقصى للمخاطر المرتفعة البالغ ١٥% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢ في النص).

الشكل البياني ٢ بالنص: العراق – إجمالي الاحتياجات التمويلية، ٢٠١٧-٢٠٢٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)

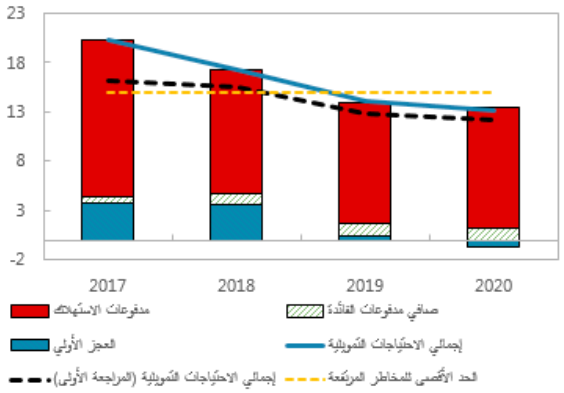

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣- **ويعكس تكوين الدين العراقي نصيبا كبيرا ومتزايدا من الدين المحلي في الأجل المتوسط.** إذ يتوقع أن يتوقع أن يكون الدين المحلي الممول من خلال تمويل نقدي غير مباشر من البنك المركزي العراقي كبيرا مقارنة بالمراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وسيرتفع نصيب الدين المحلي ارتفاعا طفيفا من ٤٠% من مجموع الدين في عام ٢٠١٧ إلى ٤٣% من مجموع الدين في عام ٢٠٢١ نظرا لتراجع الإيرادات النفطية التي يحصل عليها العراق لتمويل مستوى ثابت من الإنفاق واستهلاك والدين الخارجي (الشكل البياني ١ بالنص). ولا تزال المتأخرات الخارجية بقيمة ٤١ مليار دولار أمريكي التي تمت مراكمتها قبل عام ٢٠٠٣ ويجري التفاوض بشأنها في الوقت الحالي مدرجة ضمن رصيد الدين الخارجي، ولا تزال تتعين تسويتها وفق شروط اتفاقية نادي باريس لعام ٢٠٠٤.[٨] كذلك يظل الافتراض المتحفظ بشأن عدم تسوية هذه المتأخرات خلال فترة التوقعات قائما حسب تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. وفي حالة خفض المتأخرات الخارجية وفق الشروط المطبقة على الديون المستحقة لدائني نادي باريس، تتراجع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من ٦٤% إلى ٤٧% في عام ٢٠١٧، لترتفع مجددا إلى ٤٩% في عام ٢٠١٨، ثم تتراجع إلى حوالي ٤٠% في عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ٣ بالنص).

الشكل البياني ٣ بالنص: العراق – مجموع الدين العام بعد إعادة هيكلة المتأخرات، ٢٠١٧-٢٠٢٢
(% من إجمالي الناتج المحلي)

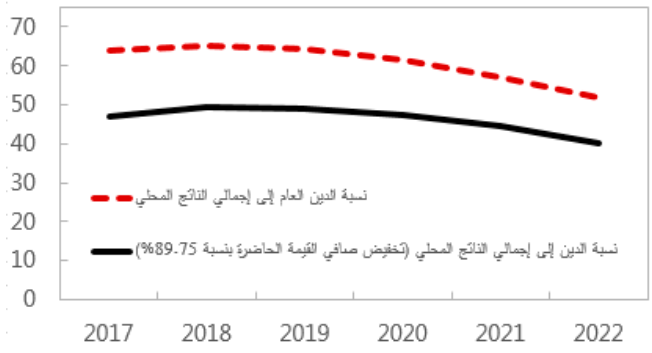

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[٨] خفض صافي القيمة الحاضرة للدين بنسبة ٨٩,٧٥%.

الشكل البياني ٤ بالنص: العراق – الخصوم الاحتمالية ومدفوعات الخدمات المستحقة لمنتجي الطاقة المستقلين، ٢٠١٧–٢٠٢٢

(مليون دولار أمريكي)

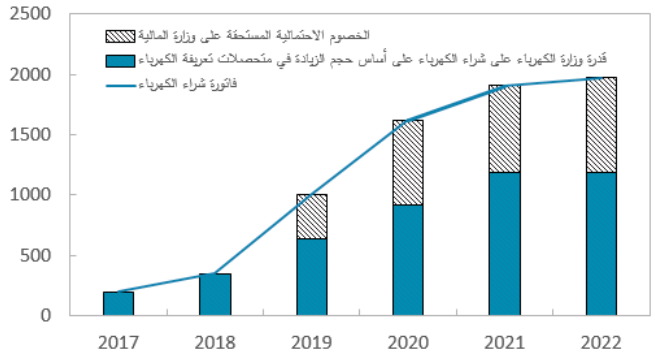

المصدر: السلطات العراقية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٤- **كذلك فإن قدرة العراق على الاستمرار في تحمل ديونه عرضة بدرجة كبيرة إلى مخاطر الخصوم الاحتمالية الناشئة عن الضمانات الحكومية.** فبدءا من عام ٢٠١٦، أصدرت وزارة المالية ضمانات بقيمة ٣٦ مليار دولار أمريكي تغطي الأربعة عشر عاما القادمة. وخلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٢٢، تتكون هذه الضمانات من ضمانات دين بقيمة ٣,٦ مليار دولار أمريكي (راجع الفقرة ١ والشكل البياني ٢ في النص) وضمانات مدفوعات خدمات بقيمة ٧ مليارات دولار أمريكي تغطي عمليات شراء الكهرباء من منتجي الطاقة المستقلين عن طريق وزارة الكهرباء.[٩] وتعرض ضمانات مدفوعات الخدمات الموقعة الحكومة إلى مخاطر الخصوم الاحتمالية بدرجة تجعل وزارة الكهرباء غير قادرة على سداد فاتورة شراء الكهرباء. ونفترض بالتالي أن الخصوم الاحتمالية للحكومة المركزية يمكن قياسها بحجم الفجوة بين مشتريات الكهرباء المتوقعة والتعريفة المحصلة، والتي تساوي ٢,٦ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢. لذلك يبدو أن ضمانات مدفوعات الخدمات تنشأ عنها مخاطر تؤثر بدرجة محدودة نسبيا على قدرة العراق الكلية على الاستمرار في تحمل الدين. وتبلغ بالفعل المساهمة التراكمية للخصوم الاحتمالية في الدين العام ١,١% من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط (الجدول ١). وحسب سيناريو أسوأ الحالات، تدفع وزارة المالية فاتورة شراء الكهرباء بالكامل خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ وترتفع مساهمة الخصوم الاحتمالية في مجموع الدين العام إلى ٣% من إجمالي الناتج المحلي.

٥- **وترتبط المخاطر المؤثرة على استمرارية القدرة على تحمل الدين بتنفيذ التصحيح المالي المتفق عليه في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني.** فأي انحراف عن التصحيح المالي المتفق عليه سيؤدي إلى صعود مسار الدين والتأثير سلبا على استمرارية القدرة على تحمل الدين العام. وقدرة العراق على تحقيق مسار الدين المرغوب تتوقف في الأساس على القيود المفروضة على الموازنة ـ التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالإيرادات النفطية ـ ومدى التزام العراق باحتواء الإنفاق وجمع إيرادات إضافية غير نفطية. وفي عام ٢٠١٦، بلغت نسبة الدين الخارجي إلى مجموع الدين العاك ٥٩%، أي أعلى من الحد الأقصى للمخاطر المرتفعة البالغ ٤٥% (انظر الخريطة الحرارية في الشكل البياني ٤). غير أن هذه المخاطر معتدلة بسبب المتأخرات السابقة المستحقة لغير دائني نادي باريس (راجع الفقرة ٣). كذلك فإن الفرق بين أسعار العائد على السندات العراقية ومؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي، والذي بلغ في المتوسط ٥٦٥ نقطة أساس خلال الشهور الثلاثة الماضية، تراجع إلى ٥٥٠ نقطة أساس اعتبارا من يونيو/حزيران ٢٠١٧، أي دون الحد الأقصى للمخاطر المرتفعة (٦٠٠ نقطة أساس)، وهو ما يعود جزئيا إلى زيادة ثقة المستثمرين نتيجة إتمام المراجعة الأولى بنجاح وإصدار سند مضمون من الحكومة الأمريكية بقيمة مليار دولار أمريكي.

[٩] وفقا لتعريف الدين العام في مذكرة التفاهم الفنية، تمت إضافة ضمانات الدين إلى رصيد الدين.

٦- **وتؤكد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن مجموع الدين العراقي عرضة للتأثر بصدمات النمو وسعر الصرف الحقيقي تحديدا.**

- **صدمة النمو:** في حالة انخفاض معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقعة بمقدار انحراف معياري واحد (أي تراجع النمو الحقيقي بمقدار ٤ نقاط مئوية) في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ترتفع نسبة الدين إلى الذروة لتصل إلى ٧٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ قبل أن تتراجع تدريجيا لتصل إلى ٦٣% في عام ٢٠٢٢.

- **صدمة الرصيد الأولي:** يفترض هذا السيناريو تراجع الرصيد الأولي بمقدار ثلاث نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وتؤدي زيادة العجز إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الذروة لتصل إلى ٧١% في عام ٢٠١٩ وتراجعها إلى ٥٨% في عام ٢٠٢٢.

- **صدمة أسعار الفائدة الحقيقية:** تؤدي زيادة أسعار الفائدة الحقيقية لمرة واحدة بمقدار ١٠ نقاط مئوية في عام ٢٠١٨ إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الذروة ليصل إلى ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ ليتراجع إلى ٥٧% في عام ٢٠٢٢.[١٠]

- **صدمة سعر الصرف الحقيقي:** يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بمقدار ٣٠% في عام ٢٠١٨ إلى ارتفاع مجموع الدين العام إلى الذروة ليصل إلى ٧٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ وتراجعه لاحقا إلى ٦١% في عام ٢٠٢٢.

- **صدمة مركبة:** يؤدي مزيج من تلك الصدمات إلى ارتفاع مستوى الدين إلى الذروة ليصل إلى ٩١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩. وينخفض الدين العام لاحقا ليصل إلى ٨٢% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية نطاق التنبؤات.

باء – تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي

٧- **وبخلاف المتأخرات السابقة، نجد أن الديون الخارجية للعراق كان قد حصل عليها بشروط ميسرة للغاية وأن معظمها عبارة عن قروض رسمية.** إذ شكلت القروض الرسمية ٧٠% من مجموع الديون في عام ٢٠١٦، ويرتكز معظمها على شروط تيسيرية للغاية (الشكل البياني ٥ بالنص). لذلك فإن سعر الفائدة الفعلي على الدين الخارجي منخفض (٣% في عام ٢٠١٧).[١١] وفي عام ٢٠١٦، كان متوسط الوقت المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق (٨,٥ سنوات) وأجل الاستحقاق الفعلي للدين الخارجي (٣٠ عاما) كبيرين

[١٠] منهجية تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين تعتمد في حساب تأثير صدمات أسعار الفائدة على مخفضات إجمالي الناتج المحلي وليس على تضخم مؤشر أسعار المستهلكين. ونظرا لأن هذه المنهجية القياسية تفرز صدمة ضخمة للغاية في حالة العراق بسبب ارتفاع وزن أسعار النفط في مخفض إجمالي الناتج المحلي، نطبق صدمة معتدلة على الأسعار الحقيقية بمقدار ١٠%.

[١١] استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، ٢٠١٦، وزارة المالية العراقية.

نسبيا، مما يعكس أيضا شروط تيسيرية للغاية ومخاطر إعادة تمويل منخفضة. وفي السيناريو الأساسي، يتوقع أن يصل الدين الخارجي بخلاف المتأخرات السابقة إلى مستوى الذروة في عام ٢٠١٩ ليتراجع فيما بعد، وهو ما يعود في الأساس إلى استهلاك الديون متعددة الأطراف والديون الثنائية. وأخيرا، يتوقع أن يصل مستوى التمويل غير المحدد الذي يستخدم في تمويل الفجوة التمويلية إلى ذروته ليبلغ ٧,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ وأن يبدأ استهلاكه في عام ٢٠٢١.

الشكل البياني ٥ بالنص: العراق – عناصر الدين الخارجي، ٢٠١٦–٢٠٢٢

(مليار دولار أمريكي)

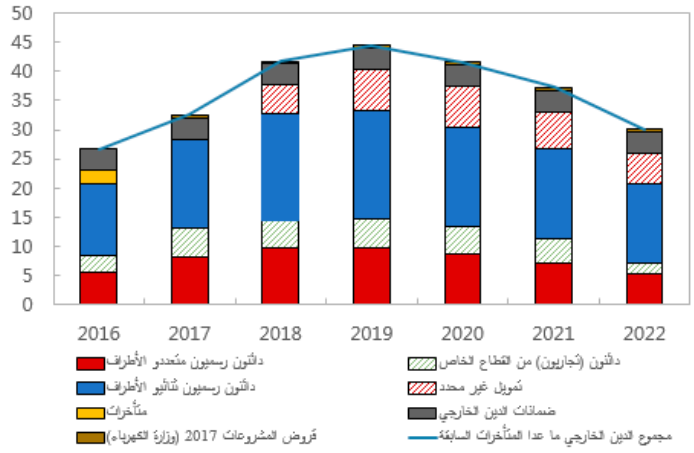

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٨- **وتؤكد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي تتأثر تحديدا بصدمات الحساب الجاري وانخفاض سعر الصرف الحقيقي** (الشكل البياني ٥).

- **صدمة الحساب الجاري بخلاف الفوائد:** في حالة زيادة حجم الحساب الجاري بخلاف مدفوعات الفائدة بمقدار نصف انحراف معياري في كل سنة بدءا من عام ٢٠١٧، يصل الدين الخارجي إلى ذروته ليبلغ ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ قبل أن يتراجع إلى ٤٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.

- **صدمة سعر الصرف الحقيقي:** يؤدي تراجع سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بمقدار ٣٠% في عام ٢٠١٧ إلى وصول الدين الخارجي إلى مستوى الذروة ليبلغ ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ وتراجعه إلى ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٢.

- **صدمة مركبة:** تؤدي صدمة مركبة قدرها ربع انحراف معياري في سعر الفائدة الحقيقي ومعدل المو والحساب الجاري إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى ٤٦% في عام ٢٠١٩ و٣٩% في نهاية فترة التوقعات.

الجدول ١ – العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام—السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق [١]

	فعلية [٢]			توقعات				
	٢٠٠٦–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
إجمالي الدين العام الاسمي	٧٠,٤	٥٥,١	٦٦,٩	٦٣,٨	٦٥,٣	٦٤,٢	٦١,٤	٥٧,٣	٥١,٩
إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام	١,٦	١١,٦	١٣,٦	٢٠,٣	١٧,٣	١٤,٠	١٣,١	١٢,٤	١٣,٤
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٦,٢	٤,٨	١١,٠	٠,٤–	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي (%)	١٠,٢	٢٦,٩–	١٢,٩–	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	١٧,٠	٢٣,٤–	٣,٤–	١٢,٤	٥,٣	٤,٦	٥,٩	٦,٥	٦,٩
سعر الفائدة الفعلي (%)[٤]	٠,٨	١,٥	١,٢	١,١	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٢

حسب الوضع في ٩ يونيو ٢٠١٧

فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية /٣			٥٥٠
مبادلات مخاطر الائتمان لخمس سنوات (بنقاط الأساس)			٤٩٠
التصنيفات	الأجنبي		المحلي
موديز	لا يوجد		لا يوجد
ستاندرد آند بورز	B–		B–
فيتش	B–		لا يوجد

المساهمة في تغيرات الدين العام

	فعلية			توقعات					
	٢٠٠٦–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	تراكمي	الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار الدين [١٠]
التغير في إجمالي دين القطاع العام	١٢,٧–	٢٣,١	١١,٧	٣,١–	١,٥	١,١–	٢,٨–	٤,١–	٥,٤–	١٥,٠–	
التدفقات المحددة المنشئة للدين	٦,٣–	٢٢,٥	١٦,١	٣,١–	١,٥	١,١–	٢,٧–	٤,١–	٥,٣–	١٤,٨–	
العجز الأولي	٢,٥	١١,٧	١٣,٤	٣,٨	٣,٦	٠,٤	٠,٨–	١,٨–	٣,١–	٢,١	٢,٣–
الإيرادات والمنح الأولية (ما عدا الفائدة)	٤٦,١	٣٠,٣	٢٧,٤	٣٦,٠	٣٦,٥	٣٥,٦	٣٤,٦	٣٣,٨	٣٣,١	٢٠٩,٦	
النفقات الأولية (ما عدا الفائدة)	٤٨,٧	٤١,٩	٤٠,٨	٣٩,٨	٤٠,١	٣٦,٠	٣٣,٨	٣١,٩	٣٠,٠	٢١١,٧	
ديناميكية الدين التلقائية[٥]	٨,٨–	١٠,٨	٢,٧	٦,٧–	٢,١–	١,٦–	٢,٣–	٢,٥–	٢,٦–	١٧,٨–	
فروق أسعار الفائدة/النمو [٦]	٨,٠–	١٠,٤	٢,٦	٦,٧–	٢,١–	١,٦–	٢,٣–	٢,٥–	٢,٦–	١٧,٨–	
منها: سعر الفائدة الحقيقي	٤,٤–	١٢,٤	٨,٩	٦,٩–	٠,٣–	٠,٦–	١,١–	١,٤–	١,٤–	١١,٧–	
منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,٦–	٢,٠–	٦,٣–	٠,٣	١,٨–	١,٠–	١,٢–	١,٢–	١,١–	٦,١–	
انخفاض سعر الصرف [٧]	٠,٨–	٠,٤	٠,١	...	...	...	...	...	...	...	
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين[٨]	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢–	٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٩	
التدفقات الأخرى (+ نقل متطلبات التمويل) (سالبة)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢–	
الخصوم الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١,١	
القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الموجودات [٩]	٦,٤–	٠,٧	٤,٤–	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢–	

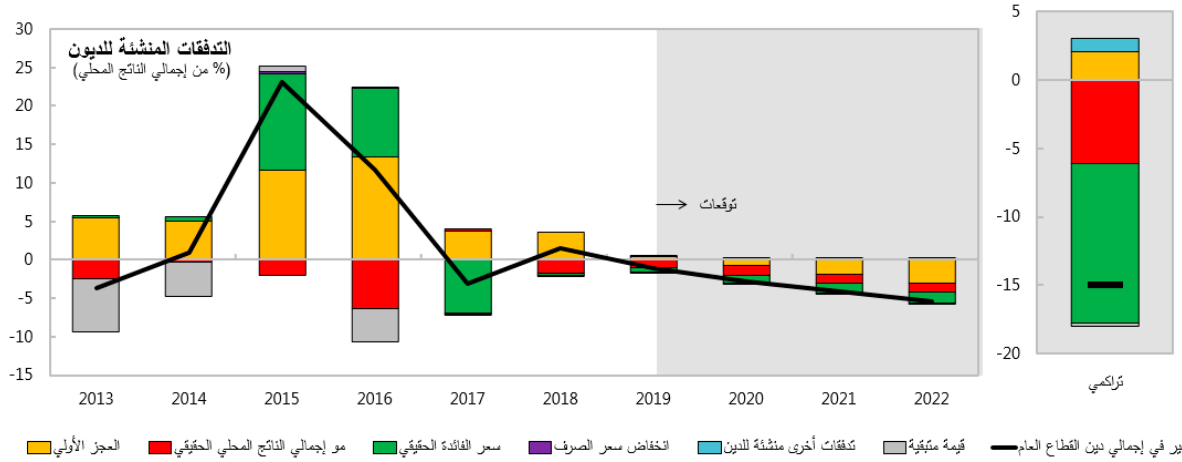

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يُعرَّف القطاع العام بأنه الحكومة العامة، ويتضمن الضمانات العامة التي تعرف بوصفها ضمانات الدين العام.
٢/ بناء على البيانات المتاحة.
٣/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس).
٤/ يُعرَّف بأنه مدفوعات الفوائد مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
٥/ يتم اشتقاقها على أنها [$ae(1+r)]/(1+g+\pi+g\pi + r - \pi(1+g) - g$] مضروبا في نسبة الدين في الفترة السابقة، بحيث r = سعر الفائدة الاسمي الفعلي؛ π= معدل نمو مُخفِض إجمالي الناتج المحلي؛ g= معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a= نسبة الدين المقوَّم بالعملات الأجنبية؛ وe= انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيسا بالزيادة في قيمة الدولار بالعملة المحلية).
٦/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية رقم ٥ على أنها $r - \pi$ (g+١)ومساهمة النمو الحقيقي على أنها g–.
٧/ يتم حساب مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ٥ على أنها $ae(1+r)$.
٨/ تتضمن التدفقات الأخرى سحب الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي.
٩/ يشمل تغيرات رصيد الضمانات وتغيرات الموجودات وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، يشمل تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
١٠/ تفترض أن المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للديون) تظل عند مستوى سنة التوقعات الأخيرة.

الشكل البياني ١ – العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام—عناصر الدين العام والسيناريوهات البديلة

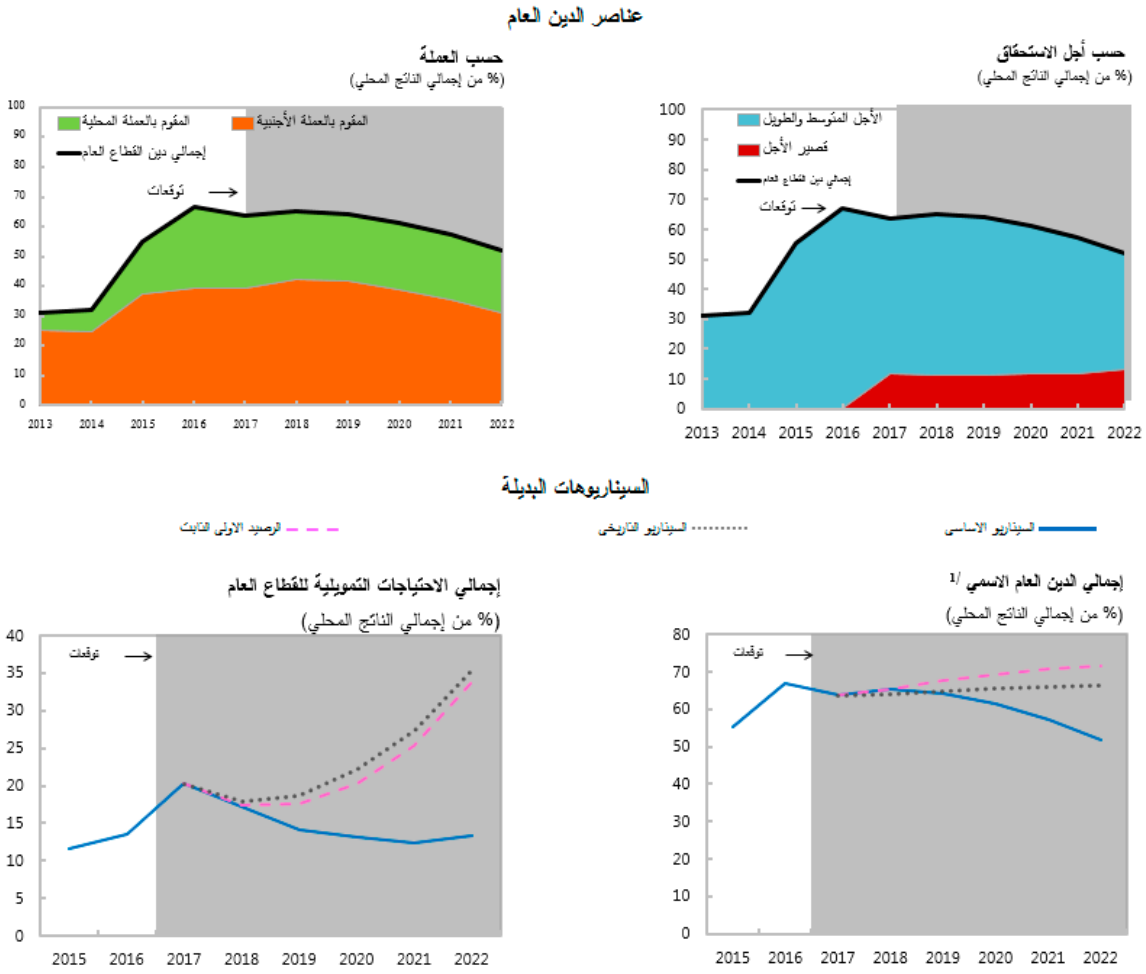

الافتراضات الأساسية

(%)

السيناريو الأساسي	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٣,٦	-٠,٤	٠,٨	١,٨	٣,١
سعر الفائدة الفعلي	١,١	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٢
سيناريو الرصيد الأولي الثابت						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٣,٨	-٣,٨	-٣,٨	-٣,٨	-٣,٨
سعر الفائدة الفعلي	١,١	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٢

السيناريو التاريخي	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
التضخم	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٤,٨	-٤,٨	-٤,٨	-٤,٨	-٤,٨
سعر الفائدة الفعلي	١,١	١,٩	٣,٢	٣,٧	٤,٠	٤,٣

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢: العراق – تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام – مدى واقعية الافتراضات الأساسية

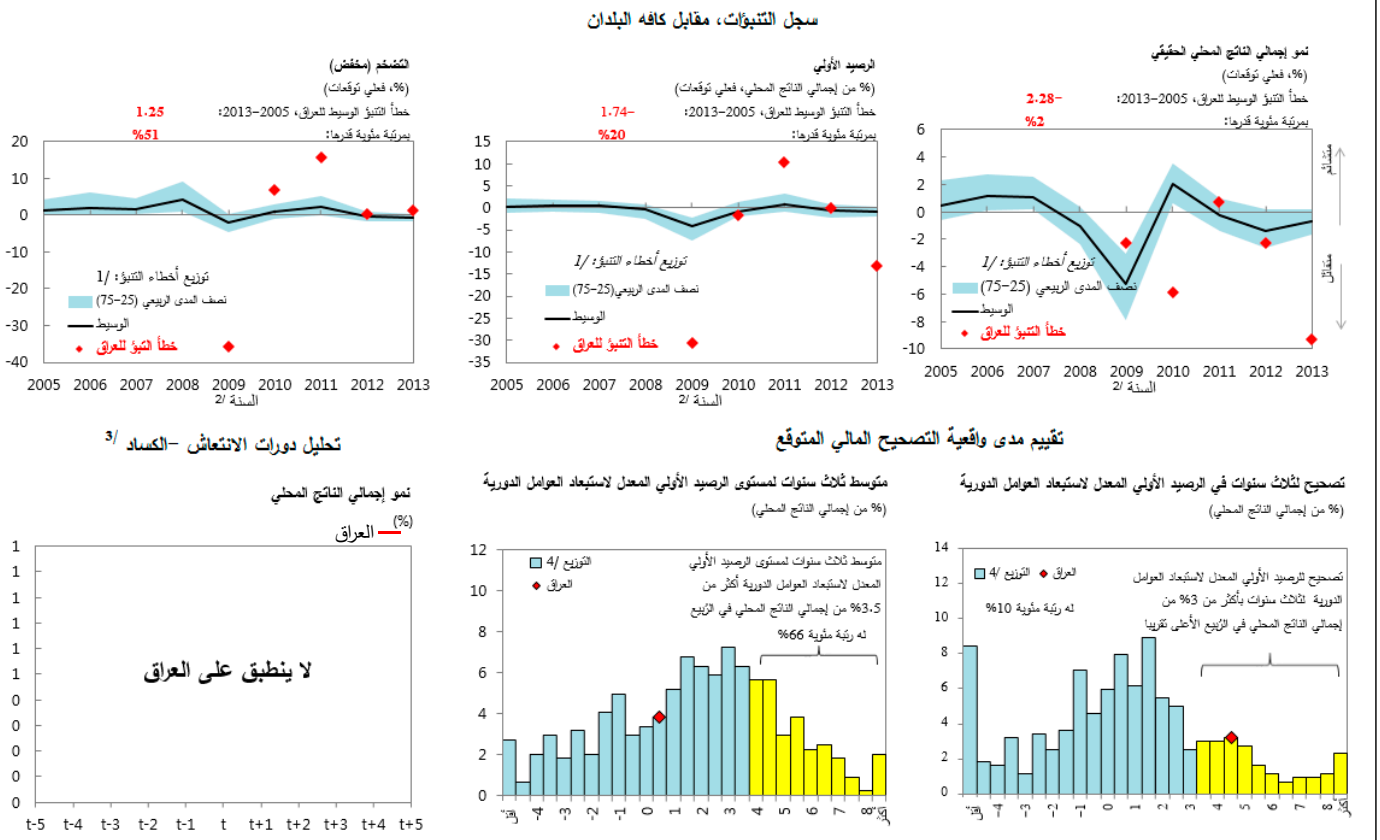

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التوزيع الانتشاري يتضمن كافة البلدان، وتشير المرتبة المئوية إلى جميع البلدان.
٢/ توقعات عدد الربيع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للعام السابق.
٣/ لا ينطبق على العراق، لأنه لا يستوفي المستوى الحدي لفجوة الاتج الموجبة أو المستوى الحدي لنمو الاتنما الممنوح للقطاع الخاص.
٤/ تغطي البيانات المشاهدات السنوية من ١٩٩٠ حتى ٢٠١١ للبلدا المتقدمة والاقتصادات الصاعدة التي تزيد ديوها على ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي. النسبة من العينة على المقياس الرأسي.

الشكل البياني ٣– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام – اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

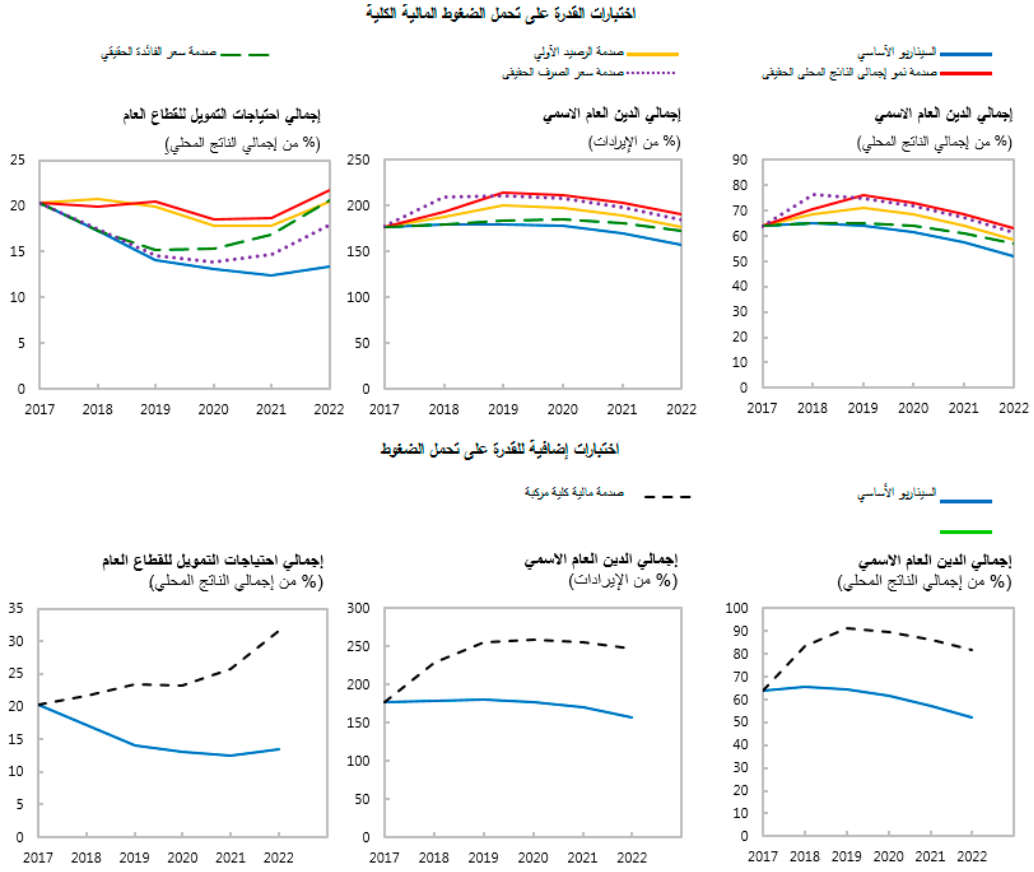

الافتراضات الأساسية
(%)

صدمة الرصيد الأولي	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٧,١	-٣,٩	٠,٨	١,٨	٣,١
سعر الفائدة الفعلي	١,١	١,٩	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٣
صدمة سعر الفائدة الحقيقي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٣,٦	-٠,٤	٠,٨	١,٨	٣,١
سعر الفائدة الفعلي	١,١	١,٩	٣,٩	٤,٤	٤,٧	٥,٠
صدمة مركبة						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	-١,٠	-٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	١,٣	١,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٧,١	-٤,١	٠,٨	١,٨	٣,١
سعر الفائدة الفعلي	١,١	٢,١	٣,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٠

صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	-١,٠	-٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	١,٣	١,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٥,٦	-٤,١	٠,٨	١,٨	٣,١
سعر الفائدة الفعلي	١,١	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٢	٢,٣
صدمة سعر الصرف الحقيقي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٠,٤	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,١
التضخم	١٢,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٤,٧
الرصيد الأولي	-٣,٨	-٣,٦	-٠,٤	٠,٨	١,٨	٣,١
سعر الفائدة الفعلي	١,١	٢,١	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام—تقييم المخاطر

الخريطة الحرارية

مستوى الدين/١	صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	صدمة الرصيد الأولي	صدمة سعر الفائدة الحقيقي	صدمة سعر الصرف	صدمة الخصوم الاحتمالية
إجمالي الاحتياجات التمويلية/٢	صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	صدمة الرصيدالأولي	صدمة سعر الفائدة الحقيقي	صدمة سعر الصرف	صدمة الخصوم الاحتمالية
خصائص الدين/٣	تصورات السوق	متطلبات التمويل الخارجي	التغير في نسبة الدين قصير الأجل	الدين العام في حيازة غير المقيمين	الدين بالعملات الأجنبية

تطور الكثافات التنبؤية لإجمالي الدين العام الاسمي

(% من إجمالي الناتج المحلي)

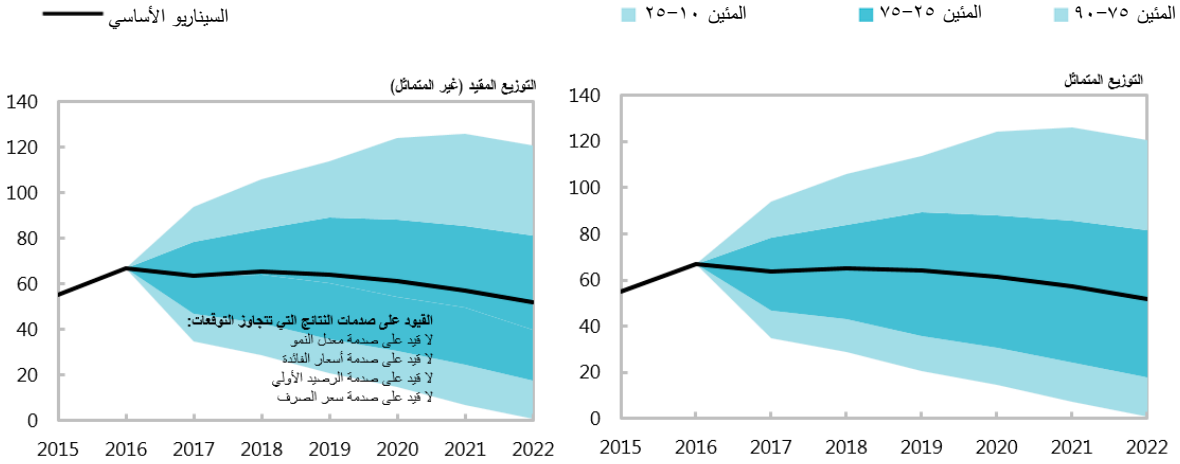

مواطن الضعف في خصائص الدين

(مؤشرات مقابل القواعد المعيارية لتقييم المخاطر في ٢٠١٦)

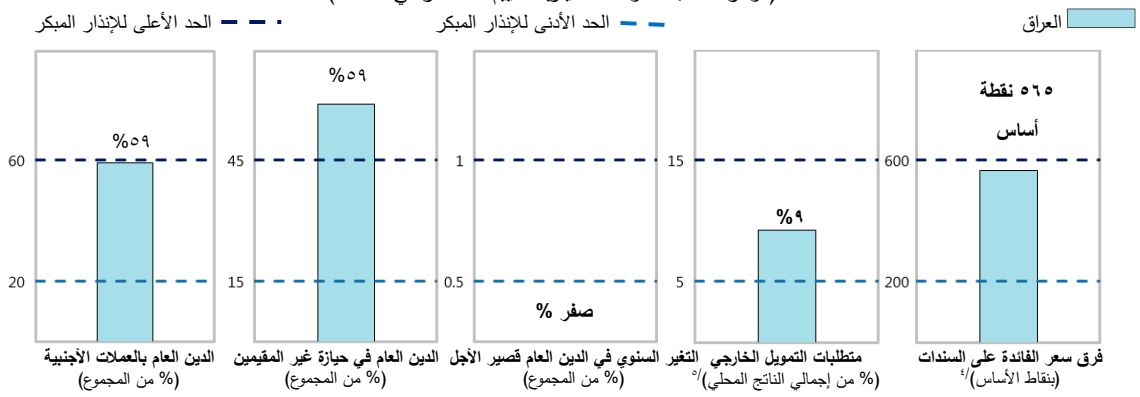

المصادر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يتم تمييز الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المستوى الحدي لعبء الدين البالغ ٧٠% في ظل الصدمة المعنية أو في السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المعنية ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوزه في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار تحمل الضغوط ليس ذا صلة.

٢/ يتم تمييز الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المستوى الحدي لإجمالي متطلبات التمويل البالغ ١٥% في ظل الصدمة المعنية أو في السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المعنية ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوز المعيار في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار تحمل الضغوط ليس ذا صلة.

٣/ يتم تمييز الخانة باللون الأخضر إذا كانت القيمة القُطرية أقل من المعيار الأدنى لتقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة القُطرية تتجاوز المستوى الحدي الأعلى لتقييم المخاطر، وباللون الأصفر إذا كانت القيمة القُطرية تقع بين المستوى الحدي الأدنى والأعلى لتقييم المخاطر. وفي حالة عدم توافر البيانات أو كان المؤشر غير ذي صلة، يتم تمييز الخانة باللون الأبيض. وفيما يلي نستعرض المستوى الحدي الأدنى والمستوى الحدي الأعلى لتقييم المخاطر:

٢٠٠ و ٦٠٠ نقطة أساس لفروق أسعار الفائدة على السندات؛ و٥% و١٥% من إجمالي الناتج المحلي لمتطلبات التمويل الخارجي؛ و٠,٥% و١% للتغير في نسبة الدين قصير الأجل؛ و١٥ و٤٥% للدين العام في حيازة غير مقيمين؛ و٢٠% و٦٠% لنسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية.

٤/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس)، متوسط الثلاثة أشهر الأخيرة، ١١مارس ٢٠١٧حتى ٩ يونيو ٢٠١٧.

٥/ تُعرَّف متطلبات التمويل الخارجي على أنها مجموع عجز ميزان الحساب الجاري، واستهلاك إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، وإجمالي الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الجدول ٢- العراق: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، ٢٠١١-٢٠٢١

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر غير ذلك)

	الفعلي						توقعات						
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الحساب الجاري بخلاف الفائدة المؤدي إلى استقرار الدين /٦
١ السيناريو الأساسي: الدين الخارجي	٣٢,٨	٢٧,٧	٢٥,٣	٢٤,٨	٣٦,٨		٣٩,٣	٣٨,١	٤٠,٧	٤٠,٢	٣٦,٧	٣٢,٦	٤,١-
٢ التغير في الدين الخارجي	١١,١-	٥,١-	٢,٤-	٠,٥-	١٢,٠		٢,٦	١,٢-	٢,٦	٠,٦-	٣,٥-	٤,١-	
٣ التدفقات المنشئة للدين الخارجي المحددة (٩+٨+٤)	٢٣,١-	١١,٣-	٥,٦-	٤,٣-	١٢,٥		٣,٤	٥,٦	٤,٦	٢,٠	٠,١	١,٢-	
٤ عجز الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفوائد	١١,٢-	٥,٤-	١,٤-	٢,٩-	٦,٢		٨,٣	٥,٩	٦,١	٣,٤	٢,٦	١,٦	
٥ العجز في ميزان السلع والخدمات	١٢,٢-	٦,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٠		٨,٤	٦,١	٤,٢	٣,٩	٢,٦	١,٥	
٦ الصادرات	٤٤,٤	٤٤,٥	٣٩,٧	٤١,٣	٣٤,٩		٣٢,٦	٣٥,٨	٣٥,٥	٣٤,٣	٣٣,٦	٣٢,٧	
٧ الواردات	٣٢,٢	٣٧,٦	٣٦,٠	٣٦,٩	٤٠,٩		٤١,٠	٤١,٨	٣٩,٨	٣٨,٢	٣٦,٢	٣٤,٢	
٨ صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة غير المنشئة للدين (سالب)	١,٠-	١,٣-	٢,٤-	١,٧-	١,٦-		١,١-	٠,٩-	١,١-	١,٥-	٢,٣-	٢,٥-	
٩ الديناميكية الذاتية للدين/١	١٠,٨-	٤,٦-	١,٧-	٠,٢	٧,٨		٣,٩-	٠,٦	٠,٤-	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	
١٠ المساهمة من سعر الفائدة الاسمي	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣		٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥	
١١ المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٥-	٣,٩-	٢,٠-	٠,٢-	١,٦-		٤,٢-	٠,٢	١,١-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	
١٢ المساهمة من تغيرات الأسعار وسعر الصرف/٢	٨,٧-	١,٠-	٠,٠	٠,٢	٩,١		...	...	...	...	...	...	
١٣ القيمة المتبقية، شاملة التغير في إجمالي الموجودات الأجنبية (٣-٢)/٣	١٢,٠	٦,٢	٣,١	٣,٨	٠,٥-		٠,٨-	٦,٨-	٢,٠-	٢,٥-	٣,٦-	٢,٩-	
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	٧٣,٩	٦٢,٢	٦٣,٧	٥٩,٩	١٠٥,٤		١٢٠,٧	١٠٦,٦	١١٤,٦	١١٧,٠	١٠٩,٢	٩٩,٧	
إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات)/٤	١٩,٨-	١٠,٢-	١,٧-	٤,٥-	١٣,٠		١٥,٨	١٣,٣	١٥,٣	١١,١	١١,٠	١٠,٣	
نسبة من إجمالي الناتج المحلي	١٠,٦-	٤,٧-	٠,٧-	١,٩-	٧,٢		٩,٢	٦,٩	٧,٥	٥,٣	٤,٩	٤,٣	
سيناريو تكون فيه المتغيرات الرئيسية عند متوسطاتها التاريخية/٥							٣٩,٣	٢٨,٧	٢٠,٨	١٣,٩	٧,٤	٢,٤	١,٦-
						المتوسط التاريخي	الانحراف المعياري						
						١٠ سنوات	١٠ سنوات						
الافتراضات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يستند إليها السيناريو الأساسي													
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٧,٥	١٣,٩	٧,٦	٠,٧	٤,٨	٦,٠	٣,٧	١١,٠	٠,٤-	٢,٩	١,٧	٢,٠	٢,١
مُخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير بالنسبة المئوية)	٢٤,٧	٣,٠	٠,٠	٠,٧-	٢٦,٩-	٩,٣	٢١,٤	١٤,٠-	١٢,٧	٢,٣	٢,٩	٣,٨	٤,٤
سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	١,١	١,١	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,٤	٠,٩	١,٣	١,٨	١,٨	١,٦	١,٥
نمو الصادرات (على أساس القيمة بالدولار، %)	٥٢,٠	١٧,٧	٤,١-	٤,٣	٣٥,٣-	١٥,٣	٣٣,٥	١٠,٨-	٢٣,١	٤,٧	١,٠	٣,٧	٣,٦
نمو الواردات (على أساس القيمة بالدولار، %)	٨,٧	٣٦,٩	٣,٢	٢,٥	١٥,١-	١٣,٩	١٧,٥	٤,٥-	١٤,٦	٠,١	٠,٦	٠,٢	٠,٨
رصيد الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة	١١,٢	٥,٤	١,٤	٢,٩	٦,٢-	١,٨	٧,٤	٨,٣-	٥,٩-	٦,١-	٣,٤-	٢,٦-	١,٦-
صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة غير المنشئة للديون	١,٠	١,٣	٢,٤	١,٧	١,٦	١,٣	٠,٦	١,١	١,١	٠,٩	١,٥	٢,٣	٢,٥

المصادر : صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص، وتقديرات الخبراء.

١/ تُشتق على أنها [r - g - r(1+g) + ea(1+r)]/(1+g+r+gr) مضروبا في رصيد الدين في الفترة السابقة، بحيث r= سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، r= التغير في مُخفض إجمالي الناتج المحلي على أساس القيمة بالدولار، g= معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، e= ارتفاع سعر الصرف الاسمي (زيادة في قيمة العملة المحلية قياسا بالدولار)، و a= نصيب الدين المقوم بالعملة المحلية من مجموع الدين الخارجي.

٢/ تُعرَّف المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف على أنها [r-(1+g) + ea(1+r)]/(1+g+r+gr) مضروبا في رصيد الدين في الفترة السابقة. وتزيد r مع الارتفاع في قيمة العملة المحلية (e > صفر) وتزايد التضخم (على أساس مُخفض إجمالي الناتج المحلي).

٣/ بالنسبة للتوقعات، يتضمن السطر تأثير التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.

٤/ يُعرَّف على أنه عجز الحساب الجاري، مضافا إليه استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل مضافا إليه الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

٥/ المتغيرات الأساسية تتضمن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ وسعر الفائدة الاسمي؛ ونمو مُخفض الدولار؛ وكل من الحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الوافدة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

٦/ الرصيد طويل الأجل الثابت المحقق لاستقرار نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي، ونمو مخفض الدولار، والتدفقات الوافدة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.

ملحق ١: خطاب من رئيس الوزرا

بغداد في ٢٣ يوليو/تموز ٢٠١٧

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي
700 19th Street, N.W.
Washington, DC 20431, USA

عزيزتي السيدة لاغارد،

كما تعلمون، فإنه عقب تحرير مدينة الموصل، تسطر قواتنا الباسلة الفصل الأخير في صراعنا ضد عصابات داعش الإرهابية. غير أن هذه الإنجازات على الجانب العسكري فرضت تكلفة باهظة على اقتصادنا الذي شهد تدهورا شديدا بالفعل بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وفي مواجهة هذه الصدمة المزدوجة، اتخذت الحكومة خطوات جريئة ولكنها ضرورية نحو وضع مواردها العامة على مسار قابل للاستمرار ورحبت بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، بما في ذلك اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٥,٣ مليار دولار أمريكي المبرم مع صندوق النقد الدولي لثلاث سنوات، إلى جانب ما قدمته الجهات المانحة من دعم كبير.

ونحن ملتزمون بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المشار إليها في اتفاق الاستعداد الائتماني، ونسعى إلى ضمان استمرارية الأوضاع الاقتصادية بعد انتهاء الحرب ضد الإرهاب من أجل مستقبل أفضل لجميع المواطنين العراقيين. ويتضح ذلك أيضا في خطاب النوايا الموقع من محافظ البنك المركزي العراقي ووكيل وزارة المالية، وكذلك مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية.

ونشكركم على ما قدمتموه من دعم متواصل للعراق ونتطلع لمزيد من التعاون معكم.

مع خالص التحية،

/توقيع/
دكتور حيدر العبادي
رئيس وزراء جمهورية العراق
وكيل وزارة المالية

ملحق ٢: خطاب نوايا

بغداد في ٢٣ يوليو/تموز ٢٠١٧

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي
700 19th Street, N.W.
Washington, DC 20431, USA

عزيزتي السيدة لاغارد،

١- كما تعلمون، لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني في ظل الهجمات التي يشنها تنظيم "داعش" وصدمة أسعار النفط التي أصابت الاقتصاد في منتصف عام ٢٠١٤. وللتحرك في مواجهة هذه الصدمة المزدوجة، اتخذت الحكومة خطوات جريئة لكنها ضرورية نحو وضع مواردها العامة على مسار قابل للاستمرار ورحبت بدعم المجتمع الدولي الذي تضمن اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٣,٨٣١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي ٥,٣ مليار دولار) لمدة ثلاث سنوات والذي عقدناه مع صندوق النقد الدولي وكذلك الدعم الكبير من الجهات المانحة.

٢- وكما توضح مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة (المذكرة، الفقرات من ١٥-١٧)، لم يمكن استيفاء أي من معايير أداء نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ وأحد معايير الأداء المستمرة، كما أن أحد معايير الأداء الخاصة بنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ لم يتم استيفاؤها على الأرجح. ولم تستطع الحكومة استيفاء معايير الأداء تلك بسبب ضغوط الإنفاق الناجمة عن الحرب ضد داعش وما نتج عنها من أزمة إنسانية في وقت شهد تراجعا حادا في أسعار النفط. ولذلك فقد اضطررنا إلى زيادة الإنفاق في عام ٢٠١٦ وسداد متأخرات خارجية أقل مقارنة بالمستويات المقررة في البرنامج. وقد نتج عدم الالتزام بمعيار الأداء المستمر عن تراكم متأخرات خارجية بقيمة ٢,٥ مليون دولار أمريكي لشهرين تقريبا في بداية عام ٢٠١٧ ومتأخرات بقيمة ١٥٧ مليون دولار أمريكي لعدة أيام في بداية شهر يوليو/تموز ٢٠١٧، وقد تم سداد جميع هذه المتأخرات. وفي ضوء الطبيعة المؤقتة لهذه المتأخرات، والخطوات المشار إليها في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية والتي تهدف إلى مواصلة تنفيذ البرنامج على النحو المقرر وتحسين آليات إدارة النقدية، تطلب الحكومة الإعفاء من إعلان عدم الالتزام بمعيار الأداء المستمر وأحد معايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧. كذلك نطلب الإعفاء من شرط انطباق معايير الأداء الأربعة المقررة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ التي لم تتوافر أي معلومات بشأنها بعد.

٣- وقد أحرزت الحكومة تقدما جيدا نحو استيفاء المعايير الهيكلية اللازمة لإجراء المراجعة الثانية على اتفاق الاستعداد الائتماني (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ٢٠). وتحديدا، تم استيفاء المعايير الهيكلية التالية: مسح متأخرات الحكومة المركزية، وتدقيق متأخرات الاستثمارات غير النفطية ومشتريات القمح من جانب المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، ومسح

الضمانات الصادرة عن الحكومة المركزية، والتدقيق الخارجي لإجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي، والتدقيق الخارجي لمجموع الدين العام، والتعميم المرسل من وزارة المالية بشأن إلزام جميع وحدات الإنفاق بقيد جميع الالتزامات القائمة من المصروفات الجارية والرأسمالية، ونشر الكشوف المالية لصندوق تنمية العراق والحساب الذي حل محله على الموقع الإلكتروني الخارجي لوزارة المالية وفق المعايير الدولية، واعتماد مجلس محافظي البنك المركزي العراقي لنظام أساسي جديد للجنة التدقيق يحظر وجود تمثيل تنفيذي للبنك المركزي في اللجنة، وعرض تعديلات في قانون البنك المركزي العراقي على مجلس النواب بغرض تعزيز الحوكمة وإطار الرقابة الداخلية في البنك المركزي، وإصدار البنك المركزي للائحة تنفيذية توضيحية تقضي بإلغاء حظر تحويل حصيلة الاستثمارات الذي نشأت عنه قيود على سعر الصرف. كذلك أحرزنا تقدما نحو تنفيذ المعيارين الهيكلين الآخرين ـ تعديل قانون عام ٢٠١١ الخاص بإنشاء هيئة النزاهة، إعداد وزارة المالية تقرير بجميع الالتزامات الجارية والاستثمارية ـ ولكننا نحتاج إلى وقت أطول لتنفيذهما بالكامل. لذلك نقترح تأجيل استيفاء المعيارين المذكورين إلى وقت إجراء المراجعتين الثالثة والرابعة على الترتيب.

٤- ونظرا لصعوبة خفض الالتزامات القائمة لأكثر من ثلاثة شهور المستحقة لشركات النفط الدولية إلى صفر بسبب ضخامة حجم الشحنات، تقترح الحكومة رفع الحد الأدنى لتلك الالتزامات إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. كذلك تؤيد الحكومة مقترح خبراء الصندوق بأن يكون رصيد هذه المتأخرات هدفا إرشاديا وليس معيار أداء بدءا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. وتؤيد الحكومة أيضا مقترح الخبراء بإرجاء تنفيذ معايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ إلى وقت إجراء المراجعة الرابعة وفقا للإطار الاقتصادي الكلي المعدل، ووضع معايير أداء لنهاية يونيو/حزيران ونهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨. وسوف يظل البرنامج متضمنا أهداف إرشادية لجميع المتغيرات التي تُستخدم كمعايير أداء في نهاية ربعي السنة الأول والثالث، الأمر الذي من شأنه أن يضمن مواصلة مراقبة أداء البرنامج على أساس تواتر ربع سنوي ويساعد على ضمان استمرار أداء البرنامج على المسار الصحيح.

٥- وعلى هذه الخلفية، تطلب الحكومة استكمال المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني وتطلب شراء الشريحة الثالثة بقيمة ٥٨٤,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣٥,١% من حصة عضويتنا). وتتعهد الحكومة بأن تنفذ في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ السياسات الاقتصادية والمالية الموضحة في المذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية لخفض النفقات تدريجيا إلى مستوى يتسق مع المستوى الأدنى الجديد للإيرادات النفطية بغرض الوصول بالدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، مع الحفاظ على نظام ربط سعر الصرف، وتعزيز الإدارة المالية العامة والرقابة المصرفية، ومكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب والفساد. وستقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي، وتتعهد بألا يصل إلى حد أدنى معين أثناء فترة اتفاق الاستعداد الائتماني.

٦- وترى الحكومة أن التدابير والسياسات المحددة في المذكرة المرفقة ملائمة لبلوغ أهداف هذا البرنامج وستتخذ أي خطوات أخرى يمكن أن تكون ضرورية لبلوغها. وسوف تتشاور الحكومة مع خبراء الصندوق حول اعتماد هذه التدابير قبل إجراء أي تعديل في السياسات الموضحة في المذكرة المرفقة.

٧- وستقدم الحكومة لخبراء الصندوق المعلومات ذات الصلة المشار إليها في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة بشأن التقدم المحقق في ظل البرنامج.

٨- وتنوي الحكومة إعلان محتوى تقرير خبراء الصندوق، بما في ذلك هذا الخطاب، والمذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية، ومرفق المعلومات التابع لهذا التقرير. ومن ثم فإنها تجيز لخبراء الصندوق نشر هذه الوثائق في موقعه الإلكتروني بمجرد موافقة المجلس التنفيذي على هذه المراجعة.

مع خالص التحية،

/توقيع/	/توقيع/
ماهر حماد جوهان	علي محسن إسماعيل العلاق
وكيل وزارة المالية	محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة

المرفقات:

١- مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

٢- مذكرة التفاهم الفنية.

الملحق الأول – مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية

١- تعرض مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) المستجدات الاقتصادية التي حدثت خلال عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، والآفاقَ المتوقّعة والسّياسات الاقتصادية والمالية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) بين العراق وصندوق النقد الدولي (IMF).[١]

الخلفية، والمستجدات الاقتصادية الأخيرة، والأداء في ظل اتفاق الاستعداد الإئتماني:

ألف- خلفية

٢- **أحرز العراق تقدما هائلا في صراعه ضد ما يُسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ("تنظيم داعش")**. فقد حررت قوات الأمن العراقية مدينة الموصل، معقل تنظيم داعش في العراق، بمساعدة شركائنا الدوليين.

٣- **وقد أدّى النّزاع مع تنظيم داعش إلى هدم البنى التّحتية والممتلكات، ورفع عدد النازحين داخلياً** إلى ٣ ملايين نسمة، وعدد السكان المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية إلى ١١ مليون عراقي (٢٩% من السكان). ومع وجود ما يزيد على ٢٤١٠٠٠ لاجئ سوري داخل العراق، يصبح العراق رابع أكبر بلد مضيف للاجئين الفارّين من سوريا في المنطقة. ويُقيم معظمُ اللاجئين– الذين تُشكِّل النساء والأطفال نسبة ٦٠% منهم – في شمال العراق، حيث يقع أيضا إقليم كردستان الذي منحهم وضع الإقامة التي تشمل الحقّ في العمل داخل الإقليم. ويتسبّب تدفّق اللاجئين إلى العراق في تفاقم الوضع الإنساني الداخلي الصعب بالفعل الذي تواجهه الحكومة العراقية.

٤- **وفي إطار الاستمرار في تنفيذ جدول أعمال الحكومة للإصلاح الاقتصادي والسياسي، اعتمدت حكومة العراق خطةً شاملة تقوم على الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء في أغسطس/آب ٢٠١٥**. وتُركِّز الخطة على ستة محاور رئيسية، هي الأمن، والاستقرار وإعادة الإعمار، والنزاهة والشفافية، والإجراءات التنفيذية، والتشريعات، واختيار كبار المسؤولين الإداريين وتعيين الموظفين، وتفعيل الإقراض للمشاريع السكنية والصناعية والزراعية. وتهدف الخطة إلى تحسين الموازنة وزيادة الإيرادات على المدى المتوسط والطويل بما يتراوح بين ٢٠–٣٣ تريليون دينار عراقي سنوياً. وتشمل الخطوات الأولى التي بدأت قبل يوليو/تموز ٢٠١٦ الإصلاحات الإدارية (التي لا تتطلب تغييرات في القوانين)، وإدخال تعديلات على القواعد النّافذة المُنظِّمة للتحويلات، وتطبيق ضرائب جديدة. كذلك تدعو الخطة المعتمدة إلى تعزيز دور هيئة النزاهة.

باء – آخر التطورات الاقتصادية

٥- **ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بواقع ١١% في ٢٠١٦ بسبب الزيادة في إنتاج النفط بواقع ٢٥%، والذي تأثّر قليلاً بفعل النّزاع مع تنظيم داعش**. وفي حين كان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، في عام ٢٠١٦، متوافقاً مع التّوقّعات

[١] التقرير القطري رقم 379/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي، العراق: المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الإئتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

السّابقة، رَجَحَ تكوينُ النمو نحو مستوىً من مُخرجات النفط أعلى (٢٥% بدلاً عن ٢٠% في تقرير خبراء الصندوق عن المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الإئتماني)، ونحو تقلُّص أكبر في إجمالي الناتج المحلي غير النّفطي (-٨% مقابل -٥%). وكان متوسط تضخّم أسعار المستهلك ٠,٤% فقط في عام ٢٠١٦ في المناطق التي لم يحتلّها تنظيم داعش (حيث كانت تعيش نسبة ٨٠% من السكان قبل احتلالها من تنظيم داعش). وفي إبريل/نيسان، بلغ تضخم مؤشر أسعار المستهلكين ١,٠% على أساس سنوي مُقارَن.

٦- **وقد تم اتخاذ المزيد من إجراءات ضبط الأوضاع المالية في عام ٢٠١٦، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان مقررا في البرنامج مما يرجع أساسا لعدم قدرة الحكومة على السيطرة على الإنفاق الاستثماري بالقدر المتصور وكذلك نتيجة ضغوط الإنفاق النابعة من الحملة العسكرية على تنظيم "داعش" والمساعدات الإنسانية المقدمة إلى النازحين داخليا.** وقد سجّل الرصيد الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق[٣٣]، باستثناء حكومة إقليم كردستان[٣٤]، انكماشا قدره ١% بالقيمة الاسمية في عام ٢٠١٦، مما يرجع إلى نمو الإنفاق الحقيقي بنسبة ٢% (بعد انكماش قدره ٢٥% في السنة السابقة) وزيادة الإيرادات غير النفطية ثلاثة أضعاف (وإن كانت قد بدأت من مستوى شديد الانخفاض). غير أن ذلك الانكماش كان أقل من المقرر في البرنامج (٧,٩ تريليون دينار عراقي، باستثناء حكومة إقليم كردستان) نتيجة تجاوزات الإنفاق ومعظمها في صورة استثمارات غير نفطية (٦,١ تريليون دينار عراقي) وتحويلات (٢,٦ تريليون دينار عراقي) وأجور (٠,٧ تريليون دينار عراقي)، وهو ما يرجع جزئيا للحملة العسكرية على تنظيم "داعش" والمساعدات الإنسانية المقدمة إلى النازحين داخليا وضعف السيطرة على الإنفاق الاستثماري من جانب الوزارات التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، سددت السلطات متأخرات خارجية إلى شركات النفط الدولية وغيرها من الدائنين الخارجيين بأقل من المقرر في البرنامج بنحو ٢,٥ مليار دولار نتيجة نقص النقدية.

٧- **وتشير التقديرات الأولية إلى أن عملية التصحيح المالي جرت على النحو المخطط لها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.** فقد انخفضت المصروفات الأولية غير النفطية، باستثناء حكومة إقليم كردستان، عن المستوى المقرر لها في البرنامج بمقدار ٢,٩ تريليون دينار عراقي (أو ١٧%)، بينما تراجعت الإيرادات غير النفطية، باستثناء حكومة إقليم كردستان، عن المستوى المقرر لها في البرنامج ولكن بمقدار أقل بلغ ٠,٦ تريليون دينار عراقي. وتجاوز الرصيد الأولي غير النفطي بالتالي الحد الأدنى المقرر له باستثناء حكومة إقليم كردستان بمقدار ١٦%.

٨- **وفي عام ٢٠١٦، اتّسع عجز الحساب الجاري إلى ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك يعود في معظمه إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة ٢٢%.** وقد تمّ تمويل العجز بالقروض الرسمية الخارجيّة، وباستعمال احتياطيات العملة الأجنبية

[٢] يعرف رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والمصروفات الأولية غير النفطية، أي باستثناء مدفوعات الفائدة. الرصيد الأولي غير النفطي على أساس الاستحقاق هو أدق مقياس لأداء المالية العامة في أي سنة لأنه لا يتضمن سوى الإيرادات والنفقات المتعلقة بتلك السنة.

[٣] نظرا لعدم تنفيذ السلطات العراقية اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان في عام ٢٠١٦، فسوف يتعين تقييم أداء البرنامج بمقارنة نتائج المالية العامة مع المستويات المقررة بموجب البرنامج باستثناء حكومة إقليم كردستان.

الرسمية، التي انخفضت من مستوى ٥٣,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٥ إلى مستوى ٤٥,٢ مليار دولار أمريكي (٦,٧ أشهر من واردات السّلع والخدمات) في نهاية ٢٠١٦.

٩- **وفي عام ٢٠١٦، زاد عرض النقود بالمفهوم الواسع بنسبة ٧,٢%** حيث استمرّت الحكومة في الإقتراض من المصارف، في حين زاد الإئتمان المقدم للاقتصاد بواقع ١,٩%.

١٠- **وتعاني المصارفُ المملوكة للدولة، والتي تهيمنُ على القطاع المصرفي، من مواطنُ ضعف في رأس المال ومحافظ القروض، ويبدو أنّ القروض المُتعثّرة لدى المصارف الخاصة ترتفع باستمرار** وفق مؤشّرات السلامة المالية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

١١- **وانخفض الفرق بين سعر صرف الدولار الرّسمي وسعر صرفه الموازي مقابل الدولار الأمريكي من ٩% في المتوسط في نهاية ٢٠١٦ إلى أقل من ٦% في يونيو/حزيران ٢٠١٧**، مع قيام البنك المركزي العراقي بتبسيط متطلبات التوثيق اللازمة للوصول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية.

١٢- **وتراجع العائد على السندات الدولارية العراقية التي تستحقّ في عام ٢٠٢٨ من حوالي ١٤% في فبراير/شباط ٢٠١٦ إلى ٨,٥% في أوائل يوليو/تموز ٢٠١٧**، وذلك بالتّزامن مع الزّيادة في أسعار النفط وتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني.

١٣- **وتَرِدُ المبالغُ المنصرفة من المانحين إلى العراق بُغية سدّ الفجوة التّمويليّة المُحدّدة في اتفاق الاستعداد الائتماني متأخرةً بصورة طفيفة عن المواعيد المُقرّرة لها في البرنامج، ولكنها تتدفقُ وفق المسار المُحدّد لها بصورة عامّة.** وقد أمكن سد فجوة التمويل الخارجي البالغة قيمتها ١٢ مليار دولار أمريكي للفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٧ والتي حُدِّدَت في بداية اتفاق الاستعداد الإئتماني بالمبالغ التالية: ٣ مليارات دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي؛ ومليارا دولار أمريكي من البنك الدولي؛ و٢,٥ مليار دولار أمريكي إضافي من مجموعة السّبع والاتحاد الأوروبي؛ وتأخير تسديد مبلغ ٤,٦ مليار دولار أمريكي كتعويضات للحرب على الكويت، حتى عام ٢٠١٨. وضمنت المملكة المتحدة وكندا مبلغ ٠,٤٤٤ مليار دولار أمريكي من قرض دعم الموازنة من البنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ البالغة قيمته ١,٤٤٤ مليار دولار أمريكي. أما السند المضمون من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار دولار أمريكي والذي كان من المتوقع إصداره في أواخر عام ٢٠١٦، فقد صدر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧. وتعكف فرنسا على تجهيز قرض لدعم الموازنة بقيمة ٠,٤٥ مليار دولار أمريكي، ومن المُخطط صرفه في الرّبع الثالث من عام ٢٠١٧.

١٤- **وفي ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ خفّض مجلس الوزراء تعريفة استهلاك الكهرباء بنسبة ١٨% في المتوسط بالنسبة للشركات**، وذلك لمساعدة رواد الأعمال في القطاع غير النفطي.

جيم – الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الإئتماني

١٥- **ورغم أن اتفاقية تقاسم الموازنة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان لا تزال سارية المفعول، فإنها لا تُنفَّذ في الوقت الرّاهن.**[٣٥] وفي هذه الأثناء، سيتمّ الاستمرار في استعمال أداة لتعديل معيار الأداء الخاص بالرصيد الأولي غير النفطي (الفقرة ١٦) للحكومة الاتحادية في حالة عدم تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة ١٤). وعلاوة على ذلك، فقد تمّ التّوصل في أغسطس/آب ٢٠١٦ إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على استئناف صادرات النفط من شركة نفط الشمال في كركوك عبر خط الأنابيب الذي يربط حكومة إقليم كردستان بتركيا بمقدار (٠,١٥) مليون برميل يومياً، وعلى تقاسم الإيرادات النفطية بالتساوي.

١٦- **ونظرا لتطبيق أدوات التعديل الملائمة** (بسبب عدم تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان والعجز في سداد المتأخرات)، **لم يمكن استيفاء معايير الأداء ذات الصلة المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦** (الجدول ١):

- **انخفض رصيد إجمالي إحتياطيات البنك المركزي العراقي** دون الحد الأدنى المعدل المقرر في البرنامج بمبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكي لأن السلطات العراقية دفعت مبلغا أقل كثيرا من المتأخرات الخارجية مقارنة بما كان مقررا في البرنامج وبالتالي ارتفع الحد الأدنى المقرر في البرنامج.[٣٦]

- تجاوز **صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي** الحد الأقصى المعدل المقرر في البرنامج بمبلغ ٢,١ تريليون دينار عراقي لنفس السبب السابق.[٣٧]

- لم يتم استيفاء الحد الأدنى المعدل **للرصيد الأولي غير النفطي** المُقرر في البرنامج، بفارق ٤,٢ تريليون دينار عراقي (أي ٣,١% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) نتيجة تجاوزات الإنفاق وأغلبها في صورة استثمارات غير نفطية (الفقرة ٦). وقد تم تعديل الحد الأدنى المقرر في البرنامج بسبب عدم تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان.[٣٨]

---

[٤] وفقاً لهذة الاتفاقية، فإن الإيرادات المتأتّية من النفط المستخرج من إقليم حكومة كردستان تكون مستحقة للحكومة الاتحادية، وتقوم الحكومة الاتّحادية بعمل تحويلات إلى حكومة إقليم كردستان، تبلغ نسبتها ١٧% من الإنفاق غير السِّيادي في الموازنة الاتّحادية (أي إجمالي الإنفاق ناقصاً الإنفاق على مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الدفاع، والمحكمة الاتحادية، وعدد من الهيئات الحكومية الاتحادية، وخدمة الديون). وفي البرنامج المعدّل لعام ٢٠١٧، والمقدّم ضمن مذكرة السِّياسات الاقتصادية والمالية هذه، تبلغ الإيرادات النفطية المتوقّعة لحكومة إقليم كردستان ١٠,١ تريليون دينار عراقي، وتبلغ قيمة التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان ١٢,٠ تريليون دينار عراقي.

[٥] راجع الفقرة ١٩ من مذكرة التفاهم الفنية، في التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 379/16، صفحة ٨٥.

[٦] راجع الفقرة ١٧ من مذكرة التفاهم الفنية، في التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 379/16، صفحة ٨٤.

[٧] راجع الفقرة ١٤ من مذكرة التفاهم الفنية، في التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 379/16، صفحة ٨٤.

- لم يتم استيفاء الحد الأقصى المعدل **لإجمالي الدين العام** المقرر في البرنامج، بفارق ٥,٠ تريليونات دينار عراقي، لأن العجز الكلي كان أعلى من مستواه المقرر في البرنامج (الفقرة ٦)، ولأن الحكومة سددت جزءا من المتأخرات الخارجية أقل كثيرا عن المستوى المقرر في البرنامج ووقعت ضمانات ديون للإنفاق مع السداد الآجل في القطاع العسكري وقطاع الكهرباء.

- لم تتمكن الحكومة من استيفاء جميع معايير الأداء المذكورة بسبب ضغوط الإنفاق النابعة من الحرب على تنظيم "داعش" والأزمة الإنسانية التي ترتبت عليها في وقت انخفضت فيه أسعار النفط انخفاضا حادا. وقد اضطرت الحكومة نتيجة لذلك إلى الإنفاق أكثر في ٢٠١٦ وسداد قدر أقل من المتأخرات الخارجية مقارنة بما هو مقرر في البرنامج.

- لم يتم استيفاء **معيار الأداء المُستمرّ الخاص بعدم مراكمة متأخرات خارجية جديدة** على الدَّين القائم المعادة جدولته وعلى الاقتراض الجديد، وذلك بصورة مؤقتة نتيجة التأخر في سداد مدفوعات خدمة ديون بقيمة ٢٩٤ مليون ين ياباني (٢,٥ مليون دولار أمريكي) من ٧ يناير/كانون الثاني حتى ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٧ والتأخر في سداد عدد من مدفوعات خدمة الديون بقيمة إجمالية بلغت ١٥٧ مليون دولار أمريكي لأيام قليلة في بداية يوليو/تموز ٢٠١٧ بسبب مشكلات تنظيمية في وزارة المالية. ونظرا لأن هذه الانحرافات مؤقتة، ولأنه قد تم سداد المتأخرات المذكورة خلال عدة أسابيع وأيام على الترتيب، فإنّ الحكومة تطلب الإعفاء من الإعلان عن عدم التقيد بمعيار الأداء. كذلك ستعجل الحكومة بإنشاء وحدة إدارة التدفقات النقدية ولجنة إدارة التدفقات النقدية في وزارة المالية (فقرة ٣٨) بغرض معالجة المشكلات التنظيمية التي أدت إلى التأخر في سداد المبالغ المذكورة.

- كان **رصيد الالتزامات القائمة لشركات النفط الدولية لأكثر من ثلاثة شهور** أعلى (١,٢٢٧ مليون دولار) مما كان مقرراً في البرنامج (تصفير الرصيد). إذ إن الحكومة لم تستطع تقليص رصيد الالتزامات القائمة لشركات النفط الدولية لأكثر من ثلاثة شهور بالسرعة المُقررة لها في البرنامج لأنّها كانت تواجه ضغوطات مرتفعة على جانب الإنفاق جراء محاربة تنظيم داعش، وبسبب الزيادة الناتجة عن ذلك في أعداد النازحين داخلياً (الفقرة ٣). وتود الحكومة كذلك الإشارة إلى صعوبة تخفيض هذه الالتزامات إلى أقل من ٥٠٠ مليون دولار لأسباب فنية. ففي واقع الأمر، يتم سداد المبالغ المستحقة لشركات النفط الدولية من خلال شحنات النفط الخام بكميات لا تقل عن مليون برميل في الشحنة الواحدة. ويرجع السبب في حوالي ٣٧% من الالتزامات القائمة لأكثر من ثلاثة شهور لشركات النفط الدولية في نهاية عام ٢٠١٦ و٨٥% من الالتزامات القائمة في نهاية مارس/آذار ٢٠١٧ إلى المطالبات الصغيرة لشركات النفط الدولية والتي ينبغي تجميعها لتستوفي الحدَّ الأدنى من حجم الشحنة التي يُمكن تحميلها. وبالتالي تقترح الحكومة رفع الحد الأقصى إلى ٥٠٠ مليون دولار اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (الجدول ١ والفقر ٤٦).

١٧- **تمّ استيفاء الهدف الإرشادي الخاص بالحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦** (الجدول ١). غير أنه لم يمكن استيفاء هدف إرشادي آخر:

- **الإنفاق الاجتماعي** (٢٠ تريليون دينار عراقي) تجاوز الحد الأدنى المقرر (١٨,٢ تريليون دينار عراقي).

- يتضح من حصر المتأخرات (الفقرة ١٨) أن **رصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية** (٤,٧٢٣ تريليون دينار عراقي) تجاوز الحد الأقصى المقرر له (٤,٤٩١ تريليون دينار عراقي)، حيث كشف حصر المتأخرات عن وجود متأخرات إضافية.

١٨- **تم استيفاء ثلاثة من الأهداف الإرشادية المقررة لنهاية مارس/آذار ٢٠١٧ التي تتوافر معلومات بشأنها** (الجدول ١)

- تجاوز **رصيد إجمالي الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي** الحد الأدنى المعدل المقرر في البرنامج بحوالي ٧,٠ مليارات دولار أمريكي.

- تراجع **صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي** عن الحد الأقصى المعدل المقرر في البرنامج بمقدار ٦,٨ تريليون دينار عراقي.

- ظل **الرصيد الأولي غير النفطي** أعلى من الحد الأدنى المعدل المقرر له في البرنامج (الفقرة ٧).

- تجاوز **إجمالي الدين العام** الحد الأقصى المعدل المقرر له في البرنامج رغم تراجع عجز الموازنة عن المستوى المقرر في البرنامج بسبب تجاوز الرصيد الحد الأقصى المقرر في نهاية عام ٢٠١٦ (الفقرة ١٦).

- **رصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية** تجاوز (٤٤٧ مليون دولار أمريكي) المستوى المقرر له (صفر) لأسباب فنية (النقطة الأخيرة بالفقرة ١٦).

- تخطى **رصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية** الحد الأقصى المقرر في البرنامج بحوالي ٢٣٠ مليار دينار عراقي بسبب زيادة تقديرات الرصيد في نهاية عام ٢٠١٦.

١٩- **واستنادا إلى المعلوماتالمتاحة في الوقت الحالي، يرجح عدم استيفاء معيار الأداء الخاص برصيد الالتزامات القائمة لأكثر من ثلاثة شهور المستحقة لشركات النفط الدولية والمقرر لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧**. ففي ضوء الأسباب الموضحة أعلاه (الفقرة ١٦)، نتوقع وجود التزامات قائمة لأكثر من ثلاثة شهور تجاه شركات النفط الدولية في هذا التاريخ. ونظرا للتقدم المحرز منذ يونيو/حزيران ٢٠١٦ عندما بلغت الالتزامات المتأخرة المستحقة لشركات النفط الدولية ٣٦٧٩ مليون دولار أمريكي والتعهد بخفضها إلى ما لا يزيد على ٥٠٠ مليون دولار أمريكي اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ وما بعده، فإنّ الحكومة تطلب الإعفاء من الإعلان عن عدم التقيد بمعيار الأداء المذكور.

٢٠- **استوفت الحكومة معظم القواعد المعيارية الهيكلية المقررة للمراجعة الثانية، وجاري العمل على تنفيذ بقية الأهداف** (الجدول ٢):

- استكملت وزارة المالية **مسح جميع المتأخرات المحلية لدى الحكومة المركزية**؛ وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ حددت وزارة المالية حجم المتأخرات بمبلغ ١١,١ تريليون دينار عراقي (٩,٤ مليار دولار، أو ٥,٥% من إجمالي الناتج

المحلي)، منها نفقات جارية بقيمة ٤,٣ تريليون دينار عراقي ونفقات استثمارية بقيمة ٦,٨ تريليون دينار عراقي (الجدول ٥ والجدول ٦).

- استكمل ديوان الرقابة المالية **تدقيق** جميع **المتأخرات على الاستثمارات غير النفطية** التي حدّدتها وزارة التّخطيط حتى الآن، وجميع **المتأخرات على مشتريات الغذاء** التي حدّدتها وزارة التجارة حسبما هي مدرجة في الفقرة ٢١ من مذكرة السياسات المالية والاقتصادية الخاصة بالمراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الإئتماني. فمن جملة المطالبات البالغ عددها ٧٠٢٣ مطالبة لسداد متأخرات الاستثمارات المحلية غير النفطية بمبلغ قدره ٤,٧ تريليون دينار عراقي، صادق ديوان الرقابة المالية على ١٨٥٥ مطالبة بقيمة ١,٣٦٣ تريليون دينار عراقي. وقد تواصلت وزارة التخطيط مع الوزارات التنفيذية بغية تزويدها بما لديها من تعليقات أو آراء تقييمية أو أي معلومات ناقصة عن المطالبات غير الممتثلة للشروط. وبالتالي قد ترتفع قيمة المتأخرات الصحيحة بمجرد استكمال الوثائق والحصول على التوضيحات اللازمة. ومن جملة المتأخرات المستحقة عن مشتريات وزارة التجارة من القمح والأرز بمبلغ ٢,٥ تريليون دينار عراقي، أقر ديوان الرقابة المالية صحة متأخرات بمبلغ ٢ تريليون دينار عراقي.

- أنجزت دائرة الدين العام بوزارة المالية **دراسة مسحية لجميع الضمانات الصادرة عن الحكومة المركزية**. وفي نهاية مايو/آيار ٢٠١٧، بلغت قيمة ١١ ضمانا من الضمانات الحكومية لديون ومدفوعات خدمات مقومة بالعملة الأجنبية ٣٦ مليار دولار (٤٢,٦ تريليون دينار عراقي، أو ٢١% من إجمالي الناتج المحلي)، منها مبلغ قدره ٣٢,٤ مليار دولار ضمانات مدفوعات خدمات إلى منتجي الطاقة المستقلين في قطاع الكهرباء عن كامل مدة العقود (حوالي ١٤ عاما) ومبلغ قدره ٣,٦ مليار دولار ضمانات ديون. وإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة أحد الضمانات المقومة بالعملة المحلية ٠,٥ تريليون دينار عراقي. وسوف تقوم الحكومة بإبلاغ بيانات هذه الضمانات إلى مجلس النواب (الفقرة ٣١).

- قدم المُدقّق **الخارجي** نتيجة **تدقيق إجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي** في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦ حسبما ورد في الفقرتين ٦ و٧ من مذكرة التفاهم الفنية.

- قدم المُدقّق **الخارجي** نتيجة تدقيق **مجموع الدين العام** كما في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ حسبما ورد في الفقرة ١١ من مذكرة التفاهم الفنية.

- في ٦ مارس/آذار ٢٠١٧، أرسل وزير المالية **تعميماً** تمت صياغته بالتعاون مع وزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية **وطلب فيه من جميع وحدات الإنفاق توثيق جميع الالتزامات القائمة** على النفقات الجارية والرأسمالية.

- **نشرت** وزارة المالية على موقعها الإلكتروني الخارجي[٣٩] **البيانات المالية الخاصة بصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق له، والتي دُققت وفق المعايير الدولية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥.**

[٨] الرابط الذي يوجد فيه التقرير هو: تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى الحكومة العراقية ٢٠١٥.

- اعتمد مجلس محافظي البنك المركزي العراقي **ميثاق العمل الجديد للجنة التدقيق** الذي يحظر وجود تمثيل تنفيذي للبنك المركزي في اللجنة.

- لم يعتمد مجلس الوزراء بعد مسودة **التعديلات على قانون ٢٠١١ والذي أنشئت بموجبه هيئة النزاهة** لتعزيز حاكميتها، ومساءلتها، ورقابتها، واستقلاليتها بالإضافة إلى تزويدها بالصلاحيات اللازمة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكما نصت عليها الفقرة ٢٦ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المؤرخة في ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٦. وتحتاج الحكومة إلى المزيد من الوقت للتشاور مع جميع الجهات المعنية وتقترح تأجيل هذه القواعد المعيارية الهيكلية لحين إجراء المراجعة الثالثة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

- لم تتمكن وزارة المالية من إعداد **تقرير بجميع الالتزامات الجارية والاستثمارية** بالتنسيق مع وزارة التخطيط لأنها لم تصدر التعميم إلى وحدات الإنفاق إلا في ٦ مارس/ آذار. وتحتاج وحدات الإنفاق البالغ عددها ٦٦٣ وحدة إلى التدريب لتتمكن من إنجاز البنود الواردة في التعميم بمساعدة من ٢٤ مدققا قام ديوان الرقابة المالية بتدريبهم خلال مارس/آذار ٢٠١٧. وعليه، تقترح الحكومة تأجيل هذه القاعدة المعيارية الهيكلية لحين إجراء المراجعة الثالثة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

- اعتمد مجلس الوزراء وأحال إلى مجلس النواب **تعديلات قانون البنك المركزي العراقي لتعزيز حاكمية البنك المركزي العراقي وإطار عمل التدقيق الداخلي**، بناء على التوصيات التي خلص إليها التقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي للضمانات الوقائية كما هو محدد في الفقرة ٢٩ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية في ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٦.

- أصدر البنك المركزي العراقي **لوائح تنفيذية توضيحية لإلغاء** القيود المفروضة على تحويل العوائد الاستثمارية التي من شأنها أن تؤدّي إلى **تقييد الصرف**.

السياسات الاقتصادية والمالية للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠١٩

٢١- **بعد أن تضررت الحكومة من انخفاض أسعار النفط وهجوم داعش، بدأت بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة لضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين والحفاظ على المركز الخارجي**. ونتج عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العراقي من ١٠٣ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠١٣ الى ٣٦ دولاراً أمريكياً في ٢٠١٦، إرتفاع حاد في عجز الموازنة من ٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ الى ١٤% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، وفي الدَيْن العام من ٣١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ الى ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي في٢٠١٦. كما تسبب ذلك في تدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات من فائض بلغ ١,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ الى عجز بلغ ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، تم تمويله جزئيا بتخفيض إجمالي الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي من ٧٧,٨ مليار دولار أمريكي (١٠,٨ أشهر من واردات السلع والخدمات) في ٢٠١٣ الى ٤٥,٢ مليار دولار أمريكي (٦,٧ أشهر من الواردات من السلع والخدمات) في

٢٠١٦. وفي ٢٠١٧، يتوقع تعافي أسعار النفط بحيث تصل أسعار النفط العراقي إلى متوسط ٤٥,٣ دولاراً للبرميل.[٤٠] ويبدو أن هذا الانخفاض في أسعار النفط ذو طبيعة دائمة، حيث أن الأسعار في أسواق النفط المستقبلية تشير حاليا الى أن أسعار النفط العراقي سوف تستقر عند ٤٦ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠٢١. وعليه، فقد بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة لاحتواء ومن ثم وقف الزيادة في إجمالي الدين العام والإنخفاض في إجمالي الاحتياطيات من النقد الأجنبي. وبموجب هذا البرنامج الذي تلقت الحكومة من أجل تنفيذه التزاما بتوفير دعم مالي بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي تقريبا، منها ٥,٣ مليار دولار أمريكي بموجب إتفاق الاستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي، ينخفض إجمالي الدَّين العام الى ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ وإلى ٥٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١؛ كما يرتفع إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية ليصبح ٣٦ مليار دولار، أي ٥,٢ أشهر من واردات السلع والخدمات في عام ٢٠٢١.

٢٢- **وفي ظل توقعات أسعار النفط الحالية وتصحيح المالية العامة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، ينبغي إزالة العجوزات في حساب المالية العامة والحساب الجاري أو خفضها بشكل جذري بحلول ٢٠٢٢.** وفي ٢٠١٧، لا يتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي القعلي نموّاً بسبب انخفاض إجمالي الناتج المحلي الفعلي للنفط بنسبة ١,٥%، نتيجة لخفض الإنتاج الذي وافق عليه العراق في اجتماع منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، وهو ما يتوقع له أن يعوّض نسبة النمو ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي الفعلي غير النفطي المتوقع عند الانتهاء من الصراع مع داعش (الفقرة ٢). وعلى مدار عام ٢٠١٧ بالكامل، يتوقع أن ينتج العراق بما فيه إقليم كردستان ما معدّله ٤,٥٦٦ مليون برميل في اليوم وفق مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية هذه، أو ٠,٢١ مليون برميل في اليوم، وهو أقل من مستوى إنتاجه في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦ حسبما أوردت مصادر عراقية. ويتوقع أن يصل إنتاج النفط في إبريل/نيسان ٢٠١٨ إلى ٤,٧٧٦ مليون برميل في اليوم حتى نهاية السنة ويزداد بواقع ١% سنويا على مدار فترة التوقعات من عام ٢٠١٩، حيث أن مستوى الإيرادات النفطية المتوقع حالياً لن يوفر التمويل الكافي للاستثمار اللازم لوضع مستوى الانتاج النفطي على مسار صعودي حاد. ومن المفترض أن يشهد إجمالي الناتج المحلي الفعلي غير النفطي تعافياً تدريجياً ليصل إلى نصف ما كان عليه الاتجاه العام لما قبل ٢٠١٤ بما يواكب تعافي الاقتصاد من تبعات الصراع مع داعش. ويتوقع أن ينخفض عجز المالية العامة تدريجياً من ١٤% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦ إلى صفر في ٢٠٢١ في مواكبة المستوى المتوقع للإيرادات النفطية والإصلاحات المتواصلة على صعيد المالية العامة. كذلك يتوقع انخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦ إلى أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢. ويتوقع وجود فجوة تمويلية بقيمة ٧,١ مليار دولار في ٢٠١٨ – ٢٠١٩ (٥,٠ مليارات دولار أمريكي في الربع الأخير من ٢٠١٨، و ٢,١ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩) وتبدأ خلال الربع

[٩] منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، ظلت أسعار النفط العراقي المُنتَج من حقول نفط البصرة أقل من متوسط أسعار النفط الفورية (متوسط أسعار نفط برنت ووست تكساس ودبي) بحوالي ٦,٢ دولار أمريكي للبرميل، بينما كانت أسعار النفط في حكومة إقليم كردستان أقل بمقدار ٩,٢ دولار أمريكي تقريبا. ويفترض أن تستمر هذه الفروق حتى نهاية عام ٢٠٢١ في إطار الاقتصاد الكلي الموضح في مذكرة السياسات الإقتصادية والمالية.

الأخير من ٢٠١٨. ولا تشمل هذه الفجوة التمويلية احتياجات إعادة إعمار العراق بعد داعش والتي لم تُقدّر بعد مما يحول دون شمولها في توقعات اتفاق الاستعداد الإئتماني.

٢٣- **ولسد الفجوة التمويلية للفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، باشرت الحكومة بالاتصال مع المانحين المحتملين.** كذلك تواصلت السلطات مع الصندوق الكويتي للتنمية والبنك الدولي لمساعدتها في تقييم احتياجات إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد داعش.

دال- سياسة النقد الأجنبي

٢٤- **الحكومة ملتزمة بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي.** ويوفر هذا النظام ركيزة اسمية أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين ناهيك عما أدى إليه الصراع مع داعش من إضعاف للقدرات في مجال السياسات. ولمواجهة المخاوف من أن تقوم مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي بتمويل عمليات إرهابية أو غسل أموال لأنشطة غير قانونية، يعمل البنك المركزي العراقي على تعزيز إجراءاته لتخصيص النقد الأجنبي بمساعدة فنية من الخزينة الأمريكية ومجلس الاحتياطي الفدرالي، وبالإستعانة بمدققين خارجيين. كذلك، قام البنك المركزي العراقي بطلب مساعدة فنية من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية والإدارة القانونية في صندوق النقد الدولي لتحليل أسباب زيادة الفرق في سعر الصرف بين السعر الرسمي في مزادات النقد الأجنبي للبنك المركزي العراقي والسوق الموازي منذ نهاية ٢٠١٥، ولتقديم التوصيات من أجل تقليل الفرق في الأسعار. وفي الوقت نفسه، قام البنك المركزي العراقي بتبسيط إجراءات الاستفادة من نافذة العملات الأجنبية، مما أدى إلى تراجع فرق السعر.

٢٥- **وستقوم الحكومة برفع القيود الباقية على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف تدريجياً بهدف القضاء على تشوهات سعر الصرف.** وسيكون هذا التحرك نحو قبول التزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بمثابة إشارة إيجابية إلى مجتمع المستثمرين بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام صرف خال من ممارسات تعدد أسعار الصرف ومن أي قيود على المعاملات الدولية الجارية، مما يمهد السبيل لمناخ أعمال موات. وكخطوة أولى، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ قام البنك المركزي العراقي بتحويل الحدود الأسبوعية المقررة لشراء النقد في مزادات العملة الأجنبية إلى حدود إرشادية، أي يصبح بإمكان أي بنك يحتاج إلى نقد إضافي لتغطية نفقات السفر المشروعة لعملائه الحصول على المبلغ المطلوب الذي يتجاوز هذه الحدود بموجب تقديم الوثائق الملائمة. وكخطوة ثانية، أصدر البنك المركزي لوائح تنفيذية توضيحية للتخلص من القيود على تحويل عائدات الاستثمار والتي تشكل قيدا على الصرف (القاعدة المعيارية الهيكلية، الجدول ٢).

هاء – سياسة المالية العامة

٢٦- **للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستمرارية الدينْ في حدود يمكن تحملها، تلتزم الحكومة بمواصلة جهودها لضبط أوضاع المالية العامة وصولا بالإنفاق إلى مستوى الموارد المتاحة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.** ويتطلب ذلك (١) إجراء خفض كبير في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل (معيار أداء، الجدول ١) بما يعادل حوالي ١٢% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩؛ و(٢) تحقيق زيادة كبيرة في التمويل على المدى القصير، على أن يكون معظمها من التمويل المحلي وإن كانت تشمل التمويل الخارجي أيضا، وعلى أن تتوافق مع استمرارية الدينْ في حدود يمكن تحملها على المدى

المتوسط. وسوف يتيح التمويل استمرار التصحيح المالي بمعدل أكثر تدرجا من المعدل الذي كان سيستلزمه تراجع الإيرادات النفطية لولا توافر هذا التمويل.

٢٧- **وللحد من أثر الضبط المالي على السكان، سوف تستمرّ الحكومة في حماية الإنفاق الاجتماعي،** أي الإنفاق على الصحة والتعليم وإعادة الإعمار والتحويلات التي تدعم شبكة الأمان الاجتماعي والنازحين داخلياً واللاجئين (هدف إرشادي، الجدول ١).

٢٨- **ولتعزيز استمرارية الدينْ في حدود يمكن تحملها، ستواصل الحكومة مناقشاتها مع دائني العراق غير الأعضاء في نادي باريس الذين لا تزال لديهم متأخرات خارجية قائمة على العراق بقيمة ٤١ مليار دولار أمريكي** كانت قد تراكمت في ظل نظام ما قبل عام ٢٠٠٣. وتمثل هذه المتأخرات حوالي ثلثي رصيد الدينْ الخارجي الكلي وقدره ٦٧,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. وستستمر المفاوضات مع هؤلاء الدائنين للحصول على تخفيف لأعباء الدينْ بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته ٨٩,٧٥% من صافي القيمة الحالية للدينْ.

برنامج المالية العامة في ٢٠١٧

٢٩- **ستعتمد الحكومة موازنة تكميلية لعام ٢٠١٧، وستكون موافقة مجلس النواب بشأنها بمثابة إجراء أولي** (الجدول ١). وسوف تسهم الموازنة التكميلية في انخفاض طفيف في مجموع الإنفاق (بنسبة ٢%) بهدف موازنة الأثر الواقع على الموازنة نتيجة تدابير الإيرادات التي اقترحها مجلس الوزراء في مشروع موازنة عام ٢٠١٧، والتي تم حذفها لاحقا خلال مداولات مجلس النواب. كذلك ستتضمن الموازنة التكميلية مخصصات ائتمان لسداد المتاخرات المتحملة خلال السنوات السابقة. وستحدد الموازنة المعدلة قيمة الإيرادات النفطية بسعر ٤٥,٣ دولاراً للبرميل مقارنة بسعر ٤٢,٠ دولاراً وعلى أساس تصدير ٣,٧٥ مليون برميل من النفط يوميا.

٣٠- **وفي ٢٠١٧، تلتزم الحكومة باحتواء العجز الأولي غير النفطي** بحيث لا يتجاوز ٦٧,٨ تريليون دينار عراقي على أساس الاستحقاق، **وهو المستوى ذاته كما في المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني.** وسيتحقّق برنامج المالية العامة هذا من خلال تنفيذ التدابير التالية:

- تحصيل **إيرادات غير نفطية** لا تقل عن ٨,٩ تريليون دينار عراقي (٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، مقابل ١٠,٥ تريليون دينار عراقي (٧% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في برنامج المالية العامة لعام ٢٠١٧ في المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني على أساس مشروع موازنة ٢٠١٧ الذي أحيل إلى مجلس النواب؛ ويرجع تعديل توقعات الإيرادات غير النفطية بالتخفيض لقرار مجلس النواب بفرض رسوم منخفضة قدرها ٣,٨% على الرواتب ومعاشات التقاعد لتمويل المجهود الحربي والمساعدات الإنسانية للمواطنين النازحين داخلياً بدلا من النسبة البالغة ٤,٨% التي اقترحتها الحكومة، وتعديل مجلس النواب لتوقعات الإيرادات غير الضريبية بالتخفيض من ٣,٥ تريليون دينار عراقي إلى ٢,٣ تريليون. ولمواجهة هبوط الإيرادات غير النفطية مقارنة بالهدف المحدد في المراجعة الأولى، ستقوم الحكومة بتطبيق ضريبة جديدة على خدمات الإنترنت، يفترض أن تحقق عائدا قدره ٠,٢ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٧.

- خفض **الإنفاق الأولي غير النفطي** إلى ٧٦,٩ تريليون دينار عراقي (أي ٥٤,٢% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقابل ٧٨,٤ تريليون دينار عراقي (٥٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في برنامج المالية العامة لعام ٢٠١٧ وفقا لما ورد في المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني وعلى أساس مشروع موازنة ٢٠١٧ المقدمة إلى مجلس النواب. وسوف يمكن تحقيق هذا الخفض في جزء كبير منه من خلال التدابير التالية:

  - رفع **فاتورة الأجور** إلى ٣٦,٣ تريليون دينار عراقي، وهو ما يمثل زيادة طفيفة على مبلغ ٣٥,٨ تريليون المقرر في موازنة ٢٠١٧ في ضوء تحقيق نتائج أعلى من المستهدف في الموازنة خلال عام ٢٠١٦. وفي سبيل خفض الضغوط المفروضة على فاتورة الأجور، ستعتمد الحكومة على التناقص الطبيعي للعمالة: إذ إنها لن تستبدل سوى موظف واحد من كل خمسة موظفين تتم إحالتهم إلى التقاعد بحيث ينخفض الرقم الإجمالي لموظفي الخدمة المدنية والجهاز العسكري (٢,٩ مليون تقريبا، منهم حوالي ٩٠٠,٠٠٠ من الأجهزة العسكرية والأمنية بنهاية ٢٠١٦) بمقدار ٥٠,٠٠٠ موظف سنويا أو ما يقارب ٢%.

  - زيادة **مدفوعات معاشات التقاعد** التي تدفعها وزارة المالية إلى ١١,٣ تريليون دينار عراقي (١٠,٣ تريليون دينار عراقي في موازنة ٢٠١٧) في ضوء تحقيق نتائج أعلى من المستهدف في الموازنة خلال عام ٢٠١٦. ولن تتجاوز الحكومة هذا المستوى كحد أقصى في المدى المتوسط من خلال التناقص الطبيعي،[٤١] ومن خلال إنفاذ القواعد القائمة التي تحول دون الحصول على معاشات تقاعدية متعددة أو الحصول على معاشات تقاعدية دون الإيفاء بالفترة الدنيا لدفع الإشتراكات، أو الوصول الى السن القانوني للتقاعد.

  - خفض **السلع والخدمات** إلى ٦,٤ تريليون دينار عراقي (٧,٣ تريليون دينار عراقي في موازنة ٢٠١٧). وسيتضمّن هذا الاعتماد ائتماناً مقداره ١,٠ تريليون دينار عراقي لشراء الغاز من شركة غاز البصرة (شركة غاز البصرة، الفقرة ٣٧)؛ وبهذا يظل هناك ارتفاع كبير في المبلغ المخصص للسلع والخدمات مقارنة بالمستوى المنفّذ في ٢٠١٦ والمعدّل لمراعاة حكومة إقليم كردستان (٥,٥ تريليون دينار عراقي).

  - خفض **التحويلات** إلى ١٢,٨ تريليون دينار عراقي (١٣,٣ تريليون دينار عراقي في موازنة ٢٠١٧)؛ وسيقتضي ذلك تخفيضا عن المستوى المُنفّذ في ٢٠١٦ (١٣,٢ تريليون دينار عراقي) لكنه سيسمح بزيادة في التحويلات إلى النازحين داخليا ونظام توزيع الحصص الغذائية وشبكة الأمان الاجتماعي مقارنة بعام ٢٠١٦.

  - خفض **الإنفاق الاستثماري غير النفطي** إلى ١٠,٢ تريليون دينار عراقي (١١,٧ تريليون دينار عراقي في موازنة ٢٠١٧)، منه ٤,٥ تريليون دينار عراقي مُموّل من قروض المشاريع. وسيشمل هذا المبلغ ٠,٢ تريليون دينار عراقي لتمويل استثمارات شركة غاز البصرة (الفقرة ٣٧)، وسيشمل كذلك ١,٥ تريليون دينار عراقي لوزارة الكهرباء، منه ١ تريليون دينار سيتم تمويله من قروض المشاريع. ونظراً لأنّ هذا المبلغ أقل بكثير من احتياجات البلد، فسوف تقتضي

[١٠] معاشات التقاعد التي تدفعها وزارة المالية لا تشمل سوى المعاشات المدفوعة لموظفي الخدمة المدنية ومؤسسات التمويل الذاتي الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل ٢٠٠٦ و معاشات التقاعد التي لا يُساهم فيها المتقاعدون ويقررها البرلمان.

الحاجة تخصيصه على سبيل الأولوية للمشاريع التي تم البدء بتنفيذها فعلاً. وسوف تتضمن تعليمات تنفيذ الموازنة التكميلية قائمة بكل مشروعات الاستثمار المقابلة للعدد والقيمة الإجماليين المقترحين في الموازنة التكميلية، وسوف يتم إرسالها إلى وحدات الإنفاق بعد اعتماد مجلس النواب للموازنة التكميلية.

٣١- كذلك سيتضمن مشروع الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧ ما يلي:

- زيادة طفيفة في **التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان** من ١١,٦ إلى ١٢,٠ تريليون دينار عراقي حسب تعديل النفقات غير السيادية في الموازنة التكميلية؛

- الحفاظ على **الإنفاق الاستثماري النفطي** عند مستوى ١٣,٧ تريليون دينار عراقي، منه ١١,٦ تريليون دينار عراقي (٩,٨ مليار دولار) لشركات النفط الدولية.

- إدراج مخصص بمبلغ ٧,٤ تريليون دينار عراقي **لسداد المتأخرات**، منه ٣,٢ تريليون دينار عراقي للمتأخرات الخارجية، ومبلغ ٤,٢ تريليون دينار عراقي للمتأخرات المحلية (الجدولان ٥ و٦، والفقرة ٢٠).

- زيادة الحد الأقصى لجميع **الضمانات الحكومية** بمبلغ قدره ٠,١٨٨ مليون دولار (٠,٢ تريليون). وستقوم الحكومة بإبلاغ مجلس النواب بالضمانات التي أصدرتها خلال السنوات السابقة (الفقرة ٢٠) بمبلغ ٤٢,٦ تريليون دينار عراقي، وهي ضمانات ديون في جزء منها بينما يتمثل الجزء الأكبر منها في ضمانات مقابل مدفوعات خدمات، كما ستطلب اعتماد حد أقصى إضافي ٠,١٨٨ مليون دولار أمريكي لضمانات الدين، بجانب مبلغ ٠,٥ مليار دولار المعتمد بالفعل في موازنة ٢٠١٧. وفي نفس الوقت، ستحرص الحكومة على الإبقاء على القيمة الكلية للضمانات المتعاقد عليها منذ ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٧ دون مستوى ٠,٥ مليار دولار، وذلك لحين موافقة مجلس النواب على الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧.

٣٢- **ولتمويل** عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (٦٧,٨ تريليون دينار عراقي)، ومدفوعات الفائدة (٢,٨ تريليون دينار عراقي) والإنفاق الاستثماري النفطي (١٣,٧ تريليون دينار عراقي)، سيتعيّن على الحكومة الاستعانة **بإيرادات النفط** (٧٢,٩ تريليون دينار عراقي) والتمويل الخارجي (٧,٢ تريليون دينار عراقي) والتمويل المحلي (٤,٢ تريليون دينار عراقي):

- ستتم تغطية **التمويل الخارجي** من خلال قروض من صندوق النقد الدولي وذلك بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (١,٦ مليار دولار أمريكي، والبنك الدولي من خلال قرض لدعم سياسات التنمية يُصرف في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ (بقيمة ١,٠ مليار دولار أمريكي)، وسندات مضمون من الولايات المتحدة الأمريكية (بقيمة ١ مليار دولار أمريكي، وصدر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، الفقرة ١٣)، وإصدار سندات اليوروبوند (بقيمة ١ مليار دولار أمريكي)، وقرض دعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) (بمبلغ ٢٦٧ مليون دولار أمريكي)، وقرض دعم الموازنة من فرنسا بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، ومنحة دعم الموازنة من المفوضية الأوروبية بقيمة (١٠٠ مليون دولار أمريكي). كذلك ستتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض المشاريع من الولايات المتحدة الأمريكية (٨٨٣ مليون دولار أمريكي)، ومن الصين (٨٣٣ مليون دولار أمريكي)، ومن وكالات ائتمان الصادرات (٧٥٥ مليون دولار أمريكي)، ومن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (٣٨٠ مليون دولار أمريكي)، ومن البنك الدولي (٢٠٥ مليون دولار أمريكي)، ومن ألمانيا (١٩٠ مليون دولار

أمريكي)، ومن إيطاليا (١٣٤ مليون دولار أمريكي)، ومن بنك الصادرات والواردات (إكسيم) المملكة المتحدة (١٠٠ مليون دولار أمريكي)، ومن البنك الإسلامي للتنمية (٥٠ مليون دولار أمريكي)، ومن البنك الياباني للتعاون الدولي (٥٠ مليون دولار أمريكي).

- وستتم تغطية **التمويل المحلي** أساسا عن طريق إصدار أذون خزانة التي تقوم البنوك التجارية بإعادة تمويلها من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي (٤,٥ تريليون دينار عراقي).

٣٣- **وبينما يجري إعداد الموازنة التكميلية، أصدر رئيس الوزراء، بصفته وزير المالية بالنيابة، منشور الموازنة للحد بصفة استباقية من اعتمادات الموازنة المخصصة لجميع وحدات الإنفاق وذلك على نحو يتماشى مع مشروع الموازنة التكميلية المقرر عرضه على مجلس النواب وبالتالي تخفيض صرف الاعتمادات الشهرية من وزارة المالية إلى وحدات الإنفاق.** وستقوم "وحدة الإصلاح الاقتصادي" في مكتب رئيس الوزراء بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية بمتابعة تنفيذ الموازنة العامة شهريا ورفع تقارير عنها إلى مجلس الوزراء بنفس معدل التواتر.

٣٤- **ولن تلجأ الحكومة الى مراكمة المتأخرات لتمويل العجز.** إنما تلتزم بسقوف صفرية على المتأخرات الخارجية الجديدة ازاء الدائنين الخارجيين، وبالتخفيض التدريجي لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية إلى ٥٠٠ مليون دولار اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (الفقرة ١٦). وسوف تقوم الحكومة بحصر منتظم للمتأخرات المحلية بما يضمن عدم مراكمة أية متأخرات محلية جديدة. وسوف تقوم بسداد المتأخرات المحلية القائمة بصفة منتظمة بعد القيام بتدقيقها على النحو الملائم وبالوتيرة المناسبة لقدرة البلاد التمويلية (الفقرة ٣٨، النقطة الثانية).

برنامج المالية العامة في عام ٢٠١٨

٣٥- **في موازنة عام ٢٠١٨، ستقوم الحكومة بإعداد تدابير لتخفيض العجز الأولي غير النفطي على أساس الاستحقاق بمبلغ قدره ٢,٣ تريليون دينار عراقي (٤,٤ % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقارنة بمشروع الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧.** وستعمل الحكومة على إعداد هذه التدابير بحيث تنتهي من صياغتها أثناء المراجعة الثالثة. ويمكن أن تتضمن مثل هذه التدابير ما يلي:

- فرض ضرائب نسبية أو محددة منخفضة على عدد قليل من المنتجات أو الخدمات الإضافية إلى جانب الضرائب التي سبق فرضها في الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧، وفقا للتوصيات الصادرة عن بعثة المساعدة الفنية من إدارة شؤون المالية العامة في فبراير/شباط ٢٠١٧، وذلك بهدف زيادة الضرائب المباشرة بمبلغ قدره ١ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٨ (الفقرة ٣٦).

- إصلاح نظام ضريبة دخل الشركات بإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية واستحداث حد أدنى للضريبة على رقم المبيعات.

- تخفيض تحويلات الموازنة إلى قطاع الكهرباء بمبلغ قدره ١ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٨؛ وهو ما يمكن أن يتحقق باتخاذ بعض التدابير لتحسين معدل التحصيل أو زيادة التعريفة.

- وضع حد أقصى للمكافآت بخلاف الأجور (البدلات ومخصصات العمل الإضافي وغيرها) قدره ٣٥٠ ألف دينار عراقي (٢٩٦ دولار) شهريا لجميع موظفي الخدمة المدنية المدنيين، مما قد يحقق وفورات تبلغ حوالي ٠,٥ تريليون دينار عراقي، أو ٣% تقريبا من فاتورة أجور المدنيين، ويتحملها ربع موظفي الخدمة المدنية تقريبا من أصحاب أعلى الأجور.

- الاستمرار في إحلال موظف واحد من كل خمسة موظفين يتقاعدون في قطاع الخدمة المدنية، مما سيحقق وفورات تبلغ ٠,٦ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٨.

- إيقاف تخصيص معاشات تقاعدية جديدة غير قائمة على المساهمات، أو تمويلها من مخصصات معاشات التقاعد في الموازنة والمدفوعة من الموازنة في ٢٠١٧.

واو- الإصلاحات على جانب الإيرادات:

٣٦- ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية لتعزيز الإيرادات:

- **تدقيق البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب الخَلَف ٦٠٠/٣٠٠ لدى البنك المركزي العراقي** وذلك للتحقق من وصول إيرادات النفط إلى الخزينة ولمراقبة استخدام الموارد التي يتم إيداعها في هذا الحساب. وستستمر وزارة المالية بتدقيق جميع االمعاملات التي تحرك رصيد حسابها بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي (حساب ٦٠٠/٣٠٠)، وذلك بواسطة شركة تدقيق دولية تقوم بالتدقيق كل ستة أشهر، كما ستقوم بنشر تقارير التدقيق على موقعها الإلكتروني الخارجي خلال ستة أشهر من نهاية كل فترة تدقيق نصف سنوية (القواعد المعيارية الهيكلية، الجدول ٢).

- **تنفيذ تدابير بهدف زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية** تماشياً مع توصيات بعثة المساعدة الفنية/إدارة المالية العامة في صندوق النقد الدولي *وذلك خلال الورشة التي عقدت حول تشخيص قوانين الضرائب والجمارك* في فبراير/شباط ٢٠١٧. وأكدت البعثة أنّ أفضل السبل لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية على المدى القصير هي إما بفرض ضريبة قيمية منخفضة، وإما بفرض ضرائب محددة على عدد قليل من السلع أو الخدمات التي يسهل إخضاعها نسبياً للضريبة ، كخدمات الاتصالات والفنادق، والمركبات الخاصة، والمرطّبات المُحلّاة بالسّكّر، والسجائر والمُنتجات التّبغية الأخرى، والمشروبات الكحولية. وتلتزم الحكومة بإعداد قانون ضريبة المبيعات والمكوس (الإنتاج والاستهلاك) بما يتوافق وهذه التوصيات ورفعها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها (قاعدة معيارية هيكلية مقترحة للمراجعة الثالثة لاتفاق الاستعداد الإئتماني). ومن أيسر الطرق لتحقيق هذه الإيرادات على المدى القريب، وفقاً للبعثة، العمل على خفض عدد فئات التعرفة الجمركية في قانون الجمارك من ١٠ فئات حالياً (حيث تتراوح النسب الضريبية من ٠-٨٠%) إلى ٣ نسب موجبة كحد أقصى، وبحيث لا تتجاوز التعرفة الجمركية ٣٠%. وتلتزم الحكومة بإدخال تعديلات على قانون الجمارك بما يتوافق مع هذه التوصيات (قاعدة معيارية هيكلية مقترحة للمراجعة الثالثة لاتفاق الاستعداد الإئتماني)

- **تنفيذ تدابير لتحسين الإدارتين الضريبية والجمركية** بهدف تحديثهما وتوسيع القاعدة الضريبية بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وستقوم إدارة الضريبة بتوسيع نطاق وحدة كبار المكلفين الحالية بغرض إنشاء مكتب لكبار المكلفين (لكبار المكلفين، بما فيهم الأثرياء من الأفراد) والتي ستناط به مهمة إدارة الضرائب المحلية على المستوى الوطني بمساعدة فنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي مع نهاية أغسطس/آب ٢٠١٧. هذا وقد قامت

الإدارة الجمركية بالاتصال مع عدة شركات متخصصة بهدف تطبيق نظام فحص ما قبل الشحن. وبحلول نهاية شهر آب ٢٠١٧ ستعمل الإدارة على تقديم مقترح استراتيجية لتطبيق نظام معلومات إلكتروني في الإدارة (كنظام معلومات الأسيكودا (ASYCUDA) والذي تم تطويره من جانب منظمة الـ (UNCTAD).

زاي- الإصلاحات على جانب النفقات

٣٧- ستتخذ الحكومة الإجراءات التالية بغرض ترشيد المصروفات لضمان الالتزام بأولويات الإنفاق:

- **التّحكّم في تطور الأجور ومعاشات التقاعد** من خلال مزيج من التدابير التالية، بالإضافة إلى تلك المنفذة في موازنة ٢٠١٧ (الفقرات ٣٠-٣٤):

  - قيام ديوان الرقابة المالية بإكمال **عمليات تدقيق أُجور العاملين بأجر والمتقاعدين من موظفي الخدمة المدنية**، للقيام أولاً بتحديد المدفوعات للعمالة غير القانونية، ثم بإلغائها (القواعد المعيارية الهيكلية للمراجعتين الثالثة والرابعة لاتفاق الاستعداد الائتماني).

  - تنفيذ **تعديلات تشريعيّة** لاحتواء تطور أجور موظفي الحكومة وشركات التمويل الذاتي، بالإضافة إلى الرواتب التقاعدية (المعاشات) التي لا يُساهم فيها المتقاعدون، والتي تُدفع من الخزينة. وكخطوة أولى، ستقوم الحكومة بحصر جميع القوانين والأنظمة التي تنظم هذه المعاشات والأجور. وكخطوة ثانية، تقومُ وزارة المالية بتنفيذ العمل الفني اللازم للتّغييرات التّشريعية المُحتملة، بغية خفض الإنفاق على الأجور والرواتب التقاعدية التي لا يُساهم فيها المتقاعدون، والتّحويلات، وذلك على ضوء تقرير القضايا المُختارة بشأن إيجاد حيّز للإنفاق من المالية العامة من أجل تحقيق المزيد من النمو الاحتوائي والذي نوقش مع خبراء صندوق النقد الدولي خلال انعقاد مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧. وسوف تُناقش التغييرات التشريعية اللازمة خلال المراجعة الرابعة لاتفاق الاستعداد الإئتماني (قاعدة معيارية هيكلية مقترحة للمراجعة الرابعة لاتفاق الاستعداد الإئتماني، الجدول ٢).

  - القيام مع نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ باعتماد **المَعْلَمات المعدلة لنظام معاشات التقاعد في القطاع العام** التي اقترحها البنك الدولي.[٤٢]

[١١] وفقاً للبنك الدولي، من شأن تعديل قانون معاشات التقاعد ٢٠١٤/٩ لإدخال التعديلات المعلمية التالية أن يحقق وفورات تراكمية تتجاوز تريليون دينار عراقي حتى ٢٠١٨، و ٣١ تريليون دينار عراقي حتى ٢٠٢٨: (١) تخفيض معدل التراكم (الاستحقاق) من ٢,٥% الى ١,٥%؛ (٢) زيادة الحد الأدنى للخدمة من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة لاستحقاق المعاش التقاعدي؛ (٣) تغيير الراتب الأساسي لاحتساب المعاش التقاعدي من السنوات الثلاث الأخيرة الى السنوات السبع الأخيرة؛ و(٤) تقليل الحالات المؤهّلة للحصول على معاشات التقاعد بالنسبة للورثة الباقين على قيد الحياة بحيث تقتصر على الأزواج والأبوين والأطفال (الفقرة ٥٢، صفحة ٢٤ من تقرير البنك الدولي World Bank, Iraq – Emergency Fiscal Stabilization, Energy Sustainability, and State-Owned Enterprise Transparency Development Policy Financing, December 2015).

- **إصلاح قطاع الكهرباء** من خلال مزيج التدابير التالية:

  - **إدراج تحويلات كافية لوزارة الكهرباء في الموازنة بغية الوصول إلى أهداف الإنتاج المرجوة دون مراكمة المتأخرات.** ففي عام ٢٠١٧، وبعد تخفيض تسعيرة الكهرباء الذي قررته الحكومة في شهر يناير/كانون الثاني (الفقرة ١٤)، يقدر العجز في قطاع الكهرباء مع تقييم كل المدخلات بسعر السوق بمقدار ١١,٧ تريليون دينار عراقي (٥,٢% من إجمالي الناتج المحلي). ويقدر عجز النقدية بقيمة ٣,٨ تريليون دينار عراقي (١,٧% من إجمالي الناتج المحلي)، لأن وزارة الكهرباء ستحصل على الوقود من وزارة النفط بدون مقابل، أي إعانة دعم فعلية بنسبة ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي. وسوف تغطي مخصصات وزارة الكهرباء في موازنة ٢٠١٧ هذا العجز النقدي بالكامل وتتجاوزه (الجدول ٤). وسوف تتم مراجعة مدى الحاجة إلى تحويلات إضافية من الموازنة في عام ٢٠١٧ كما سيتم تقييم مدى الحاجة إلى تحويلات من الموازنة في عام ٢٠١٨ أثناء إجراء المراجعة الثالثة لاتفاق الاستعداد الائتماني. وستقوم وزارة الكهرباء بإعداد مقترحات لتخفيض عجز النقدية بمبلغ قدره ١ تريليون دينار عراقي مقارنة بالمستوى المقرر في البرنامج لعام ٢٠١٧.

  - **تخفيض التحويلات من الموازنة تدريجيا من خلال زيادة معدلات التحصيل، والحد من تكاليف الإنتاج.** في عام ٢٠١٧، تتوقع وزارة الكهرباء تحصيل مبلغ ١٦ دينار عراقي عن كل كيلو واط كهرباء يتم إنتاجه بينما ستصل تكلفة الإنتاج، مع توفير الوقود من وزارة النفط بقيمة صفرية، إلى ٤٢ دينار عراقي للكيلو واط (الجدول ٤).[٤٣] وتعتزم وزارة الكهرباء سد الفجوة تدريجيا بحلول عام ٢٠٢٠ عن طريق تخفيض الخسائر الفنية، وزيادة معدلات التحصيل، والحد من تكاليف الإنتاج مع زيادة إنتاج الكهرباء في نفس الوقت بنحو ١٥% سنويا. وسوف تتم مراجعة خطط توسعة قطاع الكهرباء في عام ٢٠١٨ خلال انعقاد المراجعة الثالثة لاتفاق الاستعداد الائتماني وحسب قدرة العراق التمويلية.

  - **استغلال الغاز المحترق في إنتاج الكهرباء،** وهو ما يرى البنك الدولي أنه يمكن أن يولد وفورات سنوية في الموازنة قدرها ١,٤ ترليون دينار عراقي (١,٢ مليار دولار، أو ١,٠ % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) (من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج وتحرير قدر أكبر من النفط الخام للتصدير) مع استثمارات مقدَمة قدرها ٠,٥ مليار دولار بدءا من ٢٠١٧.[٤٤] ولتحقيق هذه الغاية، ستدفع وزارة النفط جميع متأخراتها القائمة لعام ٢٠١٧ (البالغة ١٣٧ مليون دولار أمريكي)؛ كما ستدفع المبلغ التقديري المتبقي عن مشتريات الغاز من شركة غاز البصرة في ٢٠١٧ وقيمته ٠,٩ مليار دولار أمريكي خلال فترة التعاقد (التي تصل الى ٣٠ يوماً من إصدار الفواتير)؛ وستدفع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي للإنفاق الرأسمالي في موازنة ٢٠١٧. ومن أجل تحسين أداء شركة النفط فيما يتعلق بتسديد المستحقات إلى شركة غاز البصرة، فمن المُقترح أن يتم مواءمة تعريف المتأخرات لشركة غاز البصرة في اتفاق الاستعداد الائتماني مع شروط التسديد التعاقدية بدءا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة ٩).

---

[١٢] مع احتساب قيمة الوقود بأسعار السوق، فإن تكلفة الإنتاج ستبلغ ١٢٢ دينارا عراقيا للكيلوواط (الجدول ٤).

[١٣] تقرير البنك الدولي، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، الصفحة ٢٨، الفقرة ٦٢. الغاز من شركة غاز البصرة هو أرخص مصدر للطاقة اللازمة لإنتاج الكهرباء في العراق؛ هو تقريبا أرخص (بضعفين) من الغاز المستورد من إيران وأرخص (بأربعة أضعاف) من الوقود.

- **إصلاح التحويلات الإجتماعية لضمان وصولها إلى المعوزين:**[٤٥] تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على وضع قاعدة بيانات تقوم على إجراء اختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل (PMT) بمساعدة من البنك الدولي. وعند استكمال قاعدة البيانات المذكورة، سيكون لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قاعدة بيانات يتم استخدامها لتحديد أهلية الحصول على التحويلات النقدية بناء على الموازنة المتاحة. ويمكن استخدام نفس قاعدة البيانات في برامج أخرى (أي نظام التوزيع العام) لتوجيه ما تقدمه من مساعدات (نقدية أو عينية) للأسر الفقيرة بناء على درجة رخائها التي يحددها الاختبار المذكور بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل.

- **إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة:** تضم المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة في العراق مجموعة كبيرة من الكيانات العامة، بما فيها المديريات/الدوائر والأجهزة الوزارية. وتوجد في العراق ١٧٦ مؤسسة مملوكة للدولة يعمل فيها ما يزيد على ٥٥٠ ألف موظف، منهم ما يقدر بنحو ٣٠% إلى ٥٠% عمالة زائدة. وكثير من هذه المؤسسات لا يقوم على أساس منطقي كاف عدا عن توفيره للوظائف العامة. لذلك، فهي مؤسسات تتكبد خسائر من الناحية الهيكلية، كما أنها تشكل عبئا كبيرا على موارد المالية العامة. غير أنه لا توجد معلومات دقيقة عن نطاق وحجم التكاليف التي تُحملها هذه المؤسسات للاقتصاد والقطاع المالي والمالية العامة في العراق، نتيجة لضعف التقارير عن أهم الإحصاءات المالية والاقتصادية لهذه المؤسسات. وقد بدأت الحكومة، بمساعدة من البنك الدولي، في إنشاء قاعدة بيانات لرصد المخاطر التي تشكلها المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة على المالية العامة. ومن بين المؤسسات المملوكة للدولة المتوافر عنها بعض المعلومات والبالغ عددها ١٣٦ مؤسسة، هناك ١٥ مؤسسة فقط التي يبدو أنها حققت أرباحا في عام ٢٠١٥. وبناء على هذه المعلومات، ستضع الحكومة تدابير لإعادة هيكلة هذه المؤسسات خلال إجراء المراجعات المستقبلية لاتفاق الاستعداد الائتماني.

حاء- إصلاحات إدارة المالية العامة

٣٨- لتعزيز الانضباط المالي، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- **تحسين إعداد التقارير المعنية بإحصاءات مالية الحكومة (GFS):** بناء على توصيات المساعدة الفنية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أرسلت وزارة المالية لخبراء الصندوق جداول تقارير المالية العامة (بما فيها الإيرادات والنفقات والتمويل) في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، ونهاية مارس/آذار ٢٠١٦ ونهاية يونيو/حزيران ٢٠١٦ ونهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن الصندوق في عام ٢٠١٤ (GFSM 2014). وستقوم الوزارة بنشر هذه الجداول على أساس ربع سنوي تماشياً مع هذا الدليل الصادر لعام ٢٠١٤ بفاصل زمني مدته ستة شهور، وذلك على موقع الوزارة الإلكتروني الخارجي اعتبارا من ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.

[١٤] الانتقال الى نظام بطاقات تموينية أدق استهدافا للمستحقين يمكن أن يحقق وفورات سنوية تصل إلى ١,٨ تريليون دينار عراقي (١,٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). راجع "*دعم الغذاء والكهرباء*" في التقرير القُطْري لصندوق النقد الدولي رقم 15/236. العراق: قضايا مختارة.

- **مسح المتأخرات المحلية وتدقيقها وسدادها:**

  - ستقوم الحكومة بإجراء **مسوح ربع سنوية للمتأخرات** من خلال عملية تسجيل ومتابعة منتظمة وتفصيلية للالتزامات القائمة غير المدفوعة. وسوف تنتهي مع نهاية أغسطس/آب ٢٠١٧ من إجراء مسح لكل متأخرات الحكومة المركزية، أي المدفوعات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوما، حتى نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ على الأقل، بما في ذلك ما يلي: (١) الإنفاق الجاري الذي تديره وزارة المالية (الرواتب، ومعاشات التقاعد، والسلع والخدمات، والتحويلات؛ (٢) الاستثمارات غير النفطية التي تديرها وزارة التخطيط؛ (٣) الإنفاق الذي تديره وزارة النفط. وستعرض وزارة المالية جدولا موحدا يستفيض في شرح كل هذه المتأخرات للوزارات ذات الصلة (قواعد معيارية هيكلية مقترحة للمراجعة الثالثة لاتفاق الاستعداد الائتماني). وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، حددت الحكومة وجود متأخرات بمبلغ ١١,١ تريليون دينار عراقي (الفقرة ١٩)، منها ٧,٥ تريليون دينار عراقي متأخرات محلية و٣,٦ تريليون دينار عراقي (٣,٠ مليار دولار) متأخرات خارجية.

  - استنادا إلى كل من هذه المسوح، ستعد الحكومة خططا **لسداد المتأخرات بانتظام عقب انتهاء ديوان الرقابة المالية من عملية تدقيق مستقلة للمتأخرات المحلية** وستضع جدولا زمنيا للسداد وفقا لقدرة الحكومة على التمويل. وسيتم سداد المتأخرات المحلية، التي تتسم إجراءات توثيقها بالضعف أكثر من المتأخرات الأجنبية، وذلك بعد مصادقة ديوان الرقابة المالية. وقد صادق ديوان الرقابة المالية حتى الآن على متأخرات بمبلغ ٢,٠ تريليون دينار عراقي إلى المزارعين ومتأخرات بمبلغ ١,٣٦٣ تريليون دينار عراقي للمقاولين المحليين. وتعتزم الحكومة دفع متاخرات محلية في عام ٢٠١٧ بمبلغ قدره ٦,٠ تريليون دينار عراقي، منه ٣,٢ تريليون دينار للمقاولين و٢,٧ تريليون دينار لدائنين آخرين، معظمهم من المزارعين (راجع الجدولين ٥–٦). وفي عام ٢٠١٨، تعتزم الحكومة سداد رصيد المتأخرات المحلية المتبقي وقدره ١,٥ تريليون دينار عراقي للمقاولين. أما المتأخرات الخارجية فسوف يتم سدادها عينا (بالنفط) إلى شركات النفط الدولية (باستثناء شركة غاز البصرة) ونقدا إلى الدائنين الآخرين وفقا للجدول الزمني التالي: ٣,٢ تريليون دينار عراقي (٢,٧ مليار دولار) في ٢٠١٧، و٠,٢ تريليون دينار عراقي (٠,٢ مليار دولار) في عام ٢٠١٨ ، و٠,٢ تريليون دينار عراقي (٠,٢ مليار دولار) في عام ٢٠١٩.

  - سوف تلتزم الحكومة **بحد أقصى لرصيد المتأخرات المحلية**، وفقا للمسح الذي أجرته وزارة المالية (هدف إرشادي، الجدول ١). وسيشمل ذلك المتأخرات المحلية على الاستثمار وفقا للمسح الذي أجرته وزارة التخطيط والمتأخرات المحلية على الإنفاق الجاري التي تتابعها وزارة المالية. وسيتم تعزيز هذا الهدف الإرشادي ليصبح معيارا للأداء فيما يتصل بالتراكم الصفري للمتأخرات بمجرد أن تصبح الحكومة قادرة على مراقبتها بدقة ومنع تراكمها.

- **تصميم وتنفيذ نظام للرقابة على الالتزامات من أجل تنفيذ الموازنة** وفقاً لتوصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي.[٤٦] ولتجنب ظهور متأخرات جديدة، يتعين التركيز فورا على ما يلي:

  - قيام وزارة المالية بتحديث دليل القواعد المالية والمحاسبية بغرض إلزام جميع وحدات الإنفاق بالتالي: (١) قيد جميع الفواتير في دفتر محاسبي ("دفتر يومي") بعد فحصها واعتمادها من جانب وحدة التدقيق الداخلي، و(٢) الإبلاغ بصفة شهرية عن جميع المبالغ مستحقة الدفع إلى دائرة المحاسبة كجزء من تقرير ميزان المراجعة (إجراء مسبق، الجدول ٢)؛

  - تحديث تقرير ميزان المراجعة بحيث تتم إضافة بيانات إلى الحسابات الدائنة وفقاً للنموذج المرفق في الملحق ١ من تقرير المساعدة الفنية الأخير الذي أعدته إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق؛

  - إعداد نموذج مبسط ليتم استخدامه من جانب وحدات الإنفاق في رفع التقارير إلى وزارة المالية (المحاسبة) حول تنفيذ الموازنة، ويشمل ذلك المطالبات على الموازنة.

  - قيام وزارة المالية وبالتنسيق مع وزارة التخطيط بإعداد تقرير بكامل التزامات الإنفاق الجاري والاستثماري (حسب المشروع) في نهاية أغسطس/ آب ٢٠١٧ (القاعدة المعيارية التي تم تأجيلها للمراجعة الرابعة، الجدول ٢).

  - التأكد من أن يتضمن النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) وظيفة الرقابة على الالتزامات.

- **تطوير إدارة النقد** من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

  - قيام وزارة المالية بإنشاء وحدة إدارة التدفق النقدي (CMU) ضمن دائرة المحاسبة، على أن تناط بهذه الوحدة مسؤولية وضع توقعات التدفق النقدي تغطي فترة ثلاثة أشهر قادمة على الأقل (بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٧)؛

  - قيام وزارة المالية بتشكيل لجنة إدارة التدفق النقدي برئاسة وكيل الوزارة، والتي ستكون مسؤولة عن مراجعة التطورات وتوقعات التدفق النقدي الأخيرة والتي تضعها وحدة إدارة تدفق النقد، وأن تتخذ قرار بالإجراءات الاستباقية اللازمة (بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٧)

- **اتخاذ خطوات للانتقال الى حساب الخزانة الواحد** *(أو "حساب الخزينة الموحّد")* (*TSA*).

  - كخطوة أولى، قامت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بإعداد قائمة بكافة الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وكافة وحدات الإنفاق الرئيسية والفرعية للحكومة الاتحادية، سواء في البنك المركزي العراقي أو البنوك المملوكة للدولة أو البنوك التجارية، في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

[١٥] إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي؛ جمهورية العراق – تقوية ضوابط الالتزامات وإدارة النقدية، رشيدة بوكزية، وجاك شعراوي، وسابا فِهر، وياني بلاتيه، ومايك وليامز، فبراير/شباط ٢٠١٧.

- قامت وزارة المالية بتشكيل مجموعة عمل تتضمن ممثلين لوزارة المالية، والبنك المركزي العراقي، ومصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة للوقوف على مدى جاهزية أنظمة الدفع والسداد في البلاد، ووضع خطة لتحديث الأنظمة بما يتيح تشغيل حساب الخزانة الواحد (حساب الخزينة الموحّد).
- ستنظر وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف المملوكة للدولة في إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين التحويلات النقدية الى الحسابات المصرفية لوحدات الإنفاق، والمدفوعات؛ وزيادة عدد التحويلات من أرصدة الحسابات المصرفية الخاصة بالوحدات الإنفاق، ومؤسسات الإيرادات، ومركزية بعض المدفوعات الكبيرة.

- وستقوم وزارة المالية بتحديد خيارات من أجل زيادة تطوير حساب الخزينة الموحد من خلال استخدام الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems)، وبعد ذلك النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) (مراجعة أولوية للخيارات بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧).

- **تصميم وتنفيذ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS)** بمساعدة من البنك الدولي.

- كخطوة أولى، اعتمدت وزارة المالية خارطة طريق خلال تموز/يوليو ٢٠١٦ تفصّل المتطلبات الوظيفية الأساسية مثل: دليل الحسابات، وتتبّع النفقات على أساس متعدد السنوات؛ وترحيل الموارد من سنة إلى أخرى، وإدارة السلف وترتيبات إدارة النقدية؛

- كخطوة ثانية، تتخذ وزارة المالية الخطوات اللازمة للتعاقد مع شركة لتطوير نظام IFMIS، وقد نشرت وثائق العطاءات القياسية النهائية على موقعها الالكتروني، وسوف تُوقّع العقد مع الشركة التي يقع عليها الاختيار لتطوير نظام IFMIS مع نهاية أغسطس/آب ٢٠١٧؛

- وكخطوة ثالثة، تقوم وزارة المالية بتطوير النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) واختباره وقبوله بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨.

- وكخطوة أخيرة، تقوم وزارة المالية بتعميم نظام معلومات الإدارة المالية بالتدريج في المواقع التجريبية بما فيها وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة ومحافظتي بغداد وبابل مع نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٠.

- **تنفيذ الإصلاح المطلوب في إدارة الاستثمار العام (PIM)** بمساعدة البنك الدولي، وفقا للمرسوم رقم ٤٤٥ الصادر في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ حول إدارة الاستثمارات العامة:

- تصميم الهيكل التنظيمي للوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام في وزارة التخطيط الاتحادية (بحلول إبريل/نيسان ٢٠١٦) ووضع هذا الهيكل موضع التنفيذ الكامل (بنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦)؛

- القيام بحصر مفصّل لحافظة مشاريع الاستثمار العامة (القائمة والجديدة ذات التكلفة التي لا تقل عن ١٠ ملايين دولار) على كل من مستوى الوزارات والمحافظات، ونشر الحصر على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط، مع إجراء دراسة جدوى من خلال تحليل التكاليف والمنافع وكفاءة الإنفاق؛[٤٧]

- إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد القدرات المطلوبة في الوحدة المركزية لنظام إدارة الاستثمار العام في وزارة التخطيط الاتحادية وفي محافظتي بغداد وبابل حيث يتم تجريب نظام IFMIS (مع نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧).

- وتدريب الوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام وفقاً للتوصيات التي يخرج بها تقييم احتياجات القدرات مع التركيز في البداية على الجوانب الأساسية في منهج الإطار المنطقي وتقييم المشروع المتكامل (مع نهاية ٢٠١٧).

- **تعزيز إدارة الدين.** سيتم تعزيز القدرات في دائرة الدين العام بمساعدة فنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وهي واحدة من أكبر الجهات التي تقدم قروضا ثنائية وبشروط ميسرة للعراق. وقد أجرت إدارة الدين العام مسحا لكافة الضمانات الصادرة عن الحكومة (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول ٢، الفقرة ٢٠). وفي المرحلة القادمة، ستبدأ وزارة المالية بنشر دورية ربع سنوية عن الدين العام، بما في ذلك الضمانات.

- **تعزيز إجراءات الموافقة على الضمانات الحكومية:** اعتمد مجلس الوزراء الإجراءات التالية للموافقة على الضمانات الحكومية (إجراء مسبق، الجدول ٢):

- تشكيل لجنة بموجب قرار من مجلس الوزراء وتكون مؤلفة من ممثلَين من مكتب رئيس الوزراء، ورئيس الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وممثل من وزارة المالية، وممثل من وزارة التخطيط.

- ترفع كل وزارة ووحدة منفقة في موعد غايته ٣٠ يوليو/تموز من كل سنة إلى اللجنة قائمة بطلبات الضمانات لتمويل المشروعات في السنة التالية للحصول على موافقتها. ويتعين أن تكون هذه المشروعات مدرجة أولا في نظام إدارة التنمية العراقية (IDMS) التابع لوزارة التخطيط.

- وتقترح اللجنة، بعد التشاور مع كل وزارة، قائمة أولوياتها للضمانات والحد الأقصى على كل الضمانات تماشيا مع استمرارية القدرة على تحمل الدين، وذلك للحصول على الموافقة أولا من رئيس الوزراء ومن بعده مجلس الوزراء. وسوف يتيح صندوق النقد الدولي لوزارة المالية والبنك المركزي العراقي نموذج استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون المستخدم لديه.

- وبمجرد صدور موافقة مجلس الوزراء، تُعرض قائمة الأولويات النهائية على مجلس النواب ضمن مشروع الموازنة السنوية مشتملة على ملاحظات بشأن كل من تلك الضمانات، بما في ذلك المشروع الأساسي، ومبلغ الضمان، والأطراف القائمة بالتمويل. وسيتضمن مشروع قانون الموازنة كذلك حدا أقصى لكل الضمانات.

[١٦] متاحة عبر الرابط الإلكتروني التالي.

- وفقا لقانون الإدارة المالية العراقي، لن توقع وزارة المالية إلا على الضمانات ضمن الحد الأقصى في قانون الموازنة الذي أقره مجلس النواب.

طاء – تدابير مكافحة الفساد

٣٩- تتخذ الحكومة التدابير التالية لمكافحة الفساد:

- بعد انتهاء مراجعة مجلس الشورى، سيعتمد مجلس الوزراء **مسودة تعديلات قانون ٢٠١١ المنشئ لهيئة النزاهة** من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها وإشرافها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول ٢)، ويحيل التعديلات إلى مجلس النواب في موعد أقصاه نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. وستتضمن مسودة التعديلات العناصر الأساسية لوضع إطار قانوني يتضمن الوضوح بشأن صلاحيات الهيئة، أي أهدافها ووظائفها والصلاحيات المخولة لها لتحقيقها؛ ووضوح الحوكمة والإشراف وهيكل للمساءلة، والاستقلالية التشغيلية والمالية، ومعايير الأهلية للتعيين في الهيئة، ووضع قواعد وإجراءات واضحة وشفافة للفصل من العمل، وحماية إدارتها وموظفيها. كذلك تتضمن مسودة التعديلات المتطلبات اللازمة لإقامة نظام شامل للإقرار بالموجودات[٤٨] من جانب كبار المسؤولين العموميين وأعضاء أسرهم وشركائهم، واشتراط نشر هذا الإقرار. وسوف يصادق مجلس النواب على مشروع القانون في موعد أقصاه أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧.

- ووفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيعتمد مجلس الوزراء **تعديلات القانون الجنائي** لتجريم كافة أعمال الفساد بما فيها الإثراء غير المشروع والرشوة في القطاع الخاص وعرقلة سير العدالة، وإحالة هذه التعديلات الى مجلس النواب في موعد أقصاه سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.

- ووفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد عدة مشاريع **قوانين** تقوم هيئة النزاهة على استكمالها حاليا **لتقوية الإطار التشريعي لمكافحة الفساد**، وإحالة هذه المشاريع الى مجلس النواب في موعد أقصاه سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. وتتعلق مشاريع القوانين بإتاحة المعلومات وتضارب المصالح واسترداد الموجودات وحماية الشهود والمبلغين عن التجاوزات.

- في ١١ أغسطس/آب ٢٠١٦، وقعت الحكومة العراقية مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقدم بموجبها المساعدة إلى الحكومة العراقية في المجالات التالية. أولا، يوفر البرنامج موظفين لدعم الحكومة العراقية في التحقيق في قضايا الفساد الكبرى، لا سيما المرتبطة بالمعاملات المالية التي تنطوي على تحويل أموال خارج العراق. وتشمل المساعدة أيضا تقديم المشورة بشأن كيفية تعقب هذه الموجودات المالية وإعادتها بمجرد العثور عليها. وثانيا، يقدم البرنامج المساعدة في الأمور التشريعية لمختلف الأجهزة المشاركة في التحقيق في قضايا الفساد، مثل المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات ومكتب المفتش العام وهيئة النزاهة. وتحديدا، يتمثل الهدف من هذه المساعدة في جعل مختلف الأجهزة أكثر استقلالية وقوة.

[٤٨] الموجودات في العراق وخارجه التي تم امتلاكها بصورة قانونية وتعود بالنفع على مالكها.

وثالثا، يوفر البرنامج موظفين للمساعدة في بناء القدرات وبشأن العلاقات العامة فيما يتصل بقضايا الفساد. وأخيرا، يساعد المكتب العراق في سعيه نحو تحسين التقييمات والتصورات الدولية بشأن الفساد في العراق.

ياء – الرقابة المصرفية

٤٠- اعتبارا من يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، كان عدد البنوك العاملة في العراق ٦٥ بنكاً، منها سبعة مملوكة للدولة تضم بنكا إسلاميا واحدا، و٣٩ بنكا خاصا منها ١٥ بنكا إسلاميا، و١٩ بنكا أجنبيا منها ٤ بنوك إسلامية. وتهيمن البنوك الحكومية على القطاع المالي ولديها الجزء الأكبر من الموجودات والقروض، إذ أن حوالي ٩٠% من موجودات الجهاز المصرفي ترجع لثلاثة من هذه البنوك الحكومية، وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة.

٤١- وتتصف المراكز المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين بالهشاشة عقب سنوات من العمليات شبه المالية. وكخطوة أولى نحو إعادة هيكلة هذين المصرفين، قامت وزارة المالية بتعيين مدققين دوليين لمراجعة كشوفهما المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ وفقاً للمعايير الدولية، بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة هذين المصرفين ومع البنك الدولي. وينبغي إتمام المراجعات قبل نهاية أغسطس/آب ٢٠١٧. وكخطوة ثانية، تقوم وزارة المالية مع نهاية فبراير/شباط ٢٠١٨ بتقديم خطة مفصلة لإعادة هيكلة هذين المصرفين بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة المصرفين ومع البنك الدولي مع مراعاة نتائج عمليات التدقيق.

٤٢- وسيستمر البنك المركزي في تنفيذ تدابير إصلاحية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق، وهذا يشمل من جملة أمور أُخرى:

- العمل على مراجعة وتقييم الإجراءات الاحترازية المطبّقة لدى البنك المركزي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛
- تعزيز الرقابة المصرفية بما في ذلك الرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- إعداد ونشر مؤشرات الاستقرار المالي والتي سيتم وضع تفاصيلها بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي (مع نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦)؛
- إنفاذ الحد الأدنى لمتطلب رأس المال لدى البنوك والبالغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي (٢١٤ مليون دولار)، وهو مستوى من رأس المال تم استيفاؤه في جميع البنوك الخاصة باستثناء بنك واحد؛
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي في تصنيف البنوك. وقد تم بالفعل تصنيف ١٧ بنكا، وفي نهاية ديسمبر/كانون أول ٢٠١٦، حصل ثلاثة منها على مرتبة *"يبعث على الرضى"*، وثمانية منها على مرتبة *"مقبول"*، وستة منها على مرتبة *"ضعيف"*.

- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي في تحسين القواعد الاحترازية التي تحكم *"السيولة"* و*"نسبة كفاية رأس المال"*.

- إعداد نظام لتأمين الودائع ينص على إنشاء مؤسسة عامة مرخصة من البنك المركزي تتيح للبنوك فرصة المشاركة في رأسمالها.

- التعاقد مع شركة خاصة لتزويد البنك المركزي بنظام السجل الائتماني لتبادل المعلومات بين البنوك حول مقترضيهم المشتركين الحاليين والمحتملين.

- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الإسلامية.

- فرض عقوبات مالية وإدارية على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في حالة عدم امتثالها للقوانين والقواعد التنظيمية النافذة.

- تنفيذ نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في العراق في عام ٢٠١٧.

٤٣- **وبناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، ستستمر الحكومة في تعزيز الإطار القانوني لدى البنك المركزي العراقي لينص على وجود إشراف مستقل على عملياته.** واعتمد مجلس إدارة البنك لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول ٢). ووافق مجلس الوزراء على تعديلات في قانون البنك المركزي وعرضها على مجلس النواب لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية تمشيا مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول ٢). وعلى وجه التحديد، تم تعديل قانون البنك المركزي بحيث يتضمن ما يلي: (١) تحديد معايير اختيار المدقق الخارجي وتعيينه في الوقت المناسب (أي قبل نهاية السنة المالية التي يتعين تدقيق كشوفها المالية)؛ (٢) تحويل صلاحية تعيين المدقق الخارجي من وزارة المالية إلى البنك المركزي؛ (٣) النص على تعيين المدقق الخارجي لفترات متعددة السنوات؛ (٤) النص على نشر الكشوف المالية المدققة؛ (٥) إنشاء لجنة للتدقيق وتحديد صلاحياتها وتشكيلها وتمثيلها في مجلس إدارة البنك المركزي؛ (٦) تغيير تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي لتتألف الأغلبية من غير التنفيذيين؛ (٧) دعم استقلالية رئيس المدققين الداخليين؛ (٨) اشتراط استخدام أسعار فائدة يحددها السوق في عمليات المقرض الأخير. وتم وضع التعديلات المقترحة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي.

٤٤- وافق رئيس الوزراء بتاريخ ٢٥ نوفمبر/تشرين ثاني٢٠١٦ على قيام البنك المركزي بتقديم تسهيلات ائتمانية للمصارف بقيمة ٦ تريليون دينار عراقي لتقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (١ تريليون دينار عراقي)، ولتمويل الزراعة والبنية التحتية (٥ تريليون دينار عراقي)، وهذا المبلغ الأخير مدعوم بضمان حكومي. وقد تم صرف ٢١,٢ مليار دينار عراقي للتّسهيل الأول (الشركات الصغيرة والمتوسطة)، و٠,٥ تريليون دينار عراقي للتّسهيل الثاني حتى الآن. ويعتزم البنك المركزي وضع حد أقصى للمبالغ المنصرفة بواقع ١,٣ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٧ وتقييم مدى الحاجة لمواصلتها مع نهاية السنة مع مراعاة مخاطر المالية العامة على الحكومة.

كاف – تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٤٥- **سوف تنفذ الحكومة إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** وسيساهم ذلك في تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين الحوكمة، وتقليص حجم القطاع غير الرسمي، ووقف تمويل الإرهاب، والحد من التهديدات الإرهابية التي تشكلها.

- كخطوة أولى، في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ إعتمدت الحكومة لائحة لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب وفقا للتوصية ٦ الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) (القواعد المعيارية الهيكلية الجدول ٢). وفي مارس/آذار ٢٠١٧، أصدر البنك المركزي تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية (القواعد المعيارية الهيكلية الجدول ٢). وفي مايو/آيار ٢٠١٧، أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات الوساطة المالية.

- وكخطوة ثانية، سيقوم البنك المركزي وديوان التأمين بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بإصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات الصرف والتأمين على التوالي، مع متطلبات العناية الواجبة للتحقق من هوية العملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وفقا لمعيار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF). وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، سيقوم البنك المركزي ووحدة الاستخبارات المالية (مكتب مكافحة غسل الأموال) بإصدار توجيهات لكافة الهيئات المُبَلِّغَة المغطاة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات الوقائية بما في ذلك العناية الواجبة.

- وكخطوة ثالثة، سيعمل البنك المركزي على تطوير قدراته الرقابية لتعزيز امتثال هذه الكيانات للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، سيضع أنماط مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب للمصارف مع نهاية مارس/آذار ٢٠١٨، ويقوم بمراجعة تخصيص الموارد للرقابة على المصارف من حيث مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب مع نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٨، وبالبدء في تنفيذ إجراءات للتفتيش الميداني القائم على المخاطر للمصارف مع نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨. وبنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، سيقوم البنك المركزي، وديوان التأمين وهيئة الأوراق المالية بإعداد وتنفيذ عمليات فحص ميداني لشركات الصرف والتأمين والوساطة المالية على التوالي. ومع نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨، سيقوم البنك المركزي وديوان التأمين وهيئة الأوراق المالية بإعداد أنماط مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب لشركات الصرف والتأمين والوساطة المالية على التوالي.

- يقوم مكتب مكافحة غسل الأموال مع نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ بوضع مسودة أنظمة توضح حوكمته وعملياته من أجل تعزيز الإستقلالية التشغيلية والتنفيذ الفعال لولايته وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وسيقدم مكتب مكافحة غسل الأموال مع نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مسودة الأنظمة هذه الى مجلس الوزراء من خلال مجلس مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، للموافقة عليها. وسيقوم مجلس الوزراء بالموافقة على أنظمة وحدة الإستخبارات المالية FIU مع نهاية مارس/آذار ٢٠١٨.

- أصدر مجلس مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في أغسطس/آب ٢٠١٦ ضوابط على الإفصاح عن نقل الأموال عبر الحدود، بما في ذلك نماذج الإفصاح. ومع نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، ستقوم هيئة الجمارك بتقديم تقرير لمجلس مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والبدء في نشر على الموقع الإلكتروني لمكتب مكافحة غسل الأموال، وعلى أساس ربع سنوي، معلومات إحصائية عن تنفيذ هذه الضوابط، بما فيها عدد التقارير المشبوهة التي تلقاها مكتب مكافحة غسل الأموال وقام بتحليلها والمتعلقة بالعملة والأدوات المالية القابلة للتداول والصادرة لحاملها، وقيمة العملات والأدوات المالية القابلة للتداول والصادرة لحاملها غير المبلغ بها والمزوّرة العابرة للحدود التي يتم ضبطها ومصادرتها.

طرائق البرنامج ومراقبته

٤٦- تستمر المراجعات نصف السّنوية في تطبيق معايير الأداء على الرصيد الأولي غير النفطي، ورصيد الدين العام الكلي، ورصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي، وإجمالي الاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية، وعدم تراكم متأخرات خارجية جديدة، وتحقيق ثلاثة أهداف إرشادية للإنفاق في المجال الاجتماعي، ورصيد المتأخرات المحلية القائمة، ورصيد الالتزامات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية (الجدول ١). وسيكون للبرنامج كذلك أهداف إرشادية على كل هذه المتغيرات في نهاية الفصلين الأول والثالث من السنة. وبمراعاة برنامج المالية العامة المعدل في ٢٠١٧ (الفقرات ٣٠-٣٤)، تؤيد الحكومة أيضا مقترح الخبراء بشأن تعديل مستوى القواعد المعيارية الخاصة بإجمالي الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي، وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي، والرصيد الأولي غير النفطي، وإجمالي الدين العام في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧. ونظرا لصعوبة تخفيض الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية لأكثر من ثلاثة شهور إلى صفر بسبب الحد الأدنى لحجم الشحنات النفطية، تقترح الحكومة رفع الحد الأقصى للمتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي اعتبارا من سبتمب/أيلول ٢١٧ (الفقرة ١٦). كذلك تؤيد الحكومة مقترح الخبراء بشأن مراقبة هذه الالتزامات كهدف إرشادي وليس كمعيار أداء اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، كما تتعهد بتوضيح طبيعة هذه الالتزامات بحلول موعد إجراء المراجعة الثالثة لأغراض مراقبة البرنامج. وتقترح الحكومة أيضا وضع أهداف معيارية لنهاية يونيو/حزيران ونهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨. وفي إطار كل من المراجعات التي يتم إجراؤها على البرنامج، سيتم وضع عدد قليل من القواعد المعيارية الهيكلية في مجالات ضرورية لنجاح البرنامج (يتضمن الجدول ٢ القائمة حتى المراجعة الرابعة). وتطلب الحكومة إرجاء تنفيذ القاعدتين المعياريتين الهيكليتين اللتين كان يتعين الالتزام بهما بحلول موعد إجراء المراجعة الثانية (تعديل قانون تأسيس هيئة النزاهة وإعداد تقرير بشأن التزامات الإنفاق) إلى المراجعتين الثالثة والرابعة على الترتيب، إلى جانب تأجيل تنفيذ إحدى القواعد المعيارية الهيكلية (تدقيق رواتب المتقاعدين) من المراجعة الثالثة إلى المراجعة الرابعة، وذلك نظرا لأن تنفيذها يستغرق وقتا أطول من المتوقع.

٤٧- وستجرى المراجعة الثالثة في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ أو بعد هذا التاريخ، والمراجعة الرابعة في ١٥ إبريل/نيسان ٢٠١٨ أو بعد هذا التاريخ.

الجدول ١: العراق – معايير الأداء والأهداف الإرشادية بموجب ترتيبات الاستعداد الائتماني، ٢٠١٦–٢٠١٨ /١

(مليار دينار عراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٦									٢٠١٧									٢٠١٨			
	سبتمبر /أيلول				ديسمبر/كانون أول				مارس/آذار				يونيو/حزيران			سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون أول		مارس/ آذار	يونيو/ حزيران	سبتمبر/ أيلول	ديسمبر/ كانون أول
	البرنامج/٢	الهدف المعدل	تقديرات أولية	الوضع	البرنامج /٣	الهدف المعدل	تقديرات	الوضع	البرنامج /٣	الهدف المعدل	تقديرات	الوضع	البرنامج /٣	تقديرات	الوضع	البرنامج /٣	البرنامج المعدل	البرنامج /٣	البرنامج المعدل	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
معايير الأداء /٤																							
إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأدنى؛ الرصيد في نهاية الفترة، بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٤،٩١٠	٣٨،٦٣٦	٤٧،٨٠٥	تم استيفاؤها	٤٣،٠٤٣	٤٦،٥٩٠	٤٥،٢٢٦	لم يتم استيفاؤها	٤٠،٨٨٢	٣٩،٨٨٢	٤٧،٠٣٩	تم استيفاؤها	٣٨،٥٣٢			٣٦،٥٦٠	٣٩،٨٢٩	٣٨،٥٤٦	٤١،٣٩٦	٣٨،٦٢٨	٣٧،١٦٠	٣٦،٠٢٦	٤٠،٧٧١
صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)	١٧،٢٠٠	١٢،٨٠٣	٦،٢٣٨	تم استيفاؤها	١١،٠٥١	٦،٨٦٥	٨،٩٨٧	لم يتم استيفاؤها	١٣،٠٤٠	١٤،٢٢٠	٧،٤٤٤	تم استيفاؤها	١٥،٩٦١			١٨،٥٣٤	١٧،٦٧١	١٦،٢٥٠	١٦،٨٩٧	٢٠،٦١٧	٢٣،٠٤٣	٢٤،٩٦١	١٩،٧٤٣
الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية (الحد الأدنى)/٥	(٤٩،١٤٥)	(٤٢،٣٤٥)	(٣٥،٦١٧)	تم استيفاؤها	(٦١،٩٤٤)	(٥٣،٩١٨)	(٥٨،٠٧٧)	لم يتم استيفاؤها	(١٧،٠٩٥)	(١٢،٧١٩)	(١٢،٠٩١)	تم استيفاؤها	(٣٤،٧١٦)			(٥١،٦٠٢)	(٥١،٣٤٣)	(٦٩،١٣١)	(٧٣،٧٧٨)	(١٦،٥٣٨)	(٣٣،٠٧٦)	(٤٩،٣٩٣)	(٦٧،١٥٧)
إجمالي الدين العام (المحلي والأجنبي)	١٤٢،٢٠٨	١٣٥،٤٠٨	١٢٧،٩٤٠	تم استيفاؤها	١٣٠،٦٣٩	١٣٠،٤٨٣	١٣٥،٤٧٥	لم يتم استيفاؤها	١٣٥،٥٧١	١٣٥،٢٢٩	١٣٥،٩٣١	لم يتم استيفاؤها	١٤٠،٣٦٤			١٤٣،٨٩١	١٤٥،١٨٢	١٤٧،٨٠٩	١٤٩،٨٨٧	١٥١،١٣٠	١٥٤،٥٤٤	١٥٦،٦٣٣	١٥٩،٧٨٨
(بمليارات الدينارات العراقية، الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)																							
المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم/المعاد جدولته والاقتراض الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى) /٥ /٦	صفر		٠،٥	لم يتم استيفاؤها	صفر		صفر		صفر		٢،٥	لم يتم استيفاؤها	صفر	١٥٧،٠		صفر	صفر	صفر	٠ صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رصيد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى)	صفر		٢،١٣٨	لم يتم استيفاؤها	صفر		١،٢٢٧	تم استيفاؤها لم يتم استيفاؤها	صفر		٤٤٧	لم يتم استيفاؤها	صفر	٥٠٠	لم يتم استيفاؤها	صفر		٠ صفر					
الهدف الإرشادي																							
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى) /٥ /٧				لم يتم استيفاؤها																			
	١٢،٦١٩		١٠،٩٥٤		١٨،٢٢٨		٢٠،٠٩٣	تم استيفاؤها	٤،٤٩٣				٨،٩٨٦			١٣،٤٨٠	١٥،٦٣٥	١٧،٩٧٣	٢٠،٨٤٦	٥،٢١٢	١٠،٤٢٣	١٥،٦٣٥	٢٠،٨٤٦
رصيد المتأخرات المحلية القائمة (حد أقصى) /٨	٧،٥٠٠				٤،٤٩١		٤،٧٢٣	لم يتم استيفاؤها	٤،٤٩١		٤،٧٢٣	لم يتم استيفاؤها	٤،٤٩١			٤،٤٩١	٣،٥٥٧	٤،٤٩١	١،٤٤٦	١،٤٤٦	١،٤٤٦	١،٤٤٦	(٠)
رصيد الالتزامات المستحقة لشركات النفط الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى)																	٥٠٠		٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠

بنود للتذكرة:

تحويلات الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان /٥	٦،٨٤١	صفر	٨،٤٨٠	صفر	٢،٨٩٨	صفر	٥،٧٩٨	٨،٧٠٢	٨،٥٦٩	١١،٦٠٦	١١،٩٩٣	٢،٩٨٤	٥،٩٧١	٨،٩٥٩	١١،٩٤٥
مجموع الإيرادات من حكومة إقليم كردستان			٨،٣٢٤	صفر	٢،٥٥٥	صفر	٢،٨١٨	٣،٠٦١	٧،٩٨٤	٣،٢٨٥	١٠،٨٥٥	٢،٧٤٤	٥،٥٠٨	٨،٢٨٨	١١،٠٥٦
إيرادات تصدير النفط من خلال شركة تسويق النفط الوطنية			٧،٨٠٨	صفر	٢،٣٦٦	صفر	٢،٤٤٠	٢،٤٩٤	٧،٤٥٠	٢،٥٢٩	١٠،١٤٣	٢،٥١٦	٥،٠٥٢	٧،٦٠٣	١٠،١٤٣
تحويلات الإيرادات غير النفطية إلى الحكومة الاتحادية			٥١٦	صفر	١٨٩	صفر	٣٧٨	٥٦٧	٥٣٤	٧٥٦	٧١٢	٢٢٨	٤٥٦	٦٨٥	٩١٣
مجموع التمويل الأجنبي والمساهمات الدولية لسد الفجوة التمويلية	(٤،١٥٢)	٢٤٦	(١،٦٥٣)	٢،٥٣٣	١،٩٢٤	٢٢٠	٢،٧٧٦	٣،٦٧٧	٣،٨٠٩	٩،١٢٣	٧،١٨١	(٥٠)	١،١١١	٢،٥٥٣	١٠،٨٤٧
التمويل الخارجي /٥	(٥،٦٦٠)	(٥٠٤)	(٤،٨٧٥)	(٦٧٣)	١،٣٩٢	(٩٦٢)	١،٠٣٩	١،٩٤٠	٨٤٤	٤،٠٤٣	٢،٠٩٠	(٥٠)	(١٠٠)	١،٣٤٢	٢،٧٨٣
المساهمات الدولية لسد الفجوة التمويلية /٥	١،٥٠٨	٧٤٩	٣،٢٢٢	٣،٢٠٦	٥٣٢	١،١٨٢	١،٧٣٧	١،٧٣٨	٢،٩٦٥	٥،٠٨٠	٥،٠٩١	...	١،٢١١	١،٢١١	٨،٠٦٤
سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل، متوسط ربع السنة)	٣٧،٥	٣٣،٦	٤٥،٣	٤٣،١	٤٠،٤	٤٦،٣	٤١،٧	٤٢،٦	٤٥،١	٤٣،٢	٤٥،٥	٤٥،٧	٤٥،٥	٤٥،٣	٤٥،١
إيرادات الصادرات النفطية /٥	٣٦،٠٤١	٣٢،٩٦١	٥٧،٥٥٧	٤٤،٦٧١	١٦،١٣٠	١٥،٣٥٧	٣٢،٩٤٩	٥٠،٣٢٥	٥٢،٧٦١	٦٧،٩٥٠	٧١،٨٣٣	١٨،٦٩٨	٣٧،٥٤٣	٥٦،٥٠٢	٧٥،٣٨٠
النفقات الممولة من قروض المشاريع /٥	٤٤٣	٣١٢	٢،٣٩٨	٢،٣٣٦	١،٧٤٦	٢٦٧	١،٧٤٦	٣،٠٠٠	٢،٦٨٩	٤،٢٥٤	٤،٥٠٤	٤٥٧	٩١٤	٢،٨٦٣	٤،٨١١

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.

٢/ التقرير القطري رقم ٢٢٥/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن طلب إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

٣/ التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

٤/ تاريخ اختبار معايير الأداء في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٧ ونهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨؛ وكل المتغيرات في تواريخ الاختبارات الأخرى هي أهداف إرشادية.

٥/ على أساس تراكمي من ١ يناير/كانون الثاني .

٦/ مستمر .

٧/ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجدول ٣ .

٨/ يقتصر نطاق هذا الهدف الإرشادي على المتأخرات المحلية على الاستثمارات غير النفطية التي تخضع لمراقبة وزارة التخطيط حتى يونيو/حزيران ٢٠١٧. واعتبارا من يوليو/تموز ٢٠١٧، يتضمن الهدف جميع المتأخرات المحلية.

الجدول ٢: العراق – الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية بموجب ترتيبات الاستعداد الائتماني، ٢٠١٧

التدابير	المراجعة المقررة التي سيتم إتمام التدابير بحلولها	المبررات الاقتصادية الكلية	الوضع
الإجراء المسبق			
موافقة مجلس النواب على الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧ وفقا للفقرات ٢٩–٣٢ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية لأغراض المراجعة الثانية.		الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي	تم استيفاؤه
قيام وزارة المالية بتحديث دليل القواعد المالية والمحاسبية بغرض إلزام جميع وحدات الإنفاق بالتالي: (١) قيد جميع الفواتير في دفتر محاسبي ("دفتر يومي") بعد فحصها واعتمادها من جانب وحدة التدقيق الداخلي، و(٢) الإبلاغ بصفة شهرية عن جميع المبالغ مستحقة الدفع إلى دائرة المحاسبة كجزء من تقرير ميزان المراجعة		تعزيز الرقابة على الإنفاق	تم استيفاؤه
اعتماد مجلس الوزراء اجراءات للموافقة على الضمانات الحكومية وفق الفقرة ٣٨ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية لأغراض المراجعة الثانية لاتفاق الاستعداد الائتماني.		تعزيز الانضباط المالي	تم استيفاؤه
القواعد المعيارية الهيكلية			
إجراء مسح لكل متأخرات الحكومة المركزية، أي المدفوعات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوما، حتى نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ على الأقل، بما في ذلك ما يلي: (١) الإنفاق الجاري الذي تديره وزارة المالية (الرواتب، ومعاشات التقاعد، والسلع والخدمات، والتحويلات؛ و(٢) الاستثمارات غير النفطية التي تديرها وزارة التخطيط؛ و(٣) الإنفاق الذي تديره وزارة النفط. وستعرض وزارة المالية جدولا موحدا يستفيض في شرح كل هذه المتأخرات للوزارات ذات الصلة.	المراجعة الثانية	زيادة شفافية المالية العامة	تم استيفاؤه
قيام المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بمراجعة جميع المتأخرات المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية التي حددتها حتى الآن وزارة التخطيط وكذلك جميع المتأخرات المتعلقة بمشتريات القمح التي حددتها وزارة التجارة على النحو الوارد في الفقرة ٢١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية لأغراض المراجعة الأولى في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني.	المراجعة الثانية	تعزيز الحوكمة	تم استيفاؤه
إجراء مسح بمعرفة مديرية الدين بوزارة المالية على جميع الضمانات الصادرة عن الحكومة المركزية، بما في ذلك قيمة الضمانات وتاريخ استحقاقها وهوية موقع الضمان وهوية المستفيد من الضمان.	المراجعة الثانية	تعزيز إدارة الدين	تم استيفاؤه
الاستعانة بمدقق خارجي لتدقيق بيانات إجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي في نهاية ديسمبر/كانون الأول على النحو الوارد في الفقرتين ٦ و٧ من مذكرة التفاهم الفنية.	المراجعة الثانية	تعزيز تقييم الضمانات الوقائية	تم استيفاؤه
الاستعانة بمدقق خارجي لتدقيق مجموع الدين العام في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ وفق التعريف الوارد في الفقرة ١١ من مذكرة التفاهم الفنية، ما عدا المتأخرات والديون الخارجية الخاصة بنظام ما قبل عام ٢٠٠٣ التي لا تتوافر عنها سوى وثائق جزئية.	المراجعة الثانية	تعزيز إدارة الدين	تم استيفاؤه
إصدار قرارات من جانب وزير المالية ووزير التخطيط بإلزام جميع وحدات الإنفاق بقيد جميع الالتزامات القائمة.	المراجعة الثانية	تعزيز إدارة النقدية	تم استيفاؤه
نشر وزارة المالية للكشوف المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق له على موقعها الإلكتروني الخارجي في ٣١ ديسمبر/كانون أول بعد تدقيقها وفق المعايير الدولية.	المراجعة الثانية	زيادة شفافية المالية العامة	تم استيفاؤه
موافقة مجلس محافظي البنك المركزي العراقي على نظام أساسي جديد للجنة التدقيق يحظر وجود تمثيل تنفيذي للبنك المركزي في اللجنة.	المراجعة الثانية	تعزيز حوكمة البنك المركزي	تم استيفاؤه

الجدول ٢: العراق – الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية بموجب ترتيبات الاستعداد الائتماني، ٢٠١٧ (تتمة)

التدابير	المراجعة المقررة التي سيتم إتمام التدابير بحلولها	المبررات الاقتصادية الكلية	الوضع
قواعد معيارية هيكلية			
اعتماد مجلس الوزراء مسودة تعديلات قانون ٢٠١١ المنشئ لهيئة النزاهة من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها وإشرافها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، وإحالته التعديلات إلى مجلس النواب، وذلك على النحو الوارد في الفقرة ٢٦ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية بتاريخ ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٦.	المراجعة الثانية	مكافحة الفساد	لم يتم استيفاؤه، وتم التأجيل إلى المراجعة الثالثة
قيام وزارة المالية وبالتنسيق مع وزارة التخطيط بإعداد تقرير بكامل التزامات الإنفاق الجاري والاستثماري (حسب المشروع)	المراجعة الثانية	تعزيز إدارة النقدية	لم يتم استيفاؤه، وتم التأجيل إلى المراجعة الرابعة
موافقة مجلس الوزراء على تعديلات في قانون البنك المركزي وعرضها على مجلس النواب لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية تمشيا مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق، وذلك على النحو الوارد في الفقرة ٢٩ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية بتاريخ ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٦.	المراجعة الثانية	تعزيز حوكمة البنك المركزي	تم استيفاؤه
موافقة مجلس الوزراء على تعديل في قانون الاستثمار وعرضه على البرلمان، أو إصدار البنك المركزي المصري لائحة تنفيذية توضيحية تقضي بإلغاء حظر تحويل حصيلة الاستثمارات الذي تنشأ عنه قيود على سعر الصرف.	المراجعة الثانية	تحسين بيئة الأعمال من خلال إزالة القيود على المعاملات الدولية الجارية	تم استيفاؤه
قيام المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بتدقيق كشوف رواتب العاملين والمتقاعدين لدى الحكومة المركزية بغرض كشف العاملين الوهميين، أي الأفراد الذين يتلقون أجورا دون مبرر قانوني أو تنظيمي.	المراجعة الثالثة	تخفيض النفقات الجارية	
قيام المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بتدقيق كشوف رواتب المتقاعدين بالحكومة بغرض الكشف عن المتقاعدين الوهميين، أي الأفراد الذين يتلقون معاشات تقاعدية دون مبرر قانوني أو تنظيمي.	المراجعة الثالثة	تخفيض النفقات الجارية	تم التأجيل إلى المراجعة الرابعة
قواعد معيارية هيكلية إضافية مقترحة			
إجراء مسح لكل متأخرات الحكومة المركزية، أي المدفوعات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوما، حتى نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ على الأقل، بما في ذلك ما يلي: (١) الإنفاق الجاري الذي تديره وزارة المالية (الرواتب، ومعاشات التقاعد، والسلع والخدمات، والمشتريات الرأسمالية)، و(٢) الاستثمارات غير النفطية التي تديرها وزارة التخطيط (المشروعات وأي غرامات ترتبط بها)؛ و(٣) الإنفاق الذي تديره وزارة النفط.. وستعد وزارة المالية تقريرا موحدا عن جميع متأخرات الوزارات ذات الصلة.	المراجعة الثالثة	زيادة شفافية المالية العامة	
التدقيق الخارجي لإجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٧ حسبما ورد في الفقرتين ٦ و٧ من مذكرة التفاهم الفنية.	المراجعة الثالثة	تعزيز تقييم الضمانات الوقائية	
التدقيق الخارجي لمجموع الدين العام في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٧ حسبما ورد في الفقرة ١١ من مذكرة التفاهم الفنية، ما عدا المتأخرات والديون الخارجية الخاصة بنظام ما قبل عام ٢٠٠٣ التي لم يتم توثيقها سوى بصورة جزئية.	المراجعة الثالثة	تعزيز إدارة الدين	
اعتماد مجلس الوزراء قانون بشأن ضريبة المبيعات والضرائب الانتقائية وعرضه على مجلس النواب حسبما ورد في النقطة الثانية من الفقرة ٣٦ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.	المراجعة الثالثة	زيادة الإيرادات غير النفطية	
اعتماد مجلس الوزراء تعديلات على قانون الجمارك حسبما ورد في النقطة الثانية من الفقرة ٣٦ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.	المراجعة الثالثة	زيادة الإيرادات غير النفطية	
دراسة وزارة المالية لتعديلات تشريعية محتملة بغرض الحد من الإنفاق على الأجور والمعاشات التقاعدية غير القائمة على المساهمات والتحويلات.	المراجعة الثالثة	تخفيض النفقات الجارية	

المصدر: السلطات العراقية.

الجدول ٣: العراق – الإنفاق الاجتماعي /١

(مليار دينار عراقي، على أساس تراكمي منذ بداية العام)

	٢٠١٦		٢٠١٧					٢٠١٨			
	ديسمبر/كانون أول ٢٠١٦		مارس/آذار ٢٠١٧	يونيو/حزيران ٢٠١٧	سبتمبر/أيلول ٢٠١٧		ديسمبر/كانون أول ٢٠١٧	مارس/آذار ٢٠١٨	يونيو/حزيران ٢٠١٨	سبتمبر/أيلول ٢٠١٨	ديسمبر/كانون أول ٢٠١٨
	البرنامج/٢	تقديرات	البرنامج/٢	البرنامج/٢	البرنامج/٢	البرنامج المعدل	البرنامج/٢	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
مجموع الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى)	١٨،٢٢٨	٢٠،٠٩٣	٤،٤٩٣	٨،٩٨٦	١٣،٤٨٠	١٥،٦٣٥	١٧،٩٧٣	٥،٢١٢	١٠،٤٢٣	١٥،٦٣٥	٢٠،٨٤٦
شبكة الحماية الاجتماعية	١،٨٠٠	١،٠٦٩	٤٩٤	٩٨٨	١،٤٨٢	١،٦٤٥	١،٩٧٦	٥٤٨	١،٠٩٧	١،٦٤٥	٢،١٩٤
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	١،٤٨٥	١،٢٠٤	٣٨١	٧٦٢	١،١٤٣	١،٢٧٠	١،٥٢٤	٤٢٣	٨٤٧	١،٢٧٠	١،٦٩٣
دعم القمح والأرز	١،٠٨٠	٢،٨٠٣	٣٤٢	٦٨٤	١،٠٢٧	١،١٤١	١،٣٦٩	٣٨٠	٧٦١	١،١٤١	١،٥٢١
مساعدة ودعم اللاجئين العراقيين	صفر	صفر	–	–	–	٢٧٨	–	٩٣	١٨٥	٢٧٨	٣٧٠
مساعدة ودعم النازحين	٩٠٠	٦٠٨	٣٠٨	٦١٧	٩٢٥	٥٩٠	١،٢٣٤	١٩٧	٣٩٤	٥٩٠	٧٨٧
دعم المزارعين	٤٠٥	٤٦٢	١١٠	٢٢١	٣٣١	٣٦٧	٤٤١	١٢٢	٢٤٥	٣٦٧	٤٨٩
تكلفة إعادة الإعمار				–	–	١٥٢	–	٥١	١٠١	١٥٢	٢٠٢
وزارة الصحة ووزارة البيئة – أجور	٢،٥٢٠	٢،٨٤٦	٦١٥	١،٢٣٠	١،٨٤٥	٢،٠٤٩	٢،٤٦٠	٦٨٣	١،٣٦٦	٢،٠٤٩	٢،٧٣٢
وزارة التعليم العالي – أجور	٢،٠٧٠	٢،١٤٨	٤٩٢	٩٨٤	١،٤٧٦	١،٦٤٠	١،٩٦٨	٥٤٧	١،٠٩٤	١،٦٤٠	٢،١٨٧
وزارة التربية – أجور	٦،٣٠٠	٧،٣٠٤	١،٤٥٦	٢،٩١٢	٤،٣٦٩	٤،٨٥٣	٥،٨٢٥	١،٦١٨	٣،٢٣٦	٤،٨٥٣	٦،٤٧١
وزارة الصحة ووزارة البيئة – سلع وخدمات	١،٣٥٠	١،٤٠٢	٢٢٢	٤٤٥	٦٦٧	٦٨٨	٨٨٩	٢٢٩	٤٥٩	٦٨٨	٩١٧
وزارة التعليم العالي – سلع وخدمات	٩٩	٦٧	١٧	٣٤	٥٢	١٨٦	٦٩	٦٢	١٢٤	١٨٦	٢٤٧
وزارة التربية – سلع وخدمات	٢١٩	١٨٠	٥٦	١٠٩	١٦٤	٧٧٧	٢١٩	٢٥٩	٥١٨	٧٧٧	١،٠٣٦

المصدر: السلطات العراقية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تشتمل مذكرة التفاهم الفنية المرفقة على التعاريف.

٢/ التقرير القطري رقم ٣٧٩/١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

الجدول ٤: العراق – إيرادات ومصروفات وزارة الكهرباء
(دينار عراقي مليار)

	٢٠١٧		
	موازنة وزارة الكهرباء	تحويلات من وزارة المالية	
		الموازنة الأولية	الموازنة التكميلية (اعتمادات إضافية)
تحصيل تعريفة الكهرباء	١٥٠٦	٧٥٠	
المصروفات	١٣٢٤٩	٢٣٧٠	
الأجور	١٠١٥	٤٠٣	
السلع والخدمات	١٠٣٥٨	٩٨٠	
تكاليف الوقود وتكاليف أخرى (نقدية)	٢٤١٠	٩٨٠	
شركة غاز البصرة – غاز	١٠٣٠	٩٨٠	
غاز من إيران	٣٣٩	–	
وقود مستورد	٢٥٠	–	
كهرباء مستوردة	٦١٤	–	
رسوم منتجي الكهرباء المستقلين	١٧٧	–	
وقود من وزارة النفط (غير نقدي: قيمة الدعم العيني)	٧٩٤٨	–	
الصيانة	٣٦١	١٤٤	
سلع وخدمات أخرى	١	–	
مصروفات استثمارية	١٥١٤	٨٤٣	٦٧١
منها ممول بقروض المشروعات	٩٥١	٤٠٢	٥٥٠
منها ممول بوسائل أخرى	٥٦٣	٤٤١	١٢٢
مجموع التحويلات من وزارة المالية إلى وزارة الكهرباء		٣١٢٠	٦٧١
الرصيد (على أساس الاستحقاق)	-١١٧٤٣		
الرصيد (على الأساس النقدي)	-٣٧٩٥		
التمويل	١١٧٤٣		
مساهمة من وزارة المالية	٥٥٠٣		
دعم الوقود	٧٩٤٨		
المتأخرات	-١٧١٢	١٠٢٠	٦٩٢
فجوة التمويل (+)/فائض (–)	٤		
بنود للتذكرة			
الإنتاج (ميغاوات)	٩٦٣٦٠٠٠٠		
التعريفة (دينار عراقي/كيلو وات، أ)	٧٢		
التعريفة المحصل (دينار عراقي/كيلو وات، ب)[١]	١٦		
معدل تحصيل التعريفة (أ/ب)	%٢٢		
تكلفة التشغيل مع الحصول على الوقود من وزارة النفط بالسعر السوقي (دينار عراقي/كيلو وات)	١٢٢		
تكلفة التشغيل مع الحصول على الوقود من وزارة النفط مجانا (دينار عراقي/كيلو وات)	٣٩		

المصدر: السلطات العراقية.

١/ التعريفة المحصلة مقسومة على الإنتاج.

الجدول ٥: متأخرات الإنفاق الجاري /١

(بالدينار العراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

وحدة الإنفاق	٢٠١٦	٢٠١٧
	الرصيد	المدفوعات
وزارة التجارة	٢٥٠٩٨١٤٣٢٧٣٥٤	٢٥٠٩٨١٤٣٢٧٣٥٤
وزارة الكهرباء (متأخرات خارجية)	١٥٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠
وزارة التربية	١٣٢٣١٩٠٠٠٠٠٠	١٣٢٣١٩٠٠٠٠٠٠
وزارة الزراعة	١٠٦١٠٣٧٣٤٣١٤	١٠٦١٠٣٧٣٤٣١٤
مجلس النواب العراقي	٥٨٨٠٠٠٠٠٠	٥٨٨٠٠٠٠٠٠
وزارة الموارد المائية	٤٥٢٠٠٠٠٠٠	٤٥٢٠٠٠٠٠٠
مكتب دعاوى الملكية	٣٢٧٠٠٠٠٠٠	٣٢٧٠٠٠٠٠٠
الأمن الوطني	٦٩٠٠٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠٠
وزارة العمل	٢٩٣٢٠٠٠	٢٩٣٢٠٠٠
المجموع	٤٢٨٤٦٧٥٩٩٣٦٦٨	٤٢٨٤٦٧٥٩٩٣٦٦٨
المتأخرات المحلية	٢٧٤٩٦٧٥٩٩٣٦٦٨	٢٧٤٩٦٧٥٩٩٣٦٦٨
المتأخرات الخارجية	١٥٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠

المصدر: السلطات العراقية.

١/ متأخرات محلية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الجدول ٦: العراق – متأخرات الإنفاق الاستثماري /١

(بالدينار العراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

وحدة الإنفاق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
	الرصيد	الدفع /٢		
وزارة النفط	٢٥٣٤٣٩٨٢٤١٦١٣			
متأخرات محلية	١٠٨٤١٠١٢٨٩١٧٣			
متأخرات خارجية (شركات النفط الدولية				
والحكومة المركزية المدرجة في الموازنة)	١٤٥٠٢٩٦٩٥٢٤٤٠	١٤٥٠٢٩٦٩٥٢٤٤٠		
برنامج التنمية الإقليمي	١٦٠٥٧١٣٠٣٤٧٣٩			
وزارة الكهرباء	٨٢٩٠٩٩١٥٠٣٩٦			
متأخرات محلية	٢٢٩٨٢٥١٥٠٣٩٦			
متأخرات خارجية (شنغهاي)	٥٩٩٢٧٤٠٠٠٠٠٠	١٧٧٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٩٨٧٠٠٠٠٠٠	٢١٠٩٨٧٠٠٠٠٠٠
لجنة الاستثمار الوطني	٤٦٨٥٨٠٠٠٣٥٤٣			
وزارة الإسكان	٣٤٠٠٨٩٨٧٧٩١٧			
وزارة الأشغال العامة	١٨٨٠٤٦٧٤٢٧٣٢			
وزارة الموارد المائية	١٧٥٢٧٧٤٢٣٧٥٠			
الوقف الشيعي	١٣٥٨٢٠٦١١٩٢٥			
وزارة الصحة	١٣٠٠٣٤٣٣٥٨٤٠			
وزارة الشباب	٨٥٤٢٥٣٠٤٣٤٣			
وزارة التعليم العالي	٨١٦٠٩١٠٥٩٤٩			
وزارة الصناعة	٨٠٠٨٩٣٢٧٥٤٥			
وزارة النقل	٢٦١٦١٤٩٥٥٣٠			
وزارة العدل	١٩٩٨٧٥٤٠٣٢٧			
وزارة الاتصالات	١٧٣٧٧٨٥٤٢٤٩			
وزارة التجارة	٩٩٨٧٥٨١٢٩٤			
وزارة الزراعة	٧٠٤٣٩١٦٤٦٧			
الوقف المسيحي	٦١٨٣٩٧٠٤٣٤			
مؤسسة الشهداء	٥٣٧٥٩٦٦٢٦٣			
وزارة التربية	٣٩٠٠٣١٦٦٢٧			
وزارة التخطيط	٣٥٢٩٢٣٨٠٠٨			
وزارة الداخلية	٣٢٤٩٦٩٤٠٠٠			
مجلس الأمن الوطني	٢٠٥٧٨٠٠٠٠٠			
وزارة العلوم والتكنولوجيا	٢٠٩٤٣٦٠٠٠٠			
شبكة أخبار العراق	١٩٠٩٢٢٥٤٠٨			
وزارة الهجرة	١٨٢٤٦١٣٣٢٥			
أخرى	١٥٢٨٣٥٧٠٠٠			
وزارة الثقافة	١٥٠٦١٩٧٧٠٨			
مجلس القضاء الأعلى	١٢٨٩٩٦٢٠٨٤			
وزارة حقوق الإنسان	١٠٨٨٣٦٨٤٨٨			
وزارة العمل	٧٠٨١٦٨٨٦٩			
وزارة المالية	٣٤٤٩٠٢٠٠٠			
أمانة مجلس الوزراء	٣٢٨٢٤٣٠٠٠			
مصلحة السجون	٢٨٨٨٨٩٥٥			
هيئة الأوراق المالية	٢٤٠٧٧١٠٠٠			
اللجنة	٢٣٨١٩٧٩٤٥			
المفوضية العليا للانتخابات	٦٦٢٠٠٠٠٠			
المجلس العلمي	٤٤٣٨٨٠٠٠			
وزارة الدفاع	–			
الوقف السني	–			
المجموع	٦٧٧٣٠٥٩٥٧٧٢٧٣	٤٩٠٤٩٦١٩٥٢٤٤٠	١٦٥٧١١٠٦٢٤٨٣٣	٢١٠٩٨٧٠٠٠٠٠٠
المتأخرات المحلية	٤٧٢٣٤٨٨٦٢٤٨٣٣	٣٢٧٧٣٦٥٠٠٠٠٠٠	١٤٤٦١٢٣٦٢٤٨٣٣	
المتأخرات الأجنبية	٢٠٤٩٥٧٠٩٥٢٤٤٠	١٦٢٧٥٩٦٩٥٢٤٤٠	٢١٠٩٨٧٠٠٠٠٠٠	٢١٠٩٨٧٠٠٠٠٠٠

المصدر: السلطات العراقية.

١/ متأخرات محلية ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢/ جميع المتأخرات في نهاية عام ٢٠١٦ يتوقع سدادها خلال ثلاث سنوات، وان كان هذا الجدول لا يعرض سوى جدول سداد المتأخرات الخارجية.

جدول ٧: العراق – الحسابات المالية للحكومة المركزية، ٢٠١٧–٢٠١٨

(دينار عراقي ما لم يذكر خلاف ذلك. تراكمي من بداية السنة المالية تريليون)

	٢٠١٧						٢٠١٨			
	مارس/آذار		يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون أول		مارس/آذار	يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول	ديسمبر/كانون أول
	البرنامج/١	تقديرات	البرنامج/١	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
الإيرادات والمنح	١٨,٨	١٧,٢	٣٨,٤	٥٨,٦	٥٩,٧	٧٩,١	٨٢,٠	٢١,٦	٤٣,٤	٦٥,٥	٨٧,٥
الإيرادات	١٨,٨	١٧,٢	٣٨,٣	٥٨,٥	٥٩,٦	٧٩,٠	٨١,٩	٢١,٦	٤٣,٤	٦٥,٥	٨٧,٥
النفطية	١٦,٣	١٥,٤	٣٣,٢	٥٠,٨	٥٣,٤	٦٨,٦	٧٢,٩	١٩,٠	٣٨,١	٥٧,٣	٧٦,٥
غير النفطية	٢,٥	١,٧٤	٥,٠	٧,٧	٦,٢	١٠,٥	٨,٩	٢,٦	٥,٣	٨,٢	١١,٠
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات	٢٣,٧	١٧,٦	٤٧,٥	٧١,٣	٦٦,٧	٩٥,٠	٩٣,٤	٢٤,٧	٤٩,٤	٧٤,١	٩٨,٨
النفقات الجارية	١٧,٤	١٤,١	٣٤,٨	٥٢,٢	٤٨,٨	٦٩,٦	٦٩,٥	١٨,٦	٣٧,٣	٥٥,٩	٧٤,٥
الرواتب والمعاشات التقاعدية	١١,٥	١٠,٦	٢٣,٠	٣٤,٦	٣٤,٤	٤٦,١	٤٧,٦	١١,٦	٢٣,٢	٣٤,٨	٤٦,٤
الرواتب	٨,٩	٧,٨	١٧,٩	٢٦,٨	٢٦,٠	٣٥,٨	٣٦,٣	٨,٨	١٧,٦	٢٦,٣	٣٥,١
المعاشات التقاعدية	٢,٦	٢,٨	٥,٢	٧,٧	٨,٤	١٠,٣	١١,٣	٢,٨	٥,٦	٨,٤	١١,٣
السلع والخدمات	١,٨	١,٣	٣,٧	٥,٥	٤,٥	٧,٣	٦,٤	١,٧	٣,٤	٥,١	٦,٧
التحويلات	٣,٣	١,٣	٦,٧	١٠,٠	٧,٧	١٣,٣	١٢,٨	٣,٣	٦,٦	٩,٩	١٣,٣
شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	١,٧	٠,٥	٣,٤	٥,١	٣,٦	٦,٨	٦,٣	١,٧	٣,٤	٥,١	٦,٨
تحويلات إلى الشركات المملوكة للدولة /٢	٠,٥	٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٥	١,٩	٢,٢	٠,٦	١,١	١,٧	٢,٢
تحويلات أخرى	١,٢	٠,٥	٢,٣	٣,٥	٢,٦	٤,٧	٤,٣	١,١	٢,١	٣,٢	٤,٣
مدفوعات الفائدة	٠,٧	٠,٩	١,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٩	٢,٨	٠,٧	١,٣	٢,٠	٢,٧
تعويضات الحرب /٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤	٢,٧	٤,١	٥,٤
النفقات الاستثمارية	٦,٤	٣,٦	١٢,٧	١٩,١	١٧,٩	٢٥,٤	٢٣,٩	٦,١	١٢,٢	١٨,٢	٢٤,٣
النفقات الاستثمارية غير النفطية	٢,٩	٠,٦	٥,٩	٨,٨	٨,١	١١,٧	١٠,٢	٢,٥	٥,١	٧,٦	١٠,١
النفقات الاستثمارية النفطية	٣,٤	٢,٩	٦,٨	١٠,٣	٩,٨	١٣,٧	١٣,٧	٣,٥	٧,١	١٠,٦	١٤,٢
الرصيد (متضمنا المنح)	٤,٩–	٠,٥–	٩,١–	١٢,٦–	٧,٠–	١٥,٩–	١١,٤–	٣,١–	٦,٠–	٨,٦–	١١,٣–
الرصيد (باستثناء المنح)	٤,٩–	٠,٥–	٩,٢–	١٢,٧–	٧,١–	١٦,٠–	١١,٥–	٣,١–	٦,٠–	٨,٦–	١١,٣–
التمويل	٤,٩	٠,٦	٩,١	١٢,٦	٧,١	١٥,٩	١١,٤	٣,١	٦,٠	٨,٦	١١,٣
التمويل الخارجي	١,٩	٠,٢	٢,٨	٣,٧	٣,٨	٩,١	٧,٢	٠,٠	١,١	٢,٦	٤,٩
قروض الموازنة	٠,٥	١,٢	١,٧	١,٧	٤,١	٦,٣	٦,٣	٠,٠	١,٢	١,٢	٢,٢
المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٣,١	٣,١	٠,٠	٠,٩	٠,٩	١,٩
قروض ثنائية	٠,٥	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣
سندات يوروبوند	٠,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض المشاريع	١,٧	٠,٣	١,٧	٣,٠	٢,٧	٤,٣	٤,٥	٠,٥	٠,٩	٢,٩	٤,٨
الاستهلاك	٠,٤–	٠,٤–	٠,٧–	١,١–	١,٠–	١,٤–	١,٢–	٠,٥–	١,٠–	١,٤–	١,٩–
موجودات مملوكة بالخارج	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

حيازات حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
متأخرات	٠,٠	٠,٩-	٠,٠	٠,٠	٢,٢-	٠,٠	٢,٦-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-
التمويل المحلي	٣,٠	٠,٣	٦,٣	٨,٩	٣,٣	٦,٨	٤,٢	٣,١	٤,٩	٦,١	٠,٥
التمويل المصرفي	٣,٠	٠,٣	٥,٧	٨,٣	٣,٠	٦,٨	٦,٠	٣,١	٣,٤	٤,٦	٠,٥
البنك المركزي العراقي	١,٧	٠,١	٣,٤	٥,٠	٢,٤	٥,٥	٤,٥	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤
القروض	١,٧	٠,١	٣,٤	٥,٠	٢,٤	٥,٥	٤,٥	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البنوك التجارية	١,٣	٠,٢	٢,٣	٣,٣	٠,٦	١,٣	١,٥	٣,٠	٣,٢	٤,٣	٠,١
القروض	١,٣	٠,٢	٢,٣	٣,٣	٠,٦	٠,٩	١,١	٣,٠	٣,٢	٤,٣	٠,١
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	١,٣	١,٣	٤,٢	١,٣	٤,٢	٠,٠	١,٤	١,٤	١,٤
حسابات مستحقة الدفع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨-	٠,٠	١,٨-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
متأخرات	٠,٠	٠,٠	٠,٦-	٠,٦-	٢,١-	١,٣-	٤,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤-
الفجوة التمويلية:	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٩
بنود للتذكرة:											
النفقات المرتبطة بالجوانب الأمنية (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	٤,٣	٣,٩	٨,٦	١٣,٠	١٢,٧	١٧,٣	١٧,٦	٤,٣	٨,٥	١٢,٨	١٧,١
الإنفاق الاجتماعي	٥,٠	٥,٢	١٠,٠	١٥,٠	١٥,٦	٢٠,٠	٢٠,٨	٥,٢	١٠,٤	١٥,٦	٢٠,٨
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	٢,٩	٢,٣	٥,٨	٨,٧	٨,٦	١١,٦	١٢,٠	٣,٠	٦,٠	٩,٠	١١,٩
النفقات الأولية غير النفطية	١٩,٦	١٣,٨	٣٩,٢	٥٨,٨	٥٤,٧	٧٨,٤	٧٦,٩	١٩,١	٣٨,٣	٥٧,٤	٧٦,٥
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق	١٧,١-	١٢,١-	٣٤,١-	٥١,٠-	٤٨,٤-	٦٧,٨-	٦٧,٨-	١٦,٥-	٣٣,٠-	٤٩,٢-	٦٥,٥-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على الأساس النقدي	١٧,١-	١٢,١-	٣٤,٧-	٥١,٦-	٥١,٣-	٦٩,١-	٧٣,٨-	١٦,٥-	٣٣,١-	٤٩,٤-	٦٧,٢-

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التقرير القطري رقم ١٦ / ٣٧٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

٢/ شاملة التحويلات خارج الموازنة إلى الشركات المملوكة للدولة.

٣/ خمسة بالمائة من صادرات النفط لتمويل تعويضات الحرب المقدمة إلى الكويت بموجب قرار الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣.

٤/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المحتسب على أساس الاستحقاق يعدل الرصيدالأولي غير النفطي المحتسب على أساس الاستحقاق بطرح الإنفاق الممول من مراكمة المتأخرات خلال تلك الفترة وإضافة سداد متأخرات السنوات السابقة.

الجدول ٨: العراق– ميزان المدفوعات، ٢٠١٧–٢٠١٨

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. تراكمي منذ بداية السنة المالية)

	٢٠١٧								٢٠١٨	
	مارس/آذار		يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون أول		مارس/آذار	يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول	ديسمبر/كانون أول
	البرنامج/١	تقديرات	البرنامج/١	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
الميزان التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٠,٩–	٣,٨	١,٣–	١,١–	٠,٠	٠,٨–	١,٤	٠,٨	١,٧	٢,٧	٣,٧
الصادرات	١٣,٨	١٥,٧	٢٨,١	٤٢,٩	٤٦,٦	٥٧,٩	٦٢,٤	١٦,١	٣٢,٣	٤٨,٧	٦٤,٩
النفط الخام/١	١٣,٦	١٥,٦	٢٧,٩	٤٢,٦	٤٦,٣	٥٧,٥	٦٢,٠	١٦,٠	٣٢,١	٤٨,٣	٦٤,٤
صادرات أخرى	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٥
الواردات	١٤,٧–	١٢,٠ –	٢٩,٣–	٤٤,٠–	٤٦,٦–	٥٨,٧–	٦١,٠–	١٥,٣–	٣٠,٦–	٤٥,٩–	٦١,٣–
واردات القطاع الخاص	١٠,٢–	٨,٣–	٢٠,٥–	٣٠,٧–	٣٢,٥–	٤١,٠–	٤٢,٥–	١٠,٦–	٢١,٣–	٣١,٩–	٤٢,٦–
واردات الحكومة	٤,٤–	٣,٦–	٨,٩–	١٣,٣–	١٤,١–	١٧,٧–	١٨,٥–	٤,٧–	٩,٣–	١٤,٠–	١٨,٧–
الخدمات، على أساس صاف	٣,١–	٢,٦–	٦,١–	٩,٢–	١٠,٠–	١٢,٣–	١٣,١–	٣,١–	٦,١–	٩,٢–	١٢,٣–
المقبوضات	١,٦	١,٣	٣,٣	٤,٩	٤,٩	٦,٥	٦,٥	١,٨	٣,٦	٥,٤	٧,٢
المدفوعات	٤,٧–	٣,٨–	٩,٤–	١٤,١–	١٥,٠–	١٨,٨–	١٩,٦–	٤,٩–	٩,٧–	١٤,٦–	١٩,٥–
الدخل، على أساس صاف	٠,٣–	٠,٤–	٠,٦–	٠,٩–	١,٣–	١,٢–	١,٨–	٠,٥–	١,٠–	١,٦–	٢,١–
التحويلات، على أساس صاف	٠,٣	٠,٣	٠,٧	١,٠	١,٠	١,٢	١,٢	٠,٧–	١,٥–	٢,٢–	٣,٠–
خاصة، على أساس صاف	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٥
رسمية، على أساس صاف	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٩–	١,٧–	٢,٦–	٣,٥–
الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٤,٠–	١,٠	٧,٣–	١٠,٣–	١٠,٤–	١٣,١–	١٢,٣–	٣,٥–	٦,٩–	١٠,٢–	١٣,٦–
الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الحساب المالي	١,٩	١,٥	٢,٨	٣,٨	٦,٧	٨,٦	١٠,٥	٠,٩	٢,٩	٥,١	٨,٢
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)/٢	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,٣	٠,٥	١,٨	٠,٥	١,١	١,٦	٢,٢
أخرى رأسمالية، صاف	١,٧	١,٠	٢,٦	٣,٤	٥,٤	٨,١	٨,٧	٠,٤	١,٨	٣,٥	٦,٠
رسمية، صاف	١,٦	٠,٩	٢,٣	٣,١	٤,٩	٧,٦	٨,١	٠,٠	١,٠	٢,٢	٤,٤
الموجودات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الخصوم	١,٦	٠,٩	٢,٣	٣,١	٤,٩	٧,٦	٨,١	٠,٠	١,٠	٢,٢	٤,٤
المبالغ المنصرفة/٣	١,٩	١,٢	٢,٩	٤,٠	٥,٨	٨,٩	٩,١	٠,٤	١,٨	٣,٤	٥,٩
استهلاك الديون	−٠,٣	−٠,٤	−٠,٦	−٠,٩	−٠,٩	−١,٣	−١,٠	−٠,٤	−٠,٨	−١,٢	−١,٥
خاصة، صاف	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٨	١,٢	١,٦
السهو والخطأ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الرصيد الكلي	−٢,٢	٢,٥	−٤,٥	−٦,٥	−٣,٧	−٤,٥	−١,٨	−٢,٦	−٤,٠	−٥,٢	−٥,٤
(% من إجمالي الناتج المحلي)											
التمويل	٢,٢	−٢,٥	٤,٥	٦,٥	٣,٧	٤,٥	١,٨	٢,٦	٤,٠	٥,٢	٥,٤
صندوق تنمية العراق (زيادة −)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة −)	٢,٢	−١,٨	٤,٥	٦,٥	٥,٤	٤,٥	٣,٨	٢,٨	٤,٢	٥,٤	٠,٦
ائتمان من صندوق النقد الدولي (صاف)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	−٠,٢	−٠,٢	−٠,٢	−٠,٢
التغير في المتأخرات (سالب = انخفاض)	٠,٠	−٠,٨	٠,٠	٠,٠	−١,٩	٠,٠	−٢,٢	٠,٠	−٠,١	−٠,١	−٠,٢
التغير في الحسابات مستحقة الدفع (سالب = انخفاض)	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١
فجوة التمويل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠
بنود للتذكرة:											
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)	٤٠,٩	٤٧,٠	٣٨,٥	٣٦,٦	٣٩,٨	٣٨,٥	٤١,٤	٣٨,٦	٣٧,٢	٣٦,٠	٤٠,٨

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التقرير القطري رقم ١٦ / ٣٧٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

٢/ شاملا إصدارات سندات يوروبوند المقررة لعام ٢٠١٧.

٣/ شاملة المبالغ المتوقع صرفها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المانحة الأخرى.

الجدول ٩: العراق – المسح النقدي، ٢٠١٧–٢٠١٨

(دينار عراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك تريليون)

	٢٠١٧						٢٠١٨					
	مارس/آذار		يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون أول		مارس/آذار	يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون أول
	البرنامج/١	تقديرات	البرنامج/١	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
صافي الأصول الأجنبية	٥٦،٠٩١	٦١،٧٤١	٥٥،٠٥٢	٥٤،٣٥٩	٥٨،٠٨٣	٥٢،٩٧٣	٥٥،١٥٦	٥٤،٩٣٠	٥٤،٧٨٠	٥٤،٦٨٠	٥٤،٤٨٠	
منها: لدى البنك المركزي العراقي	٤٣،٨٦٣	٥١،٢٢٩	٤١،٠٨٤	٣٨،٧٥٤	٤٢،٧٠٦	٤١،١٠١	٤٤،٦٠٨	٤١،٣٣٦	٣٩،٦٠١	٣٨،٢٦١	٤٣،٩٦٧	
صافي الأصول المحلية	٣٢،٩٠٩	٢٨،٤٢٩	٣٤،٤٤٨	٣٧،١٤١	٣٥،٠٧٥	٣٩،٩١٧	٣٩،٥٩٤	٤٠،٧٣٩	٤٢،١٥٢	٤٣،٤٤٠	٤٤،٨٨١	
المطالبات المحلية	٤٢،٦١٧	٣٦،٥١٤	٤٧،٠٤١	٤٩،٩٨٩	٤٣،٨١٠	٤٩،١١٧	٤٧،٦٧٩	٥١،٩٥٦	٥٤،٥٠٦	٥٦،١٩٤	٥٢،٩٦٦	
صافي المطالبات على الحكومة العامة	١٤،٣٣٠	١٠،٢٧٣	١٨،٢٧١	٢٠،٨٩٧	١٧،٠٢٢	١٩،٣٨١	٢٠،٤٥٣	٢٣،٥٧١	٢٥،٣٤٩	٢٦،٥٢٢	٢٢،٢٦٤	
المطالبات على الحكومة العامة	٤٤،٧٠٦	٤٠،٧٨٢	٤٨،٦٤٧	٥١،٢٧٣	٤٧،٥٣١	٤٩،٣٤١	٥٠،٣٩٨	٥٣،٥١٦	٥٥،٢٩٣	٥٦،٤٦٦	٥٢،٢٠٩	
ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	–٣٠،٣٧٦	–٣٠،٥٠٩	–٣٠،٣٧٦	–٣٠،٣٧٦	–٣٠،٥٠٩	–٢٩،٩٦٠	–٢٩،٩٤٥	–٢٩،٩٤٥	–٢٩،٩٤٥	–٢٩،٩٤٥	–٢٩،٩٤٥	
المطالبات على القطاعات الأخرى	٢٨،٢٨٧	٢٦،٢٤١	٢٨،٧٧٠	٢٩،٠٩٢	٢٦،٧٨٨	٢٩،٧٣٦	٢٧،٢٢٦	٢٨،٣٨٥	٢٩،١٥٧	٢٩،٦٧٢	٣٠،٧٠٢	
بنود أخرى على أساس صاف	–٩،٧٠٨	–٨،٠٨٥	–١٢،٥٩٣	–١٢،٨٤٨	–٨،٧٣٥	–٩،٢٠٠	–٨،٠٨٥	–١١،٢١٧	–١٢،٣٥٤	–١٢،٧٥٤	–٨،٠٨٥	
النقود بمعناها الواسع	٨٩،٠٠٠	٩٠،١٧٠	٨٩،٥٠٠	٩١،٥٠٠	٩٣،١٥٨	٩٢،٨٩٠	٩٤،٧٥٠	٩٥،٦٦٩	٩٦،٩٣٢	٩٨،١٢٠	٩٩،٣٦١	
العملة خارج المصارف	٣٤،١٢١	٤٠،٢٢٥	٣٣،٦١٦	٣٣،٤٦٠	٤١،١٠٤	٣٣،٢٠١	٤١،٨٣٥	٤٢،١٣٢	٤٢،٥٨٨	٤٢،٩٦٩	٤٣،٢٩٢	
الودائع القابلة للتحويل	٣٨،٤٩٠	٣٥،٢٥٣	٣٩،١٩٥	٤٠،٧٠٧	٣٦،٠٩٣	٤١،٨٦٤	٣٦،٦٩٠	٣٧،١٢٢	٣٧،٦٨١	٣٨،٢٤٠	٣٨،٨٧٧	
ودائع أخرى	١٦،٣٨٩	١٤،٦٩١	١٦،٦٨٩	١٧،٣٣٣	١٥،٩٦١	١٧،٨٢٥	١٦،٢٢٥	١٦،٤١٦	١٦،٦٦٣	١٦،٩١٠	١٧،١٩٢	

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التقرير القطري رقم ١٦ / ٣٧٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

الجدول ١٠: العراق – الميزانية العمومية للبنك المركزي، ٢٠١٧–٢٠١٨
(دينار عراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك تريليون)

	٢٠١٧								٢٠١٨			
	مارس/آذار		يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون أول		مارس/آذار	يونيو/حزيران	سبتمبر/أيلول	ديسمبر/كانون أول
	البرنامج/١	تقديرات	البرنامج/١	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج/١	البرنامج المعدل	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
صافي الموجودات الأجنبية	٤٣،٨٦٣	٥١،٢٢٩	٤١،٠٨٤	٣٨،٧٥٤	٤٢،٧٠٦	٤١،١٠١	٤٤،٦٠٨	٤١،٣٣٦	٣٩،٦٠١	٣٨،٢٦١	٤٣،٩٦٧
الموجودات الأجنبية	٤٨،٦٨٩	٥٥،٩٦١	٤٥،٩١٠	٤٣،٥٨٠	٤٧،٤٣٨	٤٥،٩٢٨	٤٩،٢٨٣	٤٦،٠١٢	٤٤،٧٧٧	٤٢،٩٣٦	٤٨،٥٤٥
الموجودات الاحتياطية الرسمية	٤٨،٣٢٣	٥٥،٦٠٠	٤٥،٥٤٤	٤٣،٢١٤	٤٧،٠٧٧	٤٥،٥٦٢	٤٨،٩٣٠	٤٥،٦٥٨	٤٣،٩٢٣	٤٢،٥٨٢	٤٨،١٩١
الذهب	٣،٩٩٤	٤،٢٤٢	٤،٠٧٣	٤،١٥١	٤،١٩٤	٤،٢٢٩	٤،٢٧٣	٤،٣٥٨	٤،٤٤٤	٤،٥٢٩	٤،٦١٥
أخرى	٤٣،٠٦٩	٥٠،٨٨٠	٤٠،٢١٢	٣٧،٨٠٣	٤٢،٤٠١	٤٠،٠٧٣	٤٤،١٧٤	٤٠،٨١٧	٣٨،٩٩٧	٣٧،٥٧١	٤٣،٠٩٤
الحيازات من حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	١،٢٦٠	٤٧٩	١،٢٦٠	١،٢٦٠	٤٨٢	١،٢٦٠	٤٨٢	٤٨٢	٤٨٢	٤٨٢	٤٨٢
موجودات أجنبية أخرى	٣٦٦	٣٦١	٣٦٦	٣٦٦	٣٦١	٣٦٦	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤
الخصوم الأجنبية	–٤،٨٢٦	–٤،٧٣٢	–٤،٨٢٦	–٤،٨٢٦	–٤،٧٣٢	–٤،٨٢٦	–٤،٦٧٥	–٤،٦٧٥	–٤،٦٧٥	–٤،٦٧٥	–٤،٥٧٨
صافي الموجودات المحلية	١٤،٧٥٢	٩،٢٦٧	١٧،٦٧٣	٢٠،٢٤٦	١٩،٤٩٥	١٧،٩٦٢	١٨،٦٩٩	٢٢،٤٢٠	٢٤،٨٤٦	٢٦،٧٦٣	٢١،٥٤٦
الموجودات المحلية	١٩،٥٣٠	١٣،٣٣٣	٢١،١٦٧	٢٢،٧٩٧	١٨،٦٣٨	٢٣،٣٠٥	٢١،٥٨٨	٢١،٧١٥	٢١،٨٠٧	٢١،٩٠٩	٢١،٨٥٣
صافي المطالبات على الحكومة العامة	١٩،٤٣٥	١٣،٢٢٨	٢١،٠٧٢	٢٢،٧٠٢	١٨،٥٢٩	٢٣،٢١٠	٢١،٤٨٠	٢١،٦٠٧	٢١،٦٩٨	٢١،٨٠١	٢١،٧٤٥
القروض المقدمة للحكومة المركزية	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٧٢٩	٢،٣٥٦	٢،٣٥٦	٢،٣٥٦	٢،٣٥٦	٢،٣٥٦
الحيازات من حوالات الخزينة المخصومة	٢٠،٥٧٢	١٧،١٧٩	٢٢،٢٠٩	٢٣،٨٣٩	١٩،٤٢٢	٢٤،٣٤٧	٢١،٧١٠	٢١،٨٣٧	٢١،٩٢٨	٢٢،٠٣٠	٢١،٩٧٥
مطالبات أخرى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ودائع بالعملة المحلية	–١،٠٦٦	–١،٦٢٩	–١،٠٦٦	–١،٠٦٦	–١،١١٤	–١،٠٦٦	–٤٥١	–٤٥١	–٤٥١	–٤٥١	–٤٥١
ودائع بالعملة الأجنبية	–٢،٨٠٠	–٤،٦٧٦	–٢،٨٠٠	–٢،٨٠٠	–٢،١٣٥	–٢،٨٠٠	–٢،١٣٥	–٢،١٣٥	–٢،١٣٥	–٢،١٣٥	–٢،١٣٥
أدوات السياسة النقدية/٢	–٦،٤٩٠	–٧،٢٣٣	–٥،٢٠٦	–٤،٢٦٣	–٢،٩٣٧	–٧،٠٥٥	–٦،٦٨٣	–٣،٠٩٠	–٧٥٥	–١،٠٦٠	–٤،١٠٢
بنود أخرى صافية	١،٧١٢	٣،١٦٨	١،٧١٢	١،٧١٢	٣،٧٩٥	١،٧١٢	٣،٧٩٥	٣،٧٩٥	٣،٧٩٥	٣،٧٩٥	٣،٧٩٥
الاحتياطي النقدي	٥٨،٦١٥	٦٠،٤٩٧	٥٨،٧٥٧	٥٩،٠٠٠	٦٢،٢٠١	٥٩،٠٦٣	٦٣،٣٠٧	٦٣،٧٥٦	٦٤،٤٤٧	٦٥،٠٢٤	٦٥،٥١٣
العملة المتداولة	٤١،٦٨٧	٤٤،١١٨	٤١،٦٧٨	٤١،٥٩٨	٤٥،٢٢٥	٤١،٤١٤	٤٦،٢٩٧	٤٦،٦٥٢	٤٧،٢٢٢	٤٧،٦٧٨	٤٨،٠٢٩
الاحتياطيات المصرفية	١٦،٩٢٨	١٦،٣٧٩	١٧،٠٧٩	١٧،٤٠٢	١٦،٩٧٧	١٧،٦٤٩	١٧،٠١١	١٧،١٠٤	١٧،٢٢٥	١٧،٣٤٦	١٧،٤٨٤
بنود للتذكرة											
إجمالي موجودات النقد الأجنبي (مليون دولار أمريكي)/٣	٤٠،٨٨٢	٤٧،٠٣٩	٣٨،٥٣٢	٣٦،٥٦٠	٣٩،٨٢٩	٣٨،٥٤٦	٤١،٣٩٦	٣٨،٦٢٨	٣٧،١٦٠	٣٦،٠٢٦	٤٠،٧٧١

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التقرير القطري رقم ١٦ / ٣٧٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي: العراق – تقرير الخبراء بشأن المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني.

٢/ يتمثل الجزء الأكبر منها في تسهيلات قائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع البنوك التجارية بالدولار الأمريكي، والودائع بالعملة المحلي، وحوالات البنك المركزي العراقي.

٣/ راجع الحاشية ٣ في الجدول ٨ بتقرير الخبراء للاطلاع على نطاق التغطية.

الملحق الثاني: مذكرة التفاهم الفنية

١- تحدد هذه المذكرة معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية لبرنامج السلطات العراقية الاقتصادي للفترة من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ في إطار اتّفاق الاستعداد الائتماني (SBA). وتمثل معايير الأداء هذه، الواردة في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ("MEFP") والمرفقة بخطاب النوايا المؤرّخ في ٢٣ يوليو/تموز ٢١٧، التفاهمات التي تم التوصل إليها بين السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي، كما تحدد دورية إرسال البيانات إلى خبراء الصندوق لأغراض الرقابة، والمواعيد النهائية لإرسالها.

أ – معايير الأداء والأهداف الإرشادية

٢- فيما يلي معايير الأداء للبرنامج الاقتصادي:

(١) حد أدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي؛

(٢) حد أقصى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي؛

(٣) حد أدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية؛

(٤) حد أقصى لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط العالمية (IOCs)؛

(٥) حد أقصى مستمر لمتأخرات المدفوعات الخارجية الجديدة المتعلقة بسداد أي ديون قائمة أو معادة جدولتها أو بالديون الجديدة التي تتحمّلها الحكومة المركزية و/أو البنك المركزي العراقي؛

(٦) حد أقصى لإجمالي الدين العام الكلي (المحلي والخارجي).

٣- الأهداف الإرشادية هي:

(١) حد أدنى لإنفاق الحكومة المركزية في المجالات الاجتماعية؛

(٢) حد أقصى لرصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية.

باء – التعاريف

٤- سيُستَخدَمُ سعرُ صرف محدد بواقع ١١٨٢ دينار عراقي للدولار الأمريكي لأغراض مراقبة البرنامج. وسيستخدم هذا السعر لتحويل قيمة جميع الموجودات والمطلوبات الأجنبية، المقومة بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي، إلى الدينار العراقي، حسب الاقتضاء. أما موجودات ومطلوبات البنك المركزي العراقي، المُقوّمة بحقوق السحب الخاصة ("SDRs")، وبالعملات الأجنبية بخلاف الدولار الأمريكي، فسيتم تحويل قيمتها إلى الدولار الأمريكي بأسعار صرفها مقابل حقوق السحب الخاصة السائدة

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وفقا لما نُشر في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وستُستَخدَم نفس القاعدة لتحويل المَعْلَمات "parameters" ذات الصلة بالدين الخارجي.

٥- ولأغراض مراقبة البرنامج، وما لم يُحدد شيء آخر بخلاف ذلك، تُعَرَّف الحكومة المركزية بأنها تشمل الإدارة المركزية، وحكومة إقليم كردستان، وكذلك الهيئات المدرجة في القسم ٦ من موازنة الحكومة الفيدرالية (المجالس المحلية، وشبكة الإعلام العراقي، واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وبيت الحكمة، وأمانة بغداد، والبلديات، وكذلك المديرية العامة للمجاري والمديرية العامة للمياه).

٦- ويُعَرَّف **إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي** بأنه استحقاقات البنك المركزي على غير المقيمين، التي تخضع لسيطرة البنك المركزي، والمقومة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، والمتاحة فوراً للبنك المركزي بدون شروط لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، والتي لا يجنبها البنك المركزي لسداد مدفوعات محددة. وهي تشمل حيازات البنك المركزي العراقي من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع (مركز) الاحتياطي العراقي لدى صندوق النقد الدولي، والمبالغ النقدية بالعملات الأجنبية، وحيازات غير المقيمين من سندات الملكية وسندات الدين، والودائع بالعملة الأجنبية في الخارج، بما في ذلك حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (الحساب رقم ٦٠٠/٣٠٠). وتُستبعد من الموجودات الاحتياطية أي موجودات مرهونة أو مضمونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر؛ والاستحقاقات على المقيمين؛ والمعادن النفيسة بخلاف الذهب النقدي؛ والموجودات بعملات غير قابلة للتحويل؛ والموجودات غير السائلة، والاستحقاقات بالنقد الأجنبي الناشئة عن مشتقات بعملات أجنبية مقابل العملة المحلية (مثل العقود المستقبلية والآجلة والمبادلات وعقود الخيار). ولأغراض مراقبة البرنامج، سيتم تقييم رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بأسعار الصرف المقررة في البرنامج (الفقرة ٤).

٧- ويعرف **صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي** بأنه الفارق بين احتياطي المال وصافي الموجودات الاجنبية محسوبة وفق أسعار صرف البرنامج. ويشمل احتياطي المال العملة المتداولة والتزامات البنك المركزي العراقي تجاه (١) المصارف التجارية (أي شركات الإيداع الأخرى)، (٢) مؤسسات أخرى في القطاع الخاص، و (٣) الحكومة المركزية والمحلية. ولأغراض اتفاق الاستعداد الائتماني تعرف صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي بالفارق بين ١) مجموع الاحتياطيات الاجنبية الكلي كما هو معرف في الفقرة ٦ والموجودات الاجنبية الاخرى و٢) المستحقات الاجنبية. المستحقات الاجنبية هي مجموع صافي استخدام ائتمان الصندوق والمستحقات الاجنبية الاخرى لدى البنك المركزي المملوكة من قبل غير المقيمين. ولأغراض اتفاق الاستعداد الائتماني، لا تشمل المستحقات الأجنبية مخصصات حقوق السحب الخاصة.

٨- ويُعرَّف **الرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية** بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية المقاسة على أساس نقدي. وتُعرَّف **الإيرادات غير النفطية** بأنها إجمالي الإيرادات والمنح عدا المقبوضات المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة، والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط، والإيرادات الضريبية من شركات النفط). وتُعرَّف النفقات الأولية غير النفطية بأنها مجموع النفقات، شاملة الإنفاق خارج الموازنة المصرح به وفق المراسيم الحكومية، باستثناء: (١) مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والخارجي؛ (٢) جميع أنواع الإنفاق المرتبط بالنفط (بما في ذلك تعويضات الحرب). وتستبعد من النفقات الأولية غير النفطية الإنفاق الممول من تراكم المتأخرات وتتضمن مدفوعات المتأخرات عن ذلك الإنفاق الذي تراكم في السنوات السابقة.

٩- وتُعَرَّف **الالتزامات غير المُسدّدة لشركات النفط الدولية** بأنها فواتير شركات النفط الدولية التي تُصدِّقُ عليها وزارة النفط، والتي تكون مُستحقةً بعد فترة تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الفواتير. وتضمُّ شركاتُ النفط الدولية شركةَ غاز البصرة. وتُعَرَّف الالتزامات غير المُسدّدة لشركة غاز البصرة بأنها الفواتير التي تُصادقُ عليها وزارة النفط والتي تكون مُستحقةً لفترة تزيد عن ٣٠ يوما من تاريخ تقديم الفواتير.

١٠- وتُعرَّفُ، على النَّحو التالي، **متأخراتُ مدفوعات الدين الخارجي الجديدة التي تستحقّ على الدين المعاد جدولته، والدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه، أو المضمون من جانب الحكومة المركزية، باستثناء حكومة إقليم كردستان و/أو البنك المركزي العراقي:**

- تتألف متأخرات المدفوعات الخارجية من التزامات خدمة الدين الخارجي (الأصل والفائدة)، التي يحلّ موعد استحقاقها، والتي لم تُسدد خلال فترة السماح المُحدّدة في الاتفاقات المتعاقد عليها التي يحل أجل استحقاقها بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦.

- وفقا لما ورد في الفقرة ٨ من المبادئ التوجيهية المعنية بشرطية الدين العام في اتفاقات الصندوق، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي بالقرار رقم ١٥٦٨٨-(١٤/١٠٧)، الصادر في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، فإن المقصود بمصطلح *"الدين"* هو أنه التزام جارٍ (أي ليس احتمالياً)، ينشأ بموجب اتفاق تعاقدي ينطوي على تقديم قيمة في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات، ويقضي بقيام الطرف الملتزم بسداد دفعة واحدة أو أكثر في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات في نقطة (نقاط) زمنية ما مستقبلا؛ وسوف تُسدِّد هذه المدفوعات أصل و/أو فوائد المطلوبات المترتبة على الاتفاق بموجب العقد. ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال تشمل الأشكال الرئيسة منها:

  - *القروض*، أي السُّلف النقدية التي يمنحها المُقرِض للطرف الملتزم على أساس تعهد من جانب الملتزم بسداد الأموال مستقبلا (وتشمل الودائع، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، والقروض التجارية، وائتمانات المشترين)، والتبادل المؤقت للموجودات التي تعادل القروض المغطاة بضمان كامل، والتي تقضي بسداد الطرف الملتزم للأموال، وبدفع فائدة عادة، بإعادة شراء الضمان من المشترى مستقبلاً (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

  - *ائتمانات المُوَرِّدين*، أي العقود التي يسمح المورد بموجبها للطرف الملتزم بتأجيل سداد المدفوعات حتى انقضاء فترة ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات.

  - *عقود التأجير*، أي الترتيبات التي يجري بموجبها تقديم ممتلكات يحق للمستأجر استخدامها لفترة (فترات) زمنية محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر التشغيلي المتوقع للممتلكات، بينما يحتفظ المؤجِّر بحقه في ملكيتها. ولأغراض المبادئ التوجيهية، فإن الدين هو القيمة الحالية (عند بدء التأجير) لكل مدفوعات التأجير المتوقع سدادها أثناء فترة الاتفاق، باستثناء المدفوعات التي تغطي عمليات تشغيل الممتلكات أو إصلاحها أو صيانتها.

  - *المتأخراتُ* والغرامات والأضرار الصادر بشأنها حكم قضائي والناشئة عن عدم السداد بموجب التزام تعاقدي ضمن فترة السماح المتعاقد عليها، تُعتبرُ كلُّها من الديون. وفي ظل هذا التعريف، فإنه لا ينشأُ دينٌ عن عدم أداء مدفوعات بموجب التزام لا يعتبر ديناً (مثل الدفع عند التسليم).

- ولأغراض البرنامج الاقتصادي، يُعرَّف الدين الخارجي على أساس إقامة مُقدِّم الائتمان.

- ولأغراض معيار الأداء هذا، لا تتضمن متأخرات المدفوعات الخارجي الالتزامات غير المسددة لشركات النفط الدولية الوارد تعريفها في مذكرة التفاهم الفنية هذه.[٤٩]

١١- يُعرَّفُ **مجموع الدين العام المتعاقد عليه أو المضمون من الحكومة المركزية** بما يلي:

- يُعرَّفُ مُصطلح "الدين" كما ورد ذكره في الفقرة السابقة (الفقرة ١٠).
- مجموع الدّين العام هو حاصل جمع الدين المحلي والدين الخارجي، مع تعريف الدين الخارجي والدين المحلي استناداً إلى محل إقامة مُقدِّم الائتمان (الدائن).
- يَستَبعِدُ مجموعُ الدين العام الدَّينَ الذي تتعاقد عليه حكومة إقليم كردستان.
- يشمل مجموعُ الدين العام استحقاقات البنك المركزي العراقي على الحكومة المركزية.
- يشمل مجموعُ الدين العام المتأخراتِ حسبما ورد تعريفها في الفقرتين ٩ و١٣.
- يَستَبعِدُ مجموع الدين العام الائتمان قصير الأجل المتعلق بالموردين (الذي يقل عن ٩٠ يوما)

١٢- يُعرَّف **الإنفاق الاجتماعي** (الجدول ٣ في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية) بأنه حاصل الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعية، ونظام التوزيع العام، والدعم على القمح والأرز، ومساعدات النازحين في الداخل، وإعانات دعم المزارعين، والتعمير، والسلع والخدمات، ورواتب موظفي وزارات الصحة، والبيئة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي. وسيتم قياس الإنفاق في الوقت الذي تُحوّل فيه وزارة المالية المبالغ إلى وحدات الانفاق.

١٣- **رصيد المتأخرات المحلية القائمة** هو قيمة الفواتير غير المدفوعة إلى الدائنين المحليين لما يزيد على ٩٠ يوما بعد تاريخ إرسال للفواتير، وذلك حسب قياس المسوح المنتظمة التي تجريها وزارة المالية.

جيم – مُعامِلات التعديل

١٤- يُعدَّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية إن كان المبلغ الفعلي للتحويل من الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان، كصافي إيراد غير نفطي من إقليم كردستان، أقل من المبلغ المحدد في البرنامج. وفي تلك الحالة، يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة، وذلك بالقيمة المطلقة لمبلغ الفرق.

١٥- يُعدّل الحد الأقصى على مجموع الدين العام إذا كان الرصيد المالي لجميع التدفقات المتعلقة بإقليم كردستان أقل من المبلغ المحدد في البرنامج. وفي تلك الحالة، يُعدّل الحد الأقصى لمجموع الدين العام بالتخفيض، وذلك بالقيمة المطلقة لمبلغ

[٤٩] يعكس ذلك التفاهمات التي تم التوصل إليها مع السلطات في بداية هذا الاتفاق والتي يشار إليها صراحة في التعريف.

الفرق. ويُعرّف الرصيد المالي لجميع التدفقات المتعلقة بإقليم كردستان بعائدات النفط من إقليم كردستان، زائدا الإيرادات غير النفطية من إقليم كردستان، ناقصا تحويلات الحكومة المركزية إلى إقليم كردستان.

١٦- يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأوّلي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة (بالتخفيض) إذا كان المبلغ الفعلي للنفقات المموّلة بقروض المشاريع أقل (أكثر) من المبلغ المُدرج أو المُقرّر لها في البرنامج. وفي تلك الحالة، يُعدّل الحدّ الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة (بالتخفيض) بالمبلغ المطلق للفرق.

١٧- تُعدّل الحدود القصوى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة إذا كان التمويل الأجنبي، المعرَّف لأغراض هذه الفقرة والثلاث فقرات التالية بأنه مجموع التمويل الخارجي والمساهمات الدولية لسد فجوة التمويل المشار إليها في الجدول ١ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، أقل من المقرر في البرنامج بما يصل إلى حد ١,١٨ تريليون دينار عراقي. وسيكون حجم التعديل مساوياً الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ، وبين ذلك المُدرج (المقرر) في البرنامج بسقوف تساوي المبالغ المذكورة في الجملة السابقة.

١٨- يعدل الحد الأقصى لرصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بالتخفيض في حال: (١) كان التمويل الخارجي و/أو (٢) إيرادات صادرات النفط أعلى من القيمة المُدرجة في البرنامج. وسيكون حجم التعديل مساوياً الفرق بين قيمة التمويل الخارجي المُلاحَظة والمُدْرَجة في البرنامج، و/أو بين إيرادات صادرات النفط الملاحظة والمدرجة في البرنامج.

١٩- يُعدَّل الحد الأدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالتخفيض إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مدرج في البرنامج ليكون في حدود مليار دولار أمريكي. وسيكون حجم التعديل مساوياً للفرق بين القيمة المُلاحَظة والمُدرَجة في البرنامج للتمويل الأجنبي وبحد أقصى القيمة الواردة في الجملة السابقة.

٢٠- يُعدَّل الحد الأدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة إذا كان (١) التمويل الأجنبي و/أو (٢) إيرادات صادرات النفط أعلى من القيم المُدْرَجَة في البرنامج. وسيكون حجم التعديل مساوياً الفرق بين قيمة التمويل الخارجي المُلاحَظة والمُدْرَجة في البرنامج، و/أو بين إيرادات صادرات النفط الملاحظة والمدرجة في البرنامج.

٢١- يُعدّل الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي بالتخفيض إذا كانت القيمة الفعلية للتحويل من الحكومة المركزية إلى إقليم كردستان للإنفاق الاجتماعي أقل من المبلغ المُقرّر لها في البرنامج. وفي تلك الحالة، يُعدّل الحدّ الأدنى بالتخفيض، بالمبلغ المطلق للفرق.

دال – توفير المعلومات لخبراء الصندوق

٢٢- لمراقبة التطورات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، تُوافق السلطات على تزويد الصندوق بالمعلومات المبينة أدناه بعد الحصول على الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني. وينطوي تصميم برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي وضعته السلطات العراقية، على معايير أداء وأهداف إرشادية تستند إلى أساس ربع سنوي، وينبغي تقديم النتيجة الفعلية في غضون ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة. غير أنه تيسيراً للمراقبة المنتظمة، ينبغي تقديم كثير من المؤشرات بمعدلات تواتر أعلى، حسب المشار إليه أدناه:

أهم المؤشرات المالية

- **المُجْمَلات النقدية والمالية الأولية** على أساس أسبوعي كما في *"المؤشرات المالية الرئيسية"*، وتشمل بيانات سعر الصرف (اليومية)، والعملة المتداولة، والودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى لدى المصارف التجارية، والأرصدة في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي، وأسعار الفائدة على القروض والودائع لدى المصارف التجارية، وحيازات الأوراق المالية الحكومية، والائتمانات الحالية للقطاعين العام والخاص. وينبغي الإبلاغ عن البيانات، ما عدا بيانات أسعار الصرف، خلال مدة أقصاها ثلاثة أسابيع من نهاية الفترة المرجعية.

القطاع الحقيقي

- مؤشرات النشاط النفطي بشأن إنتاج واستخدام النفط الخام والغاز، وإنتاج وبيع المُنتجات النفطية المكررة (للتصدير والاستخدام المحلي)، بما في ذلك المواد المتبقية الثقيلة (شهرياً). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

- مؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي غير النفطي (ربع سنوي)، بما في ذلك إنتاج الإسمنت والأسمدة والكهرباء، وينبغي الإبلاغ عنها خلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

- مجموع الناتج المحلي الإجمالي المبلغ به خلال مدة أقصاها اثنا عشر أسبوعاً من نهاية ربع السنة المرجعي.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، شاملا الأرقام القياسية للمدن الرئيسية (شهرياً). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها شهراً واحداً من نهاية الشهر ذي الصلة.

القطاع النقدي والمالي

- إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي (أسبوعي)، وأرصدة حساب الحكومة بالعملات الأجنبية (حساب ٣٠٠/٦٠٠). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها أسبوعان من نهاية الأسبوع المرجعي. وسوف يقوم المُدقّق الخارجي لعمليات البنك المركزي العراقي بتدقيق قيمة إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي في نهاية كل ربع سنة، حسبما تمّ تعريفها في الفقرة ٦ في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٧ وفي نهاية كل فصل لاحق، كما سوف تُرسل القيمة المُدقّقة إلى الصندوق خلال ثلاثة أشهر.

- الميزانية العمومية الشهرية للبنك المركزي العراقي، بفاصل زمني مدته شهر واحد. وسوف يقوم المُدقّق الخارجي لعمليات البنك المركزي العراقي بتدقيق قيمة صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي، حسبما تمّ تعريفها في الفقرة ٧ في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٧ وفي نهاية كل فصل لاحق، كما سوف تُرسل القيمة المُدقّقة الى الصندوق خلال ثلاثة أشهر.

- الميزانية العمومية الشهرية الموحّدة لشركات الإيداع الأخرى (المصارف التجارية)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

- الموجودات والمطلوبات الشهرية للحكومة المركزية (وزارة المالية والوزارات القطاعية التّنفيذية "المُنفِقة أو المُنفِّذة للإنفاق") لدى القطاع المصرفي، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- مسح شركات الإيداع (المسح النقدي) لكل المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي (شهري)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- أحدث ميزانية عمومية وبيان دخل (ربع سنوي) للمصرف العراقي للتجارة (TBI)، بالإضافة إلى بيانات حول خطابات الاعتماد المُصدّرة، والمنفذة، وغير المدفوعة، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.
- أحدث ميزانية عمومية وبيان دخل (ربع سنوي) لمصرفي الرشيد والرافدين.
- مؤشرات الاستقرار المالي الفصلية للنظام المصرفي، مع التّمييز بين المصارف العامة والمصارف الخاصة (الأهلية)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

قطاع المالية العامة

- الجداول الشهرية للإبلاغ عن المالية العامة معروضة بما يتوافق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- تفاصيل الإيرادات، والنفقات التشغيلية والرأسمالية، وبنود التمويل لعمليات المالية العامة والنفط الموحدة، ورصيد المالية العامة الكلي. وينبغي أن تتضمن هذا البيانات ما يلي:

أ) تنفيذ الموازنة العامة العراقية ويتم الإبلاغ عنها على أساس شهري؛

ب) التحويلات من حكومة إقليم كردستان وإليها ويتم الإبلاغ عنها على أساس شهري ؛

ج) الإنفاق الاجتماعي حسب تعريفه في الفقرة ١٢، وإجمالي التحويلات (بما في ذلك التحويلات اللازمة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي – نظام التوزيع العام – والنازحين داخلياً واللاجئين)؛

د) متأخرات المدفوعات المحلية كما يتم توثيقها في مسح وزارة المالية الوارد تعريفه في الفقرة ١٣؛

هـ) المدفوعات و/أو متأخرات المدفوعات لشركات النفط الدولية؛ على النحو الوارد تعريفه في الفقرة ٩ على أساس ربع سنوي وبفاصل زمني ثمانية أسابيع؛

و) المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية، والقروض بما في ذلك إصدارات سندات اليوروبوند والقروض من المصرف العراقي للتجارة؛

ز) تنفيذ خطابات الائتمان المموّلة من خلال المصرف العراقي للتجارة أو بطرق أخرى؛

ح) كل عمليات الحساب رقم ٦٠٠/٣٠٠ وحساباته الفرعية؛

ط) أشكال أخرى من المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف وموارد التمويل الاستثنائي، وغيرها من الموارد التمويلية (مثل إصدار السندات المحلية أو الأجنبية، والقروض المورّقة، باستخدام العائدات النفطية المستقبلية، وما إلى ذلك)؛

ي) أرصدة جميع الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية (بما في ذلك ودائع الحكومة و/أو الوزارات التنفيذية المُنفِقة، وودائع وحدات الإنفاق الرئيسة ووحدات الإنفاق الفرعية)؛

ك) المبالغ المرتبطة بكل السُّلف خارج الموازنة والمدرجة في الموازنة؛

ل) الرصيد المتاح من الأوراق المالية الحكومية (بما في ذلك سندات الخزانة) لدى / في حيازة المصارف التجارية، والبنك المركزي العراقي، وصناديق التقاعد. وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات على أساس شهري، وخلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

ميزان المدفوعات

- ينبغي تقديم ميزان مدفوعات مبدئي ربع سنوي، يجمعه ويُصنّفه البنك المركزي العراقي، بعد ثلاثة أشهر من نهاية ربع السنة المرجعي.
- إحصاءات التجارة الخارجية (الواردات والصادرات وإعادة التصدير) (ربع سنوية). وينبغي الإبلاغ عن بياناتها خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.
- مقدار مجموع الواردات من المنتجات النفطية الممولة من الموازنة، ومجموع قيمة الواردات من المنتجات النفطية، على أساس ربع سنوي، ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠١٦. وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.
- بيانات تفصيلية عن المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية (لتمويل المشروعات والموازنة كليهما)، المقدمة من جميع الدائنين الخارجيين والجهات المانحة، وإطفاء الديون الخارجية وتسديد دفعات الفائدة. وينبغي تبليغ هذه البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

الدين العام

- رصيد الدين العام على النحو الوارد تعريفه في الفقرة ١١ على أساس ربع سنوي، وترسل القيمة المدققة في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٧ ونهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ ونهاية يونيو/حزيران ٢٠١٨ ونهاية ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٨ إلى الصندوق خلال ثلاثة أشهر.

- قائمة القروض الخارجية الحكومية أو المضمونة من الحكومة ذات الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، والتي يتم التعاقد عليها خلال مدة كل ربع سنة، مع بيان ما يلي بالنسبة إلى كل قرض: الدائن، والمقترض (الملتزم النهائي)، وقيمة القرض والعملة المستخدمة، وأجل الاستحقاق وفترة السماح، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (شهرياً).

- تفاصيل الاتفاقيات الجديدة لإعادة جدولة الديون، ولتخفيف أعباء الديون مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف والتجاريين، بما في ذلك المبالغ الجديدة غير المُسدّدة والعملة المستخدمة، وجدول المدفوعات (الأصل والفائدة)، وشروط الاتفاقيات، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (على أساس ربع سنوي).

الإصلاحات الهيكلية

٢٣- تشكل القواعد المعيارية الهيكلية عنصراً حيوياً من اتفاق الاستعداد الائتماني. ووفقا للقواعد المعيارية المتفق عليها (راجع الجدول ٢ في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية)، سوف تُعدُّ السلطات تقارير وترسلها إلى خبراء صندوق النقد الدولي، مشفوعةً بالمستندات الملائمة، لتوثيق استكمال الإصلاحات.

معلومات أخرى

٢٤- تُرسَلُ أي تفاصيل أخرى حول التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تتخذها الحكومة، والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير على تسلسل البرنامج (مثل التغييرات في التشريعات، أو الأنظمة، أو أي وثائق أخرى ذات صلة)، إلى خبراء صندوق النقد الدولي في الوقت المناسب لأغراض التشاور أو الإحاطة.

العراق

تقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧، والمراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات، وطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء ومن شروط تطبيقها، وتعديل معايير الأداء — مرفق المعلومات

٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧

إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

العلاقات مع صندوق النقد الدولي ____ ٢
العلاقات مع مجموعة البنك الدولي ____ ٦
قضايا إحصائية ____ ٨

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو/أيار ٢٠١٧)

حالة العضوية: انضم إلى عضوية الصندوق في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٥؛ المادة الرابعة عشرة

حساب الموارد العامة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	١٦٦٣,٨٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٣١٧٥,١٦	١٩٠,٨٤
مركز الشرائح الاحتياطية في الصندوق	٢٨٩,٩٥	١٧,٤٣

إدارة حقوق السحب الخاصة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١١٣٤,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٠,٩٤	٠,٠٨

عمليات الشراء والقروض القائمة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
اتفاقات الاستعداد الائتماني	٩١٠,٠٠	٥٤,٦٩
المساعدات الطارئة[1]	٨٩١,٣٠	٥٣,٥٧

[1] المساعدات الطارئة يمكن أن تتضمن المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية والمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع وأداة التمويل السريع.

آخر الاتفاقات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	المبلغ المسحوب (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)
استعداد ائتماني	٧ يوليو/تموز ٢٠١٦	٦ يوليو/تموز ٢٠١٩	٣٨٣١,٠٠	٩١٠,٠٠
استعداد ائتماني	٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٠	٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٣	٢٣٧٦,٨٠	١٠٦٩,٥٦
استعداد ائتماني	١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧	١٨ مارس/آذار ٢٠٠٩	٤٧٥,٣٦	٠,٠٠

الالتزامات غير المسددة والمدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ بناء على الاستخدام القائم للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)[1]

	المرحلة المقبلة				
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
أصل المبلغ		١١١,٤١	٥٠٢,٥٣	٧٨٩,٢٤	٣٩٨,١٣
الرسوم/الفوائد	١٧,١٥	٣٤,٢٤	٢٩,٨٥	١٩,٥١	٩,٩٦
المجموع	**١٧,١٥**	**١٤٥,٦٥**	**٥٣٢,٣٨**	**٨٠٨,٧٥**	**٤٠٨,٠٩**

[1] إذا كان على البلد العضو التزامات مالية متأخرة مستحقة لأكثر من ثلاثة أشهر، يتم بيان قيمة هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC): لا ينطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI): لا ينطبق

تنفيذ اتفاق في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR): لا ينطبق

في ٤ فبراير/شباط ٢٠١٥، تحول الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث إلى الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR).

تقييم الضمانات الوقائية

استُكْمِل في إبريل/نيسان ٢٠١٦ أحدث تقييم للضمانات الوقائية لدى البنك المركزي العراقي. وخلُص التقييم إلى أن البنك المركزي لا يزال يواجه قيودا في قدرته على إجراء العمليات، ناهيك عن الوضع الأمني الصعب على أرض الواقع. فمع خسارة إيرادات الموازنة الناجمة عن تراجع أسعار النفط، اضطر البنك المركزي إلى الدخول في تمويل غير مباشر للحكومة بغية سد فجوة الموازنة. وينبغي إعطاء الأولوية لمعالجة جوانب الضعف الحالية في الإطار القانوني الحالي ووظيفة التدقيق الداخلي. والسلطات على وشك تعديل قانون البنك المركزي العراقي واعتماد ميثاق جديد بشأن لجنة التدقيق (معايير هيكلية). وظل التقدم في تطبيق التوصيات الأخرى بطيئا. ومن التطورات الإيجابية مؤخرا حدوث تحسن كبير في جودة إعداد التقارير المالية، وهو ما تم في جانب منه بمساعدة المدققين الخارجيين.

ترتيب سعر الصرف

تُصَنَّف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في العراق تحت الترتيبات التقليدية لسعر الصرف المربوط. وينص قانون البنك المركزي على إعطاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي صلاحية صياغة سياسة سعر الصرف. وقد أجرى مجلس إدارة البنك عملية إعادة مواءمة لسعر الصرف المربوط بتعديله من ١١٦٦ دينارا عراقيا مقابل الدولار الأمريكي إلى ١١٨٢ دينارا في الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، مع توحيد أسعار الصرف الفعلية المطبقة على المبيعات النقدية والتحويلات عند مستوى ١١٩٠ شاملا عمولة البنك المركزي. والبنك المركزي العراقي على استعداد لتوفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي مضافا إليه العمولات بالنسبة للمعاملات المسموح بها من خلال مخصصاته اليومية، مُرسيا بذلك نظام ربط العملة. ولكن نظرا

لاستبعاد بعض المعاملات من مزادات البنك المركزي، نجد أن كثيرا منها يتم بأسعار صرف السوق الموازية. وقد نشر البنك المركزي بيانات الحجم اليومي لمخصصات المزادات في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى مارس/آذار ٢٠١٦.

ولا يزال العراق يستفيد من الترتيبات الانتقالية بموجب القسم ٢ من المادة الرابعة عشرة في اتفاقية تأسيس الصندوق، لكن لم تعد لديه أي قيود على الصرف أو أي ممارسات لتعدد أسعار الصرف تخضع لأحكام القسم ٢ من المادة الرابعة عشرة، إنما لا يزال لديه قيد واحد على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف رهنا بموافقة الصندوق بموجب القسم ٢(أ) والقسم ٣ من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيسه.

وينشأ القيد على الصرف من رصيد العراق من المستحقات تجاه الأردن ضمن اتفاق بشأن مدفوعات ثنائية غير قابل للتنفيذ.

وتنشأ ممارسة تعدد أسعار الصرف عن الإجراء الرسمي الذي يهدف إلى الحد من شراء النقد الأجنبي، مع عدم وجود آلية تضمن عدم اختلاف أسعار الصرف في الأسواق الرسمية والأسواق الموازية عن بعضهما بأكثر من ٢%. وجدير بالذكر أن متوسط الفرق بين السعر الرسمي والسعر السوقي بلغ حوالي ٦% في يونيو/حزيران ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى ذلك، ما دامت السلطات تواصل فرض قيود على الصرف لأسباب أمنية، ينبغي إخطار الصندوق بها وفقا لإطار القرار (52/51)-144.

مشاورات المادة الرابعة

عند الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني الجديد البالغة مدته ٣٦ شهرا في ٧ يوليو/تموز ٢٠١٦، وُضِع العراق على دورة المشاورات التي تُجرى كل ٢٤ شهرا. وقد اختُتمت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٥، مع طلب للشراء بموجب أداة التمويل السريع. ونُشِر في ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٥ تقرير خبراء الصندوق (التقرير القُطري رقم 15/235) ويمكن الاطلاع عليه إلكترونيا على شبكة الإنترنت.

المساعدة الفنية ٢٠١٢-٢٠١٧

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة شؤون المالية العامة	مارس/آذار ٢٠١٢	الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط – "METAC")
	مايو/أيار ٢٠١٢	الإدارة المالية العامة ("METAC")
	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢	الإدارة المالية العامة ("METAC")
	مايو/أيار ٢٠١٣	حلقة تطبيقية عن التبويب الوظيفي للموازنة ("METAC")
	مارس/آذار ٢٠١٤	تبويب الموازنة ("METAC")
	يونيو/حزيران ٢٠١٥	حالة إصلاحات الإدارة المالية العامة ("METAC")
	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥	قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة وإعداد الموازنة على أساس البرامج
	مارس/آذار ٢٠١٦	قانون الإدارة المالية العامة
	فبراير/شباط ٢٠١٧	إدارة الإيرادات: السياسة الضريبية
	فبراير/شباط ٢٠١٧	الإدارة المالية العامة—مراقبة التعهدات، وإدارة النقدية، وحساب الخزينة الموحد ("METAC")

إدارة الشؤون القانونية	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢	قبول التزامات المادة الثامنة والمساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢	صياغة تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	مايو/أيار ٢٠١٥	مراجعة مكتبية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	يونيو/حزيران ٢٠١٥	قبول التزامات المادة الثامنة
	سبتمبر/أيلول ٢٠١٥	مراجعة مكتبية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	يناير/كانون الثاني ٢٠١٦	أنشطة مكافحة غسل الأموال
	مارس/آذار ٢٠١٦	التدفقات المالية عبر الحدود
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس/آذار ٢٠١٢	إعادة هيكلة البنوك
	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢	قبول الالتزامات بموجب المادة الثامنة
	مارس/آذار ٢٠١٤	تقييم الاحتياجات المصرفية ("METAC")
	إبريل/نيسان ٢٠١٤	إدارة احتياطيات البنك المركزي
	مايو/أيار ٢٠١٥	إدارة الأصول
	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥	الرقابة المصرفية ("METAC")
	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥	القواعد التنظيمية الاحترازية: المراجعة والتقييم ("METAC")
	مارس/آذار ٢٠١٦	حلقة دراسية حول نظم الصرف الأجنبي وضوابطه (مشتركة بين إدارة الشؤون القانونية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)
	سبتمبر/أيلول ٢٠١٦	حلقة تطبيقية عن إدارة الاحتياطيات
	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦	القواعد التنظيمية لكفاية رأس المال والسيولة ("METAC")
	مارس/آذار ٢٠١٧	القواعد التنظيمية للمخاطر الائتمانية ("METAC")
	مارس/آذار ٢٠١٧	الرقابة المصرفية: تطوير القواعد التنظيمية للسلامة الاحترازية في البنك المركزي العراقي ("METAC")
	إبريل/نيسان ٢٠١٧	الرقابة المصرفية ("METAC")
إدارة الإحصاءات	فبراير/شباط ٢٠١٢	إحصاءات القطاع الخارجي
	مارس/آذار ٢٠١٢	إحصاءات الحسابات القومية
	مايو/أيار ٢٠١٢	الإحصاءات النقدية والمالية
	إبريل/نيسان ٢٠١٣	إحصاءات الحسابات القومية
	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣	إحصاءات ميزان المدفوعات
	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤	إحصاءات ميزان المدفوعات ("METAC")
	مارس/آذار ٢٠١٥	إحصاءات مالية الحكومة (عربستات)
	مايو/أيار ٢٠١٥	إحصاءات مالية الحكومة
	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥	مؤشر أسعار المستهلك ("METAC")
	يناير/كانون الثاني ٢٠١٦	إحصاءات الحسابات القومية ("METAC")
	مارس/آذار ٢٠١٦	إحصاءات مالية الحكومة
	مارس/آذار ٢٠١٦	إحصاءات القطاع الخارجي
	إبريل/نيسان ٢٠١٦	مؤشرات الاستقرار المالي
	يناير/كانون الثاني ٢٠١٧	الحسابات القومية ("METAC")
	يناير/كانون الثاني ٢٠١٧	إحصاءات القطاع الخارجي ("METAC")
	فبراير/شباط ٢٠١٧	إحصاءات الأسعار ("METAC")

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو/أيار ٢٠١٧)

العنوان	المنتجات	التوقيتات المؤقتة والفعلية للبعثات	التواريخ المتوقعة والفعلية للتسليم
ألف- المعلومات المتبادلة حول برامج العمل ذات الصلة			
برنامج عمل البنك الدولي خلال الاثني عشر شهرا القادمة[1]	**التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية** **البنك الدولي:** إصلاحات دعم الطاقة والتعريفات في العراق (لكل من العراق وحكومة إقليم كردستان)	يوليو/تموز–أكتوبر/تشرين الأول–ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦	يونيو/حزيران ٢٠١٧
	المساعدة الفنية من خلال البرامج لقطاع الطاقة في العراق	أكتوبر/تشرين الأول–ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧
	إطار علاقة الشراكة القُطْرية	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧
	المساعدة الفنية **البنك الدولي:** مشروع تحديث نظام الإدارة المالية العامة يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: (١) وزارة المالية الاتحادية: الإدارة المالية العامة، (٢) إدارة الاستثمارات العامة والمشتريات العامة على المستوى الاتحادي، (٣) إدارة الاستثمارات العامة والمشتريات العامة على مستوى حكومة إقليم كردستان؛	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١	على أساس مستمر
	برنامج المساعدة الفنية لدعم الحماية الاجتماعية: المرحلة الأولى والمرحلة الثانية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ – ٣٠ إبريل/نيسان ٢٠١٧ (المرحلة الأولى)؛ ١ مايو/أيار ٢٠١٧ – يونيو/حزيران ٢٠١٨ (المرحلة الثانية)	يونيو/حزيران ٢٠١٧–يونيو/حزيران ٢٠١٨
	الحد من الاشتعال في العراق: خطة العمل لتوليد الكهرباء من الغاز/عقد معالجة الغاز/تنظيم: (١) تسعير الغاز، (٢) نقل الغاز، (٣) تسويق الغاز	أكتوبر/تشرين الأول–ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧
	برامج العمل من أجل الفقراء (مسح المراقبة السريعة، المساعدة الفنية المقدمة إلى الجهاز المركزي للإحصاء في العراق والجهاز المركزي للإحصاء في حكومة إقليم كردستان في مجال قياس الفقر والدعم في تحليل العمليات)	سبتمبر/أيلول ٢٠١٦–٢٠١٨	على أساس مستمر
	سلسلة قيمة الغاز في العراق	يونيو/حزيران ٢٠١٦ – مايو/أيار ٢٠١٧	يونيو/حزيران ٢٠١٧/ يونيو/حزيران ٢٠١٨
	حكومة إقليم كردستان: إصلاح نظام المشتريات	يونيو/حزيران ٢٠١٦ – مايو/أيار ٢٠١٧	يونيو/حزيران ٢٠١٧/
	حكومة إقليم كردستان: شبكات الأمان الاجتماعية ومعاشات التقاعد	يونيو/حزيران ٢٠١٦ – مايو/أيار ٢٠١٧	يونيو/حزيران ٢٠١٧/

	حكومة إقليم كردستان: الحماية الاجتماعية	يوليو/تموز ٢٠١٦ – يونيو/حزيران ٢٠١٨	على أساس مستمر
	حكومة إقليم كردستان: دعم مجلس الشورى	يونيو/حزيران ٢٠١٦ – مايو/أيار ٢٠١٧	على أساس مستمر
	نظام المدفوعات في البنك المركزي	يناير/كانون الثاني– مارس/آذار ٢٠١٧	مايو/أيار ٢٠١٧
	مكافحة غسل الأموال	إبريل/نيسان ٢٠١٧	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧
	الرقابة المصرفية	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧
	المشورة، مؤسسة التمويل الدولية • إعادة هيكلة المصارف • مشروع إصلاح قطاع الإنشاء • تطوير قطاع إنتاج الألبان • تدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة • حوكمة الشركات • البنية التحتية في الأسواق المالية • إدارة المخاطر في البنوك • صيرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة • علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تحديد الأولويات والإطار التنظيمي		
برنامج عمل صندوق النقد الدولي خلال الاثني عشر شهرا القادمة	**التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية** المراجعة الثالثة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني المراجعة الرابعة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني	سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ مارس/آذار ٢٠١٨	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ يونيو/حزيران ٢٠١٨
[1]لا تشمل الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية.			

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ٥ يوليو/تموز ٢٠١٧)

أولا – تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة
عام تتعرض أعمال الرقابة التي يقوم بها الصندوق لمعوقات كبيرة تفرضها جوانب القصور الجسيمة فيما يتلقاه من بيانات. فإحصاءات الاقتصاد الكلي تعاني من الإهمال منذ سنوات، ثم تفاقمت الصعوبات مع الاضطرابات في الآونة الأخيرة. ورغم بقاء الجهاز المركزي للإحصاء، فإنه يفتقر إلى الخبرات الفنية والموارد الكافية لتلبية متطلبات النظام الإحصائي الحديث. ويتمتع البنك المركزي العراقي بقدرات إحصائية أفضل بقليل، ولكن القضايا المتعلقة بتبادل البيانات بين الهيئات المختلفة وبتوزيع مسؤوليات جمع البيانات تعرقل التقدم على صعيد إحصاءات القطاع الخارجي—وهي قضية تؤثر كذلك على الجهاز المركزي للإحصاء.
الحسابات القومية يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوية وربع السنوية على أساس الأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٧)، من منظور الإنتاج، وبالأسعار الجارية من منظور النفقات. وتُعد الحسابات القومية بصفة أساسية وفق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. غير أن الحسابات القومية التي يتم إعدادها تنقصها الجودة نتيجة ضعف ونقص البيانات المصدرية الشاملة والمنتظمة عن بعض الأنشطة وفئات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي. كذلك تتأثر حداثة التقديرات السنوية سلبا بفعل بعض أوجه القصور في تقديرات الحجم في إجمالي الناتج المحلي وتأخر البيانات المصدرية. وقد ازداد ضعف مقاييس إجمالي الناتج المحلي بسبب نقص تغطية المحافظات في البيانات المصدرية من جراء الصراعات الدائرة في أربع محافظات. ويحصل الجهاز المركزي للإحصاء على مساعدة فنية مستمرة من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ("**METAC**") حتى ينتقل بالتدريج إلى تطبيق المفاهيم المدرجة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحسين المنهجية المتبعة في الإعداد ونطاق تغطية إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن الحصول على البيانات الإدارية أن يمثل مدخل بيانات بالغ الأهمية في إعداد تقديرات الحسابات القومية، لكنه سيقتضي الحصول على دعم وزاري قوي والتعاون بصورة استباقية مع المؤسسات الحكومية الأخرى.
إحصاءات الأسعار يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد ونشر تقرير شهري عن مؤشر أسعار المستهلكين في عموم العراق (بما في ذلك إقليم كردستان) ولكل محافظة على حدة. وتم تعديل سنة أساس المؤشر لتصبح ٢٠١٦ استنادا إلى المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر لعام ٢٠١٢. غير أن مؤشر أسعار المستهلكين لا يغطي سوى المناطق الحضرية في جميع المحافظات، والموارد المتاحة لا تكفي لتوسيع نطاق التغطية. وبدءا من يونيو/حزيران ٢٠١٤، لم تَعُد البيانات الرسمية المعنية بمؤشر أسعار المستهلكين تشمل المحافظات الأربعة المتأثرة بالصراع. كذلك يتم إعداد تقرير ربع سنوي عن مؤشر أسعار المنتجين في قطاع الصناعات التحويلية وسنة الأساس هي ٢٠١٢. وقد قامت مؤخرا بعثة مساعدة فنية ضمت خبراء من إدارة الإحصاءات ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بتقديم مشورة حول مزيد من التحسينات في إحصاءات الأسعار التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء.

إحصاءات مالية الحكومة

رغم صعوبة الوضع الأمني الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على إعداد البيانات وتحليلها، فقد توافرت بيانات المالية العامة بصورة مُرْضِية لأغراض مراقبة البرامج. وهناك حالات تأخر في تقديم البيانات تحدث على فترات متباعدة، ولا تزال تغطية إقليم كردستان ضئيلة. غير أن السلطات تعكف الآن على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أوجه القصور المذكورة.

وفي مارس/آذار ٢٠١٥، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات في الصندوق— واكبت بعثة مشاورات المادة الرابعة— بمناقشة خطة عمل تهدف إلى تحسين معدل تواتر إبلاغ بيانات المالية العامة ودرجة حداثتها ووضع خطة لنقل البيانات من أجل تحسين إحصاءات المالية العامة استنادا إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وفي مارس/آذار ٢٠١٦ وأغسطس/آب ٢٠١٦ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٧، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثات متابعة ساعدت في وضع أداة لإعداد التقارير عن البيان ربع السنوي الذي يتضمن عمليات الحكومة المتعلقة بكيانات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة. وقد استأنف العراق إبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة لنشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY). ولا تنشر الحكومة حاليا أي إحصاءات عن المالية العامة بخلاف هذه التقديرات والنتائج الموجزة عن كيانات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة.

الإحصاءات النقدية والمالية

يتولى البنك المركزي العراقي إبلاغ بيانات الإحصاءات النقدية المتعلقة بالبنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى للنشر في تقرير *"الإحصاءات المالية الدولية"* الذي يصدره صندوق النقد الدولي، مستخدما استمارات الإبلاغ الموحدة. ومع هذا فإن ضعف قدرات الموظفين، ولا سيما على مستوى البنوك التجارية وجودة البيانات المصدرية، لا يزال يعيق التقدم نحو تحسين جودة هذه البيانات وتعزيز حداثتها. وهناك كثير من أوجه عدم الاتساق بين مؤشرات السلامة المالية في جهات تلقي الودائع (المصارف المملوكة للدولة والمصارف الخاصة مجتمعة) واستمارة الإبلاغ الموحدة رقم ٢ (SRF 2SR) لشركات الإيداع الأخرى ما يشكل مؤشرا على وجود مشكلات تتعلق بجودة البيانات. وذكر المسؤولون في البنك المركزي العراقي أن جميع الشركات المملوكة لجهات أجنبية العاملة في العراق تُصَنَّف ضمن فئة غير مقيمة—مما يشكل انحرافا عن المعايير الدولية المتعلقة بتطبيق مفهوم الإقامة. وإضافة إلى ذلك، فالإحصاءات النقدية لا تغطي المنطقة الشمالية (كردستان) بسبب مشكلات تتعلق بجمع البيانات. وقد تأخر نشر بيانات استمارات الإبلاغ الموحدة في تقرير *"الإحصاءات المالية الدولية"* بينما إبلاغ بيانات حسابي الصندوق ضمن الإحصاءات ذات الصلة لا يزال مرهونا بتأكيد السلطات. ومن المقرر إيفاد بعثة تُعنى بالإحصاءات النقدية والمالية خلال السنة المالية ٢٠١٧ بهدف تحسين عملية إعداد البيانات مع التركيز على تصنيف الحسابات وإبلاغ بيانات حسابي الصندوق.

الرقابة على القطاع المالي

عقب إيفاد بعثة معنية بمؤشرات السلامة المالية في إبريل/نيسان ٢٠١٦ قام البنك المركزي بإعداد وإبلاغ بيانات مؤشرات السلامة المالية الأساسية الاثني عشر وسبعة من الثلاثة عشر مؤشرا الإضافية في بنوك الدولة ومجموعة مؤشرات مماثلة للبنوك الخاصة على أساس ربع سنوي بدءا من الربع الأول من عام ٢٠١٥. ومع ذلك، هناك قضايا تتعلق بالبيانات يتعين معالجتها قبل أن يتسنى استخدام مؤشرات السلامة المالية لأغراض النشر والرقابة. وفي هذا الصدد، أُوفِدت في مارس/آذار ٢٠١٧ بعثة متابعة كانت معنية بمؤشرات السلامة المالية وركزت على تحسين مستوى جودة البيانات.

إحصاءات القطاع الخارجي

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

يتولى البنك المركزي العراقي إعداد بيانات ميزان المدفوعات على أساس سنوي وربع سنوي وفق صيغة *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي* الصادر عن صندوق النقد الدولي ويقدم للصندوق تقارير بشأنها. كذلك يقوم البنك بإعداد ونشر بيان سنوي عن وضع الاستثمار الدولي. وقد أوفِدت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ آخر بعثات المساعدة الفنية بشأن إحصاءات القطاع الخارجي وعلمت أنه عقب إدراج بعض توصيات بعثة عام ٢٠١٦، يبدو أن صافي السهو والخطأ قد تراجع بشكل كبير في ميزان المدفوعات المبدئي. وذكرت البعثة أن (١) البيانات المتعلقة بقطاع النفط أصبحت الآن مدرجة ضمن بيانات ميزان المدفوعات، و(٢) ينبغي تحسين جودة بيانات الواردات وينبغي بصفة خاصة وضع تقديرات الواردات من كردستان، و(٣) ينبغي أن يعمل البنك المركزي العراقي على تعجيل عملية تطبيق النظام المعزز لإعداد التقارير عن المعاملات الدولية. ولا تتسم مصادر البيانات الحالية لإعداد إحصاءات القطاع الخارجي بالشمول. وتتمثل ندرة البيانات بصفة خاصة في مجالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنظر إلى هذه الاستنتاجات، قدمت البعثة العديد من التوصيات لتحسين إحصاءات القطاع الخارجي. ويجري إعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على نحو يتسق مع المنهجيات الدولية، وتُنشَر في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" منذ أواخر عام ٢٠٠٦.

إحصاءات التجارة الخارجية

هناك مشكلات جسيمة في مستوى حداثة بيانات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض جودة هذه البيانات بسبب عدم وجود بيانات جمركية موثوقة. ورغم توافر استمارة جمركية جديدة للواردات فإنها لا تستخدم حاليا على الحدود الجمركية بسبب الوضع الأمني ونقص موارد الهيئة العامة للجمارك عند المنافذ الحدودية. وأدت قلة التنسيق بين المؤسسات الرئيسية التي توفر البيانات إلى عرقلة عملية إعداد إحصاءات التجارة الخارجية.

وتخضع تغطية واردات القطاع الخاص لقيود يفرضها نقص مصادر البيانات، مما يقصر الرصد على السلع التي تسدد قيمتها عن طريق الجهاز المصرفي العراقي. وعلى ذلك لا تقيَّد في ميزان المدفوعات السلع المستوردة في إطار ترتيبات دفع خارجية (مثل واردات شركات النفط الدولية لصالح مشروعات الاستثمار المباشر). وتُستبعد المنطقة الشمالية للبلاد (كردستان) من نطاق تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ولا توجد تقديرات لبيانات التهريب.

وتتاح بيانات صادرات قطاع النفط عن طريق قسم إحصاءات ميزان المدفوعات في البنك المركزي العراقي. أما بيانات الصادرات غير النفطية، التي تصل إلى ما يعادل ٣–٥% من مجموع الصادرات فتُشتق من المعلومات الواردة في استمارة التصدير الجمركية. وتُبلغ بيانات الصادرات غير النفطية إلى البنك المركزي العراقي شهريا لأغراض مضاهاة البيانات.

وأُدْرِجت مؤخرا بيانات المعاملات المتعلقة بالمدفوعات مقابل استكشاف النفط واستخراجه وتطويره إلى شركات النفط الدولية ضمن بيانات ميزان المدفوعات.

ثانيا– معايير البيانات وجودتها

العراق من البلدان المشاركة في النظام العام المعزز لنشر البيانات. ويمكن الاطلاع في صفحة العراق ضمن اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي يعدها صندوق النقد الدولي على البيانات الوصفية المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تم تحديث بعضها في أوائل ٢٠١٦.	لا يتوافر تقرير عن مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالبيانات.

العراق: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٧)

	تاريخ آخر مشاهدة (جميع التواريخ في الجدول يوم/شهر/سنة)	تاريخ تلقيها	معدل تواتر البيانات	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر النشر	بنود للتذكرة:[٧]	
						جودة البيانات – سلامة المنهجية[٨]	جودة البيانات – الدقة والموثوقية
أسعار الصرف	٢٠١٦/١٢	٢٠١٧/٣/٢٠	يومي	يومي	يومي		
أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية[١]	٢٠١٦/١٢	٢٠١٧/٣/٢٠	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية	٢٠١٦/٥	٢٠١٦/٧/٦	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
النقود بمعناها الواسع	٢٠١٦/٦	٢٠١٦/١٠/٣١	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
الميزانية العمومية للبنك المركزي	٢٠١٦/٥	٢٠١٦/٦/٣٠	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي	٢٠١٦/٤	٢٠١٦/١٠/٦	شهري	شهري	ربع سنوي، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
أسعار الفائدة[٢]	٢٠١٧/١	٢٠١٧/٢/٣	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
مؤشر أسعار المستهلكين	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٣ أسابيع		
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[٣] – الحكومة العامة[٤]	٢٠١٦/٦	٢٠١٦/٩	شهري	شهري	غير متوافر		
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[٣] – الحكومة المركزية	٢٠١٦/٦	٢٠١٦/٩	شهري	شهري	غير متوافر		
أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية[٥]	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		
رصيد الحساب الجاري الخارجي	الربع الرابع/٢٠١٦	٢٠١٧/٤	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٩ أشهر		
صادرات وواردات السلع والخدمات	٢٠١٥	٢٠١٧/٣	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٩ أشهر		
إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي	٢٠١٦/٠٣	٢٠١٦/٤	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٣ أشهر		

إجمالي الدين الخارجي	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		
وضع الاستثمار الدولي[٦]	٢٠١٤/١٢	٢٠١٦/١٢/٦	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٩ أشهر		

[١] ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك ينبغي أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.

[٢] أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.

[٣] التمويل الخارجي، ومن البنوك المحلية، والتمويل من مؤسسات محلية غير مصرفية.

[٤] تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية.

[٥] بما في ذلك هيكل العملات وآجال الاستحقاق.

[٦] يشمل مراكز إجمالي الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

[٧] ينبغي أن يقتصر إدراج هذه الأعمدة على البلدان التي نُشر عنها تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات (أو أُجري تحديث موضوعي له).

[٨] لم يتم إعداد تقرير مراعاة المعايير والمواثيق لبيانات العراق أو إجراء أي تحديث موضوعي له.

بيان الدكتور حازم الببلاوي المدير التنفيذي للعراق والسيده مايا شويري المستشار الاول للمدير التنفيذي
١ أغسطس/آب ٢٠١٧

١- يواجه العراق منذ منتصف ٢٠١٤ صدمة مزدوجة تتمثل في الصراع مع ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش") والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. وتزيد هذه الصدمة من تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية المليئة بالتحديات والسائدة في العراق منذ عدة سنوات. وقد أسفر الصراع المسلح عن مأساة إنسانية أيضا، حيث خلَّفَ أكثر من ثلاثة ملايين نازح داخليا وحوالي ١١ مليون نسمة بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وشهدت الأحوال المعيشية تدهورا ملحوظا منذ بداية الصراع المسلح، وهناك عقبات حادة أمام قدرة الحكومة على توفير السلع والخدمات العامة الأساسية. كذلك ألحق العنف أضرارا جسيمة بالبنية التحتية والأصول المنتجة، وأحدث اضطرابا في التجارة الداخلية والخارجية، وتسبب في تدهور ثقة المستثمرين.

٢- وعلى هذه الخلفية، ولاستعادة القدرة على تحمل التزامات المالية العامة والمدفوعات الخارجية، اتخذت السلطات خطوات جريئة لوضع مواردها العامة على مسار قابل للاستمرار، مع مواصلة التزامها بنظام سعر الصرف المربوط بالدولار والذي لا يزال يشكل ركيزة اسمية أساسية في بيئة يسودها عدم اليقين. وتؤكد السلطات تقديرها للمجتمع الدولي لما يقدمه من دعم لجهودها، بما في ذلك "اتفاق الاستعداد الائتماني" مع صندوق النقد الدولي والدعم السخي من المانحين. ورغم الظروف بالغة الصعوبة فقد نجحت السلطات في تنفيذ كثير من توصيات بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥، كما عززت أداءها في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. ونظرا لضغوط الإنفاق المترتبة على الحرب ضد داعش وما سببته من مأساة إنسانية، تعذَّر استيفاء معايير الأداء المحددة لنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ وأحد معايير الأداء المستمرة. ومع ذلك، فقد اتخذت السلطات خطوات تصحيحية قوية على سبيل الإجراءات المسبقة، منها إقرار ميزانية تكميلية لعام ٢٠١٧. كذلك حققت الحكومة تقدما كبيرا في استيفاء المعايير الهيكلية بموجب المراجعة الثانية، حيث استوفت عشرة معايير من مجموع اثني عشر معيارا ويجري العمل على استيفاء المعيارين المتبقيين.

٣- ورغم هذه الجهود الدؤوبة والتطورات المشجعة، لا يزال الاقتصاد العراقي يواجه تحديات ومخاطر جسيمة، ولا سيما احتمال تدهور أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، والقيود الكبيرة المتعلقة بنقص القدرات الإدارية.

آخر التطورات الاقتصادية

٤- ظل نمو إجمالي الناتج المحلي قويا في عام ٢٠١٦، حيث ارتفع بمعدل ١١% بفضل زيادة إنتاج النفط التي ترجع إلى الاستثمارات النفطية السابقة. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتقلص إنتاج النفط في ٢٠١٧ إعمالاً لاتفاقية "أوبك" لتخفيض الإنتاج. وقد استمر تراجع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٦ نتيجة استمرار التقشف المالي والصراع مع تنظيم داعش. وسجلت أسعار النفط وصادراته هبوطا حادا في عام ٢٠١٦، مما أسفر عن زيادة عجز ميزان المدفوعات إلى ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي وحدوث مزيد من الانخفاض في احتياطيات النقد الأجنبي.

٥- ولمواجهة انخفاض الإيرادات النفطية، قامت السلطات بإجراءات تقشفية كبيرة في المالية العامة بغية الوصول بالدين إلى مستويات يمكن تحملها. وتم تحقيق المزيد من التقشف المالي في ٢٠١٦، ولكن بوتيرة أبطأ من المدرج في البرنامج للسماح ببعض الإنفاق الضروري على الاستثمارات غير النفطية – عقب التخفيضات الحادة في تلك الاستثمارات بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني – ولمواجهة ضغوط الإنفاق الناشئة عن الحملة العسكرية ضد داعش. وساهم تبسيط إجراءات الوصول إلى نافذة العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي في تضييق الفارق بين أسعار الصرف الرسمية والموازية منذ خريف ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع عائد السندات التي تستحق في ٢٠٢٨ اعتبارا من أوائل ٢٠١٦ كرد فعل لزيادة أسعار النفط والتقدم في إجراءات الضبط المالي.

سياسات المالية العامة وإصلاحاتها

٦- ستواصل السلطات جهود الضبط المالي للوصول بالإنفاق إلى مستوى يتسق مع الموارد المتاحة. وترى السلطات أن أي إجراءات أخرى للضبط المالي يجب أن تأخذ في الاعتبار هشاشة الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية في البلاد. وقد تحقق معظم الإصلاح حتى الآن من خلال تخفيضات في الاستثمارات غير النفطية – رغم ضخامة الاحتياجات الاستثمارية في العراق – مع الحفاظ على الأجور ومعاشات التقاعد سعياً من السلطات إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وتحرص السلطات أيضا على الاستمرار في حماية الإنفاق الاجتماعي، الذي يتضمن الصحة والتعليم والتحويلات الداعمة لشبكة الأمان الاجتماعي ومساعدة النازحين داخليا واللاجئين.

٧- وفي مطلع هذا الأسبوع، وافق البرلمان على ميزانية تكميلية لعام ٢٠١٧ تتضمن تخفيضا قدره ٢% في الإنفاق الكلي وإدراج مخصص ائتماني لسداد المتأخرات التي نشأت في السنوات السابقة. وفي ميزانية ٢٠١٨، ستقوم الحكومة بإعداد إجراءات (من المقرر استكمالها أثناء المراجعة الثالثة) لتخفيض العجز الأولي غير النفطي على أساس الاستحقاق بمقدار ٢,٣ تريليون دينار عراقي (٤,٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقارنة بمشروع الميزانية التكميلية لعام ٢٠١٧. وتنوي السلطات تعزيز الإيرادات عن طريق (١) تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق وحساب ٦٠٠/٣٠٠ الذي أعقبه لدى البنك المركزي العراقي بغية التأكد من وصول كل الإيرادات النفطية إلى الخزانة؛ (٢) إعداد قانون لضرائب المبيعات والضرائب غير المباشرة وفقا لتوصيات المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي (معيار هيكلي مقترح لمراجعة اتفاق الاستعداد الائتماني الثالثة)؛ (٣) إدخال تغييرات في قانون الجمارك وفقا لتوصيات المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي (معيار هيكلي مقترح أيضا لمراجعة اتفاق الاستعداد الائتماني الثالثة). وستواصل الحكومة العمل الجاري في إصلاح المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة وفي قطاع الكهرباء، ولا سيما بزيادة التحصيل وتخفيض تكاليف الإنتاج واحتواء احتراق الغاز لاستخدامه في إنتاج الكهرباء.

٨- ولا تزال إصلاحات إدارة المالية العامة تتصدر جدول أعمال السلطات. وقد اعتمدت السلطات إجراءات صارمة للموافقة على ضمانات الدولة (إجراء مسبق)، وستقوم بتحسين إعداد التقارير عن إحصاءات مالية الحكومة وفقا لتوصيات المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. كذلك ستقوم السلطات بإجراء مسوح ربع سنوية للمتأخرات وإعداد خطط لسدادها بشكل منظم، عقب عملية تدقيق مستقلة للمتأخرات الداخلية يقوم بها ديوان الرقابة المالية. وستقوم الحكومة أيضا بتصميم وتنفيذ نظام لمراقبة الالتزامات في سياق تنفيذ الميزانية، وفقا لتوصيات المساعدة الفنية من الصندوق، لتجنب ظهور متأخرات

جديدة. وستتضمن الإصلاحات المستقبلية الانتقال بالتدريج إلى حساب الخزينة الموحد، وتصميم وتنفيذ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وتنفيذ إصلاحات إدارة الاستثمار العام، وتعزيز إدارة الدين بدعم من المساعدة الفنية التي تقدمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

السياسات والإصلاحات النقدية والمتعلقة بسعر الصرف والقطاع المالي

٩- لا تزال السلطات ملتزمة بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي حيث لا يزال استقرار سعر الصرف يشكل ركيزة اسمية أساسية للاقتصاد في بيئة يسودها عدم اليقين. وتبذل السلطات جهودا نشطة لإلغاء قيود الصرف المتبقية وممارسة أسعار الصرف المتعددة، بالتعاون الوثيق مع خبراء الصندوق.

١٠- وتتخذ السلطات إجراءات لتعزيز استقرار القطاع المصرفي. فمع نهاية أغسطس ٢٠١٧، سيكتمل تدقيق الكشوف المالية لبنكي الرافدين والرشيد – أكبر بنكين مملوكين للدولة. وبناء على نتائج التدقيق، ستضع وزارة المالية خطة لإعادة هيكلة البنكين، بالتعاون مع البنك الدولي. وفي نفس الوقت، تعمل الحكومة على تقوية الإطار القانوني للبنك المركزي بما يحقق رقابة مستقلة، بناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. وستواصل السلطات تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعقب اعتماد آلية للامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، سيصدر البنك المركزي وديوان التأمين العراقيين تعليمات لشركات الصرافة والتأمين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعقبها إرشادات لكل الكيانات المبلِّغة التي يغطيها قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن تنفيذ إجراءات رادعة في هذا الصدد.

الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

١١- لا تزال الحكومة ملتزمة تماما بأهداف البرنامج، ولا سيما تخفيض الإنفاق بالتدريج إلى مستوى يتوافق مع انخفاض الإيرادات النفطية بغية الوصول بالدين إلى مستوى يمكن تحمله مع الحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار، وتعزيز إدارة المالية العامة والرقابة المصرفية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد. كذلك ستكفل الحكومة حماية الإنفاق الاجتماعي.

١٢- وكما أشرنا آنفا، تعذَّر استيفاء معايير الأداء المحددة لنهاية ديسمبر/كانون الأول وواحد من معايير الأداء المستمرة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، بسبب ضغوط الإنفاق المترتبة على الحرب ضد تنظيم داعش وما أسفرت عنه من مأساة إنسانية. وقد تسببت هذه العوامل في زيادة الإنفاق وتخفيض مدفوعات السداد للمتأخرات الخارجية مقارنة بما ورد في البرنامج لعام ٢٠١٦. ونظرا للطابع المؤقت الذي تتسم به هذه المتأخرات، والخطوات اللازمة لإعادة البرنامج إلى مساره المقرر وتحسين إدارة النقدية، تطلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم تقيد العراق بمعيار الأداء المستمر وأحد معايير الأداء لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧. كذلك تطلب السلطات الإعفاء من شرط انطباق المعايير الأربعة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٧ والتي لم تتوافر بعد المعلومات الكاملة عنها. ورغم صعوبة البيئة المحيطة وحدة القيود القائمة، فقد تمكنت السلطات من الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي عند مستوى أعلى بكثير من الحدود الدنيا المحددة في البرنامج.

١٣- وقد تحقق تقدم كبير أيضا في استيفاء المعايير الهيكلية لمراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، حيث استوفيت عشرة معايير هيكلية من إجمالي اثني عشر معيارا، ويجري العمل على استيفاء المعيارين الباقيين. وعلى وجه التحديد، استكملت السلطات المعايير الهيكلية الأساسية التي تستهدف زيادة شفافية المالية العامة، وتقوية الحوكمة، وتعزيز إدارة الدين، وتحسين إدارة النقدية وشفافية المالية العامة، وتقوية تقييمات الضمانات الوقائية والحوكمة في البنك المركزي، وتحسين بيئة الأعمال، على النحو الموضح بالتفصيل في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية. ونظرا لأن الالتزامات غير المسددة لأكثر من ثلاثة أشهر والمستحقة لشركات النفط الدولية يصعب تخفيضها إلى الصفر (بسبب ضخامة حجم الشحنات)، تقترح الحكومة رفع الحد الأدنى لهذه الالتزامات إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.

١٤- ولتيسير تنفيذ البرنامج، أنشأت السلطات وحدة في مكتب رئيس الوزراء لإحكام مراقبة الالتزامات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني والتنسيق بين الهيئات الحكومية.

خاتمة

١٥- لا يزال العراق يواجه ظروفا بالغة الصعوبة، ولا يزال اقتصاده تحت ضغط حاد. وفي ضوء الأداء المحقق في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني والسياسات المحددة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، تطلب السلطات استكمال مراجعة الأداء الثانية في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني وشراء الشريحة الثالثة. ولا يزال اتفاق الاستعداد الائتماني يقدم الدعم المالي المطلوب ويشكل ركيزة قيمة في فترة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. والسلطات ملتزمة تماما بتنفيذ الاتفاق، وإن كانت الأوضاع الأمنية المستقرة لا تزال مطلبا أساسيا لنجاح سياساتها. وتود السلطات الإعراب عن عميق تقديرها للمجلس التنفيذي وإدارة الصندوق العليا وخبرائه الاقتصاديين لدعمهم المستمر. وتعرب السلطات عن تقديرها الخاص للجهد الكبير والمشاركة البناءة من خبراء الصندوق، وكذلك المساعدة الفنية القيمة التي تتلقاها منهم دعما لاستقرارها وجهودها الإصلاحية.